

المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة أم القيوين  
كلية اللغة العربية  
قسم الدراسات العليا العربية  
فروع النحو والصرف

الطالب أهدأف جوهي المأفصه  
وامسج به لام في كل ما أرادوه منه تجويز  
علمه العلمي والله المستعان  
محمد بن عبد الله  
د. عبد الله بن محمد بن محمد  
د. إبراهيم بن محمد بن محمد



٢٠١٠٢٠٠٠٠٠٠٠١٧٧٥

# الخطاب في النحو والصرف

رسالة مقدمة لتسليم درجة الماجستير في النحو والصرف

إعداد الطالب

٢٩٥٤

محمد يوسف عبد الله المحسن



إشراف الأستاذ الدكتور

عبد الرحمن محمد السليمان

١٤١٠هـ / ١٩٨٩م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

عنوان الرسالة : المضارعة في الدرس اللغوي والنحوي .

الدرجة العلمية : ماجستير .

اسم الطالب : محمد يوسف عبد الله آل محسن .

### ملخص الرسالة

المضارعة في الدرس اللغوي والنحوي تناولت جوانب كثيرة من القضايا النحوية والصرفية والصوتية ، مثل تعريف المضارعة والمشابهة والمشاكل ، وما رادف هذه المصطلحات ، وتحدثت فيه/عن القياس بأنواعه الثلاثة : قياس الشبه ، وقياس العلة ، وقياس الطرد مطرحا العلة الجدلية .

وبينت في هذا البحث أن المضارعة عامل من عوامل التوسع في درس اللغة والنحو ، وأظهرت أشكال وأنواع المضارعة في هذا البحث مثل المضارعة اللفظية ( الصرفية ) والمعنوية والوصفية ، والموقعية والمحورية والمضارعة في الاعمال والاهمال .

كما عالجت قضايا المضارعة في الأصوات والصيغ ، والاعراب والبناء ، والآثوات في أبوابه الثلاثة والمضارعة تكون من جانب واحد ، وتكون من عدة جوانب . وتحدثت في هذا البحث عن المضارعة في الدلالة وجواز القياس على القليل ، واطراح القياس على الكثير أحيانا ، كما أظهرت أوجه الشبه المتعددة في كل قضية تناولتها بالدرس والتحليل .

وفي البحث أن الصرب قد يشبهون الشيء بالشيء وليس مثله من جميع الجوانب . وقد توصل البحث الى نتائج كان من أهمها :

١ - أن الحرف والحركة كانا شيئا واحدا ، ولكن بعامل التطور الصوتي كانت الحركة شيئا آخر ، ولذلك أسماها العلماء بعض الحرف ، وقد تتبع البحث الأوجه الكثيرة لتأييد قول النحاة : ان الحركات أبعاض الحروف .

٢ - أن الصرب قد يشبهون الحرف الأصلي بالحرف الزائد مما يترتب على ذلك أحكام صوتية وصرفية كما في صيغة " فعيلة " و " مفعلة " .

٣ - أن القضية المتكلم عليها قد يكون فيها جانبان : جانب خاص ، وجانب عام وفيغلب الجانب الخاص على الجانب العام ويترتب على ذلك حكم نحوي ، كما في عمل " ما " تشبيها لها بليس " ان جانبها العام أنها حرف غير مختص وبالتالي كان حقها ألا تعمل ، وجانبها الخاص كونها للنفي كما أن ليس للنفي فعملت تغليباً لهذا الجانب على الآخر .

٤ - أن المضارعة حلت مشكلات كثيرة ، فلولا المشابهة لما جاز أن يقاس القليل على الكثير ، كمجيء مصدر المتعدي على وزن مصدر اللازم فكما قالوا في غضب غضبا وهو لازم ، قالوا في مصدر سخط سخطا لا شتراكهما لفظا ومعنى .

عميد كلية اللغة العربية

المشرف

الطالب

د . محمد بن مريسي العارشي

أ . د . عبد الرحمن محمد

محمد يوسف عبد الله

اسماعيل

آل محسن

محمد يوسف عبد الله

الفرقة

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

( ١ )

### المقدمة

الحمد لله الذي أنزل القرآن بأفصح لسان ، وخلق الإنسان علمه البيان ، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الفضل والامتان ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، آتاه الله الحكمة وفصل الخطاب ، اللهم صل وسلم على عبدك محمد النبي المّجّتبى ، والرسول المصطفى ، وعلى آله الطاهرين وأصحابه الهداة المهتدين ، أهل الفضل والافتقار ، أما بعد :

فإنّ من أكد ما يقرب العبد من الله الاشتغال بالقرآن الكريم ، وخدمة لغة الوحي ، وإن بمعرفة هذه اللغة يفهم الكتاب ، وتدرك معالم الحلال والحرام ، وإنّ ما يجلي هذه اللغة ، ويظهر جمالها في أذهان أهل العربية هو ما يتصل بالتفكير النحوي ، والأساس الذي وضعت عليه القواعد العربية ، لضبط المتفرقات ، وربط الأشتات ، برباط محكم مهني على القياس والشابهة ، وضم النظر إلى النظر ، ومقايسة الشبيه بالشبيه حتى تضبط الشوارد ، ويؤخذ بجميع الشواهد ، وعلى هذا الأساس بُني موضوع هذا البحث ، وقبل الشروع في الحديث عن المضارعة لا بد من ذكر سبب اختيار هذا الموضوع ، وذلك أنني بعد إتمام السنة المنهجية ، جعلت ألقب فكري وبصرى في المكتبة العربية لعليّ أحظن بموضوع يلائم دراستي القرآنية إذ منّ الله عليّ بحفظ كتابه الكريم ، وما إن التقيت بأستاذي المشرف عليّ ما سأقوم به من عمل - حتى اقترح عليّ أن أكتب في ظاهرة الحمل في اللغة ، لأنّ هذا الموضوع له صلة وثيقة بالقرآن الكريم .

غير أنني سمعتُ بظهور كتاب يحمل هذا العنوان ، لذلك كان

عليّ اختبار موضوع آخر .

ولكن الفكر - بسبب دراسة هذا الموضوع - كان قد تشبّع بماله صلة بتعميل ما خرج عن الغالب في بابه ، لذلك اقترح عليّ أستاذي أن أقرأ في كتاب سيبويه في موضوع المضارعة المتناثر في ثنايا الكتاب ، وبعد الاطلاع على هذا المصطلح وجدت سيبويه يستعمله كثيرا فيما خرج على الغالب في بابه ، فأدركتُ أنّ هذا الموضوع جدير بالدراسة ، لأن له صلة بالبناء الذي قام عليه وضع النحو العربي ، من حيث القياس والعلّة ، وقسوى عزمي في المضي في هذا الموضوع ما اطلعت عليه من خلال قراءتي لكلام ابن قيم الجوزية النفيس عند حديثه عن قلب ياء أو واو " معايش ومصائب " همزة ، إذ يرى رحمه الله أنّ النحاة شبهوا الحرف الأصلي بالحرف الزائد شأنهم في ذلك كشأنهم في توجيه كل مسألة خرجت عن أصل بابها من إعلال وإبدال وتصحيح ، إذ يحاولون لذلك وجهها في العربية ، وأنكر أشد الانكار على من يرتد السماع لقياس ناقص ، ويرى أنّ القياس إنما وُضع لفهم المنقول لا لتخطئته وردّه ، بل ذهب إلى أبعد من ذلك حيث شبه من يرتد المسموع ، ولا يحاول له توجيهها على ضوء القواعد القياسية من الأشباه والنظائر ، شبهه بالجهمية الذين يردون نصوص الصفات ، لأنها تخالف أقيستهم التي وضعوها ، وشبهه أيضا بأصحاب الرأي الذين يردون نصوص الأحكام ، لأنها تخالف قواعدهم التي يعتصمون بها عند الاختلاف ، ولذلك استخرتُ الله وعزمتُ على الكتابة في هذا الموضوع ، ثم وضعت الخطة المبدئية ، وشرعت في القراءة المستقصية في بطون الكتب ، فكننتُ أشبه بغواص في أعماق البحار يبحث عن اللآلئ المتناثرة ، والأصداف الشمينة ، متمثلا بقول شاعر النيل حافظ إبراهيم على لسان حال اللغة العربية :

أَنَا الْبَحْرُ فِي أَحْسَائِهِ الدَّرُّ كَامِنٌ  
فَهَلْ سَاءَ لَوْ الْغَوَّاصُ عَنْ صَدْفَاتِي

وبعد القراءة المستفيضة التي استغرقت مني وقتا طويلا من خلالها جمعت النظر إلى النظر ، والشبيه إلى الشبيه ، والنقيض إلى النقيض ، وبعد التأمل في المادة العلمية التي توفرت لديّ تبين لي أن المضارعة تتمثل في عدة صور ، وتأخذ أشكالا متنوعة ألخص بعضها في الصور الآتية :

- أولا - المضارعة الصوتية .
- ثانيا - المضارعة المعنوية .
- ثالثا - المضارعة اللفظية والمعنوية .
- رابعا - المضارعة الوصفية .
- خامسا - المضارعة الوصفية واللفظية .
- سادسا - المضارعة اللفظية والمعنوية والموقعية .
- سابعا - المضارعة الموقعية .
- ثامنا - المضارعة المحورية .
- تاسعا - المضارعة في الأعمال .
- عاشرا - المضارعة في الإهمال .

أما المضارعة الصوتية فتتضمن ألوانا مختلفة ، وأمثلة متعددة ، من ذلك :  
مضارعة مَفْعِلَةٌ ، وَمَفْعِلَةٌ ، فَعِيلَةٌ في جمعها على فعائل بقلب الياء والواو همزة . فكما قالوا في قبيلة وصحيفة : قبائل وصحائف ، قالوا في مصيبة ومعيشة : معاش ، ومصائب ، ومن ذلك أيضا :

مضارعة الألف اللينة الهمزة ، كما في : **أَبَى** و **جَبَى** ، فإنها **مُضَارِعَةٌ** لقرأ ولجأ ، **إِذْ عَيْنُ** الفعل المضارع **تُفْتَحُ** فيهما ، فيقال : **أَبَى** **يَأْبَى** ، كما يُقال : **قَرَأَ** **يُقْرَأُ** **وَلَجَأَ** **يُلْجَأُ** بالفتح . مع أن القياس في الناقص اليائي أن يأتي من باب ضرب يضرب ، فيقال فيه : **أَبَى** **يَأْبَى** بكسر الباء ، ولكن لم يرد الفعل مكسور العين هنا " الباء " ، لأن الألف اللينة **لَمَّا** ضارعت الهمزة التي هي حلقيّة المخرج وكان مخرج الألف قريباً من مخرج الهمزة مع التشابه في الصفات صار هذا الفعل من باب **فَتَحَ** يفتح ، الذي قياسه أن تكون عين الفعل فيه مفتوحة ، وهذه **مُضَارِعَةٌ** لفظية كما يلاحظ .

وَأَمَّا <sup>الصرفية</sup> **المضارعة/والمعنوية** فمثل **مضارعة** **فَعِيلٍ** بمعنى **مَفْعُولٍ** **فَعَلَانَ** في الجمع على **فَعَّلَى** ، فكما قالوا في جمع **أسير أسرى** ، **وَأَسَارَى** ، قالوا في جمع **كسلان** : **كُسَالَى** ، وذلك لأن **الأسير** قد منعه **الأسر** من التصرف في شئونه ، فكان **الكسلان** بمنزلة **الأسير** في عدم التصرف ، كما أن **الأسر** وال**كسل** **مكروهان** إلى النفس ، ومن ذلك : جمع **أَحْمَقٍ** على **حَمَقٍ/القياس** <sup>وكان</sup> فيه أن **يُجْمَعُ** على **حُمَقٍ** ، لأن جمع **أَفْعَلٍ** **فُعُلٌ** ، لكنه **لَمَّا** شابه **فَعِيلًا** **الدال** على **العلة** **جُمِعَ** هذا الجمع كما **جُمِعَ** **مريض** على **مرض** **إِذْ** **المريض** **وَالْحَمَقُ** **عِلْتَانٌ** .

وَأَمَّا **المضارعة الصرفية والمعنوية** : فتتصل في **مضارعة** **فَاعِلٍ** **فَعِيلًا** في **الدلالة** على **الفريزة** نحو : **ظريف** و**ظرفاء** ، **وشاعر** و**شعراء** ، **وصالح** و**صلحاء** ، **فشاعر** هنا " **جُمِعَ** على **شعراء** كما **جُمِعَ** **ظريف** و**كريم** على **ظرفاء** و**كرماء** تشابهها في اللفظ في كون **الزيادة** في كل من **فَاعِلٍ**



وَفِعِيلٌ قَدْ جَاءَتْ فِي كِلْتَا الصِّفَتَيْنِ ، وَهَذَا تَشَابُهُ مَعْنَوِيٌّ وَلِغْطِيٍّ  
كَمَا لَا يَخْفَى .

وَأَمَّا الْمَضَارِعَةُ الْوَصْفِيَّةُ فَتَتَمَثَّلُ فِي مَضَارِعَةِ الْوَصْفِ الْأَسْمِ ،  
كَمَا فِي مَضَارِعَةِ نَذِيرِ كَثِيبَا فِي الْجَمْعِ عَلَى كُثْبٍ ، فَكَمَا قَالُوا : كَثِيبٌ  
وَكُثْبٌ ، قَالُوا : نَذِيرٌ وَنُذْرٌ ، وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يُقَالَ : نُذْرًا ، وَلَكِنْ  
لَمَّا شَابَهُ الْوَصْفُ الْأَسْمُ جُمِعَ هَذَا الْجَمْعُ ، وَسَمِيَتْ وَصْفِيَّةً لِمِشَابَةِ الْأَسْمِ لِلْوَصْفِ .

وَأَمَّا الْمَضَارِعَةُ الْوَصْفِيَّةُ وَاللِّغْطِيَّةُ : فَتَمَثَّلُ مَضَارِعَةُ الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ  
أَسْمِ الْفَاعِلِ فِي حَرَكَاتِهِ وَسُكُنَاتِهِ ، وَفِي كَوْنِهِ يَقَعُ وَصْفًا كَمَا يَقَعُ أَسْمُ الْفَاعِلِ  
وَصْفًا فَيُقَالُ : جَاءَ رَجُلٌ يَضْحَكُ ، كَمَا يُقَالُ : جَاءَ رَجُلٌ ضَاحِكٌ .

وَأَمَّا الْمَضَارِعَةُ الْلِّغْطِيَّةُ وَالْمَعْنَوِيَّةُ وَالْمَوْقَعِيَّةُ فَتَمَثَّلُ فِي إِعْرَابِ  
الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ أَيْضًا لِمِشَابَتِهِ أَسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ :

فَمِنَ النَّاحِيَةِ الْلِّغْطِيَّةِ نَجِدُ أَنَّ لِغْظَ الْفِعْلِ يَشَابُهُ لِغْظَ أَسْمِ  
فَاعِلِهِ فِي الْوِزْنِ الْعَرُوضِيِّ ، وَمِنَ النَّاحِيَةِ الْمَعْنَوِيَّةِ نَجِدُ أَنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ  
حَالًا أَوْ عَلَى اسْتِقْبَالٍ كَمَا أَنَّ أَسْمَ الْفَاعِلِ يَدُلُّ عَلَى اسْتِقْبَالٍ / ، وَمِنَ النَّاحِيَةِ الْمَوْقَعِيَّةِ :  
نَجِدُ أَنَّ الْفِعْلَ يَأْتِي فِي مَوْقِعِ أَسْمِ الْفَاعِلِ ، إِذْ يَأْتِي وَصْفًا وَحَالًا وَخَبْرًا ،  
فَيُقَالُ : جَاءَ رَجُلٌ يَضْحَكُ ، كَمَا يُقَالُ : جَاءَ رَجُلٌ ضَاحِكٌ ، وَيُقَالُ : جَاءَ نِي  
زَيْدٌ يَضْحَكُ ، كَمَا يُقَالُ : جَاءَ نِي زَيْدٌ ضَاحِكًا ، وَيُقَالُ أَيْضًا : زَيْدٌ يَضْحَكُ كَمَا  
يُقَالُ : زَيْدٌ ضَاحِكٌ .

وَأَمَّا الْمَضَارِعَةُ الْمَوْقَعِيَّةُ : فَتَمَثَّلُ فِي مَضَارِعَةِ أَلْفِ عِلْبَاءَ ، وَحَرْبَسَاءَ  
أَلْفِ صَحْرَاءَ ، فَكَمَا قَالُوا : صَحْرَاوِيٌّ ، قَالُوا : عِلْبَاوِيٌّ وَحَرْبَاوِيٌّ ، فَالْأَلْفُ فِي

عَلْبَاءٌ وَحَرْبَاءٌ وَقَعَتْ بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ مَسْبُوقَةٍ بِثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، كَمَا أَنَّ هَمْزَةَ  
 الزائدتان  
 صَحْرَاءَ كَذَلِكَ ، وَمِنْ ذَلِكَ الْأَلْفُ وَالنُّونُ فِي عِطْشَانَ ، إِذْ أُشْبِهَتْ هَمْزَةُ  
 التَّنْهِيطِ فِي حَمْرَاءَ فِي مَنَعِ الصَّرْفِ ، إِذْ الْأَلْفُ وَالنُّونُ فِي عِطْشَانَ وَقَعَتْ  
 بِمَدِّ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ / كَمَا وَقَعَتْ الْهَمْزَةُ فِي حَمْرَاءَ كَذَلِكَ . وَأَمَّا الْمَضَارِعَةُ  
 الْمَحْوَرِيَّةُ : فَمِثْلُ مَضَارِعَةِ كَادَ وَعَسَى فِي اقْتِرَانِ خَبَرِهَا بِأَنَّ كَمَا  
 قَالَ الشَّاعِرُ :

كَادَتْ النَّفْسُ أَنْ تَغِيضَ عَلَيْهِ  
 إِذْ غَدَا حَشَوْرِيظَةً وَبُسْرُودَ

وَمَضَارِعَةُ عَسَى كَادَ فِي عَدَمِ اقْتِرَانِ خَبَرِهَا بِأَنَّ ، كَمَا فِي  
 قَوْلِ الشَّاعِرِ :

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَسَيْتُ فِيهِ  
 يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيْبٌ

إِذْ يَجْمَعُهُمَا مَحْوَرِ الْمَقَارِبَةِ فِي الِاسْتِعْمَالِ الْعَرَبِيِّ ، وَكَذَلِكَ مَضَارِعَةُ  
 " مَا " الْغَافِيَةِ لَيْسَ ، وَالْعَكْسُ نَحْوُ : مَا هَذَا رَجُلًا ، وَلَيْسَ هَذَا رَجُلًا وَقَوْلِهِمْ :  
 مَا الطَّيِّبُ إِلَّا الْمَسْكُ تُشْبِهُهَا بِ " مَا " الْغَافِيَةِ ، إِذْ يَجْمَعُهُمَا مَحْوَرِ النَّفْيِ .  
 وَأَمَّا الْمَضَارِعَةُ فِي الْإِعْمَالِ فَمِثْلُ مَضَارِعَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ الْفِعْلُ فِي  
 الْعَمَلِ ، وَمَضَارِعَةُ إِنَّ وَأَخْوَاتِهَا الْفِعْلُ فِي الْعَمَلِ ، وَكَذَلِكَ الْعَوَامِلُ الَّتِي  
 كَانَ حَقُّهَا الْإِهْمَالُ .

وَأَمَّا الْمَضَارِعَةُ فِي الْإِهْمَالِ فَتَتَمَثَّلُ فِي إِهْمَالِ مَا حَقُّهُ الْإِعْمَالُ  
 تُشْبِهُهَا لَهُ بِالْمَهْمَلِ كَمَا فِي إِهْمَالِ لَيْسَ فِي قَوْلِهِمْ : لَيْسَ الطَّيِّبُ إِلَّا الْمَسْكُ ،

تشبيها له بـ " ما " النافية \* التسمية \* في الإهمال .

وبعد استكمال قضايا المضارعة الآتفة الذكر أذكر هيكلاً البحث

على النحو التالي : يتألف البحث من مقدمة ومدخل وثلاثة أبواب وخاتمة ،  
كما يلي :

أولاً - وضعتُ مقدمة للبحث فذكرتُ فيها أنواع المضارعة الواردة في  
هذا البحث إجمالاً .

ثانياً - عقدتُ مدخلاً عاماً أوضحْتُ فيه تعريف المضارعة والمشاكلة  
والمماثلة . وما رادف هذه المصطلحات ، كما بينتُ فيه الفروق  
الاصطلاحية بين المضارعة والمماثلة والمشاكلة ، كما ذكرتُ فيه  
كونَ هذه المضارعة لونا من ألوان التوسع والتوجيه الصرفي  
والصوتي والنحوي ، كما تحدثتُ فيه عن أهمية دراسة المضارعة  
في اللغة من خلال قياس الشبه وقياس العلة مطرحاً العلة  
الجدلية التي لم تقم على قياس جلي لا نني أرى ألا فائدة نحوية  
ولا لغوية من وراء دراستها .

ثالثاً - عقدتُ الباب الأول في المضارعة في الأصوات ، ويشمل فصلين :  
أولهما - المضارعة في الحركات ، وتحدثتُ فيه عن مضارعة الفتحة  
السكون ، والسكون مطلقاً الحركة ، والحروف الحركات ، والحركة  
العارضة الحركة الأصلية ، ومضارعة الحركة المنفصلة الحركة  
المتصلة .

ثانيهما - المضارعة في الأصوات ، وتحدثتُ فيه عن مضارعة صوت  
لصوت آخر مرتباً ذلك على الحروف حسب الترتيب الأبجدي ،

كما أظهرت فيه الفوارق الدقيقة في الأصوات من حيث  
المخرج ، والصفة ،

رابعاً - وجعلت الباب الثاني في المضارعة في الصيغ ، وقسمته إلى  
فصلين :

اختص الفصل الأول بالمشتقات وما يلحق بها من حيث  
تشبيه المتعدي باللازم في مجيء مصدرهما على وزن عروضي  
واحد ، كما أظهرت المضارعة المعنوية واللفظية من خلال معالجة  
قضايا هذا الفصل .

كما جعلت الفصل الثاني في المضارعة في الجموع ، وما  
يلحق بها ، وتحدثت فيه في جمع فَعْلٍ صحيح العين على أفعال  
جمع قلة تشبيهاً له بِفَعْلٍ معتل العين على أفعال . كما  
تحدثت فيه عن صيغ الجموع الخارجة عن بابها مظهراً التشابه  
اللفظي ، والمعنوي ، والدلالي ، كما تحدثت في هذا الفصل عن  
الحرف الزائد والأصلي في قلب الأصل في الجمع ، كما يُقلب  
الزائد ، كما تناولت فيه النسبة إلى فَعُولَةٍ بحذف الواو مبيناً  
أن القليل يكون قياساً والكثير لا يصير قياساً ، ولا تُبنى عليه قواعد  
صرفية .

خامساً - عقدت الباب الثالث للمضارعة في التراكيب ، وجعلته على ثلاثة  
فصول :

الفصل الأول - جعلته في المضارعة في الإعراب ،  
وتحدثت فيه عن مشابهة الفعل الاسم في الإعراب ، كما تحدثت

فيه عن مشابهة الاسم الفعل في الأعمال ، وتحدثت فيه أيضا عن مشابهة الاسم الفعل في المنع من الصرف ، كما تحدثت فيه عن المضارعة في المرفوعات ، تشبيها لها بالفاعل ، والمضارعة في المنصوبات تشبيها بالمفعول به .

كما جعلت الفصل الثاني في البناء ، وتحدثت فيه عن الأسماء المضارعة الحرف ، كما تحدثت عن أسماء الأفعال المبنية المضارعة للأفعال ، وكذلك ذكرت مضارعة الأصوات الحرف .

وجعلت الفصل الثالث للمضارعة في الأرواح ، وتحدثت فيه عن مضارعة إن وأخواتها الفعل المتعدي ، ولا النافية / إن في العمل ، وكان وأخواتها للفعل في العمل ، وإنَّ المشددة أنَّ المخففة في العمل ، ومضارعة لن ، وإن ، وكفي أنَّ المخففة في الاقتضاء والعمل ، كما تحدثت فيه عن مضارعة " ما " لليس . ومضارعة ظرف المكان ظرف الزمان في التعدية بدون حرف . ومضارعة كم رُبَّ في العمل ، ومضارعة لام الأمر أن في إعمالها محذوفة ، ومضارعة " ما " المؤكدة لام القسم ومضارعة عسى كان ، والعكس في اقتران الخبرين وحذفه .

ثم أنهيت البحث بخاتمة بيّنت فيها الفوارق في المشابهة ، وأهميتها

وما توصل إليه البحث من نتائج في موضوعه ،

وقد سرت في معالجة قضايا المضارعة في اللغة والنحو على

النهج التالي :

أولا - أذكر الأصل في كل مسألة من مسائل المضارعة التي أتناولها وأعقد بينها وبين المسألة المشبهة بها وجه الشبه الذي ورد فيهما ، كما أذكر أوجه الشبه بين المسألتين .

ثانيا - أتتبع أوجه الشبه ما أمكنني ذلك ، ولا أدعي أنني حصرت كل الأوجه في كل قضية بحثتها .

ثالثا - أذكر خلاصة أوجز فيها قضية المضارعة في المسألة التي تناولتها وإذا كانت المسألة قصيرة ، وقليلة أوجه المضارعة فإنني أكتفي بتعداد الأوجه دون تلخيص لقيام التعداد بالفرض .

وختاما - أتقدم بشكري الجزيل إلى إدارة كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ، وأخص بالذكر سعادة العميد السابق الدكتور عليان بن محمد الحازمي ، وسعادة العميد الحالي الدكتور محمد بن مريس الحارثي ، وسعادة وكيل الكلية الدكتور صالح جمال بدوي ، وسعادة رئيس قسم الدراسات العليا العربية السابق الدكتور حسن بن محمد باجودة ، وسعادة رئيس القسم الحالي الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد ، على ما يبذلونه جميعا لطلاب العلم من خدمة جليلة ، وأبوة حانية ، وحرص أكيد على نفع طلابهم ،

كما أتقدم بشكري الجزيل لسعادة الشرفاء على هذا العمل الدكتور عبد الرحمن اسماعيل على ما أولاني من اهتمام بالغ لإتقان ما أعمله ، ولن أنسى إرشاده وتوجيهه لي حتى خرج هذا العمل على ما هو عليه ، فقد كان معي مثالا للأستاذ العربي ، والعالم الموجه مع دماثة في الخلق ،

(ك)

وسعة صدر للرأي المخالف ، وتلطف في التوجيه ، ولقد نهلت من علمه  
وأخذت من وقته الكثير ، فله مني عميق الشكر والتقدير .

كما أشكر جميع أساتذتي الأجلاء الذين أفدت من علمهم في  
السنة المنهجية ، كما أتقدم بالشكر لكل من مدّ لي يد العون بفكره أو بكتبه ،  
وخاصة سعادة الدكتور عياد بن عيد الشيبتي الذي تفضل بإعارتي كتاب  
لُعم الأُدلة ، فقد أفدت منه كثيرا في هذا العمل ،

كما أشكر زملائي وأصدقائي الذين قدموا لي مساعدة في الرأي  
والنصح والمشورة .

كما أتقدم بالشكر إلى إدارة جامعتنا الموقرة ، وعلى رأسها معالي  
الأستاذ الدكتور راشد الراجح ، وكافة المسؤولين في الجامعة ،  
وجميع المسؤولين عن التكريم في المملكة العربية السعودية  
ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله .

وأخيرا ، أسأل الله أن يتقبل مني ما بذلته في عطي هذا ، وأن  
يتجاوز عن تقصيري ، وأن يجزي عني كل ذي فضل فضلا ، و صلى الله على  
نبينا محمد وعلى آله وصحبه ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

مدخل عام في تعريف

المضارعة



مدخل عام في تعريف المضارعة

تعريف المضارعة :

يشتمل هذا المدخل على الفقرات التالية :

- أ - تعريف المضارعة في اللغة والاصطلاح ، ودلالة المضارعة في درس اللغة والنحو .
- ب - الفروق اللغوية والاصطلاحية التي تدل على المضارعة .
- ج - بيان أن هذه المضارعة عامل مهم في نشأة القياس والعلّة ، وتصحيح سارهما .

أ - أما تعريف المضارعة ، فقد ورد في المعاجم العربية ما يدل على أنها : تعني الشابهة مطلقا ، فقد جاء في القاموس المحيط مادة " ضَارَعٌ " ، قوله " وَضَارَعَهُ : شَابَهُهُ " (١) كما ورد في تاج المروس تعريف المضارعة بأوضح ما سبق ، حيث ورد فيه : " ضَارَعَهُ مُضَارَعَةً شَابَهُهُ كَأَنَّهُ مِثْلُهُ أَوْ شَبِيهُهُ ، وَتَقُولُ : بَيْنَهُمَا مَرَاضِمَةُ الْكَأْسِ ، وَضَارَعَةُ الْإِجْناسِ ، وَهُوَ مِنَ الضَّرْعِ ، كَمَا فِي الْأَسَاسِ " (٢) .

وبه قال ابن فارس ، وزاد ذلك أيضا كما بقوله : " فأما المضارعة فهي التشابه بين الشيئين ، قال بعض أهل العلم :

(١) القاموس المحيط ص ٩٥٨ .

(٢) تاج المروس ٤١٢/٢١ ، وينظر أساس البلاغة ص ٥٦١ مادة

اشتقاق ذلك من الضرع ، كأنهما ارتضعا من ضرع واحد \* . (١)

هذا ، وقد اشتقوا من المضارعة تعريف الضرع ، لأنه يشبهه  
مأثله ، ولهذا المعنى " سُمي الضرع ضرعاً لأنه يشابهه  
أخاه " . (٢)

ومن هذا القبيل عرّف النحويون الفعل المضارع بأنه المشابه  
للإسم ، ولأنَّ " معنى المضارع : المشابه ، يقال : ضارعتُه ، وشابهته ،  
وشاكلته ، وحاكيتَه : إذا صرْتُ مثله ، وأصل المضارعة : تقابُلُ  
السَّخْلين على ضرع الشاة عند الرِّضاع ، يقال : تضارع السخلان :  
إذا أخذ كل واحد بحلقةٍ من الضرع ، ثم اتسع ، فقبل لكل مشتمهين  
متضارعان ، فاشتقاقه من الضرع لا من الرضع ، والمراد أنه ضارع الأسماء ،  
أي : شابهها " . (٣)

ولعل الضرع لَمَّا شابه أخاه ، وكان مماثلاً له في الشكل  
والصورة ، وهو ذي وظيفة أخيه سُمي ضرعاً ، وبالمعنى نفسه

(١) معجم مقاييس اللغة ٣/٣٩٦ .

(٢) أصرار العربية ص ٢٥ .

(٣) شرح الفصل لابن يعيش ٢/٦٠ .

سُمي المضارع مضارعا ، فالمضارعة في اللغة إذاً إنما تعني المشابهة مطلقا ، وأما المضارعة في الاصطلاح اللغوي والنحوي فإنها إنما تعني مشابهة خاصة بحيث يضارع صوت صوتا آخر في الصفة أو في المخرج ، فيمطن بعض خصائص ذلك الصوت ، وينبني على ذلك حكم صوتي كما سيأتي في هذا البحث " فصل الأصوات " .

كما تضارع أداة أداة أخرى ، ويترتب على ذلك حكم نحوي ، كما سيأتي أيضا ، وهكذا في الصيغ والتراكيب وفي كل السائل النحوية والصرفية .

والمضارعة والمشابهة تأتيان بمعنى واحد ، وتكونان في الحميمات والمعنويات ، وقد تُطلق المضارعة على الساواة ، وفي حديث معاوية : " لَسِمْتُ بِنُكْحَةٍ طُلُقَةً ، وَلَا بِسُيْبَةٍ ضُرْعَةٍ ، أَي لَسِمْتُ بِشَتَامٍ لِلرِّجَالِ الشَّابِهِ لَهُمْ ، وَالسَّوَابِي " ( ١ )

( ٢ ) والمضارعة المقاربه .

وما هو جدير بالذكر هنا أن المضارعة قد تأتي من وجه واحد ، وربما تكون في أكثر من وجه ، لكنها في كل الأوجه لا تدل

( ١ ) تاج العروس ٤١٤/٢١ .

( ٢ ) المصدر السابق ٤١٣/٢١ ، بتصريف .

إلا على مجرد التشارك في صفة أو أكثر ما يعقد خيوط التشابه بين المتضارعين، وإذا تكون "المضارعة المشابهة وأصلها التشارك في نحو المراضعة، والتشارك في الرضاعة، ثم مجرد للمشاركة" (١).

ومن المرادفات لمصطلح المشابهة والمضارعة: "المضاهاة"، ويراد بها المشاكلة في القول والعمل، وفي الشكل والصورة، وفي الظاهر والباطن، ولذلك ورد في تفسير قوله تعالى: ﴿يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (٢)، أي يشابهون، ويشاركون أقوالهم، فالمضاهاة: مُشَاكَلَةٌ. (٣).

وفي الحديث الشريف: ﴿أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا الَّذِينَ يُضَاهُونَ خَلْقَ اللَّهِ﴾. (٤).

وبهذا يُعلم أن "المضاهاة مشاكلة الشيء الشيء" (٥)، أي مجرد المشاكلة، وأيضاً يُراد بالمضارعة مجرد المشاكلة في الحركات

(١) بصائر ذوى التمييز ٣/٤٧٣.

(٢) سورة التوبة الآية ٣٠.

(٣) الذهب المسبوك في وعظ الملوك ص ١٥٨.

(٤) أخرجه البخارى وسلم انظر فتح البارى كتاب اللباس ١٠/٣٨٢.

وشكاة المصابيح رقم ٤٤٩٥.

(٥) كتاب العين ٤/٢٠.

والسكنات وعدد الحروف كما في مضارعة الفعل المستقبل لاسم الفاعل في الوزن عروضيا ، ولذلك أُعرب كما أُعرب الاسم انطلاقا من هذه المشاكلة \* والنحويون يقولون للفعل المستقبل : مضارع ، لمشاكلته الأسماء فيما يلحقه من الإعراب \* (١) .

فالمشاكلة هنا تعني أن شيئا جاء على صورة شيء آخر ،

وساواه في الشكل الملحوظ ، وفي الصورة الظاهرة ، ولذلك يقال : \* هذا شكله أي : مثاله ، وقلت أشكاله ، وهذه الأشياء أشكال ، وشكول ، وهذا من أشكال ذلك من جنسه ، قال الله تعالى : \* وَأَخْرَجْنَا مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجًا \* (٢) ، أي يثل له في الهيئة ، وتعاطي الفعل ، وهذا أشكال بكذا أي أشبه ، وهو لا يشاكله ولا يتشاكلان \* (٣) .

وقد تعني المشاكلة مجرد \* الموافقة \* (٤) ، في وجه ما بين وجوه التشاكل والتوافق بين الأشياء ، ومن الأمثلة اللغوية على ذلك : إبدال السين صاد ا في \* الصراط \* من أجل المشاكلة بين الصاد والطاء ، كما سيأتي في هذا البحث ، والمشاكلة هي : \* صفة الشيء بما

(١) تاج المروس ٢١ / ٤١٤ .

(٢) سورة فصل الآية : ٥٨ .

(٣) بصائر ذوى التمييز ٣ / ٣٤١ ، وينظر كشاف اصطلاحات الفنون

١ / ٣٢١ ، والمصباح المنير ١ / ٣٢١ .

(٤) القاموس المحيط ص ١٣١٨ ، وينظر الأماشي الشجرية ١ / ٣٣٥ .

قاربه وشاكلة من جهة واحدة أو جهات كثيرة ، لأنه لو ناسبه مناسبة كلية  
لكان إياه " . ( ١ )

وقد تُطلق المضارعة ويراد بها المماثلة ، وتأتي في اللفظة  
" بمعنى الشبه ، وبمعنى نفس المشي وذاته . . . والمثال بالكرم اسم من  
ماثله ماثلة إذا شابهه ، وقد استعمل الناس المثال بمعنى الوصف والصورة ،  
فقالوا مثاله كذا ؛ أي وصفه وصورته ، الجمع : أمثلة " . ( ٢ )

ويراد بالمماثلة المشابهة على العموم " تقول : جاء نسي  
رجل مثلك أي يشابهك " . ( ٣ ) فقد ذكر هنا المشابهة ولم يحدد لها  
بصفة معينة ، وقد يُطلق " المثل ، والمثل : الشبه والنظير " . ( ٤ )

ومن خلال التعريف السابق لهذه المصطلحات ندرك أن المضارعة ،  
والمشابهة ، والمضاهاة ، والمساواة ، والمقاربة ، والموافقة ، والمشاكلة ،  
والمماثلة ، وكذلك المجانسة ، كل هذه مصطلحات ذات مدلولات لغوية  
واصطلاحية ، وأنها في عمومها تدل على الاشتراك والتشابه في اللفظة  
والنحو مع بعض الفروق الدقيقة التي لا بد من ذكرها هنا لتوضيح

---

( ١ ) كفاية الطالب في نقد كلام الشاعر والكاتب ص ١٦٤ .

( ٢ ) المصباح المنير ٥٦٣/٢ ، ٥٦٤ .

( ٣ ) الأماشي الشجرية ( ١ ) ٢٥٦ .

( ٤ ) كفاية الطالب ص ١٦٠ .

كل مصطلح ، وخاصة أنّ إدراك هذه المصطلحات تُقرّب الباحث والقارىء من أسرار هذه اللغة .

لم يكن علماء الحسرية يُطلقون المصطلحات اعتباطيا ،

بل كانوا يضمنون كل مصطلح في موضعه ليكون جامعا مانعا فتارة يعبرون بالمضارعة ، وأخرى يعبرون بالمشاكلة ، وتارة أخرى يعبرون بالمثالة ، وهنا لا بد من تلمّس الفروق الدقيقة ، وإدراك أسرار التعبير بهذا المصطلح ، وترك ذاك ، ويحسن هنا أن أذكر الفروق الذاتية لهذه المصطلحات ، وإن كانت فروقا منطقية ، إلا أنها تقرّب حقيقة المصطلح إلى الذهن إلى حد كبير ، يقول " أبو البقاء الكفوى :  
" المشاكلة : هي اتفاق الشئيين في الخاصة ، كما أن المشابهة : اتفاقهما في الكيفية ، والمساواة : اتفاقهما في النوعية . . .

والضاهة شعبية من المثالة " . ( ١ )

فالمضارعة ، كما سبق ، تدل على مطلق الشبه بين شئيين ،  
وأما المشابهة فإنها بالاضافة إلى كونها تدل على المضارعة فإنه قد يُراد بها " الدلالة على مشاركة أمر لا مر آخر " ( ٢ ) ، وقد يُراد بالمشابهة :

( ١ ) الكليات ٢٥٢ / ٤

( ٢ ) كشف اصطلاحات الفنون ١٨٢ / ٤

التشابه في الأمر، وعدم تمييز أحدهما عن الآخر، ومن ذلك "المتشابهة :  
اسم فاعل من التشابه في اللفظة، هوكون أحد المثليين مشابهة للأخر  
بحيث يعجز ذهن عن التمييز، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ الْبَقْرَةَ تَشَابَهَتْ  
عَلَيْنَا ﴾ (١) ومنه يقال : اشتبه الأمر عليّ . (٢)

ب - وأما في النحو فإنَّ المشابهة تدل على مطلق التشابه  
بين كلمتين، فهي مرادفة للمضارعة وبمعناها، وهنا ثلاثة مصطلحات لا بدَّ  
من التركيز على إظهار الفروق بينها، لأن لها صلة وثيقة بـدرس  
الأصوات، وهذه المصطلحات هي : المماثلة، والمجانسة، والمقاربة،  
فهي وإن كانت تشترك مع تعريف المضارعة والمشابهة ومقيسة  
المصطلحات، إلا أنها أخصُّ في الدلالة من المصطلحات الأخرى،  
فالمماثلة تعني " المثل بالكسر أم الألفاظ الموضوعات للمشابهة " (٣)،  
فهي أعم من المضارعة والمشابهة، وقد يراد بها ذات الشيء، ولذلك  
يقال : " مثلك لا يفعل هذا، أي أنت لا تفعله " (٤)

(١) سورة البقرة الآية ٧٠ .

(٢) كشف اصطلاحات الفنون ١٧٧/٤ .

(٣) الكليات ٢٦٧/٤ .

(٤) المصدر السابق ٢٦٧/٤ .



وقد يكون \* اليشَل المطلق للشيء \* وهو ما يساويه في جميع أوصافه \* . (١)

وهذه الفروق بين المصطلحات السابقة \* المماثلة ، والمجانسة ، والمقاربة \* ، تعود إلى طبيعة الاتفاق بين الحروف من حيث المخارج والصفات ، فإذا اتَّحدَ الحرفان في المخرج ، وجميع الصفات حصل الانسجام الكامل بين الأصوات ، وترتب على ذلك بعض الأحكام الصوتية ، مثل إدغام المتماثلين ، وسمي هذا المصطلح مماثلة ، أي أن الحرف ماثَل أخاه في المخرج والصفات ، مثال ذلك إدغام السين في السين ، مثاله : اهِبْ سَالِمًا . (٢)

أما إذا اتَّحدَ الحرفان في المخرج وفي بعض الصفات دل ذلك على التجانس بين الحرفين ، وسمي هذا المصطلح \* مجانسة \* ، والتجانس بين الحروف والمقاربة كما في الإدغام (٣) أيضاً .

وأما المشاكلة فهي أن يكون الحرف مضارعاً لحرف آخر كما في إبدال السين صادًا ، طلبًا للمشاكلة بين الصاد والطاء فيعمل اللسان عملاً واحداً . (٤)

(١) الكليات ٢٦٧/٤ .

(٢) التبصرة والتذكرة ٩٥١/٢ ، وينظر اللهجات في كتاب سيبويه

ص ١٨٥ .

(٣) المصدر السابق ٩٣٤/٢ ، وينظر اللهجات في كتاب سيبويه ص ١٨٥ .

(٤) المصدر نفسه ٨٧٠/٢ .



وقد يتفق الحرفان في الصفات ، ويترتب على ذلك حكم صوتي ،  
ويُسَمَّى هذا المصطلح موافقة ، والموافقة هي أن يوافق الزاي الطاء  
في الصغير والجهر. (١)

وتظهر فائدة هذه الفروق بين المصطلحات عندما يجسد  
القارئ العلماء يعبِّرون تارة بالمشاكلة ، وتارة بالمجانسة ، وأخرى  
بالمقاربة ، وتارة بالمشاكلة ، وهذا أمر في غاية الدقة ، ويحتاج إلى  
حسٍّ لغويٍّ قويٍّ ، ومن الجدير بالذكر أن القدماء كانوا يطلقون على  
المساثل والمجانس والمقارب : المضارع ، وقد عقد سيبويه باباً فسي  
هذا ، حيث يقول : " هذا باب الحرف الذي يُضارع به حرف من موضعه  
، والحرف الذي يضارع به ذلك الحرف ، وليس من موضعه " (٢) .

وعلى كل حال ، فإن المضارعة تأتي لعدة أغراض ، إما  
لطلب المشاكلة ، وإما من أجل الموافقة ، وإما من أجل التجانس بين  
الحروف والمقارب ، وإما أن تأتي للمساثلة ، وإما أن يُنزل حرف منزلة  
حرف آخر ، كما ينزل الألف والنون في سكران منزلة ألفي التانيث  
في حمراء. (٣)

(١) التبصرة والتذكرة ٢/٨٧٠ .

(٢) الكتاب ٤/٤٧٧ ، وينظر النكت ٢/١٢٧٠ .

(٣) التبصرة والتذكرة ٢/٩٢١ .

والمضارعة تأتي مَعْلَلَةً بَعْلَةٌ مَقْبُولَةٌ صوتياً ، وصرفياً ، وتأتي  
المضارعة أيضاً تامة ، وهي أن يشترك المتضارعان في جميع الأوجه  
، حتى يكون أقرب إلى التطابق كما في الفعل المضارع ، فيضارع اسم  
الفاعل من أكثر وجوهه <sup>(١)</sup> ، وقد تأتي المضارعة ناقصة كما في  
الفعل الماضي ، فهو يضارع الاسم من وجه ما ، وهو وقوعه موقعه  
فقط . كما يقال : مررت برجل ضرب ، فيكون أشبه بقولهم : مررت  
برجل ضارب ، والعرب " قد يشبهون الشيء بالشيء " ، وليس مثله في  
جميع أحواله <sup>(٢)</sup> . ولذلك بُني الماضي على الفتح وكان حقيق  
البنية أن يكون على السكون ، ولكن لما ضارع الاسم حيث جاء في  
موضعه أعطى الفتح ، وميَّز على فعل الأمر <sup>(٣)</sup> .

ج - وفي بداية الحديث عن القياس ، فإنه لا بد من

تعريفه في اللغة والاصطلاح .

أما تعريفه في اللغة : فإنه يعني التقدير " أي مطلق التقدير "  
، وذلك " أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير ، وهو مصدر قابستُ

---

(١) ينظر الكتاب ١٤ / ١ وانظر شرح كتاب سيجويه لأبي سعيد

السيرافي ١٤٤ / ١ .

(٢) ينظر المصدر السابق ١٨٢ / ١ .

(٣) ينظر شرح كتاب سيجويه لأبي سعيد السيرافي ١٤٥ / ١ .

الشيء بالشيء مقايسةً وقياساً : قَدَّرْتُهُ ، ومنه المقياس أي المقدار ،  
وَقَيْسُ رَمَحٍ أَي : قَدَّرِ رَمَحٌ . (١)

وفي الاصطلاح : يكون القياس : \* في عرف العلماء عبارة  
عن تقدير الفرع بحكم الأصل ، وقيل : حَمَلُ فِرْعٍ عَلَى أَصْلِ الْعِلْمِ ،  
وأجراً ، حكم الأصل على الفرع ، وقيل : هو إلحاق الفرع بالأصل  
بجامع ، وقيل : هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع . (٢)

وكل هذه التعاريف مصطلحات متقاربة تعني شيئاً واحداً ،  
سواء في اللفظ أو في المعنى ، هذا ، ولم يكن القياس في العربية  
متأخراً عن وضع النحو ، بل وُلِدَ مع ولادة النحو ، فقد نشأ مبكراً ،  
وكان أول من قَدَّمَ النحو ، ومدَّ القياس عبدالله بن أبي إسحاق  
الحضرمي ، إنَّه أول من علل النحو . (٣)

وقد سار على خط تعليل النحو الخليل بن أحمد ، وتلميذه  
سيبويه من بعده ، فقد كان الخليل غاية في تصحيح القياس ، واستخراج  
سائل النحو وتعليقه . (٤)

- 
- (١) لمع الأثر ٩٣ ، ولسان العرب ١٨٧/٦ مادة قيس .  
(٢) المصدر السابق ٩٠/٣ .  
(٣) ينظر طبقات النحويين واللغويين ص ٣١ .  
(٤) بغية الوعاة ٥٥٧/١ ، النحو العربي ص ٥٣ .

ولذلك لما سُئِلَ عن تعليله النحو العربي : هل أخذ ذلك  
عن العرب ؟ أو هوشي\* ابتدعه من تلقاء نفسه ؟ \* فقال : إن العرب  
نطقت على سجيته وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها عللُه  
، وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتلتُ أنا بما عندي إنه علة لِمَا عللته ، فإن  
أكن أصبْتُ العلةَ فهو الذي التست . . . (١)

ولذلك تبقى العلة أدنى مرتبة من النص ، بسبب \* أن النص  
مقطوع به ، والعلة مظنونة ، وإحالة الحكم على المقطوع به أولى من  
إحالة على المظنون \* . (٢)

بيد أنه من المؤكد أن العلة قامت بدور كبير في الدرس النحوي ،  
كما أن القياس كان له الأهمية الكبرى في جمع شمل اللغة من حيث  
ارتباط القواعد بعضها ببعض ، وأن النحو كما يثبت نقلا يثبت قياسا .  
\* فلو قلنا : إن النحو ثبت نقلا لا قياسا وعقلا ، لا ترى ذلك  
إلى رفع الفرق بين اللغة والنحو ، وإلى التسوية بين المقيس والمنقول ،  
وذلك مخالف للمعقول \* (٣) ، وسبب قبول العلة عند النحاة

(١) الايضاح في علل النحو ص ٦٥ ، ٦٦ .

(٢) لمع الأدلة ص ٢٢٠ .

(٣) المصدر السابق ص ١٠٠ .

أنها أقرب إلى التسليم من العلل الفقهيّة ، لأنّ العلل النحويّة  
مبنية على مقارنة واستنتاج ، ومقبولة من حيث التفكير العقلي والنحوي ،  
لذلك يقول ابن جنّي : " ولست تجد شيئاً مما علل به القوم ويجوه  
الاعراب إلا والنفس تقبله ، والحس منظوع على الاعتراف به ، ألا ترى أن  
عوارض ما يوجد في هذه اللفّة شيء سبق وقت الشرع ، وفُزع في التحاكم  
فيه إلى بديهية الطبع ، فجميع علل النحو إذاً مواطئة للطباع ، وعلل  
الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد " . ( ١ )

والفقهاء - كما هو معلوم - قبلوا القياس في الفقه بعلّة جامعة  
، فالنحاة من باب أولى مطالبون بتوسيع دائرة القياس بعلّة جامعة .  
وهنا يذهب ابن جنّي إلى أن علل النحو أقرب إلى علل  
المتكلمين منها إلى علل الفقهاء ، ولذلك يقول : " لسنا ندعي أن علل  
أهل العربية في سمت العلل الكلامية البيّنة ، بل ندعي أنها أقرب  
إليها من العلل الفقهيّة " . ( ٢ )

كما يقسم ابن جنّي العلل إلى قسمين : علة نحوية لا مناص  
من قبولها ، وهي مالها تعلق قوِّي بالحس اللغوي الفطري الذي يتفق  
وطبيعة اللفّة ، وعلة أخرى لا علاقة لها باللفّة ، وإنما تقوم على نظر

( ١ ) الخصائص ص ٥١ / ١

( ٢ ) المصدر السابق ص ٥٣ / ١

تجريدى ، ولا تقوم على قياس مقبول ، والأولى مقبولة نحويا ، والثانية  
ستكرهة لا تقبل ، لأنها بعيدة عن طبيعة التفكير النحوي واللغوي ،  
وهو لذلك يضرب أمثلة للعلة المقبولة ، والقياس المقبول ، وهو ما لا  
يُبد للطبع منه ( أى مثل ) قلب الألف واوا للضمة قبلها ، وياء  
للکسرة قبلها ، أما الواو فنحو قولك في سائر : سُوِيَتْ ، وفي ضارب  
: ضُوِيْرِب - وأما الياء فنحو قولك في/تحقير قرطاس وتكسيه :  
قريطيس وقراطيس ، فهذا ونحوه ما لا بد منه .<sup>(١)</sup>

وهذا مَطَّرِد في كل ألف ضم ما قبلها ، أي أنها تقلب واوا ،  
وفي كل ياء كسر ما قبلها تقلب ياء ، وهو وجه قوي في قبول فكسرة  
القياس والعلة ، ولما كان القياس بهذه القوة ، وأنه عامل قوي فسي  
ضبط اللغة والنحو ، لذلك رد ابن الأنبارى على من أنكر القياس  
أشد الإنكار ، وذهب إلى " أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق ، لأن النحو  
كله قياس ، ولهذا قيل في حدّه : النحو علم بالمقاييس المستنبطة  
من استقراء كلام العرب ، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو " <sup>(٢)</sup> وقديما  
قيل : إِنَّمَا النُّحُو قِيَاسٌ يَتَّبَعُ .<sup>(٣)</sup>

(١) الخصائص ٨٨/١ .

(٢) لمع الأدلة ص ٩٥ ، والاقتراح في أصول النحو العربي

للسيوطي ص ٩٤ .

(٣) الاقتراح ص ٩٤ وهذا صدر بيت شعر .

بيد أن شبه منكر القياس والعللة لا زالت تملأ الكتب ، وبين آونة وأخرى نسمع من يدعو إلى التخلص من فكرة القياس والعلل ، ويصمون التفكير النحوي السبني على قواعد نحوية متينة بأنه سبني على فكر منطقي غير مستمد من العقلية العربية ، ويدعون إلى التخلص من فكرة العلل ، مطالبين بإحياء النحو ، وإعادة النظر في المنهج العلمي عند علماء العربية القدامى ، وهذا إن صح في العلل الجدلية فإنه لا يصح في العلل التعليمية والقياسية ، لأن ذلك من صميم المنهج الذي قام عليه الدرس النحوي واللغوي في العربية عند علمائنا ، وقدما قيل : " لو جاز حمل الشيء ( أى على الشيء ) بحكم الشبه لما كان حمل أحدهما على الآخر بأولى من صاحبه . . ." (١)

وهذا القول يشبه أقوال المتأخرين في إنكار القياس والعللة .

غير أنه ما يدل على قوة القياس " أن العرب استعملوه كثيرا ، حيث ذهب النحاة إلى " أن ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب " (٢) ، ولذلك قسموا القياس إلى " ثلاثة أقسام : قياس علة ، وقياس شبه ، وقياس طرد " (٣) ، وكان قياس العلة

(١) لمع الأردلة ص ١٠١ .

(٢) الخصائص ١ / ١١٤ .

(٣) لمع الأردلة ص ١٠٥ .



معمولا به بإجماع القدامى ، وأما قياس الشبه فمعمول به عند أكثرهم ،  
كما أن قياس الطرد معمول به عند كثير منهم .<sup>(١)</sup>

وهنا يلاحظ أن القياس مقبول بكل أقسامه الثلاثة ،

أما القسم الأول : فهو أن يكون بين المقيس والمقيس عليه علة  
جامعة ، وذلك " أن قياس العلة أن يُحمل الفرع على الأصل بالعلة  
التي عُلق عليها الحكم في الأصل " .<sup>(٢)</sup> ومن أمثلة ذلك : " حَمَل  
ما لم يسم فاعله على الفاعل بعلة الإسناد " .<sup>(٣)</sup>

(٤)

وقد يُراد بالقياس " قياس الشبه ، ( وهو ) قياس صحيح " ،

وذهب ابن الأنباري إلى تعريفه بأنه " أن يحمل الفرع على الأصل  
بضرب من الشبه غير العلة التي عُلق عليها الحكم في الأصل ، وذلك : مثل  
أن يدل على إعراب الفعل المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه ، كما  
أن الاسم يتخصص بعد شياعه ، فكان معربا كالاسم " .<sup>(٥)</sup>

(١) لع الأداة ص ١٠٥ بتصرف .

(٢) المصدر السابق ص ١٠٥ .

(٣) المصدر نفسه ص ١٠٥ .

(٤) المصدر نفسه ص ١٠٩ .

(٥) المصدر نفسه ص ١٠٧ ، ١٠٨ .

وأما قياس الطرد ففيه نزاع عند العلماء ، فمنهم من ذهب إلى أن مجرد الطرد لا يوجب غلبة الظن ، ومنهم من ذهب إلى أنه حجة ، واستدلوا على صحة العلة باطرادها وسلامتها من النقص . (١) ولا يهيم الجدل في هذا القسم ، وإنما الذي يجب الأخذ به كعامل مهم في درس النحو العلة الجامعة بين المقيس والمقيس عليه ، كما هو الشأن في قياس الشبه وقياس العلة اللذين بُنيت عليهما القواعد النحوية .

والذي يقوى الأخذ بفكرة قياس الشبه وقياس العلة أن النحاة كما يحملون الفرع على الأصل ، فإنهم قد يعكسون ، فيحملون الأصل على الفرع ، وهذا موجود في العربية ، من حملهم " الأصل على الفرع ، ألا تراهم يُعلِّون المصدر لاعلال فعله ، ويصححونه لصحته ، وذلك نحو قولك : قمت قياما ، وقاومت قواما ، فإذا حملوا الأصل الذي هو المصدر على الفرع الذي هو الفعل ، فهل بقي في وضوح الدلالة على إثارةهم / الأشياء المتقاربة بعضها ببعض شبهة " . (٢)

وكما تأتي المضارعة قياسا في الاعلال فإنها أيضا تأتي في الاعمال ، إذ " يقال لمن قال : نصبت زيدا " بـ " إن " ، في قوله : إن زيدا قائم .

(١) لمع الأدلة ص ١١١ .

(٢) الخصائص ١/١١٣ .

ولم يجب أن تنصب " ان " الاسم ؟ فالجواب في ذلك أن يقال :  
لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدى إلى مفعول فحملت عليه ،  
فأعملت إعماله لما ضارعته ، فالمنصب بها مُشَبَّه بالمفعول لفظيا ،  
والمرفوع بها مُشَبَّه بالفاعل لفظا " . (١)

ولا شك أن هناك تشابها وثيقا بين العلة النحوية ، والعلة  
العقلية بسبب عدم تخلف كل واحدة منهما ، إذ العلة العقلية  
مطردة والنحوية كذلك (٢) ، وقد أظهر ابن الأنباري أن العلة  
النحوية تكون صحيحة مطردة بشيئين .

حيث يقول : " ويُستدل على صحة العلة بشيئين : التأثير ،  
وشهادة الأصول ، فأما التأثير فهو وجود الحكم لوجود العلة ، وزواله  
لزوالها وذلك مثل أن يدل على بناء الغايات على الضم باقتطاعها  
عن الإضافة ، فإذا طُوبى بالدليل على صحة العلة ، قال : الدليل على  
صحتها التأثير ، وهو وجود الحكم لوجودها ، وهو البناء ، وعدمه  
لعدمها . . . " . (٣)

(١) الايضاح في علل النحو ص ٦٤ .

(٢) لصح الأدلة ص ١١٢ .

(٣) المصدر السابق ص ١٠٦ .

وهذا وجه قوي في البناء ، " وأما شهادة الأصول فمثل أن يدل على بناء كيف ، وأين ، وأيان ، ومتى لتضمنها معنى الحرف ، فإذا طوِّب بصحة هذه العلة قال : الدليل على صحة هذه العلة : أن الأصول تشهد وتدل على أن كل اسم تضمّن معنى الحرف وجب أن يكون مبنياً " . ( ١ )

ومن القياس المبني على العلة حمل النظير على نظيره " ومن ذلك حملهم حروف المضارعة بعضها على حكم بعض في نحو حذفهم الهمزة في : نكرم ، وتكرم ، ويكرم بحذفهم إياها في أكرم ، لما كان يكون هناك من الاستثقال لاجتماع الهمزتين في نحو : أو كرم " . ( ٢ )

وكما يكون القياس على الأكثر يكون على الأقل ، مثل " أن يقلّ الشيء وهو قياس ، ويكون غيره أكثر منه ، إلا أنه ليس بقياس " . ( ٣ )  
ومن ذلك القليل : أنهم نسبوا إلى " فمولة " لحذف الواو وهو قليل مثل قولهم في النسبة إلى شنوءة : شَنَيْ " . ( ٤ )

( ١ ) لمع الأدلة ص ١٠٦ .

( ٢ ) الخصائص ١ / ١١١ .

( ٣ ) المصدر السابق ١ / ١١٥ .

( ٤ ) المصدر السابق ١ / ١١٥ بتصريف مع حذف القوس .

هذا كله حين لا يكون تعارض بين السماع والقياس ، أما  
إذا حصل التعارض فالمتمم السماع ، ولذلك يقول ابن جنى : "واعلم  
إن الشيء إذا اطرر في الاستعمال وشد عن القياس فلا بد من  
اتباع السمع الوارد به فيه نفسه ، لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه  
غيره ، ألا ترى أنك إذا سمعت : استحوذ ، واستصوب أدبتهما بحالهما  
ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما ، ألا تراك لا تقول في  
استقام : استقوم ، ولا في استماع : استسوغ . . . . (١)

وكما هو معلوم أن القياس مبناه على أربعة أقسام حمل فرع  
على أصل ، وحمل أصل على فرع ، وحمل النظر على نظيره ، وحمل الضد  
على ضده ، (٢) وأن أركانه أربعة : مقيس عليه وهو الأصل ، ومقيس  
وهو الفرع ، وحكم ، وعلّة جامعة ، كما هو معلوم في حمل اسم الفاعل على  
الفاعل . (٣)

- 
- (١) الخصائص ١/٩٩ .  
(٢) الاقتراح ص (١٠) بتصرف .  
(٣) المصدر السابق ص ٩٦ بتصرف .

والخلاصة :

أن القياس والعلّة قد نشأ كلاهما مع نشأة النحو على أيدي علماءنا القدامى ، ولم يكن من ابتداع المتأخرين ، ومن المؤكد أن نشأة القياس والعلّة تدل على العامل الحضارى والفكرى ، والتطور الثقافى ، لذلك يهيم مؤرّج السدوسي " أنه قدم من البادية ولا معرفة له بالقياس فى العربية قال فأول ما تعلمت القياس فى حلقة أبي زيد الأنصارى " (١) .

والقياس أيضا لون من ألوان التوسع ، وقاعدة من قواعد التوجيه ، لأنماط متعددة من الاستعمالات العربية ، وذلك أن القواعد العربية إما قواعد أدائية نتعلمها ونعلمها ، وإما قواعد توجيهية ، وهى التى يأخذ<sup>بها</sup> المتخصصون لتوجيه بعض المسائل المختلف فيها ، فنطلق على الأولى : " النحو التعليمى " ، وعلى الأخرى : " النحو العلمى " . ومن أجل هذا لا أرى داعيا لصيحات من يصيح من صعوبة قواعد النحو العربى ، خاصة أننا نأخذ بالعلل التعليمية والقياسية<sup>(٢)</sup> التى يبنى عليها النحو العربى ، ونترك العلل الجدلية التجريدية التى لا تقوم على قياس واضح صريح .

(١) ينظر نزهة الألباء ص ١٣٠ وأصول اللغة ص ١٢٠ .

والمضارعة ظاهرة قياسية أخذ بها القدماء في توجيههم  
النصوص القليلة، ونائها على الكثير أو إلحاقها بهما والبحث فسي  
المضارعة سيظهر لنا وجوه الشبه المختلفة في شتى الاستعمالات  
عند النحويين، وأن المضارعة قد تأتي من جهة المعنى أو من جهة  
اللفظ، كما عرض سيبويه لها في أكثر من موضع من الكتاب. (١)

---

(١) الكتاب (١/٦، ٧، ٤، ٤٧٧).

# الباب الأول :

## المضارعة في الأصوات

وفيه ثلاثة فصول

الفصل الأول : المضارعة في الحركات

الفصل الثاني : مضارعة الحركات

الفصل الثالث : المضارعة في الحروف

(الحروف) .



# الفصل الأول :

المضارعة في الحركات

## الفصل الأول

### المضارعة في الحركات

ويشتمل على :

- مدخل الى الأصوات .
- مضارعة الفتح السكون .
- مضارعة السكون الحركة .
- مضارعة الحركة العارضة الحركة الأصلية .
- مضارعة حركات المفضلين حركات المتصل في " الاتباع والتخفيف " .

مدخل إلى الأصوات :

يُعرَّف الصوت لغوياً بأنه : كيفية قائمة في الهواء يحملها إلى الصَّاح . (١) والصوت في الاصطلاح هو مجرد الأصوات اللغوية التي تصدر من الانسان . سواء كانت حركات أم حروفاً ، والبحث في جانب الأصوات يتعلق بصوت الانسان ، وعلى ذلك الدرس اللغوي ، وهنا نجد العرب قد اهتموا كثيراً بأصوات اللغة العربية منذ بدأ العربي يفكر في لغته وفي خصائصها ، ومنذ وضع علم الصوت .

فقد روي أن أبا الأسود الدؤلي عندما أراد وضع الحركات على الحروف اختار رجلاً وقال له : خذ المصحف ، وصيغاً يخالف لون اللسان ، فإذا فتحتُ شفتيَّ فانقطَّ واحدة فوق الحرف ، وإذا ضمتُها فاجعل النقطة إلى جانب الحرف ، وإذا كسرتُها فاجعل النقطة فسي أسفله ، فإذا أتعتُ شيئاً من هذه الحركات غنةً فانقط نقطتين . (٢)

وقد بنى الخليل بن أحمد كتابه اللغوي معجم " العيسن " على مخارج الأصوات ، وعلى ذلك سار علماء اللغة في دراستهم اللغوية ، فجعلوا الصوت اللغوي منطلقاً لفتهم العربية ، وربطوا كسل دراساتهم بالقراءات القرآنية ، كما نشأ علم التجويد ، ووصفوا كل صوت

(١) كتاب التعريفات ص ١٣٥ .

(٢) نزهة الألباء ص ٩ .

وصفاً دقيقاً من حيث المخارج ، والصفات ،  
كما تعرضوا للحركات الطويلة والقصيرة ، وألفت كتب خاصة فـي  
القراءات والتجويد .

ولا زال البحث في هذا الميدان مفتوحاً إلى اليوم ، وسيظل  
العلماء ينهلون من معين هذه اللغة الثرة ، وفي هذا البحث  
سأتناول جوانب الصوت اللغوي ، وأتبع أوجه التشابه بين الأصوات  
القصيرة والطويلة ، وبين الحروف ، وأظهر الخصائص الصوتية  
المتجاورة وما يترتب على ذلك من تغيرات ما أمكنتني ذلك ، ولا أدعي  
الاستقصاء .

## مضارعة الفتح السكون :

من المعلوم أن الحركة غير السكون إما بينهما من البون الشائع في اللفظة ، والحركة تكون تارة طويلة وهي حروف المد ، وتارة تكون قصيرة ، وهي : إِمَّا ضَمَّة ، وَإِمَّا فَتْحَة ، وَإِمَّا كَسْرَة ، وَأثقل الحركات الضمة ثم الكسرة ثم الفتحة ، لذا نلاحظ أن النحاة يقولون في " كَيْفَ ، وَأَيْنَ " <sup>(١)</sup> : مبنيان على الفتح للخفة مع أن الأصل في المبنى أن يُسَكَّنَ ، وكان من حق العربية أن تكون حركة الآخر ضمها كسرة على أصل التخلص من التقاء الساكنين ، إلا أنهم عدلوا عن الكسرة لثقلها إلى الفتحة لخفتها ، لهذا نجد الفتحة ضارعت السكون حيث السكون أخف من مطلق الحركة ، والفتحة أخف الحركات ، فكان الفتح أقرب الحركات إلى السكون من جهة الخفة ، أي أن الجامع بينهما هو الخفة لا غير ، ولذلك يكون البناء عليها في بعض الأحيان قياساً ، كما في الفعل الماضي ، والفعل المضارع الذي اتصلت به إحدى نونى التوكيد .

ومن المعروف أن الأصل في المبنى السكون ، ولكن لما كان بين الفتح والسكون تلك الصلة ، وجب بناء الفعلين المذكورين على الفتح ، والدليل على هذا التشابه أن فعل الأثر بني على السكون وهو فعل ، كما أن هذين فعلاً .

غير أن المنهج العلمي يقتضي تتبع أوجه التشابه ، وتلمس خيوط التقارب بين الفتح والسكون حتى يزداد البحث جلاءً ووضوحاً ، فمن أوجه التشابه :

(١) ينظر كشف المشكل ١٥١/٢ .

أولا - التسوية بين الفتحة والسكون في العدول عن الضمة والكسرة إليهما ، وذلك أن جمع " فَعْلَةٌ " : " فَعَلَات " بضم العين نحو : عُفَات ، و" فَعِلَات " بكسرها ، نحو : " كِسِرَات " ، ثم استُشِقِلَ توالي الضمتين والكسرتين فَهَرَبَ عنهما تارة السى الفتح ، فتقول : عُفَات بفتح الراء ، و" كِسِرَات بفتح السين ، كما قُدِلَ عنهما أحيانا الى السكون فنقول : عُفَات وكِسِرَات (١) .

فنرى هنا أن السكون أعقبَ الضمة والكسرة على عيين الاسم ، ما يدل على هذه المضارعة بين الفتحة والسكون ، وأيضا فالسكون يمتاز بالخفة وذلك هو شأن السكون في جميع المينيات .

ثانيا - أن الفتح والسكون يشتركان في امتناع الوقوف عليهما بالرؤم ، ذلك أن الروم إضعاف لصوت الحركة حتى تقترب من السكون ، والساكن لا يحتاج إلى هذا الإضعاف ، لأنه ضعيف بطبيعته ، وأما الفتوح فلم يُرْمَ لقربه من الساكن ، لأنه لا مرتبة بينه وبين الساكن ، فإذا ريم أصبح ساكنا ، وخفيت حركته الأصلية . (٢)

(١) الخصائص ٥٩/١

(٢) انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢٢٢/١ بتصريف .

والتهريزي في القراءات العشر ٢٨٧/٢ ، ٢٨٨٠ .

ثالثاً - تكسير " فَعَل " الواوِيَّ العَيْنِ على " فِعَال " ، مثل : حوض  
وحياض ، وثوب وثياب ، وكذلك تكسير " فَعَل " واوِيَّ العَيْنِ  
على " فِعَال " أيضا ، مثل : جواد وجياد ، وهذا وجه قسوى  
في المضارعة بين المتحرك المفتوح والساكن كما يلاحظ .

فالسكون - وان كان مغايرا للفتح - إلا أنه قَرَبَ الحركة  
اليه ، لذلك ورد في كلام العرب إقامة السكون مقام الفتح ،  
والشواهد على ذلك من كلام العرب كثيرة في الشعر والنثر ،  
كما سجلت قراءة قرآنية هذه الظاهرة ، فمن كلامهم شعرا : (١)

كَانَ أَيْدِيَهُنَّ بِالقَاعِ القَرَقُ

أَيْدِي جَوَارٍ يَتَمَاطِئْنَ السُّورِقُ

فقد أسكن هنا " أَيْدِيَهُنَّ " ضرورة ، وكان القياس أن تُفْتَحَ  
، ولولم يكن الخروج من الفتح الى السكون سائغا عند العرب  
لَمَا مَالَ إِلَيْهِ الشاعِرُ فِي قَوْلِهِ : (٢)

وَإِذَا شِئْتَ أَنْ تَلْهُوْ بِبَعْضِ حَدِيثِهَا

رَفَعْنَ ، وَأَنْزَلْنَ القَطِيبِْنَ المَوْلِدَا

فقد أسكن " تَلْهُوْ " استخفافا ، وكان القياس أن يفتح ، ما  
يوء كد هذا القرب بين الفتح والسكون . (٣)

(١) الخزانة ٣٤٧/٨ .

(٢) المصدر السابق ٣٤٨/٨ .

(٣) المصدر نفسه ٣٤٧/٨ ، ٣٤٨ .

كما ورد إسكان مَحَقَّه الفتح تشبيها للفتح بالسكون، قولهم في الشل العربي : " أعط القوس باريها " (١) ، مما يقوى وجه الشبه بين الفتح والسكون . وعلى ذلك جاءت القراءة القرآنية في قوله تعالى : " أَوْيَعْفُو " (٢) وهي قراءة الحسن ، وكان حق هذا الفعل الفتح لأنه معطوف على منصوب ، إلا أنه أسكن الواو تخفيفا ، من أجل هذا التشابه ، كما وردت قراءة أخرى : " ألم تر أن الله " (٣) فنقد أسكن السراء ، وكان حقه الفتح ، لأنه يدل على الحرف المحذوف كما هي القاعدة عند النحاة إجراء للوصل مجرى الوقف . (٤)

كل ذلك يقوى وجه المشابهة بين الفتح والسكون ، ويفسر لنا ظاهرة هذا التشابه .

---

(١) مجمع الأمثال للميداني ٢ / ٣٤٥ .

(٢) سورة البقرة الآية ٢٣٧ .

(٣) سورة ابراهيم الآية ١٩ .

(٤) انظر المحتسب ١ / ١٢٥ ، ٣٦٠ .



### مضارعة السكون الحركة :

الأصل في الحرف المُدرَج أن يكون متحركاً ، وذلك لأنَّ أصل الأدرَج إذا كانت الحركة (١) للشَّرك ، / سهلاً ، وعلّة ذلك أن الانتقال من حرف إلى آخر لا يكون سهلاً إلا إذا تحرك الأَوَّل لَيْسَهْلَ بِذَلِكَ الانتقال منه إلى غيره ، فكأنَّ الحركة استعداداً للانتقال إلى الحرف التالي ، ومن أجل ذلك لم يجوّز العلماء الوقوف على المتحرِّك ، لأن فيه قسْطاً مفاجئاً للصوت المنطلق المنتظر لما بعده ، وفي المقابل فإن : الأصل في السكُون الوقوف عليه ، والانتهاؤُ إليه . (٢)

والعلاقة بين الوقوف والسكون قوية ، وبينهما رباط أقوى حتى إن العلماء القدماء كانوا يُطلقون الوقوف على السكون (٣) ، وكأنها شيء واحد .

والربط بين الوقف والسكون أتى نتيجةً للتناسب القائم بينهما ، فصوت الحرف في حالة السكون يرتخي ويضعف ، وفي بعض الحروف قد يعقب النطق بالحرف صَوِيْتٌ زَائِدٌ (٤) ، يزيد من رخاوتــــه ،

(١) الخصائص ٥٨/١

(٢) المصدر السابق ٥٨/١

(٣) النشرفي القراءات العشر ١/٢٩١

(٤) الخصائص ٥٨/١

للانتقال لما بعده

وُطِيلُهُ ما يتسبب في عدم الاستعداد / ووصل الحرف بعده ، وخاصة إذا كان ما بعده حرفاً ساكناً لأن الساكن في العربية لا يدل له مسن حرف قبله متحرك يعتمد عليه ، ويأتي ملاصقاً له ومرتباً عليه .  
غير أن كون هذا هو الأصل لا يعني أن كل السكون ينطبق عليه ذلك أكمل الانطباق ، ولا يعني أن السكون يجري على وتيرة واحدة ، بل يمكن تقسيم السكون إلى قسمين لكل واحد منهما خصائص تميزه عن الآخر .

وهذان القسمان هما سكون الإدراج وسكون الوقف ، والذي يهنا التحدث عنه / هو سكون الإدراج ، والذي يُصارع في بعض خصائصه الحركة ، ويمكن أن نستوضح هذا التشابه من خلال النقاط التالية :

أولاً - أن سكون الإدراج قويٌّ متماسكٌ يَخِفُّ معه الصوت الذي يصاحب بعض الحروف ، وهو بذلك يقترب من الحركة التي ينعدم فيها هذا الصوت تقريباً . ( ١ )

كما يجتعد في الوقت نفسه عن سكون الوقف الذي يبدو فيه هذا الصوت واضحاً ، حتى إن اللفظ قد ينساب إلى مدّه إذا لم يتنبه المتكلم .

( ١ ) انظر الخصائص ٥٨ / ١ ، ٥٩٠

لذلك نرى علماء القراءات يحذرون من إطالة هذا الصوت، ويخصون بالتنبيه حالة الوقف على الحرف، مثل التفشي في الشين (١).

ثانيا - يصنف القراء القلقة إلى صغرى وكبرى، فالقلقة الصغرى هي التي يكون فيها حرف القلقة ساكنا مدرجا، والقلقة الكبرى يكون فيها حرف القلقة ساكنا وقفا، يقول ابن الجزري :

وَأَبْنُ مَقْلَبًا إِنْ سَكَّنَا

وَإِنْ يَكُنْ فِي الْوَقْفِ كَانَ أَبْنَا

وذلك الصوت في حال السكون أبين منه في حال الحركة في هذه الحروف، وهو في الوقف أمكن (٢).

من هذا نرى كيف كان حرف القلقة عندما يكون ساكنا مدرجا يقترب من المتحرك، ويكون شبيها به، مما يولد قوة المضارعة بين السكون والحركة في الإدراج.

وإلى هذه المضارعة أشار ابن جنى في قوله : " إن من الحروف حروفا إذا وقعت عليها لحقها صَوِّتٌ مَا مِنْ بَعْدِهَا ، فَإِذَا أُدْرِجَتْهَا إِلَى مَا بَعْدَهَا ضَعُفَ ذَلِكَ الصَّوِّتُ ، وَتَضَاعَلْ لِلْحَسَنِ نَحْوَ قَوْلِكَ :

(١) ينظر النشر في القراءات العشر ١/ ٣١٠.

(٢) = المصدر السابق ١/ ٢٩١.

"إِح" ، "إض" ، "إث" ، "إف" ، "إخ" ، "إك" ، فإذا قلت : يحرر ، ويصير ، ويسلم ، ويشرد ، ويفتح ، ويخرج ، يخفي ذلك الصوت ، وَقَلَّ ، وَخَفَّ ما كان له من الجرس عند الوقوف عليه . (١)

والخلاصة :

أن بين السكون والحركة شبيها قويا في حالة الإدراج ، ما يوكد مضارعة الساكن المحشوبه للمتحرك ، إذ كانت الحركة سببا له . وما يقوى وجه الشابهة أننا نجد بعض القراء يلجأ إلى التسكين في الحرف المتحرك كما في قوله تعالى : \* فَتَوَّأُوا إِلَىٰ بَارئِكُمْ \* (٢) ، و \* يَنْصُرْكُمْ \* (٤)

ما يجعل ظاهرة التشابه بين الحركة والسكون مقبولة عند

العلماء .

- 
- (١) الخصائص ٥٨٠ ٥٧/١  
(٢) المصدر السابق ٥٨/١  
(٣) سورة البقرة الآية ٥٤  
(٤) الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢٤٠/١ والقراءة لأبي عمرو من سورة آل عمران الآية ١٦٠

مضارعة الحركة العارضة الحركة الأصلية :

الأصل أن كل كلمة تكون جزءاً مستقلاً .

وأن تختلف الأحكام التي تعرض للحروف عند تركيبها في داخل الكلمة من الحروف التي تعترضها عندما تكون بين حرفين من كلمتين مستقلتين ، أو بمعنى آخر : إن ما يحدثه التقاء حرفين في كلمة واحدة يختلف عما يحدثه التقاءهما من كلمتين منفصلتين ، ويتساهل في حروف الكلمة الواحدة ما لا يتساهل في حروف الكلمتين المنفصلتين ، ويمكن أن يقال : إن الأحكام الصرفية وضعت أساساً للقسم الأول وهو تركيب حروف الكلمة وما يعرض لها عند ذلك ، وما جاء خلاف هذا الأصل من الأحكام فإنما يكون على طريق التشبيه والاجراء ، والأشبهة على الفرق بين الحرفين ما إذا كانا من كلمة واحدة وبين حكمهما إذا كانا من كلمتين مستقلتين - كثيرة ، نعمل بعضها في النقاط التالية :

أولاً - يجب ادغام الواو في الياء إذا كانا في كلمة واحدة ، ولا يجب ذلك إذا كانا من كلمتين مختلفتين ، مثال ذلك : لَيِّ ، وطيُّ  
أد أصلهما : لَوِي ، وطيُّ ، يقول ابن مالك : (١)

إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَأَوْ وَيَا  
وَأْتَمَلًا ، وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيكًا

(١) متن الألفية باب الأبدال .

فِيَاءُ الْوَاوِ أَقْلِبِينَ مُدْغِمًا

وَشَدَّ مُعْطَى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

فالواو هنا أرغمت في الياء مثل ما أرغمت في سيّد ، وميّت ، والأصل :  
سَيِّوِد ، وميَّوت ، حيث اجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة ، وسبقت  
أحدهما بالسكون الأصلي ، لذلك حصل الإدغام . (١)

ومثال ما هو من كلمتين في قول الله تعالى : \* وَإِنْ تَتَوَلَّوْا  
يَسْتَدِلُّ قَوْمًا غَيْرَكُمْ \* (٢) . فالواو هنا لم تدغم في الياء كما أرغمت  
في المثال السابق ، لأن الياء والواو في كلمتين ، ولذلك لم يوه شر أحد  
الحرفين على الآخر كما في قولهم : يُعْطَى واقد . (٣)

ثانيا - وجوب ترقيق الراء الساكنة اذا كان قبلها حرف مكسور في كلمة  
واحدة ، مثل : فرعون ، وإرث ، وعرفان ، وعدم وجوب ترقيقها  
إذا كان الحرفان من كلمتين ، مثاله : \* إِنْ أَرَبْتُمْ \* (٤) ،  
والتفجير الذي يقع في كلمة واحدة جاء نتيجة لتركيب بعض  
حروفها مع بعض .

(١) شرح ابن عقيل ٢٢٧/٤ ، ٢٢٨ .

(٢) سورة محمد الآية ٣٨ .

(٣) شرح ابن عقيل ٢٢٨/٤ .

(٤) سورة الطلاق الآية ٤ .

وقد يعامل العارض في هذا معاملة الأصلي في الكلمتين ، وقد أسماه ابن جنى : إجرا\* غيراللازم مجرى اللازم ، ومثّل له بحركة الأحرف الأخيرة من سوف ، وكيف ، وأمسس ، فهذه الحركات عارضة لالتقاء الساكنين ، ومع ذلك فإن كل واحدة من هذه الحركات معتدة وإن كانت لالتقاء الساكنين . ( ١ )

هذا ، وقد ينوب عن تأصيل العارض بعض الأحكام من ذلك قراءة من قرأ ﴿ عَادًا أَوْلَى ﴾\* ( ٢ ) ، بادغام التنوين في لام التعريف ركونا الى حركته العارضة ، ومعاملة هذه الحركة العارضة معاملة الحركة الأصلية ، وعدم الاعتداد بسكون اللام الموجب لكسر التنوين .

ومن ذلك أن الواو ذات الحركة الأصلية يجوز إبدالها همزة ، مثل : وشاح وإشاح ، ومثل قوله تعالى : ( وَإِذَا الرُّسُلُ أُقْتَتِ ) ( ٣ ) ، وإنما هو من الوقت ، وقد يلحق بذلك - ما كانت حركته عارضة ، مثل قراءة ﴿ لَتَرَوْنَّ الْجَحِيمَ ﴾\* ( ٤ ) ، فالواو هنا كلمة ، والنون كلمة ، غير أن نون التوكيد تُركَّب مع الفعل ويبنيان على الفتح مثل تركيب :

( ١ ) ينظر المحتسب ٣٧١ / ٢ ، والخصائص ٨٧ / ٣ .

( ٢ ) سورة النجم الآية ٥٠ .

( ٣ ) سورة المرسلات الآية ١١ .

( ٤ ) سورة التكاثر الآية ٦ .

خمسة عشر ، وقد احتسبت الحركة العارضة هنا احتساب الحركة الأصلية  
لمضارعها اياها لأن التغيير في الكلمة الواحدة يأخذ شكل الثابت الأصلي ،  
وأما التغيير في الكلمتين المنفصلتين فإنه يكون عارضا ، ولكن التشابه بينهما  
يُقرَّب أحدهما من الآخر ، والذي سوغ هذا التشابه هو إجراء غير السلازم  
مجري اللازم . ( ١ )

يقول ابن جنى : " فإذا ثبت بذلك الفرق بين حركتي التقاء  
الساكنين وهما متصلان ، وبينهما وهما منفصلان سكت الى همزة الواو من  
قوله \* لترون الجحيم \* فأعرف ذلك فان جميع أصحابنا تلقوا همزة هذه  
الواو بالفساد وجمعوا بينها وبين همزة الواو من قوله \* اشترؤا الضلالة \*  
فيمز همز الواو وهذه لعمري قبيحة لأن الساكنين من كلمتين فذلك فرق ما  
بين الموضعين . " ( ٢ )

---

( ١ ) ينظر المحتسب ٢ / ٣٧٢ .

( ٢ ) المحتسب ٢ / ٣٧٢ .



مضارعة حركات المتصلين حركات المتصل في " الاتباع والتخفيف " :

الأصل في ضمائر الفيبة المفردة أن تكون متحركة بحركة  
مجانسة للحرف الذي بعدها ، فالضمير في " هُوَ " يكون متحركاً بحركة  
الضم ، وفي " هِيَ " يكون متحركاً بحركة الكسرة ، وسواء كانت هسذه  
الضمائر مجردة من واو العطف أم دخل عليها حرف زائد مثل السلام ،  
والفاء ، الذي لم يكن من نفس الكلمة ، غير أن هناك قراءة سيمية  
جاءت بإسكان الهاء في هذه الضمائر ، وذلك إذا دخل عليها حرف  
عطف نحو : " وَهُوَ " ، و " هِيَ " ، و " لَهَا " ، هذا وإن كان الاختيار  
أن تكون متحركة لأن الأصل في الحرف الذي يبدأ به أن يكون متحركاً ،  
ولأن حرف العطف أو اللام زائد على بنية الكلمة .

غير أن علماء التصريف لما وجدوا هذه القراءة المشهورة بإسكان  
الهاء من هذه الضمائر ، حاولوا توجيه هذه القراءة على قواعد المشابهة ،  
بما هو مركب من كلمة واحدة أو من كلمتين ، وإنما فعلوا ذلك استخفافاً  
ليسهل النطق على اللسان ، ومن الشواهد على هذه المشابهة قراءة  
أبي عمرو ، والكسائي ، وقالون : بإسكان الهاء حيث وقع ، إذا كان قبل  
الهاء " واو " أو " فاء " أو " لام " ، أو " ثُمَّ " . قال مكسي :  
و " هِيَ " ، و " هُوَ " ، و " فَهِيَ " ، و " لَهَا " ، و " هُوَ " ، قرأ ذلك أبو عمرو  
والكسائي وقالون بإسكان الهاء حيث وقع إذا كان قبل الهاء واو أو فاء أو لام  
أو ثم . ( ١ )

( ١ ) الكشف عن وجوه القراءات السبع ١ / ٢٣٤ بتصرف .

قال مكي في تعليل هذا الاسكان :

" وعلّة من أسكن الهاء أنها لما اتصلت بما قبلها من واو أو فاء أو لام وكانت لا تتفصل منها صارت كلمة واحدة فخفف الكلمة فأسكن الوسط ، وشبهها بتخفيف العرب لعضد وعجز . فهو كلفظ عضد ، فخفف كما يخفف عضدا وهي لفة مشهورة مستعملة يقولون : عضد ، وعجز فيسكنون استخفافا " . ( ١ )

والذي يقوى هذه المشابهة أيضا أن هذه الحركات لا تدل إلا على هيئة عروضية ، والحذف فيها يدل على هيئة عروضية أيسر من الحذف في الألفاظ التي تدل على معان اعرابية ، وقد قال الشاعر : ( ٢ )

( ١ ) الكشف عن وجوه القراءات السبع ١ / ٢٣٤ .

( ٢ ) المرجع نفسه ١ / ٢٣٤ .

\* فاليومَ أَشْرَبُ غيرَ مُسْتَحْقِبٍ \*<sup>ر ه</sup>

فقد شبه " رَبَّعَ " من ( أَشْرَبُ غَيْرُ ) بِعَضُدٍ فخفف حركة الوسط وهي الضمة لثقلها فعدل عنها إلى السكون.

فإذا حذف من الكلمة التي تدل على الاعراب استخفافا ، فمن باب أولي يجوز الحذف في الكلمة الواحدة لإجراء المنفصل مجرى المتصل .<sup>(١)</sup>

وقد وردت شواهد في بعض القراءات تؤيد هذه اللفظة لإجراء المنفصل مجرى المتصل ، من ذلك القراءة الشاذة في : " الحمد لله " ، بضم اللام اتباعا للدال ، و " الحمد لله " بكسر الدال اتباعا للام ، فلما اطردها هذا أو نحوه لكثرة استعماله ، شبهوا ما هو في صوتين لما هو في صوت واحد ، فصارت " دَلَّل " من الحمد لله كعَنَّق ، وَطُنَّب ، وِدَلِّيل من الحمد لله ، كَأَبِل ، وِإِطِل ، وكل هذا يفسر لنا ظاهرة مضارعة ما هو في كلمتين لما هو في كلمة واحدة إجراء للمنفصل مجرى المتصل ، سسواء كان المراد به الاستخفاف كما في الاسكان أو الاتباع ، وهو نوع من الاستخفاف .<sup>(٢)</sup>

وكذلك نجد الأصل في الساكنين إذا التقيا في كلمتين أن يَتَخَلَّصَ من الساكن الأول بالتحريك في الحرف الذي كان السكون

(١) النكت ١/١٤٥ والمحتسب ١/٣٧٠

(٢) المصدر السابق ١/١٤٥ والمحتسب ١/٣٧٠

فيه بشرط أن يكون حرفا صحيحا كما في قوله تعالى : \* لَمْ يَكُنِ  
الَّذِينَ كَفَرُوا \* (١) ، فقد حُرِّك الساكن الأول بالكسر ، ولكن  
توجد بعض الأمثلة ، تخرج عن هذا الأصل ، من ذلك ، قوله  
تعالى : \* حَتَّىٰ إِذَا أَرَاكَؤا \* (٢) ، حيث كانت الألف في " إذا " ساكنة ،  
والدال بعدها في " أَرَاكَؤا " ساكنة أيضا ، فكان القياس  
أن تتحرك الألف الأولى بالكسر تخلصا من التقاء الساكنين ، غير أنه  
لم يحدث ذلك .

وعند التعليل لهذه الظاهرة المخالفة للقاعدة يلاحظ سبب  
الخروج عن القاعدة وهو أن النحاة فعلوا ذلك معللين بعملة التشابهة ،  
وهي " إجراء المنفصل مجرى المتصل ، فشبهه بـ " شَابَةٌ " ، و " دَابَّةٌ " (٣) ،  
حيث جاءت الباء الأولى ساكنة بعد ألف ساكنة ، ولكن لما كان هذا  
في كلمة واحدة اغتفر هذا الخروج عن الأصل .

ويؤكد هذه التشابهة في إجراء المنفصل مجرى المتصل قولهم :  
\* ( قَالُوا أَطِيرْنَا ) (٤) ، وحكي عن بعضهم : هذان عبد الله . (٥)

- 
- (١) سورة البينة الآية ١ .
  - (٢) سورة الأعراف الآية ٣٨ .
  - (٣) المحتسب ١/٢٤٨ .
  - (٤) سورة النمل الآية ٤٧ .
  - (٥) المحتسب ١/٢٤٨ .

وكان من الأُتعد في هذا حذف الألف عملاً بالأخذ بالقاعدة،  
غير أن ذلك لم يحصل بسبب إجرائهم المنفصل مجرى المتصل في يقساء  
الألف، وكذلك قولهم : " هأللهُ ذا ، بإثبات الألف في " ها " ، وترك  
حذفها لالتقاء الساكنين ، كما حُذفت في/من قال : لا هأللهُ ذا<sup>قول</sup> (١) ،  
وكذلك يحصل اجتماع ساكنين في الحشوحين يكون الساكن الأول حرف  
لين ، نحو : خويصة تصفير : خاصة .

---

(١) أشر القراءات في الأصوات والنحو العربي ص ٣٦٥ .

# الفصل الثاني

مضارعة الحركات ( العروف )

مضارعة الهمزة حرف المد واللين :

الأصل أن الزيادة تكون في حروف المد واللين أصلاً ، وتكون في غيرها فرعاً عليها مشابهة لها ، ومن ذلك : الهمزة ، فإنها تشبه حروف المد واللين في الزيادة من حيث إن حرف الهمزة تكتب ألفاً ، ومن حيث أنها لا تثبت على أصل ، فتارة تكتب واوا ، وتارة تكتب ألفاً ، وتارة تكتب ياء ، وأيضاً فإن الهمزة تشترك مع حروف المد واللين في قرب المخرج وفي الصفة وفي الوظيفة ، فأما في مجاورة المخرج ، فإن الهمزة أقرب المخارج إلى حروف المد ، بل إذا خفت اشتركت مع حروف المد في المخرج ، وأما من حيث الصفة فإن الهمزة تجتمع مع حروف المد في الخفاء ، والاصمات ، والشدة ، ولذلك تكون مشابهة لها في الوظيفة وهي الزيادة ، وإلى ذلك التشابه أشار ابن جنى بقوله : " اعلم أن الهمزة - وإن كانت تستثقل ، ولذلك دخلها التخفيف بالحسذف والهدل ، فهي تشبه حروف المد واللين ، من حيث كانت تُصَوَّرُ بصورتها ، فتكون تارة ألفاً ، وتارة واوا ، وتارة ياء ، وصورتها في الأصل ألف " . ( ١ )

ولما كانت الهمزة مشابهة لحروف المد واللين كانت (كثيرة الاعتلال والتخفيف) . ( ٢ ) أشبه بحروف المد واللين ، وهذا وجه قوى في المضارعة المذكورة ، فلما اجتمع فيها ما ذكر من شبه حروف اللين اجتمعت معها في الزيادة " . ( ٣ )

- 
- ( ١ ) شرح الطوكي ص ١٠٢ .  
( ٢ ) المصدر السابق ص ١٠٢ .  
( ٣ ) المصدر نفسه ص ١٠٢ .

مضارعة ألف \* كلا وكتا \* الألف المقصورة في لى ، وعلى ، وإلى :

الأصل فى ألف المشى أن تثبت فى حالة الرفع ، وتقلب يا فى حالتى النصب والجبر ، وهذا فى الاسم الظاهر مثل جاء الرجلان ، وأيت الرجلين ، ومررت بالرجلين ، ومثله : جاء اثنان ، وأيت اثنين ، ومررت باثنين .

فترى \* أن الألف تثبت فى حالة الرفع وتقلب يا فى حالتى النصب والجبر ، إلا أن هناك لفظين من الألفاظ التى تدل على معنى التثنية نجدهما يختلفان عن هذا الحكم فى بعض الأحيان ، وهذان اللفظان هما \* كلا وكتا \* ، فهما كما ترى ظاهرهما التثنية لفظاً ومعنى (١) أو معنى فقط (٢) .

والذى يهنا هنا الناحية الصوتية فى ألفيهما ، وهل هذه الألف تشبه ألف المشى أو تشبه الألف التى تدخل على الحروف ، وهنا نجد النحاة يميلون إلى الرأى الثانى ، فيشبهون ألف \* كلا \* ، و\* كتا \* بالألف المقصورة فى لى ، وعلى ، وإلى وغيرهما ، مما تقلب الألف يا عند الإضافة إلى الضمير ، وتبقى على أصلها حين الإضافة إلى الظاهر .

(١) هذا رأى الكوفيين ، انظر الانصاف فى مسائل الخلاف ٢/٤٣٩ .

(٢) هذا رأى البصريين ، انظر المصدر السلبق ٢/٤٣٩ .



ويحسن هنا أن نستجلي أوجه المشابهة بين الألف في كلا وكلتا وبين الحروف المتقدمة في النقاط التالية :

أولاً- نجد أن مخرج هذه الألف في كلا وكلتا وفي آخر هذه الحروف متحد ، وكذلك الصفات متحدة .

ثانياً- أن أصل الألف فيها ياء بدليل أنها تقلب إلى الياء عند الإضافة إلى الضمير ، والمضائر ترد الأشياء إلى أصولها .<sup>(١)</sup>

وكذلك تقلب ألف لدى وعلى وإلى ياء عند الإضافة

إلى الضمير ، فنقول : لديك ، وإليك ، وعليك ، كما نقول :

كليهما ، وكليتيهما في حالة النصب والجر . فقد أشبهت

الألف في كلا وكلتا الألف في لدى وإلى وعلى .<sup>(٢)</sup>

ثالثاً- أن كلا الألسنين من حروف الزيادة مما يسوغ التشابه بينهما .

رابعاً- أن الألف في كلا وكلتا وقعت في نهاية الكلمة كما أنها كذلك في إلى وعلى ولدى .

ولم تكن هذه المشابهة ناشئة عن علة نحوية ، ولا صرفية ، ولكنها

علة صوتية ، وأن هذا القلب : "إنما هو بالحمل على لدى وعلى" ،

(١) البيان في غريب اعراب القرآن لابن الأنباري ١٢/٢ .

(٢) الانصاف في مسائل الخلاف ٤٥٠/٢ .

في النصب

وذلك لأنها ملازمان للاضافة فأشبهها / لدى \* ، وأشبهها فسي  
الجر \* على \* ، ففعلوا بكلا وكلتا في النصب والجر ما فعلوا بـ  
\* لدى وعلى \* ، فقلبوا ألفهما ياء ، إذا أضيفا الى مضر \* . (١)

فلا يقال في حالة الاضافة إلى الظاهر : رأيت \* كُلي \* الزيدين ،  
الا فـ لنفسني كنانة (٢) ،  
كما لا يقال : شهدت \* علي \* عمرو ، بل يقال : رأيت كلا الزيدين  
، كما يقال في الحروف : شهدت على عمرو ، وذهبت إلى محمد ،  
وجلست لدى زيد ، مما يوكد ويعمق وجه المضارفة بين الالفين  
الواقعين في الاسم والحرف كما تقدم .

(١) توضيح العقائد والمسالك ١/ ٨٨ ، ٨٩ .

(٢) معاني القرآن للفراء ٢/ ١٨٤ .

مضارعة حروف النون حروف المد واللين \* حروف العلة\* :

أحرف المد واللين ثلاثة : الواو ، والياء ، والألف ، وهذه الأحرف هوائية المخرج ، ولما كانت النون أشبه الحروف بهذه الأحرف من ناحية اللفظ والمعنى والمخرج أعطيت بعض أحكامها في بعض الوجوه اللفظية والمعنوية ، نُجملها فيما يلي :

أولا - من ناحية اللفظ هو أننا نرى أن النون حرف أغنّ أشبه بحروف اللين ف\* النون في الخيشوم وهي أقرب الحروف وأشبهها بحروف المد واللين \* . ( ١ )

وكذلك التنوين وهونون تلفظ ولا تكتب ، فانه \* يضارع حروف العلة ، ألا ترى أنه غنة في الخيشوم ، وأنه لا معتمد له في الحلق ، فأشبهه الألف ، إذ كان حرفا هوائيا \* . ( ٢ )

فهذا الوجه يشترك فيه النون وحروف العلة في المخرج وهو من أقوى أوجه الشابهة اللفظية بين النون وحروف العلة .

ثانيا - أن النون تُزاد في اللفظ كما تزداد حروف المد واللين

( ١ ) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١ / ٧١ ، وانظر سر صناعة الاعراب

٤٣٨ / ٢ ، والنصف ٢ / ٢٢٨ .

( ٢ ) أسرار العربية ص ٣٥ / ٣٦ .

" وإنما زيدت لأنها تشبه حروف المد واللين ، وتُزاد معها  
في باب : الزيدُين والزيدِين " . (١)

وهذا أيضا يقوى وجه المشابهة بين النون وحسروف

المد .

ثالثا - أن الألف تبدل من <sup>التنوين</sup> ما يقوى وجه الشبه بين الألف  
والنون " وذلك نحو قولك : رأيت محمدا ، وإنما أُبدلت منه  
الألف لمضارعة النون بما فيها من الغنة والزيادة أيضا لحروف  
اللين " . (٢)

فإبدال الألف من النون المنطوق في حالة الوقف على  
المنصوب تكون فيها " الألف عوضا من التنوين لا غير ، كقولك :  
لقيت زيدا ، ورأيتُ خالدا " . (٣)

-----

- (١) أسرار العربية ص ٢٣ .  
(٢) سر صناعة الاعراب ٥١٨/٢ .  
(٣) التبصرة والتذكرة ٧١٧/٢ .

رابعاً - أن النون قد يتعاقب مع حرف المد الزائد في موضع واحد ،  
كما في قولهم : " شَرَيْتَ ، وَشَرَيْتَ ، وَجَرَنْفَسَ ، وَجَرَانِسَ ،  
وَعَصْنَصِرَ ، وَعَصْنَصِرَ ، وَعَرَنْقَصَانَ ، وَعَرَنْقَصَانَ ، ألا ترى أن النون  
قد عاقبت الألف والياء " . ( ١ )

خامساً - أن النون تحذف من الكلام كما تحذف حروف العلة منه سواء  
كان الحذف لعلة نحوية أو كان من أجل التقاء الساكنين ، قال  
الشاعر : ( ٢ )

" وَأَلَاكَ اسْقِينِي إِذَا كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلٍ .

إنما ذلك لأن النون تشبه حروف المد واللين مع أنهم قد  
يحذفون التنوين " . ( ٣ )

وقد حذفوا التنوين كما حذفوا النون لالتقاء الساكنين ،

وذلك كما في قوله تعالى :

\* وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ \* ( ٤ )

---

( ١ ) سر صناعة الاعراب ٤٣٩/٢ ، والمراد ب: شرنيت : الغليظ

الكفين والرجلين ، وعصنصر : موضع ، وعرنقصان : نبات ،

انظر هامش سر صناعة الاعراب ٤٣٩/٢ .

( ٢ ) وهو من شواهد شرح المفصل لابن يمين

١٤٢/٩ .

( ٣ ) النكت ١٤٣/١ وانظر المنصف ٢٢٢٨/٢ .

( ٤ ) سورة التوبة الآية ٣٠ .

وجاز حذف التنوين لالتقاء الساكنين ، لأنه مُشَبَّهٌ لحروف

اللين ، ألا ترى أن النون حُذفت في نحو : " لم يَكْ " ، كما  
حُذفت الألف في نحو : " لم أُبَلِّ " . (١)

وجاء الحذف لِعلة نحوية في الفعل المضارع المجزوم

بـ "لم" ، فإنهم حذفوا منه النون كما حذفوا حروف العلة  
في الفعل المضارع المجزوم بـ "لم" "وما حذفوها استحساناً  
وتشبيهاً لها بحروف المد واللين لفظة "يكون" ، وذلك إذا  
سُكِّنت للجزم في نحو : " لم يكن " ، و " لا تكن " ، كقولك :  
لم يك جالساً ، وكقوله تعالى : \* وَإِنَّ يَكُ كَاذِباً \* (٢) ،  
وقوله تعالى : \* وَلَا تَكُ  
فِي ضَيْقٍ \* (٣)

وإنما حذفوها في هذا الحرف لكثرة استعماله ، كما

يحذفون حروف العلة في قولهم : لم يخش ، ولم يدع ، ولم  
ترم . (٤)

- 
- (١) الكشف عن وجوه القراءات السبع / ١ / ٥٠١ .  
(٢) سورة غافر الآية ٢٨ .  
(٣) سورة النحل الآية ١٢٢ .  
(٤) الأمل الشجرية / ١ / ٣٨٥ ، ٣٨٦ .

سألهما - ومن وجوه المشابهة اللفظية بين النون وحروف العلة  
إبدال التنوين من حروف العلة في : "جوار" ، و "غواش"  
"نحو: جاءني جوار ، ومررت بجوار ، وجاءني عواد ، ومررت  
بعواد ، وكذلك : هواد ، وسوار" . (١)

وأيضاً إبدال الواو من النون ، وإبدال الياء من النون ،  
وإبدال الألف من النون ، وذلك أن النون كما ذكرنا "تشبه  
حروف العلة أو تبدل من بعضها الواو والياء" ، في نحسو :  
"من وال" ، و "من يفعل" وتبدل الألف منها في الوقف ،  
نحو : "لنُسْفَعَا" ، و "ليَكُونَا" ، في "لنُسْفَعَنَّ" ، و  
"ليكوننَّ" ، و "يُعْرَبُ كما يعرب بحروف العلة" . (٢)

ذلك  
وقد تبدل النون من الواو كما في النسب ، وقد ذكر/ابن  
جنس ناقلاً عن أبي علي : " ومن حذاق أصحابنا من يذهب إلى  
أن النون في صنعاني وبهراني إنما هي بدل من الواو التي  
تبدل من همزة التانيك في النسب ، وأن الأصل صنعاي  
وبهراوي ، وأن النون هناك بدل من هذه الواو" . (٣)

(١) رصف الباني ص ٤١٤ .

(٢) الصدر السابق ص ٣٩٦ .

(٣) سر صناعة الاعراب ٢ / ٤٤١ .

سابعاً - من المشابهة بين النون وأحرف العلة المشابهة المعنوية ،  
وذلك أن الهزمة تأتي مكان النون كثيراً ، ففي الفعل المضارع  
نرى النون تشبه الألف في الدلالة على الحالية كما في قولك :  
نأكل ، وآكل ، كذلك تأتي الهزمة مكان الياء كما في : آكل  
ويأكل في الفعل المضارع الذي يدل على الواحد الغائب .

فالنون هنا شاركت الألف والياء في الدلالة على المضارعة

ما يقوى وجه الشبه بين النون وحروف العلة ، " وإنما زيدت  
(٢)  
هذه النون للمضارعة كما زيدت الياء لأنها تشبه حروف العلة " .

ثامناً - ومن أوجه المشابهة بين النون وحروف العلة المشابهة  
المعنوية أيضاً ، وذلك أن " النون تشابه حروف المد واللين من  
وجوه : تكون علامة للرفع في الأفعال الخمسة كما أن الألف  
والواو تكون علامة للرفع في الأسماء المثناة والمجموعة " . (٢)  
فهذا - كما ترى - وجه أقوى من أوجه المشابهة المعنوية .

---

(٢) رصف المباني ص ٣٩٦ .

(٢) الكليات ٣٣٢/٤ ، وانظر الأشباه والنظائر ٢/٣٦٠ .



تاسعاً - من المشابهة المعنوية بين النون وأحرف العلة أنها  
" تكون ضميراً للجمع المؤنث ، كما أن الواو تكون ضميراً للجمع المذكور ،  
وتسقط النون في تثنية الفعل وجمعه في النصب والجزم ، وقد  
يحذفها الجازم كما في : " لم يك " . ( ١ )  
فهذه الأوجه اللفظية والمعنوية تُقَوِّى أوجه المشابهة  
بين النون وحروف المد واللين .

---

( ١ ) الكليات ٣٣٢/٤ ، وانظر الأشباه والنظائر ٢/٣٦٠ .

## مضارعة الحروف الحركات :

إن من الأصوات فسي الدرس النحوي واللغوي أصوات

الحركات ، سواء كانت قصيرة أم طويلة.....

لذلك أولاها علماء النحو عناية خاصة من حيث مخارجها ، ووظيفتها ، ومواقعها في الكلام ، كما حددوا أعداد هذه الحركات من حيث الأصالة والفرعية ، مع تحديد موضع كل حركة من هذه الحركات.

كما درس العلماء أوجه التشابه بين هذه الحركات ، وتتبعوا

خيوط التقارب والتشابه بين هذه الحركات حتى كأنها واحدة النوع ،

" الحركات أبعاض حروف المد واللين ، وهي الألف ، والياء ، والواو فكما

أن هذه الحروف ثلاثة فكذلك الحركات ثلاث ، وهي الفتحة والكسرة  
" فالفتحة بعض الألف ، والكسرة بعض الياء ، والضممة بعض الواو " <sup>والضممة</sup>  
والضممة / وقد كان متقدما النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة والكسرة  
الياء الصغيرة ، والضممة الواو الصغيرة " . (١)

هذا من حيث تقسيم الحركات والحروف ، أما من حيث دلالة أن

الحركات أبعاض / فإنهم تتبعوا أوجه <sup>حروف المد واللين</sup> هذه المشاركة بالأدلة الصوتية ،

ويدل على أن الحركات أبعاض لهذه الحروف أنك متى أشيمت واحدة

منهن حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه ، وذلك نحو فتحة / " عر " ، <sup>عين</sup>

(١) سر صناعة الاعراب ١/١٧٠

فإنك إذا أشبعتها حدثت بعدها ألف ، فقلت : " عامر " ، وكذلك كسرة عين " عنب " إن أشبعتها نشأت بعدها يا ساكنة ، وذلك قولك : " عينب " ، وكذلك ضمة عين " عُمَر " لو أشبعتها لا نشأت بعدها واوا ساكنة ، وذلك قولك : " عُوَمَر " ، فلولا أن الحركات أبعاض لهذه الحروف وأوائل لها ، لما نشأت عنها ، ولا كانت تابعة لها " (١)

وإذا كانت هذه الحركات أصلاً للحروف / في الأصوات فإنها أيضاً :  
المد واللين  
" أصل للإعراب بالحروف ، وبالسكون أصل للإعراب بالحذف ، لأنه لا يُعدل عنهما إلا عند تعذرهما ، والأصل أن يكون الرفع بالضمة ، والنصب بالفتحة ، والجبر بالكسرة ، والجزم بالسكون " (٢)

فالحركات - كما ترى - " في ظاهر الأمر ثلاث : الضمة ، والكسرة ، والفتحة " (٣)

وإجلاءً لا وجه الشابهة بين هذه الحركات والحروف الأنفة الذكر لا أهمية هذا الموضوع في الدرس النحوي ، فإنه لا بد من تتبع تلك الأوجه ، حتى يزداد البحث وضوحاً وجلاءً .

---

(١) سر صناعة الاعراب ١/٨٠

(٢) همع الهوامع ١/٦٦

(٣) الخصائص ٣/١٢٠

أولا - من ناحية مخرج هذه الحروف ، فإن أحرف المد الثلاثة واسمعة المخرج ، فهي لا تعتمد على مخرج محقق ، بل مخرجها مقدر واسع ، وقد أوضح ذلك سيبويه ، حينه أتم بيان ، قائلا : " وهذه الحروف غير مهموسات ، وهي حروف لين ومد ، ومخرجها متسعة لهواء الصوت ، وليس شيء من الحروف أوسع مخرج منها ، ولا أمد للصوت ، فإذا وقفت عندها لم تضمها بشفة ولا لسان ، ولا حلق ، كضم غيرها ، فيهموي الصوت إذا وجد متسعا حتى ينقطع آخره في موضع الهمزة ، وإذا تقطعت وجدت مس ذلك ، وذلك قولك : ظلموا ، ورموا ، وعي ، وحبلن " . ( ١ )

---

( ١ ) الكتاب ٤ / ١٧٦ .

فالواو في " ظلموا " ، والالف في " حُبلى " ، والحركة  
" الفتحة " في " عمي " واسعة المخرج كما ترى لم تحدد  
بموضع معين .

المد واللين

ثانيا - من أوجه الشبه بين هذه الحركات وبين حروف/، أن هذه  
الأحرف يجوز أن يليها ساكن في الوصل قياسا ، كما في الحركة ،  
وذلك واضح في وزن " فاعل " و " مفاعل " / . كما في الضعف  
مثل : " حاج " ، " صواف " ، و " رابة " ، و " رواب " ،  
فقد ولي الفتحة حرف ساكن في " فاعل " ، و " مفاعل " .  
كما ولي الألف اللينة حرف ساكن في " رابة " ،  
و " صواف " .

ثالثا - أن هذه الأحرف تكون علامة إعراب كما أن الحركة كذلك ، وهذا  
ظاهر في الأسماء الستة ، والجمع المذكور السالم ، كما أن حذفها  
هو أيضا للجزم شأنها في ذلك شأن الحركات ، التي يمسح  
حذفها " --- " علامات الجزم ، وهذا واضح في الأفعال  
المعتلة ، فإن جزئها يكون بحذف حرف العلة مثل : لم يدع ،  
ولم يرم ، ولم يسع . ( ١ )

( ١ ) ينظر الخصائص ٣١٦/٢

فهذه الحروف - كما ترى - علامات لإعزاب، بل \* إن (١)  
هذه الأحرف نفسها هي الإعزاب، وأنها نابت عن الحركات.  
كما ذهب إلى ذلك قطرب، والزيادي، والزجاجي من البصريين،  
وهشام من الكوفيين. (٢)  
إن هذه الحروف تحذف من آخر اللفظ للتخفيف، كما أن الحركة  
رابعاً - أيضاً تحذف للتخفيف، فمن حذف الحركة على غير الأصل بل لأجل  
الضرورة ما أورده ابن جني من شواهد على هذا الحذف. نحو  
قوله: (٣)

\* فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْبِبٍ \*

(٤) وقوله:

\* وَمَنْ يَتَّقْ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ \*

(٥) وقوله:

سَيُرَوِّبُنِي الْعَمَّ فَالْأَهْوَاؤُ مَنَزَلِكُمْ

وَنَهْرٌ تَحْرَى \* لا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ

أي فلا تَعْرِفُكُمْ، فأسكن للضرورة. (٦)

(١) همع الهوامع ١/١٢٣.

(٢) المصدر السابق ١/١٢٣.

(٣) الخصائص ٢/٣١٧.

قال ابن جنى : " ومنه إسكانهم / رُسُلٍ " ، و " عَجَزٍ " و " عَضِدٍ " و " ظُرْفَ " ، و " كَرَمَ " ، و " عَلِمَ " ، و " كَتَفٍ " ، و " كَبِدٍ " ، و " عَصِرَ " ، واستمرار ذلك في المضموم والمكسور دون المفتوح أدل دليل - يفصلهم بين الفتحة وأختيها - على نوقم الحركات ، واستثقالهم بعضها ، واستخفافهم الآخر ، فهل هذا ونحوه إلا لانعاسهم النظر في القدر اليسير السحق من الأصوات ، فكيف بما فوقه من الحروف التوام ، بل الكلمة من جملة الكلام . ( ١ )

هذا ، وقد وردت قراءة قرآنية سبعة مشهورة باختلاس الحركات استخفافا ، من ذلك قراءة أبي عمرو : " فتوبوا إلى بارئكم " باختلاس الحركة أى : " مختلسا غير ممكن كسر الهزة " . ( ٢ )

وكما حذفت الحركة في الأمثلة السابقة للضرورة ، أو استخفافا ، فإن حروف المد واللين قد تحذف استخفافا ، وتبقى الحركة دليلا على الحذف المحذوف ، وهذا الحذف ربما يكون لعللة قياسية أو حذفاً لغير علة قياسية ، وإنما يراد به التخفيف ، وفي كلام العرب شواهد كثيرة حذفت منها حروف العلة ، وبقيت الحركات الثلاث دليلا عليها ، ومن أوضح الشواهد ما جاء به رسم المصحف ، كما في قراءة حفص حذف الألف وبقاء الحركة دليلا عليه ، مثال ذلك ما ذكره ابن جنى ، وعزاه إلى أبي عثمان المازني في قوله تعالى : ﴿ يَا أَبَتِ أَيُّهَا الَّذِي أَرَادَ : يَا أَبَتَا فَحَذَفَ الْأَلْفَ . ( ٣ )

-----

- ( ١ ) الخصائص ١ / ٧٥ .
- ( ٢ ) المصدر السابق ١ / ٧٢ .
- ( ٣ ) سورة يوسف .

ومن ذلك : " أَوَالفَا كَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَبِي " ، يريد الحمام ،  
فحذف الألف ، فالتقت السيمان على ما ترى . ( ١ )

( ٢ )  
ومن ذلك حذف الياء مثل قوله تعالى : ﴿ يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ ﴾ ،  
قال ابن جنبي : «وهي كثير في الكسرة وتدجاء في الضمة» ( ٣ )

فأنت ترى أن حذف الياء في هذه الآية جاء مرتين في آخر  
المنادى ، والحذف في آخر فعل الأمر ، غير أن الكسرة قد بقيت دليلا على  
المحذوف .

هذا ، وقد ورد حذف حروف العلة وإبقاء الحركة دليلا عليها  
كثيرا ، ومن ذلك أيضا حذف الواو وإبقاء الضمة دليلا على المحذوف ، وسواء  
كان المحذوف من أجل التقاء الساكنين أو كان لغير علة صرفية ، فإن كل  
ذلك له شواهد في كلام العرب ، كما ورد في رسم المصحف الشريف .  
ومن كلام العرب في ذلك قول الشاعر :

« إِنَّ الْفَقِيرَ بَيْنَنَا قَاضٍ حَكْمِمْ  
أَنَّ تَرَدَّ الْمَاءِ إِذَا غَارَ النَجْمُ <sup>هَو</sup>

( ١ ) الخصائص ٣ / ١٣٥ .

( ٢ ) سورة الزمر الآية ١٦ .

( ٣ ) الخصائص ٣ / ١٣٤ .



يريد النجوم ، فحذف الواو وأتاب عنها الضمة ، وقوله :

\* حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ حَلَاqِيمَ الْاَلْحُلُقِ \*<sup>(١)</sup>

يريد الحلق ، ومنه قول الله عزوجل : \* وَيَمْحُ اللّهُ الْبَاطِلَ \*<sup>(١)</sup>

و \* يَوْمَ يَدْعُ الدّٰعِ \*<sup>(٢)</sup> ، و \* سَنَدَعُ الزّٰنِيَةَ \*<sup>(٣)</sup> ، وكتب

ذلك بغير واو دليلا في الخط على الوقوف عليه بغير واو في اللفظ ، وله  
نظائر .<sup>(٤)</sup>

وعليه ، فإن الحذف في هذه الحروف قد وردت به الشواهد

السابقة كما رأيت تشبيها لهذه الحروف بأصلها وهي الحركات كما

سبق ذكره ، مما يفيد الصلة القوية بين هذه الحروف وبين الحركات .

خاصا - ان هذه الحركات الثلاث اذا أشبعت نشأ عن كل حرف حرف

مجانس لها ، فإشباع الفتحة يوّلد ألفا ، وإشباع الكسرة يوّلد

ياء ، وإشباع الضمة يوّلد واوا .

---

(١) سورة الشورى الآية ٢٤ .

(٢) سورة القمر الآية ٦ .

(٣) سورة العلق الآية ١٨ .

(٤) الخصائص ٣ / ١٣٤ .

وبهذا التعليل علل ابن جنى هذه الظاهرة قائلا : \* ويؤكد ذلك عندك أنك متى أشبعت ومطلت الحركة أنشأت بعدها حرفا من جنسها ، وذلك قولك في إشباع حركات \* ضرب \* / <sup>ونحوه</sup> ضوريها \* ، ولهذا إذا احتاج الشاعر إلى إقامة الوزن مطلق الحركة ، وأنشأ عنها حرفا من جنسها ، وذلك قوله :

\* نَفِي الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّارِبِ \*  
وقوله : أنشدناه لابن هرمة :

وَأَنْتَ مِنَ الْفَوَائِلِ حِينَ تَرْمَى  
وَمِنْ ذَمِّ الرَّجَالِ بِنْتِزَاحِ

يريد : بمنتزح ، وهو مفتعل من النزح .

وقوله :

وَإِنِّي حَيْثُ مَا يَسْرِي الْهَمُّوِي بَصْرِي  
مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكَوا أَدْنُو فَأَنْظُرُ \* (١)

فهذه الشواهد التي تثبت أن الحركات أبعاض للحروف ومن جنسها ، وأنها متى أُشِبمت ومُطِلت نشأت منها الحروف ، فإنها وإن وردت ضرورة من أجل إقامة الوزن إلا أن هذه الظاهرة تفسر لناقوة التشابه بين الحركة وحروف<sup>اللين</sup> / ، وكان الحرف والحركة شيء واحد ، إلا أنهما لا أغراض صوتية ومعنوية أتيا على الصورة الملحوظة ، مما يجعلنا نقطع أن هذه الحركات الثلاث أبعاض لحروف المد الثلاثة ، ولكن بعامل التطور

الصوتي واللفظي استقرت أحوال هذه الحركات على الوجه الذي نرى .  
والدليل على ذلك : أن الحركات تقوم مقام حروف المد ، وحروف المد واللين تقوم مقام الحركات كما في الأمثلة السابقة .

سادسا- أن بعض هذه الألف قد يحمل محل الحركة التي تناسبه فيما تختص به حركته ، وذلك واضح في الحركة التي قبل التأنيث ، فإنها لا بد أن تكون فتحة ، ويفتقر أن تكون مدة مناسبة لفظية ، مثل :

" قِطَاة " وحصاة وأرطاة ، وحمزة وطلحة وقائمة .  
أى الألف

( ١ ) ألا ترى أن مساواتها/الفتحة حتى كأنها هي هي .

سابعا- أن العرب لا يعتقدون بالحركة حاجزا بين المثلين ، وعليه ، فلا ينعون الازغام في نحو قولهم : أمطلت الكتاب أمليته ، وعلى هذا النحو لم يعتمد الشاعر بحيلولة الألف بين الشليين ،  
وذلك في نحو قوله : ( ٢ )

( ١ ) انظر الخصائص ٢ / ٣١٨ .

( ٢ ) مثل حمزة وقائمة وقائمة ولا يكون ما قبلها ساكنا ويجوز أن يكون ما قبلها ساكنا في الألف فقط قِطَاة وحصاة وأرطاة وهذا دليل على المشابهة والمساواة بين الألف والفتحة . الخصائص ٢ / ٣١٨ .

” يَنْشَبُ فِي الْمَسَمَلِ وَاللَّهَاءِ  
أَنْشَبًا مِنْ مَآشِرِ حِدَادٍ

قالوا أراد : ” حدادا ، فلم يعدد الألف حاجزا بين المثلين ، كما لم يعدد الحركة في ذلك ، في نحو : أملت الكتاب في أملت ” . (١)

ثامنا - أننا نراهم يحرصون على تبيين الحركة بإضافة هاء السكت إليها ، وذلك في نحو قولهم : ارم ، أدع ، عم ، لم ، فيقولون : ارمه ، وادعه ، وعمه ، ولمه .

وقد جاء القرآن الكريم باظهار الحركة بإضافة هاء السكت ، في نحو قوله تعالى : ﴿ مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيهِ ۚ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ ﴾ (٢) .

وكما أظهروا الحركة بإضافة هاء السكت فإنا نراهم حرصوا أيضا على اظهار حرف المد بالطريقة نفسها ، فأضافوا بعده هاء السكت ، وذلك في نحو قولهم : ” وازيداه ” ، و ” وانقطاع ظهريه ” ، فهذه الهاء في ذلك كله لبيان الحركة أو الألف ، وليست ضميرا ، (٣) ما يقوى وجه الشبه بين هذه الحركة وبين الحرف .

(١) الخصائص ٣١٨/٢ .

(٢) الحاقة الآية ٢٨ ، ٢٩ .

(٣) الخصائص ٣١٨/٢ بتصرف .

تاسعا- من المعروف لدى علماء الصرف أن الحركة لا يجوز تحريكها ،  
وذلك أن الحركة مظهرة لنوع حركة الحرف ، ودليل على  
الاعراب ، وهي حينئذ لا تحتاج الى ما يدل عليها ويظهرها ،  
وليس من هذا اظهار الحركة بها السكت الساكنة ، لأن الشأن  
هنا احتياج الحركة الى حركة مثلها ، وهذا منتف كما ترى .

وهنا ترى أن الألف التي هي أقعد أحرف المد تُشَابِهُ  
الحركة في أنها لا يجوز تحريكها ، وقد أشار إلى ذلك ابن جني قائلا :  
" ومن ذلك أن أقعد الثلاثة في المد لا يسوغ تحريكه وهو  
الألف ، فجرت لذلك مجرى الحركة ، ألا ترى أن الحركة لا يمكن تحريكها  
(١)  
فهذا وجه أيضا من المضارعة فيها " .

وعندي أن هذا غير خاص بالألف ، فالواو والياء المديتان مثله ،  
فلا يمكن تحريكهما ، وإنما الذي يمكن تحريكه غير المديتين ، وششان  
ما بين المدّي من أحرف العلة وبين غير المدّي منه .

عاشرا- أن علماء النحو يصرفون الاسم الثلاثي ساكن الوسط في نحو :  
هند ، وودع ، وجُئِل ، وذلك على الوجه الذي يجيز صرفه .

(١) الخصائص ٢/٢١٩٠

أما إذا كان متحرك الوسط فانه يكون ثقيلًا ، وبالتالي فلا  
يصرف في نحو : " سقر " ، فهم لما حركوا الوسط شبهوه بالاسم الذى  
وسطه ألف أو ياء في نحو : " سعاد " ، "وزنّب" في عدم الصرف " أفلا  
ترى كيف جرت الحركة مجرى الحرف في منع الصرف " (١) . ما يؤكّد  
وجه التشابه بين الحركة والحرف ، وما قامت فيه الحركة مقام الحرف :  
الاسم الرباعي المختوم بألف التأنيث المقصورة ، الذى تحرك ثانيه  
مثل : جَمَزَى ، فإنهم يحذفون الألف عند النسب إليه قولا واحدا ،  
لقيام الحركة مقام الحرف الخامس فيقولون : جمزى .

الحادى عشر بعد أننا نجد في بعض المواضع الحرف خلوا من الحركة ، ما  
يبدل على " أن الحركات تجرى مجرى الحروف الزوائد التسي  
تزايد على ما كان أصليا ، فالحركات يزدن على الحروف ، والأصل  
الحروف .

والحركات مأخوذة منها ، والدليل على أن الأصل الحروف أنه يجوز  
أن يوجد حرف ولا حركة وهو الحرف الساكن ، ولا يجوز أن توجد حركة  
في غير حرف " . (٢)

(١) الخصائص ٣١٩/٢ ، وانظر سر صداة الاعراب (١) / ٢٦٠ .

(٢) السيرافي النحوى ص ٥٨٦ .

وسواء كان الحرف هو الأصل أو الحركة ، فذلك أمر لا يتوقف عليه وجه المشابهة بين الحرف والحركة ، والذي يهم هنا إظهار وجه الشبه بين الحركة والحرف ،

#### الخلاصة :

وخلاصة القول أن الحركة والحرف كالشيء الواحد ، وذلك كما ظهر من خلال الأمثلة والشواهد السابقة ، مما يفتح المجال أمام الدارسين لأصوات العربية وأسرارها ، حتى يولوا ذلك عناية خاصة لاستجلاء أوجه التشابه والتماثل والتقارب والتشاكل في أصوات العربية من الناحيتين الصوتية والدلالية .

## الفصل الثالث :

المضارع في الحروف



### الفصل الثالث

#### المضارعة في الحسروف

ويشتمل على ما يلي :

- مضارعة الألف الهمزة .
- مضارعة ألف التانيث المقصورة ألف المقصور المنقلبة عن أصل .
- مضارعة الألف الياء .
- مضارعة ألف حتى ألف التانيث .
- مضارعة ألف اللاحق ألف التانيث الممدودة .
- مضارعة الهمزة البدلية من أصل همزة التانيث .
- مضارعة الألف هاء السكت وقفا .
- مضارعة الألف والنون همزة التانيث في حمراء ونظائرها .
- مضارعة الهمزة المنقلبة عن أصل ألف اللاحق .
- مضارعة همزة الاستفهام همزة المضارعة أو التعديية .
- مضارعة الباء اللام .
- مضارعة الصاد الزاي .
- مضارعة الصاد السين .
- مضارعة الميم الواو .
- مضارعة الهاء ألف التانيث .
- مضارعة هاء السكت " الوقف " هاء التانيث .

## مضارعة الألفِ الهَمْزةِ :

لقد ضارعت العرب الألف بالهمزة في مضارع الفعل "أبى" ، فقالوا : يَأْبَى بالفتح ، مع أَنَّ الأَصْلَ الْأَيْفَتَح المضارع إِلَّا إِذَا كان حلقياً اللام أو العين ، وإِنَّمَا نطق العرب مضارع "أبى" بالفتح لأنَّ نُهَيْة "أبى" أَلْفٌ ، والألف - وإن لم تكن من حروف الحلق - إلا أنَّ مخرجها قريب من أقصى الحلق الذى هو مخرج الهمزة ، ولهذا التقارب ييسر المخرجين ساغ التشابه بين مجيء هذا الفعل المضارع بالفتح ، وبين ما كان حلقياً اللام أو الميم ، وأيضاً فإنا نجد أَنَّ الهمزة تُسَهِّلُ كثيراً بالألف<sup>(١)</sup> ، وهي تشارك الألف في صفات الجهر ، والاستفال ، والانفتاح والاصمات ، لذلك شبهوا الألف في آخر أبى ونحوها بالهمزة في آخر "قرأ" ، و"ذراً" ، فأمكن فتح مضارعها مع مخالفة الفتح لقاعدة المضارع الذى ماضيه من باب "فَعَلَ" .

وفي هذا الحكم يقول الصيرى : " فأما قولهم : أبى يأبى ، وجبى يجبى ، وقلَى يقلى ، فإنَّما فتحوا ( يَفْعَلُ ) منها لأن الألف من مخرج الهمزة ، فشبهوها ب ( قرأ ) يقرأ ، ونحوه ، وهو شاذ مع ذلك " .<sup>(٢)</sup>

(١) انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٨٢ ، ٨٦ .

(٢) التبصرة والتذكرة ٢/ ٧٤٤ .

وسبب شدوذه أَنَّ جاء على خلاف الأصل في هذا الباب، لكن الدرس اللغويّ يقبل أمثاله ليوجه ما خالف القاعدة، ويبحث عن وجه مسن "أوجه الشبه حتى يستقيم الشاذ المسنوع" ، وخصائصه التوجيه هو مضارعة الألف الهززة ، واجراؤها مجرى الهززة ، للخصائص المشتركة بينهما من تقارب في المخرج ، واتحاد في الصفات . وعلى ذلك حُمِلت الهززة على الألف وَجَرَتْ مَجْرَاهَا ، وترتب على ذلك فتح مضارع أَبَى يَأْبَى وابه .

## مضارعة ألف التانيث المقصورة ألف المقصور المنقلبة عن أصل:

الأصل في النسبة إلى ما آخره ألف التانيث المقصورة أن تحذف هذه الألف من النسب مثلما تحذف هاء التانيث في الاسم المنسوب إليه ، فتقول في حبلن ، وذكري ، وبصري في النسبة إلى هذه الأسماء : حبلني ، وذكري ، وبصري ، غير أن من العرب من يبدل هذه الألف واوا ، فيقول : حبلوني ، وذكروي ، وبصروي ، وقد سوغ ذلك الشبه في هذا الحرف أن شبه ألف التانيث في هذه الكلمات بالألف المنقلبة عن أصل في مثل : ملهي ، ومرمي مما يكون على أربعة أحرف ، لأن النسبة إلى تلك الكلمات الرباعية تكون بقلب الألف واوا قياساً مطرداً ، إذ يقال ملهوي ، ومرموي .

ووجه الشبه بين الألفين أن مخرجهما واحد ، وأنهما يشتركان في جميع الصفات ، وأنهما يقمان في نهاية الكلمة ، وأن كلتا الكلمتين رباعية ، وأن الألفين تسجوز إيمالتهما ، كما أنهما يُبدلان في حالة جمعها جمع سلامة مؤنثة ، أو تثنيتهما ياء ، مثل : حبلن وحبليات ، ومرمي ومرميات ، وإلى هذه السألة أشار الصيرى بقوله : " ومنهم من يبدل من الألف واوا ، فيقول : حبلوي ، وذكروي ، لأن هذه الألف لازمة للكلمة ، فشبهت بما ألفه منقلبة من حرف من نفس الكلمة ، نحو : ملهي ، ومرموي " (١) أي يقال : ملهوي ، ومغزوي ،

(١) التبصرة والتذكرة ٥٩٢/٢

كما يقال : حَبْلَوِي ، وَبِضْرَوِي ، وَذِكْرَوِي ، لذلك يقول ابن مالك مؤء كذا  
هذا القلب : (١)

ومثله مِمَّا حَوَاهِ احْذَفْ ، وَتَا  
تَأْنِيهِ أَوْ مَدَّتْهُ لَا تَشْبَهَا  
وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعٌ ذَا ثَانٍ سَكُنْ  
فَقَلْبُهَا وَأَوَا وَحَذَفُهَا حَسَنٌ

وهذا القلب بين حبلو ، ورمو ، وذكرى ساغ لاشتراك الألفين  
في المخرج والصفات كما ذكر ، وهذه ظاهرة في كل حرف اشترك مع  
غيره في خصائصه ، فإنه يُعْطَى ما يعطاه ذلك الحرف ، وَيَسْسُوغُ  
التشابه بينهما .

---

(١) متن الألفية باب النسب .

## مضارعة الألف الياء :

والمراد بالألف هنا الألف اللينة ، لأنها وثيقة الصلة بالياء  
فهما يشتركان في الجهر والتوسط ، والاستفال والانفتاح ، والاصمات واللين  
وغيرها من الصفات أي أَنَّهما يشتركان في جميع الصفات ، كما أَنَّ الياء  
تبدل ألفا في كثير من المواضع ، ومن ذلك : القاعدة المشهورة : أَنَّهُ  
إذا تحرك حرف الياء أو الواو وانفتح ما قبلها ، وجب قلبها ألفا ،  
يقول ابن مالك : ( ١ )

من ياءٍ أو واوٍ بتحريك أصل  
ألفا أبدل بعد فتح متصل  
ان حرك التالي ، وإن سکن كف  
اعلال غير اللام وهي لا يكف  
اعلالها بساكن غير ألف  
أويا التشديد فيها قد ألف

وذلك نحو : قال ، وباع أصلهما : قول ، وبيع ، ذلك أن الحركة  
فيهما أصلية ، ولذلك لما انتفت هذه العلة انتفى القلب ، لأن الحركة  
عارضه في مثل قولهم : جميل ، وتوم ، إذ أصلهما : جميل ، وتوأم . ( ٢ )

( ١ ) متن الألفية باب الإبدال .

( ٢ ) ينظر شرح ابن عقيل على الألفية ٤ / ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

وأيضاً فإنَّ الألف تُمال إلى الياء في مواضع كثيرة ممَّا يؤيِّد قوة التقارب بين الألف والياء ، ومنَّ آثار هذا التشابه أنَّ العرب يُبدلون الواو الواقعة قبل الألف ياء في مثل : سياط ، وحياض ، وثياب ، ممَّا يكون حرف العلة فيه الواو وهي في مفرد ساكنة أي : حوض وسوط ، وذلك لأمر منها : أن الألف التي وقعت بعد الواو شبيهة بالياء ، فلَمَّا جاور الواو ما هو بمنزلة الياء قلبت ياء ، ولم تبدل الواو في مثل : كَوْز ، وكَوْزَة ، وِعْوَد ، وِعْوَدَة ، و زَوْج و زَوْجَة لانتفاء هذه العلة ، وفي ذلك يقول الصيرى : " والفرق بين سياط وحياض ، وِعْوَدَة ، وكَوْزَه ، أن الألف تشبه الياء لمشاركتها لها في المد واللين ، وإن لم تكن هي الياء ، فكانها جزء من الياء بالشبه " (١) .

ومن التشابه بين الألف والياء ما أشار إليه ابن جني قائلاً :  
" وقد يراعى في الجمع حكم الواحد ، وأنَّ قبل عينه كسرةً ، وهي مجلبة في كثير من الأمر لقلب الواو ياءً ، وأنَّ بعدها ألفاً ، والألف شبيهة بالياء " .  
(٢)

(١) التهصيرة والتذكرة ٨٢٤ / ٢ .

(٢) الخصائص ١٥٨ / ١ .

## مضارعة ألفٍ حتى ألف التانيث :

الأصل أن الحروف لا تماثل مطلقا ، وذلك أن الامالة ضرب من التصرف ، والحروف لا تتصرف <sup>(١)</sup> ، ولهذا لم يميلوا على ، وحتى ، ونحوها ، من الأحرف المنتهية بألف نظرا لما ذكرنا من أن الامالة منافية لصفة الحرف الجامد ، قال ابن مالك : <sup>(٢)</sup>

حَرْفٌ وَشِبْهَهُ مِنَ الصَّرْفِ بِحَرَى

وما سواهما بتصريف حَرَى

غير أنه قد رُوِيَتْ امالة " حتى " دون غيرها من الحروف التي على شاكلتها ، فقد ذكر هذه الامالة السيوطي قائلا : " إنَّ بعض أهل نجد ، وأكثر أهل اليمن يميلون ألف حتى ، لأن الامالة غالبية على ألسنتهم في أكثر الكلام . . . وقد روى امالتها عن حمزة والكسائي امالة لطيفة " . <sup>(٣)</sup>

والناظر في هذا الحرف " حتى " يجد - أن له صفات خاصة به لا توجد في غيره من الحروف ، وهذه الصفات أعطته شيها من الاسم من عدة وجوه ، نوجز بعضها فيما يلي x

(١) انظر أسرار العربية ص ٤١٠ ، شرح الشافية ٢٦/٣ ، ٢٢٧٠

(٢) متن الألفية باب التصريف .

(٣) المصع ١٩٧/٦ ، والكشف عن أوجه القراءات السبع (١) ١٩٤ ،

الامالة في القراءات واللهجات ص ٤٠٨ .



أولا - أن الأصل في الحروف أن تتكون غالبا من حرف أو حرفين ، وقد تأتى على ثلاثة أحرف ، ومن النادر أن تتجاوز ذلك ، ولما كانت حتى على أربعة أحرف أبعدا ذلك عن خاصية الحرف ، وأعطاهما شيئا قويا بالاسم المزيد في آخره ألف ، وقد عزا السخاوى إلى أبي عمرو قوله : " إنَّ الألف وقعت رابعة ، وهو موضع يختص بالياء ، فلذلك أميلت ، قال : ألا ترى أن كل ألف وقعت رابعة فصاعدا من أي جنس كانت فإنها تكتب بالياء ، ويجوز فيها الإمالة ، قال : فلذلك أمالها على التشبيه بما قد أميلت ألفه الواقعة في هذا الموضع من الأسماء والأفعال ، ومن أجل ذلك كتبت بالياء أيضا " . (١)

ثانيا - أن حتى في صورتها تشبه وزن " فَعَلَى " ، وهو وزن كثير الاستعمال مقيس في تانيث فَعْلان ، مثل : غضبان وغضبي ، وسكران وسكري ، وفي جمع فَعِيل ، نحو : اسير وأسرى ، وشتيت وشتى .

ولا يخفى أن الألف في هذه كلها للتأنيث ، والإمالة متأصلة في ألف التأنيث ، وكأنهم لما رأوا " حتى " وافقت هذه الأوزان في عدد حروفها وترتيب حركاتها أمالوها مثلها ،

(١) جمال القراء ٢/٥٢٠

ثالثا- وكون الألف رابعة وهي ليست بدلا من حرف آخر أعطاها  
شبهها بألف التانيث التي لها هاتان الصفتان ، ولذلك أميلت  
، وهذا التعليل علل أبو عمرو قائلا : " أنه شبهها بألف  
شئ من حيث كانت آخر الكلمة . ولم تكن بدلا من ياء ،  
فذلك أميلت ، وكتبت بالياء على التشبيه بألف هذا الاسم  
المقصود ، ألا ترى أنّ من كلامهم أن يحملوا الشيء على حكم  
الشيء إذا أشبهه في بعض معانيه ووجوهه " .  
(١)

ويؤيد هذا أن النحويين قد أمالوا بعض الحروف حين  
شابهت الأفعال وقامت مقامها ، فأعطيت حكم الفعل ، من هذه  
الحروف : يلى ، ولا في إمالة ، في مثل قولهم في جواب من قال :  
ألم يقدّم محمد ؟ فيقال : يلى ، فيصح الكلام تاما في منزلة :  
يلى قدم ، وكذلك في ياء النداء ، فإنها تقوم مقام أروع ، وقد  
يحذف في السنادى فيقوم مقامه الحرف في مثل : " يا ليت " . وينسحب  
هذا الحكم أيضا على " إمالة " ، كأن تقول لشخص : افعل كذا ، فيأبى  
فتقول له : إمالة ، فافعل غيره . وكل هذا بالامالة ، ولما كانت هذه  
الأحرف تُجزى مُجزأ الأفعال شبهت الألف في آخرها بالألف

في الأفعال نحو: رمى، وأتى، وسبى، وفي هذه المسألة  
قال الرضي: "والحروف لا تمال، فإن سبى بها فكالأسماء، وأميل  
"بلى"، و"يا"، و"لا" في أمالاً، لتضمنها الجملة". (١)

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب ٣/٢٦٠.

مضارعة ألف الإلحاق ألف التانيث الممدودة :

الغالب في الشئ الذي آخره همزة الإلحاق إذا رأيت ب  
تثنيته أو جمعه جمع سلامة للمؤنث إبدال الهمزة واوا مع جواز  
بقائها على أصلها فنقول : عَلْبَاءُ وان ، وَجْرِبَاءُ ان ، وَعَلْبَاءُ ان ،  
وَجْرِبَاءُ ان ، وَالْأَفْصَحُ الواو . (١) قال ابن مالك : (٢)

وَمَا كَصَحْرَاءٍ بِوَاوٍ تُثْنِيَا  
وَنَحْوُ : عَلْبَاءٍ ، كِسَاءٍ ، وَحَمَاءٍ  
بِوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ وَغَيْرَ مَا ذَكَرْنَا  
صَحَّحَ ، وَمَا شَدَّ عَلَى نَقْلِ قُصِيرٍ

وإنما كان القلب أولى وأفصح ، لأن هذه الهمزة أشبهت همزة  
التانيث التي تقلب واوا مثل : صحراء و صحراوات ، وحسنا و حسناوات ،  
وأوجه التشابه بينهما في النقاط التالية :

- أولا - أن كلتا الهمزتين زائدة في علباء و حمرأ.
- ثانيا - أن كلتيهما مع ألف ملازمة لها .
- ثالثا - أن كل واحدة منهما منقلبة عن حرف زائد ، فهمة التانيث

(١) ينظر شرح ابن عقيل ١٠٧/٤

(٢) متن الألفية باب المقصور والممدود .

منقلبة عن ألفا ، وهزمة الإلحاق منقلبة عن ياء. (١)

ومن أجل هذه الشابهة يُتَّحَصَل " أن تبدل ( أي أَلِيف  
والأصل علباي وحرباي  
الإلحاق ) من الهزمة المنقلبة من حرف زائد ، نحو : علباء ، وحرباء / زيدت  
الياء لإلحاقهما بِسِرِّرَاح ، وقلبت الياء همزة لما ذكرنا ، وإذا ثنيت هذا  
أونسبت إليه ، فمنهم من يُقر الهزمة على حالها ، فيقول : علباء ان و  
علبائي ، ومنهم من يقلبها واوا فيقول : علباوان ، وعلباوي ، والقلوب  
في هذا أجود منه في : كساوي وكساوان ، لأن الهزمة في علباء  
ونحوه منقلبة من حرف زائد ، فضايرت همزة حمراء ونحوها في أنها  
منقلبة من حرف زائد \* . (٢)

ولإنما كان " قلبها واوا في علباوين ، وحرباوين أجود لأنها  
زائدة ، فقويت لمضارعتها لهزمة التأنيث \* . (٣)

---

(١) ينظر المخصص ١١٥/١٥

(٢) التبصرة والتذكرة ٨٤٧/٢

(٣) المصدر السابق ٦٣٨/٢

### مضارعة الهزمة المبدلة من أصل همزة التانيث :

هذه المسألة ما أشبهت فيه الهزمة غير الأصل همزة الأصل غير أن الهزمة المشبهة هنا مقدرة وليست ملفوظة مثل : شقاوة ، وغاوة ونحوها ، لأنك حين النسبة إلى شقاوة وغاوة تحذف الهاء منها كأي اسم في آخره هاء التانيث إذا أريد النسبة إليه ، فتبقى مفتوحة بحرف علة قبله ألف ، والأصل في ذلك أن يبدل حرف العلة بهمزة فتصير الكلمة شقاءة وغيااة ، لأن هذه الهزمة منقلبة عن الواو ، لذلك رجعت إلى أصلها ، إلا أنه لا ينسب إلى هذه الكلمة على هذه الصورة ، أي مع بقاء الهزمة استثقالا للنطق بالهمزة فسي آخر الكلمة بل يبدلون بها واوا ، وإنما فعلوا ذلك تشبيها لها بهمزة حسناء ونحوها مما تقلب فيه الهزمة في حالة النسبة واوا بجامع أن كلتا المهمزتين في نهاية الكلمة وأنها ألف زائدة . وفي هذه المسألة يقول سيبويه : " وإن أضفت <sup>(١)</sup> إلى شقاوة ، وغاوة ، وعلاوة قلت : شقاوي ، وغياوي ، وعلاوي ، لأنهم قد يبدلون مكان الهزمة الواو لثقلها ، ولأنها مع الألف شبيهة بآخر حراء حين تقول : حراوي وحراوان . " <sup>(٢)</sup>

(١) يريد سيبويه بالاضافة هنا النسبة.

(٢) الكتاب ٣/٣٤٩ .

مضارعة الألف هاء السكت وقفا :

إن الألف قد تُعطي بعض الأحكام الصوتية والوظيفية التي تكون من خصائص الهاء ، وذلك لما بينهما من التقارب ، فمن ناحية الصوت فإن الألف اللينة تخرج من الجوف ، والهاء تخرج من أقصى الحلق ، وهو أقرب المخارج إلى الجوف .

ومن ناحية الصفات فإنهما يشتركان في الرخاوة والانفتاح والإصمات ، ومن ناحية الأحكام التي تجرى على كل منهما أن كل واحدة منهما تكون زائفة ، وكذلك تكونان علامة للتأنيث ، وعلى هذا التشابه بنى النحويون بعض الظواهر التي تتسم بها الألف ، ومن هذه الظواهر ما ذكره ابن جني عند حديثه عن زيادة الألف في " أنا " ، فإن الألف فيها تسقط في الوصل ، وتثبت في الوقف ، وهذا أمر غير سائغ في الألفات ، وإنما ساغ ذلك في ألف " أنا " ، لأنها أشبهت هاء السكت من عدة وجوه : ( ١ )

أولا - أن كلا منهما لا تستعمل في حالة الوصل ، فهما مختصتان بالوقف ، وقد روي قليلا استعمال كل واحدة منهما في حالة الوصل . ( ٢ )

( ١ ) النصف ١ / ٩٠ .

( ٢ ) حاشية الخضري ١٧٩ / ٢ ، أما بالنسبة لألف " أنا " فإن قراءة

نافع ممددة في الوصل إذا كانت بعده همزة مفتوحة أو مضمومة

انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع عند قوله تعالى :

﴿ قُلْ أَنَا أَحْسِي وَأُمِيتُ ﴾ ١ / ٣٠٦ ، ٣٠٧ .

- ثانيا - أن وظيفة كل واحدة منهما المحافظة على حركة آخر الكلمة.
- ثالثا - كلتاهما حرف زائد من حروف الزيادة المعروفة ، وفي هذه  
السؤال يقول ابن جنى : " ولكن قضينا بزيادتها ( يعني  
الألف ) من حيث كان الوصل يُزيلها ويذهبها كما يذهب  
الهاء التي تلحق لبيان الحركة في الوقف ، ألا ترى أنك  
تقول في الوصل : أنا زيد ، كما قال <sup>الله</sup> تعالى : ﴿ إِنِّي أَنَا  
رَبُّكَ ﴾ (١) . . . فصار سقوط الألف في الوصل كسقوط الهاء  
التي تلحق في الوقف لبيان الحركة في الوصل ، ألا ترى أنك  
تقول : ارميه ، إذا وقت ، وأنت تريد " ارم " فإذا وصلت  
قلت : " ارم يا رجل " فالألف في " أنا " كالهاء في : ارمه  
زائدة مثلها ، وبُيِّنَت الفتحة بالألف كما بُيِّنَت الكسرة  
بالحاء ، لأن الهاء مجاورة للألف (٢).
- رابعا - أن الهاء قد تُبدل من الألف كما تقول في " أنا " : " أنه "
- وقد أشار إلى ذلك ابن جنى في إبدال الهاء التي للسكوت  
من الألف ، فقال : " أما قولهم : " أنه " في الوقف على  
" أن " فيجوز أن تكون الهاء بدلا من الألف في " أنا " وهو  
الأمثل ، لأن الأكثر في الاستعمال إنما هو " أنا " بالألف

(١) سورة طه / ١٢٠ .

(٢) المنصف ٩/١ ، والكافية ٤٠٨/٢ ، و شرح الشافية ٢٨٩/٢ .



والهاء قليلة ، و يجوز أن تكون الهاء لبيان الحركة كالالف ،  
ولا تكون بدلا منها .<sup>(١)</sup>

وقد ورد من الشواهد على ذلك المثل المشهور : " هذا  
فصدي أنه .<sup>(٢)</sup> ، وقول الشاعر :<sup>(٣)</sup>

قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أُمَّكَ نَعْمَةٌ      مِنْ هَاهُنَا وَمِنْ هُنَا نَعْمَةٌ

---

(١) / التصريف الملوكي ص ٣١٤ ، ٣١٥ .

(٢) كتاب الأمثال لمؤرج بن عمر السدوسي ص ٥١ .

(٣) لسان العرب ٤٧٢/١٥ . وهو من شواهد

شرح المفصل لابن يعيش ٣/٣٨٠١ .

مضارعة الألف والنون همزة التانيث في حمراء ونظائرها :

الألف والنون اللتان تمنعان الاسم من الصرف هما ما كانتا في اسم مذكر وَزْنُهُ ليس على وزن مؤنثه ، أي أَنَّ الاسم المؤنث لم يوءنث بالتاء كما هو الأصل في التانيث ، بل أُنثَّ بالألف في مشدّد غضبان ، وغضبي ، وندمان ، وندّس ، من الندم على الفعل .  
فالألف والنون هنا أشبهتا ألفي التانيث في حمراء من عدة وجوه ، نذكر بعضها إجمالاً :

أولاً - أن الاسم المؤنث فيهما ليس على لفظ المذكر ، فحمراء مذكّرة أحمر ، وسكّرى مذكّره سكران ، وهذه المخالفة بين مذكر هذين الاسمين ومؤنثهما وجه قوي من أوجه المضارعة بين حمراء وسكران .

كما أن التاء فيهما تمتنع من الدخول على المؤنث في كلا الاسمين ، فلما كان مذكر سكران يختلف عن مؤنثه كانت الألف فيه مشبهة لألف التانيث في حمراء ، ووصار هذا الشبه قويا . ( ١ )

ثانياً - أن كلا الحرفين في كل من الاسمين زائد ، وأولهما ( ٢ ) ، وأولهما ألف لينة ما أعطاهما هذا الشبه .

( ١ ) أسرار العربية ص ٣١١ ، ٣١٢ .

( ٢ ) اللمع في العربية ص ١٥٠ ، ١٥٤ ، وانظر التبصرة والتذكيرة

ثالثا- أن كلا من الحرفين وقع في نهاية الكلمة ، مما سوّغ هذا الشبه .

رابعا- أن مخرج الألف قريب من / ، كما أن الصفات في الحرفين متحدة ، فهما يخرجان من مخرج واحد متسع في الهسواء ، ولهما صفة الجهر ، وسائر الصفات الخاصة بهما .

خامسا- أن كلا الاسمين يُجمعان على " فعَالِي " في هذا الوزن ، مثل : نَدَمَان وندَامِي ، وسُكْرَان وسُكَارِي ، وصَحْرَاء وصَحَارِي ، ولما كان الألف والنون هنا يُشبهان ألفي التأنيت من الأوجه السابقة ، ترتب على ذلك أحكام نحوية وصرفية منها :

( ١ ) أن الألف والنون يمنعان الاسم الذي يدخلان عليه من التنوين والصرف على النحو الذي ذكرنا آنفا ، كما " أنّ ألفي التأنيت تمنعانه أيضا من التنوين والصرف ، فحمرأ لم تُصرف كما أن " سكران " لم يصرف أيضا ؛ " فلما كانت حمرأ لا تصرف في معرفة ولا نكرة وجب لها ضارعها أن يجري مجراها " . ( ١ )

---

( ١ ) التبصرة والتذكرة ٥٥٦/٢

(٢) أنا نجد العرب يُبدلون همزة التانيث الأخيرة من الاسم في "صنعا" و"دستوا" يبدلونها نونا. وذلك في حالة النسبة إلى الاسم الذي هي في آخره ، وقد رُوي عنهم ذلك في قولهم : صنعاني ، ودستواني نسبة إلى صنعاء (١) ودستوا .

---

(١) انظر شرح الشافية ٥٨/٢ ، ٥٩ ، وانظر التيمرة والتذكرة

مضارعة الهمزة المنقلبة عن أصل ألف اللاحق :

الأصل في الهمزة الأصلية والمنقلبة عن أصل الأ تقلب واوا في حالة تشبيه الاسم أو اللاحق يا النسبة إليه بل تبقى هذه الهمزة كما هي ، ثم تضاف بعدها علامة النسبة ، مثل : قراء ، وقرائ ، وكساء وكسائي ، ونحوها . غير أنه قد روي عن العرب القلب في قراء ، وكساء ما كانت الهمزة فيه أصلية أو منقلبة عن أصل واقعة بعد ألف زائدة ، وهي لغة لبعض العرب ما استدعى توجيه هذا السماع الذي نطق به العرب على خلاف المشهور من القاعدة في هذا الباب ، وقد وجه النحساء ذلك على أنه من باب تشبيه الشيء بالشيء ، وإعطائه حكمه ، وذلك أن همزة قراء ، وكساء ونحوهما تشبهه همزة اللاحق في مثل علباء ، وهذا التشابه جاء في الأوجه التالية :

أولاً - أنهما وقعا في نهاية الكلمة ، ونهاية الكلمة أضعف من وسطها وأولها ، خصوصا إذا كانت حرف علة ، أو همزة ، فإنه يكثر فيهما التخيير . ( ١ )

ثانياً - أن كل واحدة من هاتين الهمزتين واقعة بعد ألف زائدة ، وهذا التوجيه بالذات هو أهم هذه الأوجه ، لأن الهمزة

( ١ ) ينظر شرح الشافية ٣ / ١٢٤ .

في آخر الكلمة بعد ألف تكتسب صفة خاصة وحينئذ تجرى عليها أحكام لا تساوى أحكامها إذا كانت بعد غير الألف من الحروف ، و من هذه الأحكام : قصر المدود ، أى حذف مثل هذه الهمزة ، قال ابن مالك : (١)

وَقَصَرَ نِيَّ الْمَدِّ اضْطِرَّارًا مُجْمَعٌ  
عَلَيْهِ ، وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

وسواء كان ذلك بسبب أو بدون سبب ، وأيضاً فإن الهمزة مع الألف الزائدة قبلها تؤولف وحدة متكاملة فصي صورة حرف واحد ، ألا ترى أنهما يُزادان معاً للتأنيث كما يُزادان معاً لللاحاق ، ولعل هذا التلازم بين الألف والهمزة أضعف الهمزة هنا بحكم مجاورتها اللازمة للألف فأكثر فيها الاعلال .

ثالثاً - أن الهمزة في كساء ونحوها ليست أصلية ، وإنما هي منقلبة عن أصل ، ولذلك صارت بمنزلة الحرف الزائد غير المبدل من أصل بسبب ضعفها هنا .

---

(١) متن الالفية باب المقصور والمدود .

وهنا كأن نهاية الكلمتين تشابهت من ناحية أن في كليهما ألفا وهمزة زائدتين ، وليستا للتأنيث ، ولا تمنعان من الصرف ، وأما قُرَاءَ فلحق بنحو كِساء ، وقد ساعد على ابدال الهمزة في مثل كِساء ، وقراء في حالة التشبيه ما ذكره ابن سيده بقوله : " وأما من جعلها بالواو فلاستثقال الهمزة بين الالفين لأن الهمزة من مخرج الالف ، فتصير كأنها ثلاث ألفات " . ( ١ )

وعن هذا التشابه بين الهمزة المنقلبة عن أصل وبين ألف اللاحق يقول ابن جنى : " ثم قالوا : كساوان تشبيها لها بعلباوان ، ثم قالوا : قُرَاوان حملا له على كساوان " . ( ٢ )

---

( ١ ) المخصص ١٥ / ١١٥ .

( ٢ ) الخصائص ١ / ٢١٤ .

مضارعة همزة الاستفهام همزة المضارعة أو التعدية :

إذا دخلت همزة الإفعال على " رأى " أوجب ذلك تسكين  
الراء نحو : أَرَأَى ، لأنها فاء الفعل ، ثم تنتقل حركة الهمزة  
بعد ذلك إلى الراء الساكنة قبلها ، فتبقى الهمزة ساكنة ، لأن الحرف  
بعد نقل حركته يبقى ساكناً ثم تحذف الهمزة لالتقاء الساكنين  
آخر بعدها وهو الألف ، والأصل في هذا النوع من نقل حركة  
الهمزة إلى الساكن الصحيح قبلها أنه جائز ولم يلتزمه العرب  
إلا فيما اشتق من " رأى " ، نحو : يَرَى ، وَتَرَى ، وَأَرَى ، وَيُرَى ، فلقد  
التزم العرب في ذلك كله نقل الهمزة إلا ما ورد من ذلك في لهجة  
" تيم اللات " من استعمالهم للأصل ، فقالوا : يَرَأَى ، كما قال العرب :  
يَنَأَى ، وفي ذلك يقول ابن مالك : ( ١ )

وَلَيْسَ ذَا التَّخْفِيفِ حَتْمًا فِي سِوَى

مَا مِنْ رَأَى وَبَعْضُهُمْ فِيهِ رَوَى

كَلَامِ تَيْمِ اللَّاتِ بِالْأَصْلِ كَمَا

لَمْ تَرَأِيَا نَظْمًا وَنَثْرًا انْتَمَسَ

وإنما التزم العرب النقل فيما اشتق من " رأى " لكثرة استعمالها  
، وأرادوا من ذلك التخفيف والتخلص من همزتين متواليتين ، ولم يحط

( ١ ) ينظر شرح الشافية الكافية ٤ / ٢١٠٤ ، ٢١٠٥ ، ٢١٠٥



بينهما الا ساكن ، والساكن حاجز غير حصين ، فكأنهما قد توالتا ، (١)  
وأما إذا دخلت على " رأى " همزة الاستفهام فانها لا تقتضي تسكين  
ما قبل الهمزة ، فيبقى الراء متحركا بحركته الأصلية ، وبالتالي لا تنقل  
حركة الهمزة إليه ، لأن الحركة لا تنقل إلى متحرك ، فلم يكن هناك  
ما يدعو إلى حذف الهمزة غير أن مشابهة همزة الاستفهام همزة الافعال  
من الناحية اللفظية ، ومن حيث إن كل واحدة منهما مع الفعل كجزءه  
ومن استثقال النطق بهمزة أخرى مع كل منهما ، ولكثرة الاستعمال فيهما  
اقتضت جواز حذف الهمزة الأصلية مع همزة الاستفهام في : أَرَيْتُ ،  
وأرَيْتُمْ ، ونحوهما في رأيت وأخواته ، لكثرة الحذف .

وهذا التعليل جاء نتيجة لعلّة صوتية ، وأما الحذف بدون علّة  
فإنه " ربما حذف بلا علّة ولا ضابط ، نحو : ناس في أناس ، ومع ألف  
الاستفهام في رأيت ، فيقال في رأيت : أَرَيْتُ ، وهو قراءة الكسائي (٢)  
في جميع ما أوله همزة الاستفهام من رأى المتصل به التاء ، والنون ،  
وقال أبو الأسود : (٣)

أَرَيْتَ امْرَأَةً أَكُنْتُ لَمْ أَبْلُغْهُ  
أَتَانِي فَقَالَ اتَّخِذْنِي خَلِيلًا

(١) ينظر شرح الملوكي في التصريف ص ٣٦٩ ، ٣٧٢ .

(٢) اتحاف فضلاء البشر ص ٤٤٤ .

(٣) وهو من شواهد شافية ابن الحاجب ٣/٣٧٧ .

وانما كثر ذلك في رأيتُ لكثرة الاستعمال ، ألا ترى إلى وجوب  
الحذف في " يرى " ، " وأرى " ، " كما يجي " ، وعدم وجوبه  
في أخواته ، في : يسأل ، وينأى ، فإذا دخلت على " رأيت " همزة  
الاستفهام ، أشبهت همزة الافعال ، فتحذف الهمزة جوازا " . (١)

---

(١) شرح الشافية ٣/٣٧ ، ٣٨٠ .

### مضارعة الباء اللام :

الأصل فيما كان من الحروف على حرف واحد ، وكان في بداية الكلمة أن يفتح ، وذلك لخفة الفتح <sup>(١)</sup> ، مثال ذلك : الواو ، والفاء ، والسين ، وهمزة الاستفهام ، ولام الابتداء ، والكاف ، وقد جاءت بعض الأحراف على خلاف هذا الأصل بأن كُسرت ، وكان حقها الفتح ، ومن هذه الأحراف : اللام ، والباء في نحو : لِلَّهِ ، وَبِاللَّهِ ، وبِسْمِ اللَّهِ ، واللام التي تكسر في هذا الموضع إنما هي لام الجر ، لِيُفَرِّقَ بينها وبين لام الابتداء ، فإذا قلت : ان هذه الجارية لِسلمى ، وان زيدا لِهَذَا ، وكنت تريد الملكية وفتحت على الأصل ، فان اللبس يحصل بذلك الفتح بين الملكية والاسناد ، لأن الحركة الاعرابية لم تظهر على آخر الاسمين المذكورين ، ولذلك كسروا لام الجر للمناسبة بين الحرف وعمله ، أى بين الجر والكسر ، وأبقوا لام الابتداء مفتوحة على الأصل ولذلك يقول ابن جنى : " فقد كان ينبغي للام الجر أن تكون مفتوحة مع المظهر كما أنها مفتوحة مع المضر إلا أنها كُسرت للفرق بينهما وبين لام الابتداء " . <sup>(٢)</sup>

وقد حملوا الباء على اللام أى لام الجر مع الظاهر ، فنطقوها مكسورة مع الظاهر والمضر نسي الجر ، ولزوم كل واحدة

(١) سر صناعة الاعراب ١ / ١٤٤ ، ٢٢٥ .

(٢) المصدر السابق ١ / ٢٢٥ .

(٢)

منهما الحرفية<sup>(١)</sup>، وبالإضافة إلى ذلك فهما يشتركان في "الذلاقة".

والخلاصة :

أن الباء تشبه اللام من حيث الأوجه التالية :

- أولا - أنهما في بداية الكلمة .
- ثانيا - أنهما يعملان الجرفي الاسم بعدهما .
- ثالثا - أنهما يشتركان في الذلاقة .
- رابعا - أن الكسر في هذين الحرفين جاء من أجل التجانس بين الكسر والعمل لكون الحركة من جنس العمل<sup>(٣)</sup> ، من أجل ذلك كله كان التشابه بين اللام والباء .

---

(١) سر صناعة الاعراب ١/١٤٤٤ .

(٢) المصدر السابق ١/١٤٤٤ .

(٣) البيان في غريب اعراب القرآن ١/٣١٠ .

### مضارعة الصاد والزاي :

الصاد والزاي يخرجان من مخرج واحد ، وهو أصل الثنايا ، والصاد حرف مهبوس ، والزاي حرف مجهور ، فهما يختلفان من حيث الجهر والهمس . إلا أنهما يشتركان في صفة الصغير ، وهو خاصصة صوتية ، ولذلك وقعت المشابهة بين الصاد والزاي .

ومن أجل هذه المشابهة نجد أن الصاد تقلب زايًا في كثير من كلام العرب ، وقد وردت على ذلك شواهد من الشعر والنثر ، كما سَجَلَسْتُ قراءة قرآنية مشهورة هذه الظاهرة ، وهنا أُجِلُّ أوجه التشابه بين الصاد والزاي في النقاط التالية :

- أولاً - من حيث المخرج فالصاد والزاي يخرجان من موضع واحد ، وهذه الظاهرة تجعل الحرف يُبدل إلى ماثله ، كما تجعله يدغم فيه أحياناً .
- ثانياً - أن الصاد والزاي يشتركان في صفة الصغير ، والحرف إذا اشترك مع غيره في صفة كان ذلك أدعى لقوة الشبه بين الحرفين .
- ثالثاً - أن الصاد - وإن كانت حرفاً مهبوساً - إلا أنها لما وقعت قبل الدال في "قصد" ، وكذلك لما وقعت قبل الراء ، والطاء في "صراط" ، وكانت ساكنة ناسب أن تُقرَّب من صفة الحرفين المذكورين ، وهو الجهر . لذلك اكتسبت معها قوة الصفة ، فقلبت إلى حرف يشبههما في الصفة وهو الزاي ، فكانت المضارعة بين الصاد والزاي .

رابعا - \* أنهم لما قربوا الزاى من الصاد أعملوا اللسان عملا واحدا طلبا للخفة في النطق ، لأن اللسان إذا نطق بالصاد مهموسة صعب عليه أن ينتقل إلى النطق بحرف مجهور بسهولة ، لذلك أبدل المهموس مجهورا طلبا للمشاكلة والخفة .

وهنا نجد النحاة يضارعون الصاد بالزاى في كثير من كلامهم طلبا لهذه الخفة في النطق ، إلا أنهم يشترطون في هذه الضارعة أن يكون الصاد حرفا ساكنا ، لأن السكون يضعف الحرف ، فيجعل إبداله سهلا على اللسان ، وحينئذ يُتَصَرَّفُ في الحرف الساكن بما لا يُتَصَرَّفُ فيه في حالة تحريكه ، لأن الحركة تُعَصِّنُ الحرف وتقويه ، فيستعصي على الإبدال والتغيير .

وقد تعرض أبو الفتح لهذه الضارعة معللا بهذا التعليل

فقال :

\* وأما الصاد التي كالزاى فهي التي يقلّ همسها قليلا ويحدث فيها ضرب من الجهر لضارعتها الزاى ، وذلك في قولهم :  
" يصدر " . . . و من العرب من يُخَلِّصُها زايا فيقول : " يزدر " ،  
و " فزُد " وقالوا في مثل قولهم : لم يُحرم من فُزِد له ، أى فصد له " . ( ١ )

( ١ ) سر صناعة الاعراب ( ١ / ٥٠ ، ٥١ ) ، وانظر كتاب الامثال لمؤرخ  
بن عمرو السدوسي ص ٥٠ ، ٥١ .

فمن خلال النص السابق نرى أن الصاد قلبت زايا ، واكتسبت ضربا من الجهر - لما في الصاد والزاي من شبه في صفة الصغير ، لأن الصغير من علامات قوة الحرف . (١)

وقد وردت قراءة قرآنية مشهورة بابدال الصاد زايا ، وهي قراءة حمزة في " الصَّراط " . (٢)

(٣)  
كما ورد ابدال الصاد زايا في " يَصْدُر " ، كما ذكر ذلك العكبري ،  
ما يقوى هذه المضارعة .

ومن كلام العرب نثرا قولهم : " نَشَصَتِ الْمَرْأَةُ عَلَى زَوْجِهَا ،  
ونشزت ، وهو النشوز ، والنشوص ، ومنه يقال : نشصت ثنيته اذا خرجت  
من موضعها " . (٤)

وكل هذا الابدال انما كان سببه التجانس بين الصاد والزاي  
ما يقوى هذه المشابهة ويعطيها قربا من صفة الزاي الخالصة .

والخلاصة :

أن صوت الصاد المهموسة يقرب بسبب السكون وبسبب قربها  
من الدال من صوت الزاي ، ولذلك تقلب زايا خالصة ، ما يقوى وجه  
الشبه بينهما . (٥)

(١) الرعاية ص ١٢٤ .

(٢) السبعة لابن مجاهد ص ١٠٦ وانظر معجم القراءات القرآنية

١١/١ ، سورة الفاتحة الآية ٥ .

(٣) البيان في اعراب القرآن ١٠١٩/٢ .

(٤) الابدال لابن السكيت ص ١٠٥ .

(٥) انظر المخصص ١٣ / ٢٧١ .

وهذه المشابهة تنسحب على السين لأنها أخت الصاد في  
المخرج وصفة الصغير والهمس ، ولذلك نجد العرب يقلبون السين زايا  
مثل الصاد ، قال ابن جنى : " وكلبٌ تقلب السين مع القاف خاصة  
زايا فيقولون في " سَقَر " : " زَقَر " وفي " مَسَّ سَقَر " : " مَسَّ زَقَر " ،  
وشاة زقعا في : " صقعا " ، ومثله من الصاد : أزدقي في : أصدقي (١) .

فهنا ترى علاقة قوية بين الصاد والسين ، ومن أجل  
ذلك حصل هذا التقارب - والاببدال ، مما يقوى وجه المشابهة بين  
الأحرف الثلاثة في الجانب الصوتي .

---

(١) سر صناعة الاعراب (١) ١٩٦٠



مضارعة الصاد السين :

الأصل في " الصراط " أن يكتب وينطق بالسين ، لأن ذلك من " سَرَطِ الطعام والشيء بالكسر سَرَطًا وسَرَطَانًا : بلعه ، واسترطه : وازدرده ، ابتلعه ، والسرائط : السبيل الواضح ، والسرائط لغة في السراط ، والصاد أعلى لمكان المضارعة ، وإن كانت السين هي الأصل " . ( ١ )

اذن فالأصل في السراط أن يُلفظ ويكتب بالسين ، إلا أن حرف " الصاد " تبدل من السين في الصراط ، والأصل السراط ، وإنما أبدلت صادا ، لأن الطاء مطبقة مستعملية ، والسين ليست كذلك ، فأبدلوا منها حرفا من مخرجها فيه الاطباق والاستعلاء طلبا للمشاكلة " . ( ٢ )

أى مشاكلة الصاد في الصراط للطاء في آخره حتى يكون :

" اللفظ بها أسهل لمواخاتها بعدها ، وليعمل اللسان عملا واحدا في الاطباق والاستعلاء ، فإظهار الصاد حينئذ أكد لتأتي ذلك وسهولته فيها / نحو قوله : " اصطفى " ، و " اصطفيناه " ، و " يصطرخون " ، و " الصراط " ، و " قصصهم " ، و " القصص " ، وشبهه ، ألا ترى أن التاء التي للافتعال الزائدة إذا وقعت بعد الصاد قلبت طاء ، ليكون بعد الصاد ما هو مثلها في الاطباق والاستعلاء ، فيعمل اللسان عملا واحدا في الحرفين " . ( ٣ )

( ١ ) اللسان ٣١٣/٧ مادة : سراط .

( ٢ ) التبصرة والتذكرة ٠٨٧٠/٢

( ٣ ) الرعاية ص ٢١٦ ، وانظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٣٤ .

ويقوى وجه المشابهة بين الصاد والسين ، أنهما يشتركان  
" في المخرج ، والصفير ، والهمس ، والرخاوة ، ولولا الاطباق والاستعلاء  
اللذان في الصاد - ليسا في السين - لكانت الصاد سينا ، وكذلك  
لولا التَّسْفُلُّ والانفتاح اللذان في السين - ليسا في الصاد - لكانت السين  
صادا .

فاعرف من أين اختلف السمع في هذه الحروف والمخرج واحد ،  
والصفات متفقة " . ( ١ )

فصوت السين كما تقدم قد تأثر بصوت الطاء فأخذ ما يخصه من  
الصفات طلبا للمشاكلة فقلبت صادا بقرب الطاء ومجاورته ، والقسراة  
بالسين على الأصل قد وردت عن ابن كثير وأبي عمرو . ( ٢ )

وقد عزا الفراء هذه اللفظة لعامة العرب ، كما عزاها بالصاد الى  
قريش ، وعلل أسباب ابدال السين صادا كما ذكر ابن منظور ذلك عنه  
بقوله : " قال الفراء : ونفر من بَلَعْنَه بِصِيْرٍ السين اذا كانت مقدمة  
ثم جاءت بعدها طاء أو قاف ، أو غين ، أو خاء - صادا ، وذلك أن الطاء  
حرف تضع فيه لسانك في حنكك ، فينطبق به الصوت ، فقلبت السين  
صادا صورتها صورة الطاء ، واستخفوها ليكون المخرج واحدا ، كما  
استخفوا الادغام ، فمن ذلك قولهم : الصراط ، والسرائط ، قال : وهي

( ١ ) الرعاية ص ٢١١ .

( ٢ ) السبعة لابن مجاهد ص ١٠٥ .

بالصاد لغة قريش الأولين التي جاء بها الكتاب ، وقال : وعامة العرب تجعلها سينا .<sup>(١)</sup>

وبالتعليل نفسه عدل مكي إبدال السين صاد ا ، وأنها " انما  
أبدل منها صاد ا لأجل الطاء التي بعدها ، فقرأها على أصلها ،  
وبدل على أن السين هي الأصل أنه لو كانت الصاد هو الأصل لم تُسَرِّدَ  
الى السين لضعف السين ، وليس من أصول كلام العرب أن يردوا الأقوى  
الى الأضعف ، وإنما أصولهم في الحروف إذا أبدلوا بأن يردوا الأضعف  
الى الأقوى أبدا .<sup>(٢)</sup>

إذاً فمضارعة السين للصاد سائفة صوتيا ، تأثرا  
بالجوار والقرب ، وطلباً لمشاكلة الصاد للطاء ، وذلك من أجل التناسب  
بين السين والصاد في الصغير والهمس والرخاوة ، ولأن صورة الصاد  
مثل صورة الطاء .

لأجل ذلك كله ساغ أن تبدل الصاد من السين تشبيهاً  
صوتياً ، وذلك في " نحو : " صُقر في سُقْر " و " صُلح في سُلج " و  
" أصبع في اسبع " ، و " مصيطر في مسيطر " ، لما بينهما من  
التقارب .<sup>(٣)</sup>

- 
- (١) اللسان ٣١٣/٧ - ٣١٤ ، وانظر في النهر الماد ١٦/١ ، واتحاف  
فضلاً البشرص ١٢٣ .  
(٢) الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٣٤ .  
(٣) الدرالمصون ١/٦٤ .

الخلاصة :

والخلاصة أن ظاهرة التشابه بين السين والصاد جاءت نتيجة للمشاركة الصوتية ، واتحاد المخرجين ، وأن هذه الصاد الظاهرة أصلها السين عند عامة العرب ، وإنما أبدلت لعرض التشاكل بين الصاد والطاء .

لذلك كله كان التشابه بين السين والصاد قويا ، ويبدو أن الاختلاف في الاستعلاء والاستفال بين الصاد والسين جاء نتيجة لاختلاف لهجات القبائل العربية ، وخصائص نطقها بالحروف ، وقد مرّ عزو هذا الاختلاف في كلام الفراء السابق .

مضارعة الميم الواو :

من المعلوم أن الميم تخرج من الشفتين مع انطباقهما ، وكذلك الواو تخرج من الشفتين مع انضمامهما ، ولذلك ضارعت الميم الواو في الوظيفة ، وهي كونهما زائدتين .

ويقوى هذه المضارعة الصفات المشتركة بين الحرفين ، إذ أن الميم تشترك مع الواو في الصفة ، فالميم فيها غنة ، وكذلك حروف المد ، وكما هو معلوم أن الأصل في حروف الزيادة أنها تكون في حروف المد ، وأما الحروف البواقي فهي مشابهة لها ، ولهذا فإن الميم هنا لما شابهت الواو في المخرج والصفة شابهتها في الوظيفة ، يقول ابن جنى : " وأما الميم فمشابهة للواو ، لأنهما من مخرج واحد وهو الشفاه ، وفيها غنة تمتد إلى الخيشوم فناسبت بغنتها ليمين حروف اللين " ( ١ ) .

---

( ١ ) شرح الطوكي ص ١٠٣ .

### مضارعة الهاء ألف التأنيث :

الأصل أن الألف اللينة تخرج من الجوف ، وأما الهاء فتخرج من أقصى الحلق ، وهو أقرب المخارج إلى الألف (١) ولما كان هذا التقارب بين الهاء والألف فاننا نجد أيضا أن الهاء تشارك الألف في جميع صفاتها ما عدا الهمس ، وهذا يجعل الهاء تشبه الألف شبهها قويا حتى كان " أبو الحسن يدعي أن مخرج الألف هو مخرج الهاء البتة " (٢) .

ولذلك فاننا نجد أن الحرفين يستخدمان لتأدية معنى واحد " هو التأنيث " ، وتبين الحركة في الوقف ، كل ذلك يدل على قوة الشبه بين الألف والهاء مطلقا ، غير أننا نلاحظ أن لهاء التأنيث شبهها خاصا بالألف ، وأن مجال هذا الشبه أوسع ، ووجهه أكثر ، ونجمل ذلك في النقاط التالية :

أولا - أن الألف والهاء يستخدمان في أغراض التأنيث ، وبيان الحركة ، فالألف في " أنا " تأتي لبيان الحركة ، كما أن الهاء تأتي لبيان الحركة من قوله تعالى \* لم يتسنه \* (٣) ،

- 
- (١) الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٢٠٣ .  
(٢) المحتسب ١/٤٤ / ٤٥ .  
(٣) البقرة الآية ٢٥٩ ، ومثلها : " إقْتَدِرْ " الأنعام الآية ٩٠ ،  
و " مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيهِ . هَلْكَ عَنِّي سُلْطَانِيهِ " الحاقة الآية ٢٨ ، ٢٩ ،  
و " مَا أَدْرَاكَ مَا هَيْبَةُ " القارعة الآية ١٠ .

ليجرهن على أن الهاء جي\* بها للوقف ، لبيان حركة ما قبلها ،  
ولذلك سميت هاء السكت \* . ( ١ )

ثانيا - أن الألف التانيث من حروف الزيادة ، كما أن الهاء  
( ٢ )

كذلك من حروف الزيادة ما يقوى وجه الشبه بين الحرفين .

ثالثا - أن الهاء تكون للتانيث كما أن الألف ( ٣ ) كذلك مثل :

حُبلى ، فاطمة ، وقاعة .

رابعا - أن الهاء لا تنطق غالبا إلا ساكنة ، كما أن السكون مسن

الصفات اللازمة للألف إلا في حالة نادرة ورد فيها كسر الهاء

على غير قياس ، وذلك في اسم الإشارة \* هذه \* ، علما بأنه قد

وُجّه هذا الكسر بأن الهاء هنا مُبدلة من الياء ، إن الأصل

\* هذي \* . ( ٤ )

خامسا - أن ما قبل هاء التانيث محرك في الفتح وجوا ، نحو : قضاة ،

ومراعاة ، إلا ما ورد شاذا عن هذا الأصل ، مثل \* بنت ، وأخت ،

وهذا يعود بنا إلى أصل من أصول استخدام الألف ، وهو

لزوم فتح ما قبلها ، ولا يقلل من شأن هذا التشابه ما أشرنا

إليه من وقوع هذا التانيث أحيانا بعد السكون ، لأن النادر

لا حكم له ، ولأن المشبه لا يلزم منه أن يكون صورة للمشبه به .

( ١ ) الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٣٠٧ بتصرف .

( ٢ ) المصدر السابق ١/٢٠٣ .

( ٣ ) المصدر نفسه ١/٢٠٣ .

( ٤ ) المصدر نفسه ١/٢٠٣ .

سادسا - أن الألف والهاء قد يتقارضان بقلب أحدهما إلى الآخر ،  
مثال ذلك قول حاتم الطائي : " هَذَا فَصْرِي أَنَّهُ " ، والأصل :  
(١)  
هذا فصري أنا ، فأبدل الألف هاء نظرا للتقارض بينهما ،  
ما يقوى وجه المشابهة بين الألف والهاء .

هذا ، وقد بُني على هذا الشبه الواضح بين الـهاء والألف  
بعض الأحكام الصوتية فسرت به بعض الظواهر اللغوية منها :

١ - تحويل حركة الـهاء من ضم إلى كسر إذا سبقها ياء ساكنة  
لاجل التجانس ، وقد وردت قراءة بكسر الـهاء في " عليهم " ،  
فَوَجَّه على " أنه كسرت الـهاء لوقوع الياء قبلها ساكنة ،  
وضعف الـهاء ، فأشبهت لذلك الألف . . . فكما أن الياء الساكنة  
إذا وقعت قبل الألف قلبتها ياء ، نحو قولك في تحقيق  
كتاب : كَتَيْب ، كذلك كسرت الـهاء ، فكان انكسار الـهاء للياء  
قبلها تغييرا لحقها / كما أن انقلاب الألف ياء لمكانها تغيير  
لحقها من أجلها " . (٢)

٢ - إمالة ما قبل هاء التانيث في حالة الوقف ، كما يمال ما قبل  
الألف ، وفي ذلك يقول الرضي : " لما كان هاء التانيث  
يشابه في المخرج والخفاء ومن حيث المعنى لكون الألف

---

(١) المنصف (١/١٠) ، وقد قالوا في الوقف : " أَنَّهُ " .

(٢) المحتسب (١/٤٤ ، ٤٥) .



أيضا كثيرا للتأنيث أميل ما قبلها للتأنيث كما يمال ما قبل  
الألف، لأن ما قبل ألف التأنيث مطرد جواز امالته لا يمنع  
شيء". (١)

ومن خلال العرض السابق تظهر أوجه الشابهة القويسة  
بين الهاء والألف صوتا ودلالة، مما يوكد أن الأحرف المتقاربة  
في المخرج والصفات تشترك في الخصائص الصوتية والوظيفية بسبب  
ذلك التقارب.

---

(١) الشافية ٣ / ٢٤٠

مضارعة هاء السكت \* الوقف \* هاء التأنيث :

لقد وردت شواهد كثيرة من كلام العرب شمرا ونثرا بإبدال هاء التأنيث تاء في حالة الوقف ، من ذلك ما حكاه سيبويه عن أبي الخطاب من : " أن ناسا من العرب يقولون في الوقف : " طلحت " ، كما قالوا في تاء الجميع قولا واحدا في الوقف والوصل " . ( ١ )

وبفهم من كلام سيبويه أن أكثر العرب على إبدال التاء هاء في حالة الوقف ، وقد عزا بعضهم هذه اللفظة إلى قريش ، ( ٢ ) وأن بعض العرب يجرى الوقف مجرى الوصل ، فيقول في طلحة ، وحمزة ، وترة : طلحت ، وحمزت ، وتمرت ، وقد عدَّ ابن يعيش هذه اللفظة فاشية . ( ٣ )

وقد عزاها السيرافي إلى قبيلة طي ، حيث قال : " إن من العرب قوما - وهم من طي - يقولون على التاء ، في مثل هذا فيقولون : شجرت ، وجحفت ، يريدون : شجرة ، وجحفة " . ( ٤ )

وقد أكد ابن منظور بما نقله عن الفراء نسبة هذه اللفظة إلى طي ، فقال : " والعرب تقف على كل ها مؤنث بالهاء إلا طيئا ،

- 
- ( ١ ) الكتاب ١٦٧/٤ ، والمراد بتاء الجميع : تاء جمع المؤنث السالم .
- ( ٢ ) المهدب في القراءات العشر ١ / ٣٢٤ .
- ( ٣ ) شرح الفصل ٨١ / ٩ .
- ( ٤ ) شرح كتاب سيبويه ١١٩ / ١ ، وانظر اللهجات العربية في التراث ٥٠١ / ٢ .

(١) فانهم يفتقون عليها بالتاء ، فيقولون : هذه أُمَّتٌ ، وجاريتٌ ، وطلحتٌ .

غير أن الفيومي عزا هذه اللغة الى حمير ، فقال : " وفي لغة حمير تقلب الهاء في الوقف تاء ، فيقال : تَمَرْتُ ، وطلَّحت " . (٢)

وقد يجدو من خلال العزوين السابقين لهذه اللهجة أن هناك تناقضا بين نسبتها الى طيء أو الى حمير ، والواقع أن طيئنا قبيلة يمنية الاصل (٣) فلعل هذه اللهجة الطائية بعض بقايا اللغة الحميرية .

وقد أكد من المحدثين أحمد شرف الدين أن الاسماء المؤنثة كثيرا ما ترد في النقوش الحميرية بتاء مفتوحة ، كما ذكر أن هذه اللغة لا تزال مستعملة الى اليوم في جهات " صعدة " وفي قبيلة " سحار " خاصة ، ان يقولون : " بَقَرْتُ " ، و " جَمَّنت " . (٤)

ولقد سجل القرآن الكريم ظاهرة ابدال هاء التانيث المكتوبة بالتاء كـ " نعمت " ، و " رحمت " هاء في حالة الوقف ، حيث قرأ بهذه اللغة من السبعة ابن كير ، وأبو عمرو ، والكسائي ، كما قرأ بها يعقوب ،

- 
- (١) اللسان ٤٧٩/١٥ ، وانظر اللهجات العربية في التراث ٥٠١/٢ .  
(٢) المصباح المنير ٦٤٤/٢ .  
(٣) ينظر نهاية الارب في معرفة أنساب العرب ص ٣٢٦ للقلقشندي .  
(٤) لهجات اليمن قديما وحديثا ص ١٧ ، وانظر اللهجات العربية في التراث ٥٠٢/٢ .

والبيزدي ، وابن محيىن ، والحسن ، وهي لغة عامة العرب ، وان كان صاحب الاتحاف عزاها الى قريش خاصة . (١)

كما سجل القرآن ظاهرة ابدال هاء التانيث المكتوبة بالتاء في حالة الوقف ، وقد عزى الدمياطي هذه اللغة الى بقية القراء الذين وافقوا صريح الرسم ، وهي لغة طيء .

وعلى ذلك قراءة نافع وابن عامر وحزمة : " اِنَّ شَجَرَتٍ " . (٢)

ونخلص من هذا الى ان من العرب من يبدل هاء التانيث هاء في حالة الوقف ، ومنهم من يبدلها تاء في حالة الوقف أيضا ، وعلى اللغة الاخيرة جرى تشبيه هاء الوقف بها ، لان هاء الوقف مشابهة لهاء التانيث من عدة وجوه ، نجملها فيما يلي :

أولا - وجود الشبه بينهما في الصورة والشكل ، فهما من الناحية اللفظية متشابهتان ، إذ لفظهما واحد ، وأيضا كلتاهما هاء ساكنة ، وهما يشتركان في الصفات .

ثانيا - التشابه في الاستعمال إذ لا تستعمل كل واحدة منهما الا في حالة الوقف ، وهذا بالنسبة لهاء الوقف واضح ،

(١) اتحاف فضلاء البشر ص ١٠٣ .

(٢) المصدر السابق ص ١٠٣ ، وانظر ضياء السالك ٢٨٨/٤ .

وانظر اتحاف فضلاء البشر ص ٣٨٨ . سورة الدخان الآية ٤٣ .

لأنها خاصة بها . وأما بالنسبة لهاء التأنيث فإنها  
وان وجدت في حالة الوصل إلا أنها لا تنطق هاء إلا في حالة  
الوقف ، فهي حينئذ بمنزلة الحرف الجديد ، أي أن هاء التأنيث  
- في حالة الوصل - تكون تاء ، وفُرق بين التاء والهاء  
كما لا يخفى ، فهاء التأنيث لا تُنطق هاء إلا في حالة  
الوقف .

ثالثا - من الشواهد المؤكدة لهذا التشابه ما ورد عن بعض العرب  
من إبدال هاء الوقف تاء ، قول الراجز :<sup>(١)</sup>

اللَّهُ نَجَاكَ بِكَفِّيٍّ سَلَمَتِ  
مِنْ بَعْدِ مَا ، وَيَعْدِمَا وَيُعْدِمَتِ  
صَارَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغُلُصَمَتِ  
وَكَادَتِ الْخُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أُمَّتِ

هذا ، وقد وجه ابن جنى : " ومعديت " على أن أصلها

: " من بعدما " فأبدل الألف في التقدير ها ، فصارت :

" معدمة " ، كما أبدل الراجز " هنا " : " هنه " في قوله :<sup>(٢)</sup>

قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمِكِنَا  
مِنْ هَاهُنَا وَمِنْ هُنَا

(١) اللسان مادة " ما " ٤٧٢/١٥ ، وانظر مجالس ثعلب ص ٢٧٠ ،

والخصائص ٣٠٤/١ ، وينسب لأبي النجم العجلي ، وهو من  
شواهد شافية ابن الحاجب ٢١٨/٤ .

(٢) لم أقف على قائله . وهو من شواهد شرح المفصل لابن يعيش

ثم وقع ابدال الهاء من "بعده" تاء (١) ، "لتوافق بقية  
القوافي التي تليها . ولا تختلف ، وشجعه على ذلك شبه الهاء المقدرة  
في "بعده" بـ"هاء التأنيت في : "طلحه" و"حمزة" .

ولما كان يراهم يقولون في بعض المواضع في الوقف : هذا  
طَلَحَتْ ، وهذا حمزت ، قال هو أيضا : "ومعدت" ، فأبدل الهاء  
المبدلة من الألف تاء تشبيها لفظيا . (٢)

---

(١) سر صناعة الاعراب ١٦٣/١ ، ١٦٤ ، بتصرف .

(٢) المصدر السابق ١٦٤/١ .

## الباب الثاني :

### المضارعة في الصيغ

وفيه فصلان :

الفصل الأول : المضارعة في المشتقات وما ياحق بها

الفصل الثاني : المضارعة في الجموع وما ياحق بها

## الفصل الأول :

المضارع في المشتقات وما يجرها



الضارعة في الصيغ :

إن من يتأمل الصيغ العربية يجدها قد اختلفت هيئاتها ،  
وبانيها لاختلاف دلالاتها ، فلولا اختلاف الحركات والسكنات في  
بانيها لُتَبَسَّ بعضها ببعض ، واختلطت معانيها ، فلم يدر أيهما  
يدل على الماضي وأيها يدل على الحاضر أو المستقبل ، كما لا يمكن  
للقارىء أن يميز بين ما يدل على الفاعل ، وما يدل على المفعول وما  
إلى ذلك ، وربما اختلفت صيغ الشيء الواحد لاختلاف دلالة كل  
صيغة من صيغه ، إذ ليس معنى " ضرب " هو معنى " أضرب " ، أو  
" ضارب " ، أو " ضَرَبَ " ، أو " ضَرَبَبَ " ، أو " تَضَارَبَ " ، أو  
" اضطرب " ...

بل كل واحدة من هذه الصيغ لها في الدلالة مزيد اختصاص  
لا يتوفر لغيرها ، كما نلاحظ أن " ضربا " غير " ضَرْبَةٍ " ، غير " ضِزْبَةٍ "  
أو " مَضْرِبٍ " ، أو " ضَرْبان " لفظا ومعنى ، كما أن لفظة " بيان "  
لا نجد لها في درجة " التبيان " ، ولا " لقاء " في درجة " تلقاء " ،  
ولا " الكون " في مستوى الكينونة ، إذ بهما فسروق حركية ، وسكونية ،  
ومعنوية ، ومن البين في ذلك أن " فاعلا " دون " فَعَالٍ " في  
المعنى ، وأن " مفعولا " أقل من " فَعِيلٍ " الذى هو بمعناه ، فليس  
المجروح في مستوى الجريح ألما وإصابة .

فهذا الذى قدمت بين يدي الصيغ يدلنا على أن لكل صيغة  
من صيغ العربية استعمال ، ودلالات ، وقياسات لا تكون لغيرها ،

غير أن هذه الصيغ - وإن تباعدت في هيئاتها - نجد أن رباطا يربط  
بينهما ، وبينها قرابات وصلات في الاستعمال العربي ، مثل القرابة  
بالتقابل على سبيل التضاد أو قرابة الشابهة في الوزن أو في حرف ،  
أو في معنى من المعاني ، أو لأن كلتا الصيغتين من محور واحد  
من محاور العربية ، فهذه الصلات وتلك القرابات قد لسنها العربي  
فأجرى على أحد المضارعين في أمر جامع بينهما قياس ما يجرى على  
الآخر ، سواء أكان ذلك مُطَرِّدا أم شاذا .

لذلك عقدت هذا الباب بفصليه لبيان ما بين الصيغ من  
ألوان القرابات وأثر ذلك في توجيه أنماط مختلفة من البيان العربي  
العالي .

مضارعة المتعدي اللازم : " سَخِطَ : غَضِبَ " في مجي مصدرهما على وزن واحد .

من المعروف أن الفعل المتعدي هو ما يتجاوز رفع الفاعل إلى نصب المفعول به ، واللازم هو ما يكفي برفع الفاعل وتتم به معه الفائدة ، ولا يتجاوزه إلى المفعول به إلا بواسطة حرف الجر ، أو أن يتضمن معنى الفعل المتعدي فيعمل النصب بالحمل على المعنوسى تضمننا . ومن البين في ذلك أن مصدر المتعدي في القياس غير مصدر اللازم ، لهذا كان الفعل " سَخِطَ " يتعدى إلى مفعول واحد ، فيقال : سَخِطَهُ ، على وزن : عَلِمَهُ ، وكان قياس مصدر هذا الفعل " فَعَلَا " بالسكون نحو : سَخِطَهُ سَخِطًا ، وذلك أنه فعل متعد ، وأما الفعل اللازم " غضب " ، فقياس مصدره أن يقال فيه : " غَضَبًا " بالتحريك ، ولما كان بين هذين الفعلين من التشابه المعنوي ، فقد نطق العرب مصدر " سَخِطَهُ " بالتحريك على خلاف الأصل فيه ، فقالوا : سَخِطَهُ سَخِطًا ، كما قالوا : غَضِبَ غَضِبًا ، وإنما ساغ لهم ذلك لوجود الشابهة بين سَخِطَ ، وَغَضِبَ ، من حيث الوزن ، إذ كلاهما على وزن " فَعَل " ، ومن حيث المعنى نجد أن دلالتهما متقاربة ، فالغضب ملازم للسخط غالبًا ، وقد تعرض سيبويه لهذه الشابهة معللاً بهذا التعليل ، حيث قال : " وقالوا : سَخِطَهُ سَخِطًا شبيهوه بالغضب حين اتفق البناء ، وكان المعنى نحو منه " ( ١ )

فسخط متعد ووزنه : " فَعِل " ، وقياس مصدره " فَعَلَا " ، كما قالوا :  
فَهَمَهَ فَهَمًا ، وَلَشِمَهُ لَشْمًا ، ولكن هذا الفعل ضارع في الدلالة فَعِيل  
" غضب " فحصل عليه في المصدر . (١)

وقد ذكر ابن مالك مؤه كذا الفروق بين اللازم والتمتعى من حيث  
بناء المصادر فقال : (٢)

فَعِلُّ قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعْتَدَى  
مِنْ نَوِي ثَلَاثَةَ كَسْرَدٍ رَدًّا  
وَفَعِيلُ اللَّازِمِ بَابُهُ فَعَمَلٌ  
كَفَرِحٍ وَكَجَوَى وَكَشَلَلُ

فالقياس المطرد في المعتدى كما ذكر ابن مالك فَعَلٌ بالسكون  
للمعتدى وفَعَلٌ بالتحريك لل لازم (٣) ، وقد يحصل التشابه بين  
الوزنين فيتحد الوزن ، وإلى ذلك أشار بقوله :

وَمَا أَتَى مُخَالَفًا لِمَا مَخَضَى  
فِيَابُهُ النُّقْلُ كَسُخِطٍ وَرِضًا (٤)

- 
- (١) ينظر السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ص ٦٥ .  
(٢) متن اللفية ص ٤٠ .  
(٣) ينظر شرح ابن عقيل ٣/١٢٣ .  
(٤) متن اللفية باب أبنية المصادر .

فقد ذهب إلى أن هذا الوزن سماعي غير أن القياس  
يقبله من الناحيتين الدلالية واللفظية .

والخلاصة :

أن هذين الفعلين لما أشبه أحدهما الآخر من حيث الوزن  
والدلالة سوّغ ذلك الاتفاق في تحريك المصدر فيهما قياساً  
لأحدهما على الآخر ، وحملًا عليه .

مضارعة فِعْلٍ أَفْعَلٌ ، وَاقْتَعَلَ تَفَاعَلَ :

من قواعد الابدال أنه " إذا كانت عين الفعل ياءً أو واوًا متحركة وكان ما قبلها ساكنًا صحيحًا ، وجب نقل حركة العين إلى الساكن قبلها ، نحو : يمين ، ويقوم ، والأصل يَمِين ، وَيَقُومُ بكسر الياء ، وضم الواو ، فنقلت حركتهما إلى الساكن قبلهما وهو الياء والقاف " (١) ، يقول ابن مالك : (٢)

لِسَاكِنٍ صَحَّحَ انْقُلِ التَّحْرِيكَ مِنْ

زِي لِيْنِ آتِ عَيْنِ فِعْلٍ كَأَيْنِ

مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ تَعَجُّبٌ وَلَا

كَأَيْضٍ أَوْ أَهْوَى بِلَامٍ عَلَّامًا

وهناك بعض الشروط لهذه القاعدة (٣) ، منها : ألا يكون الفعل مضاعفًا ، فإن كان كذلك لم تنقل حركة عينه نحو : ابيض ، واحول ، واسود ، وكذلك ما لم يكن معتل اللام ، فإن كان كذلك فلا نقل ، وكذلك إذا لم يكن الفعل للتعجب ، وقد ذكرت هذه الشروط في البيتين السابقين .

(١) شرح ابن عقيل على الألفية ٢٣٣/٤ .

(٢) متن ألفية ابن مالك ص ٧٨ .

(٣) ينظر شرح ابن عقيل ٢٣٣/٤ ، ٢٣٤ .

غير أن بعض الكلمات نطق بها العرب مصححة وكان حقها  
الاعلال ، وذلك لتوفر الشروط فيها ، ومن هذه الكلمات قولهم : **يَعُورُ** ،  
ويَحُولُ ، ويصِيدُ ، فقد نطق بهن العرب مصححات مع أن القياس  
يقتض أن يقال : **يعار** ، **ويحال** ، **ويصاد** ، مثل قولهم : **يخاف** ،  
**وينال** ، **ويزال** ، وما جازفي تلك الكلمات من التصحيح إلا لأن هناك صيفا  
ما قياسه التصحيح قد شابهتها في بعض الأوجه فحلت عليهما  
للشبه المعنوي ، من ذلك : **اعور** ، واحول اللذان يتساويان معنى .

وتلك الأفعال ثلاثية وهما أيضا فعلان ، إلا أنهما مضعفان ،  
وكان تصحيحهما هو الأصل ، لأنهما لا يستحقان الاعلال ، بسبب  
التضعيف ، ولما كان الفعل **أعور** المضعف موافقا في معناه ل**عور** المخفض ،  
أجروا المخفض على المضعف نظرا لاتحاد المعنيين ، فيجري النطق بهما  
على نسق واحد ، إذ الفعلان متشابهان في أصل المادة \* **عور** ، وفي  
الدلالة أيضا ، ومثل ذلك يقال في مضارعة **حول** \* **يحول** **أحسول** ،  
فدالتهما واحدة ، وأصل الاشتقاق واحد وهو **الحول** <sup>(١)</sup> . وأما الفعل  
\* **صيد** <sup>(٢)</sup> فهو مشابه هذه الأفعال من حيث الدلالة على المييب  
من معاني **أفعل** .

(١) الحول : ظهور البياض في مؤخرة العين ، ينظر القاموس ،

مادة : حول .

(٢) اصيد البعير اذا اصابه راء في رأسه فيرفع رأسه ، ينظر القاموس

مادة : صيد .

والخلاصة :

أنهم شبهوا هذه الأفعال غير المضاعفة على ما هو في معناها  
يستحق التصحيح ، ولم يعتدوا بالفارق بينها حيث أن المضاعف  
إذا نقلت حركة عينه المعتلة إلى ما قبلها يوءى ذلك إلى تسكينها  
، لأن الحرف بعد نقل حركته يصير ساكنا ، وهذا يلزم عليه التقاء  
ساكنين أي حرف العلة وحرف المضعف ، وهي علة لا توجد في مثل  
يحول ، ويضيد ، ويعور ، ولكنهم حملوا المضعف على الشقل من غير  
اعتداد بالفارق كما لم يعتدوا بتخفيف المضعف عند اتصال ضمير الرفع  
المتحرك به ، نحو : احوَلَّت ، واعوَزَّرت ، وأبيَضَّت ، يقول سيمويه :  
" وأما قولهم : عور يعور ، وحول يحول ، وصيد يضيد ، فإنما جاءوا بهم  
على الأصل ، لأنه في معنى ما لا بد له من أن يخرج على الأصل نحو :  
اعوَزَّرت ، واحوَلَّت ، وأبيَضَّت ، واسوَدَّت ، فلما كنَّ في معنى ما لا  
بد له من أن يخرج على الأصل لكون ما قبله تحركن ، فلولم تكن فسي  
هذا - المعنى اعتلت - ولكنها بُنيت على الأصل إذ كان الأمر  
على هذا " . (١)

و هناك موضع آخر شبهوا فيه المصحح شذوذا المصحح قياسا ،  
وهو تصحيح اجْتَوَرُوا ، واعتَوَرُوا ، وهما فعلاَن على صيغة " افتعل "  
والان على المشاركة في مثل : اقتتلوا ، وهذا المعنى نطق العرب  
بهذه الأفعال بصيغة تفاعل التي هي في الأصل للدلالة على



المشاركة ، فقالوا : تجاوروا ، وتعاونوا ، وفي هذه الحالة لا يوجد موجب لإعلال العين ، لأن قبلها ألفا ، فلما كانت هذه الأفعال التي على وزن " افتعل " موافقة للدلالة لما لا يستحق الإعلال " تفاعل " ، صححوها اجراء لها مجرى ما وافقته ، وعن هذه النقطة يقول سيبويه : " ومن ذلك قولهم : اجتوروا ، واعتوروا ، حيث كان معناه معنى ما الواو فيه متحركة ولا تعتل فيه ، وذلك قولهم : تعاونوا ، وتجاوروا " . (١)

وهذا النوع من المضارعة مقيس يمكن أن يلحق به كل ما شاكله ، لذلك يقول الصيرى : " وإذا وقع الفعل الذى مثله يُعَلّ في معنى ما لا يُعَلّ من هذه الأمثلة لم يُعَلّ ، ليعلم أنه من حيز ما لا يُعَلّ وفي معناه ، وذلك في قولك : عور ، وحول ، لم يُعَلّ لأنها في معنى اعورّ واحورّ ، واعوارّ واحوأل ، وكذلك اجتوروا لم يُعَلّ ، لأنه في معنى تجاوروا ، وشله اعتونوا ، لأنه في معنى تعاونوا " . (٢)

فإنهم هنا قد " جعلوا تصحيح نحو اجتوروا ، واعتونوا دليلا على أنه في معنى ما لا بد من صحته ، وهو تجاوروا وتعاونوا " . (٣)

(١) الكتاب ٥ / ٣٤٤ .

(٢) التبصرة والتذكرة ٢ / ٨٨١ .

(٣) الخصائص ١ / ١١٢ ، وانظر كتاب التصريف للجرجاني ص ٧٩ .

وكذلك نراهم قد صححوا " فَعِلَ بِمَعْنَى افْعَلَّ من المعتل الممين  
نحو : عَوْرِبِمَعْنَى اعْوَرَّ لا يقلب الواو ألفا هاهنا ، وكذلك الياء  
نحو : صيد البمير بمَعْنَى اصِيدَ " . ( ١ )

و من الأفعال المصححة مضارعة حرف الواو للحسرف  
الصحيح " فتصح الواو الأولى في أَجْلُوَانِ ، وَاخِرُوَاطٍ من قبل أنها لما  
أدغمت في التي بعدها / وضارعتها الحروف الصراح ، فجاز ثباتها مع  
انكسار ما قبلها " . ( ٢ )

والخلاصة :

أن النحاة صححوا الفعل الذي كان حقه الاعلال اجراء للمعتل  
مجرى الصحيح ، وحلا عليه ، وهذا وجه قوى في ترسيخ وجه المضارعة  
كما مر في الامثلة السابقة .

---

( ١ ) كتاب في التصريف للجرجاني ص ٨٠ .

( ٢ ) سر صناعة الاعراب ١ / ٢٠ .

مضارعةُ فَعِيلٍ بمعنى مَفْعُولٍ فَعِيلاً بمعنى فاعِلٍ :

وفي هذه الصيغة قد يشبه اسم المفعول باسم الفاعل . فيعطى بعض ما هو من خصائصه ، ويُلحَظ ذلك من خلال النقاط التالية :

- أولا - تأتي " فَعِيلٌ " بمعنى " مفعول " .  
ثانيا - أن " فعِلاً " من الصيغ الشائعة الاستعمال في العربية حيث تستعمل في معانٍ متعددة ، ومن هذه المعاني أن تأتي بمعنى اسم المفعول ، يقول ابن مالك (١)

وَ نَابَ نَقْلًا عَنْهُ ذُو فَعِيلٍ

نَحَوُ : فَتَاةٌ وَفَتَى كَحَيْلٍ

أي " ينوبُ فَعِيلٌ عن مفعول في الدلالة على معناه ، نحو :  
مرت برجل جريح وامرأة جريح ، وفتاة كحيل ، وفتى كحيل ، وامرأة قتيل ، ورجل قتيل ، فتاب جريح وكحيل ، وقتيل عن مجروح ، ومكحول ومقتول " . (٢)

وفي هذه الحالة فإن صيغة " فعيل " تستعمل بنفس اللفظة للدلالة على المذكر والمؤنث إذا تبعت موصوفها ، يقال : فتى كحيل وفتاة كحيل " على أن فعِلاً ( هنا ) بمعنى مفعول يستوي فيه

(١) متن الألفية باب أبنية المصادر.

(٢) شرح ابن عقيل على الألفية ٣/١٣٨.

المذكر والمؤنث : (١) وفي ذلك يقول ابن مالك : (٢)

وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إِنْ تَبِعَ  
مَوْصُوفَهُ غَالِبًا التَّائِمَتَنِيعُ

أي أن هذه الصيغة إذا لم تستعمل استعمال الأسماء حذفت منها التاء ، واستوى فيه المذكر والمؤنث . (٣)

وعلى خلاف هذا الأصل قد يؤنثون فعيلا الذي هو بمعنى

مفعول فيقولون : خَصَلَةَ زَيْمَةٌ أَيْ : مذمومة ، وَفَعَلَةٌ حَمِيدَةٌ أَيْ :

محمودة (٤) ، وذلك لمشابهة فعيل بمعنى مفعول فعيلا بمعنى

فاعل وَزَنَا مِثْلَ : كَرِيمٍ وَكَرِيمَةٍ ، وَرَجُلٍ قَرِيبٍ لِي فِي النِّسْبِ ، وَامْرَأَةٍ قَرِيبَةٍ ،

فإن فعيلا هنا تأتي بمعنى مفعول ومعنى فاعل \* فإن كان بمعنى

فاعل لحقته تاء التانيث ، نحو : رَجُلٌ كَرِيمٌ ، وَامْرَأَةٌ كَرِيمَةٌ ، وَقَدْ حَذَفْتُ

منه قليلا ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : \* قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ \* ،

وقال تعالى : \* إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ \* (٦) . (٧)

(١) شرح ابن عقيل على الألفية ١٣٩/٣ .

(٢) متن الألفية ص ٦٣ .

(٣) شرح ابن عقيل ٩٤/٣ بتصرف .

(٤) حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ١٤٦/٢ .

(٥) سورة يس الآية ٧٨ .

(٦) سورة الأعراف الآية ٥٦ .

(٧) شرح ابن عقيل ٩٣/٤ ، ٩٤ .

والى هذا المعنى أشار الرضي بقوله : " وقد جاء شيء من  
فَعِيل بمعنى فاعل مستويا فيه المذكر والمؤنث حملا على "فَعِيل"  
بمعنى "مفعول" ، نحو : جديد ، وسديس ، وزيج . خريف ، ورحسة  
الله قريب ، ويلزم ذلك في سديس وخريف " . (١)

و من خروج هذه الصيغة عن أصل بابها ما جاء مكسرا  
منها على فَعْلان ، وهذا يكون التشبيه فيه من باب تشبيه الصفة بالاسم  
لذلك " كَسَّرَ على فَعْلان كَشْنِيان تشبيها بالاسم كَجَرْبان ، ورَغْفان " ،  
وسا خرج عن بابه أيضا تكسيه على فَعْلان بكسر الفاء كما في " خِصِيان  
تشبيها بِظُلْمَان " (٢) ، وهو أيضا من تشبيه الصفة بالاسم .  
وقد يُكسَّر هذا الباب على " أفعال " ، نحو : شريف وأشراف ،

(١) شرح الشافية ١٣٩/٢ .

(٢) شرح الشافية ١٣٨/٢ .

(٣) المصدر السابق ١٣٨/٢ .

ما " جاء فيه أفعال ، كشريف وأشرف ، وأبيل وآبال ، تشبيها بشاهد وأشهاد ، وصاحب وأصحاب ، لأن " فعِلا " و " فاعلا " متساويان في العدد والزيادتين مع اختلاف موضعيهما في البناءين " . ( ١ )

أى اختلاف موضعي الزيادة في الصيغتين ، وما هو معلوم أن صيغة " فعيل " من أكثر الصيغ تشابها مع غيرها من غيرها . ومن هذا الباب تكسير " فعيل " على " أفعال " جمع قلة ، من أجل المشاكلة اللفظية ، وهي تشبه صفة بصفة ، وذلك عند خلوه من التاء ، وكان حقه هنا أن يُجمع على " أفعل " ، إلا أنه لما خرج عن أصل يابه من أجل المضارعة جُمع على " أفعال " .

وإلى هذا التشابه أشار الرضي بقوله : " وموئنت فعيل المجرد عن التاء . . . . . نحو : يمين وأيمن ، وقد كُرر على أيمن أيضا لاشتراك " أفعل " ، و " أفعال " في كثير من أبواب الثلاثي ، كأفراخ وأفراخ " . ( ٢ )

فقد شبه يمين القسم وهي مؤنثة بيمين الجارحة إذ كان التعاقد عند العرب بالإيمان ، إلى غير ذلك من الأمثلة التي خرجت عن أصل يابها في الجمع إلى جمع آخر ، للتشابه بين الصيغتين من

( ١ ) شرح الشافية ٢ / ١٣٨ .

( ٢ ) المصدر السابق ٢ / ١٣١ .

حيث الأصاله والزيادة اللفظية ، ومن أجل اشتراك هاتين الصيغتين  
معنويًا ، ومن حيث الدلالة على الجمع ، سواء كان جمع قلة أو جمع كثرة ،  
كما هو الملاحظ في الجمع الأخير ، إذ كان حقه أن يجمع على " أفعل " ،  
ولكن لما ضارعت " أفعل " أفعالاً في جمع القلة واشتركت معها في عدد  
الحروف من حيث الأصاله والزيادة ، ولأن باب أفعل وأفعال يتعاقبان  
فيما جاء على فعييل ، ولذلك ساغ هذا الجمع هنا .

سخرعة فَعِيل اسم الفاعل "مَفْعَلًا" :

وهنا يلاحظ أن أكثر صيغ المبالغة يستوى فيها المذكور  
والمؤنث ، يقول ابن مالك : (١)

وَلَا تَلِي فَارِقَةً فَعُولًا  
أَصْلًا ، وَلَا الْفِعَالُ وَالْمَفْعِيلُ  
كَذَاكَ مَفْعَلٌ وَمَاتِلِيهِ  
تَا الْفَرْقُ مِنْ ذِي فَشْدُوذٍ فِيهِ

فنقول هنا : رجل صبور ، ومهذار ، ومعطير ، وامرأة صبور ،  
ومهذار ، ومعطير ، ورجل مغمم وامرأة مغمم (٢) ، ويلاحظ أن كل  
هذه الصيغ غير مضعفة ، وعلل خلاف ذلك صيغ المبالغة المضعفة ،  
إذ يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء ، وينطبق ذلك على هذه الأوزان ،  
فَعَالٌ ، فَعْمَالٌ ، فَمْعِيلٌ : رجل شراب ، وامرأة شرابة ، ويقال : رجل  
حسان ، وامرأة حسانة ، يقول الشاعر : (٣)

دَارُ الْفَتَاةِ الَّتِي كُنَّا نَقُولُ لَهَا  
يَا ظَبِيَّةَ عَطَلَا وَمَا الْجَيْدِ

(١) ألفية ابن مالك ص ٦٣ .

(٢) ينظر شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٩٥/٤ ، ٩٦ ، والمغمم :  
الذي لا ينتهي عما يريد له شجاعته . القاموس المحيط ، مادة :  
غمم .

(٣) هو الشماخ ، ديوانه ص ١١٢ .



كذلك يقال : فَرَسْتِيقٌ ، وَفَسَيْقُهُ لِلْمَالِفَةِ فِي الْفَسْقِ ، وَإِنَّمَا فَرَقُوا  
بَيْنَ الْمَذْكَرِ وَالْمَوْءُنْثِ بِالتَّاءِ فِي هَذِهِ الْأَوْزَانِ ، لِأَنَّهُمْ شَبَّهُوهَا بِاسْمِ  
الْفَاعِلِ مِنْ " فَعَّلَ " الدال على التَّكْبِيرِ ، لِأَنَّ فِي التَّكْبِيرِ مَعْنَى الْمَالِفَةِ ،  
يَقُولُ الرُّضِي : " وَإِنَّمَا دَخَلَتْهَا الْهَاءُ لِشَبَابِهَا " مُفَعَّلًا " لَفْظًا  
بِالتَّضْعِيفِ وَمَعْنَى الْمَالِفَةِ " (١) .

فقد ظهر من خلال العرض السابق أن بعض صيغ المبالغة تشبه

اسم الفاعل من وجهين أحدهما لفظي ، والآخر معنوي .

---

(١) شرح الشافية ٢/١٧٨ .

مضارعة الففعل الاسم ( أفعل التعجب ، أفعل التفضيل ) :

إن لصيغة التعجب أحكاما وشروطا خاصة بها ، لا تشاركها فيها صيغ الأفعال الأخرى ، فلا يمكن أن تصاغ من كل المعانسي ، ولا من كل الأوزان ، كما أن لها من الأحكام النحوية ما يميزها عن غيرها من الصيغ الأخرى ، ومن نوار صيغة التعجب ما روى عن العرب من تصفير فعل التعجب ، كقول الشاعر :<sup>(١)</sup>

يَا مَا أُمِيلِحَ غَزَلًا نَا شَدَنَ لَنَا  
مِنْ هَوْلِيَا تَكُنُ الضَّالِ وَالسَّمْرِ

والمعروف أن التصفير من خواص الأسماء ، ولم يسمع عن العرب تصفير الأفعال \* لأن الأسماء توصف بما يعظم وهون ، والأفعال لا توصف .<sup>(٢)</sup>

لذلك يرى بعض الكوفيين<sup>(٣)</sup> اسمية هذه الصيغة معتمدا على ما ورد من الشواهد في تصفيرها ، والتصفير من خصائص الأسماء ولا يهمننا الجدال الدائر بين الكوفيين والبصريين في هذه المسألة ،

(١) ، وذكره عبد السلام هارون في معجم شواهد

العربية ١٧٩/١ .

(٢) الكتاب ١٥٥/٢ .

(٣) ينظر الأشموني مع حاشية الصبان ١٨/٣ .

فقد كفانا مؤنة البحث في هذا الموضوع ابن الأنباري (١) ، وإنما أحاول تتبع وجوه الشبه والالتقاء بين أَفَعَلَ التعجب الفعلية على القول الراجح عند النحويين ، وبين أَفَعَلَ التفضيل الاسمية ، ذلك أن بينهما توافقا في كثير من الأحكام يمكن أن تُفسر لنا هـذا الشذوذ الذي ظهر فيه الفعل مصغرا ، وبشبه ذلك من خلال الآتي :

أولا - أن كلتا الصيغتين تتطابقان وزنا في عدد الحروف والحركات والسكنات .

ثانيا - أن شروط المادة التي يماغان منها واحدة .  
يقول ابن مالك : (٢)

صَغٍ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ  
أَفَعَلَ لِلتَّضْيِيلِ وَأَبَ اللَّذِّ أَبِي  
وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وَصَلَّ

لما نفع به إلى التفضيل وصل

ثالثا - لزوم أَفَعَلَ التعجب حالة التذكير في أغلب استعمالاته ، مثل أَفَعَلَ التفضيل ، فهما لا يوه نشان ولا يجسمان .

(١) الانصاف ١/١٢٦ - ١٤٨ .

(٢) متن الألفية ص ٣٤ .

رابعاً - وجوب تأخير معمول كل من الصيغتين ، فلا يجوز تقديم معمول أَفْعَلَّ التعجب اطلاقاً ، وكذلك " من " ومجرورها بعد أفعل التفضيل في الغالب : إلا إذا كان مستفهماً بمجرورها .

يقول ابن مالك في التعجب : ( ١ )

وَفِعْلٌ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَ

مَعْمُولُهُ وَوَضَلَهُ بِهِ الزَّمَانُ

كما يقول في باب أفعل التفضيل : ( ٢ )

«وَلَدَى إِخْبَارِ التَّقْدِيمِ نَزْراً وَرَدّاً»

خامساً - التشابه من حيث الدلالة ، فإن كلتا الصيغتين تتضمن معنى المبالغة ، فقولنا : " محمد أقوم الناس " ، قريب من قولنا : ما أقوم محمداً ( ٣ ) ، وذلك من حيث المعنى .

والخلاصة :

أن بين أفعل الفعلية ، وأفعل الاسمية شبهة قويا من حيث الدلالة المعنوية ، وإن غلبت كل صيغة منهما في التعجب منه أو الفضل

( ١ ) متن الألفية ص ٤٣ .

( ٢ ) المصدر السابق ص ٤٤ .

( ٣ ) انظر التهصرة والتذكرة ٢ / ٨٩٤ .

خصلة تقتضي التفضيل والتعجب، وأن الفعل حقه ألا يصغر، ولكن لما شابه الاسم ساغ تصغيره في قولهم : ما أمْلِحَ زيدا، ويقوي (١)  
هذه الشابهة أيضا اشتراكهما كما سبق في عدة أمور تلخص في التالي :

- أولا - أن اللفظ واحد .
- ثانيا - أن كل واحد منهما يوثق به للزيادة والتعظيم .
- ثالثا - أن كل واحد منهما يحمل الضمير .
- رابعا - أن الضمير في كل واحد منهما لا يظهر .
- خامسا - أن كل واحد منهما لا يتغير بناؤه للدلالة على الزمان .

-----

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي ١٨٠/١ بتصريف .

مضارعة "فَعِيلَة" ، "فَعِيلًا" :

القياس في تكسير "فَعِيلَة" أن يكون على "فَعائل" ، نحو: صحيفة وصحائف ، وسفينة ، وسفائن ، وأما "فَعِيل" فقياس جمعـه - إذا كان صحيح الآخر - أن يجمع على "فَعُل" ، مثل : قَلْب : قَلْبٌ وقُلُب ، وطريق وطُرُق ، وقد جمع العرب "فَعِيلَة" على "فَعُل" الذي هو قياس "فَعِيل" ، وذلك لأن هاتين الصيغتين تشتركان في عدة أوجه منها :

أولا - أن الحروف الأصلية واحدة في الصيغتين ، وليست "فَعيلة" إلا مؤنثا لفعيل ، ولذلك فإن "فَعِيل" هو الاصل .

ثانيا - أن دلالة كل واحد منهما على المؤنث ، ففعيلة مؤنثة لفظا بالتاء كما أن "فَعِيلًا" في حالات كثيرة لا يحتاج إلى التاء ، بل يستوى فيه المذكر والمؤنث في خلوه من التاء ، وإن كان هو مؤنثا ، قال تعالى : ﴿ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴾ (١) ، وقولهم : رجل أسير ، وامرأة أسير . (٢)

ثالثا - تشابههما بعد الجمع ، وذلك أن الفارق بين الصيغتين هو الهاء ، وهي تزول لا محالة في الجمع ، وإلى هذا التشابه أشار إمام النحاة سيبويه بقوله : " وَرُبَّمَا كَثَّرُوهُ عَلَى "فَعُل" ،

(١) سورة يس الآية ٧٨ .

(٢) ينظر شرح ابن عقيل على الألفية ٩٣/٤ ، ٩٤ .

وهو قليل ، قالوا : سفينة وسفن ، وصحيفة وصحف ، شبهوا ذلك بـ " قليب " وقُلب ، كأنهم جمعوا سفين وصحيف حين علموا أن الهاء زاهية " (١)

إذاً فالأصل في جمع هذه الصيغة " فَعِيلَة " أن تُكسَّرَ على فَعَاوِل ، نحو : صحائف ، وقهائل ، وكتائب ، وسفائن ، وحدائيد ، وغير ذلك من الأمثلة الكثيرة (٢) ، وإنما كَسَّرُوهُ على خلاف أصله من أجل المشابهة ، في الأوجه السابقة بين " فَعِيلَة وَفَعِيل " .

-----

(١) الكتاب ٢/٦١٠ .

(٢) المصدر السابق ٢/٦١٠ .

مضارعة فاعل الموءنت فاعلا المذكر :

من الأوزان المقيسة لجمع فاعل أن يجمع على " فَعَّلَ " ،  
وذلك بشرط أن يكون وصفا على فاعل وفاعله صحيح اللام ، مثل : عاذل  
وعاذلة ، وُعَدَّلَ ، وصائم ، وصائمه ، و صَوَّمَ ، و نائم ، ونائمه ، و نَوَّمَ ،  
ولا يقاس ذلك في فاعل الموءنت ، سواء أكان تأنيثه لفظيا أم معنويا ،  
وقد خرج عن هذا الأصل قولهم : حَيَّضَ ، كقول أبي النخلم الهذلي :  
(١)

مَتَى مَا أَشَأْ غَيْرَ زَهْوِ الطَّو

كِ أَجَعَلُكَ رَهْطًا عَلَى حَيَّضِ

وإنما ساغ جمع حائض على حَيَّضِ ، أى فاعل على فَعَّلَ ، لانهما مذكرة  
في اللفظ ، فأشبهت مدهو مذكر مطلق التذكير .

وقد علق الصيمري على البيت السابق مظهرا وجه الشبه بيمين  
هاتين الصيغتين في قوله : " شَبَّهَ بِمَا ضَى مِنَ الْمَذْكَرِ لِأَنَّ هَذِهِ  
الصفة مذكرة اللفظ ، فجمعه على لفظه ، لا على معناه " .  
(٢)

(١) ديوان الهذليين ١/٢٠٦

(٢) التهمزة والتذكير ٢/٢٧٠



مضارعة " فاعِل " " فَعُول " :

كما أن الأصل في وزن فاعِل - إذا كان صفة - أن يجمع على فَعُول ، نحو : عاذل وَعَدَّل ، ونائم ونُؤِم ، وغائب وغيَّب ، أو على فَعَالٍ نحو : راكب رُكَّاب ، ورائد رُؤَاد ، وأما قياس جمع " فَعُول " فهو " فَعْل " ، نحو : صَبُور وَصَّوْر ، وَذُلُول وَذُلْل ، وعلى هذه الصيغة - أعني فَعْل - ورد جمع فاعل ، نحو : بازل وَبِزْل ، وشارف وَشُرْف ، وليس هذا الجمع قياسيا في بابه ، وإنما جاء نتيجة للتشابه بين صيغة " فاعِل " ، وصيغة " فَعُول " ، هذا هو الذي سوغ هذا الجمع ، حيث إن فاعِلا وفَعُولا متساويان في عدد الحروف الأصلية ، وفي نوع الحرف الزائد ، فهو حرف علة فيهما ، ويجب حذفه في الجمع القياسي من كليهما ، وقد أشار إلى هذا التشابه الحاصل بين فاعِل وفَعُول سيبويه حيث قال : " وقد جاء شيء <sup>كثير</sup> منه على " فَعْل " شبهوه بفَعُول ، حيث حذفت زيادته وكسرت على " فَعْل " ، لأنه مثله في الزيادة والزنة وعدة الحروف " (١) ، أي جاء شيء من هذا الباب المذكور آنفا هذا التشابه بين الصيغتين ، وهذا وجه سائغ .

(١) الكتاب ٣ / ٦٣١ ، ٦٣٢ .

مضارعة المذكر الذي جاء على فاعل بالمؤنث الذي جاء على فاعلة في

الجمع :

الأصل في فاعل وصفا أن يدل على من وقع منه الفعل ، وأنه يجمع جمع سلامة ، فيقال فيه : فاعلون ، نحو : قائم وقائمون ، وفارس وفارسون ، وراكب وراكبون ، إلا أن هذا الأصل قد انكسر بقياس الشبه ، فجمع على "فواعل" ، نحو : فارس وفوارس ، وصاحب وصواحب ، وهالك وهوالك ، وغارب وغوارب ، فخرج عن أصله في الجمع إلى جمع آخر ، وسبب جواز هذا الجمع أمن اللبس ، وذلك أنهم يقولون في جمع فاعل : فواعل في الاسم المذكر مثل : كاهل وكواهل ، كما يقال للمؤنثة : راقبة وراكب ، وصاحبة وصواحب ، الا قولهم : فارس وفوارس ، هذه الصفة لا تكون إلا للذكور دون الاناث ، فأمنوا اللبس ، وكذلك هالك في الهوالك مشبه بهذا (١) ، وكان حقه أن يقال : هالكون وفارسون ، إلا أنهم لما أمنوا أن يلبس المذكر بالمؤنث أجروا هذا الجمع على ما هو خارج عن أصله .

والمراد بأمن اللبس أن الهلاك في القتال من صفات الذكور ، وكذلك الفروسية من صفات الذكور ، فلما أمنوا أن يلبس المؤنث بالمذكر أجازوا هذا الجمع ، ويؤكد هذه المضارعة أن الوزن واحد في الجمع وهو واحد في المفرد بزيادة تاء التانيث فرقا بين المذكر والمؤنث ، وهذا وجه قوى في المضارعة كما هو معلوم في جمع الصيغ من أجل التشابه اللفظي والمعنوي .

(١) التبصرة والتذكرة ٢/٦٦٧ .

مضارعة مَفْعِلَةٌ وَمَفْعِلَةٌ فَمِيلُهُ :

القياس في قلب الواو ، والياء همزة في الجمع أن تكون الواو أو الياء مدة زائدة في المفرد ، لذلك تقلب كلتاها همزة بعد ألف مفاعل ، نحو : صحيفة وصحائف ، وقبيلة وقبائل ، وعجوز وعجائز ، ومثلها الألف في رسالة ورسائل ، فإذا كانت الواو أو الياء حرفاً أصلياً فلا قلب ، كما في مَعِيْشَةٌ ، وَمَصِيْبَةٌ ، فيقال فيهما : مَعَايِشُ ، وَمَصَاوِبُ ، وإنما جمعت معيشة على معايش لأن حرف المد في المفرد أصلي ، ولذلك لم تقلب همزة في الجمع ، لأنها على وزن " مَفْعِلَةٌ " ، وأما فَعِيْلَةٌ فإنها تجمع على فعائل بقلب الياء همزة في حالة الجمع مثل صحيفة وصحائف ، وهنا يلحظ تباين في حالة الأفراد والجمع بين هاتين الصيغتين ، والسبب في عدم اتفاق الصيغتين في قلب الياء همزة أن الياء في الصيغة الأولى أصلية ، ولذلك لم تقلب همزة عند الجمع ، شأنها في ذلك شأن كل الحروف الأصلية ، وأما الياء في الصيغة الثانية " فَعِيْلَةٌ " ، فإنها مدة زائدة . ولذلك قلبت همزة في حالة الجمع ، وذلك شأن كل الحروف الزائدة ، فإنها ضعيفة بسبب تلك الزيادة ، والقاعدة في ذلك : أن الحروف الزائدة يحصل فيها التصرف بالقلب والابدال ما لا يحصل مع الحروف الأصلية .

وهذه ظواهر ملحوظة في كل الصيغ التي تكون فيها الواو أو الياء ، أو الألف من قبيل الزيادة ، كما هو المثال في صحيفة ، وعجوز ، ورسالة ، فإنك تقلب الياء والواو والألف همزة في حالة الجمع ، فتقول : صحائف ، وعجائز ، ورسائل ، حيث الياء ، والواو ،

والألف زائدة في المفرد ، هذا هو القياس في هذا الباب .

غير أن هذه القاعدة شذ عنها بعض المفردات ، مثل صيغة :  
معيشة ، ومصيبة ، ماياؤه ، أصلية ، ومنقبة عن أصل ، فإنها قد  
جُمعت أحيانا على " معاش " ، و " مصائب " ، تنزيلا للحرف الأصلي  
منزلة الزائد ، ما جعل علماء الصرف يبحثون من وجه سائغ ، وعلّة  
مقبولة لهذا القلب الخارج عن أصل بابه ، ليوفقوا بين السماع والقياس ،  
وهنا نجد أن منهم من ذهب إلى أنه قد وردت نظائر لهذه الصيغة ،  
وبالتالي كان القياس أن يحمل ما لم يرد على ما ورد ، والعرب يحملون  
النظير على نظيره .

ومنهم من وقف عند السماع ، ومنهم من غلّط العرب في هذا  
الجمع ، ومنهم من لحن القارىء في " معيشة " ، ولذلك قال ابن قيم  
الجوزية : " أما " معاش " فكدرت عيش أهل التصريف . . . وأما  
" مصائب " فلقد أصيبوا منها بمصائب " . ( ١ )

وكل ذلك سببه الخروج على القاعدة المذكورة آنفا .

أما من ردّ القراءة الواردة في خرق هذه القاعدة ، فإنه قد  
ذهب إلى أن هذه القراءة لحن ، وأن العرب غلطوا في هذا الجمع ،  
وهذا رأي أبي عثمان المازني حيث يقول : " فلما قراءة من قرأ من

---

( ١ ) بدائع الفوائد ٢٣٧/٤ .

أهل المدينة : " معاش " بالهمز فهي خطأ فلا يلتفت إليها ،  
وإنما أخذت عن نافع عن <sup>ابن</sup> أبي نعيم ، ولم يكن يدرى ما العربية ، وله  
أحرف يقرأها لنا ، نحو من هذا " . ( ١ )

كما قال أيضا في جمع " مصيبة " على " مصائب " : " وقد  
قالت العرب " مصائب " فهمزوا ، وهو غلط " . ( ٢ )

ولم يكن أبوعثمان وحده يخطئ ، هذه القراءة ، بل قد خطأها  
جمع كبير من النحويين كما أشار إلى ذلك الزجاج بقوله : " وأكثر القراء  
على ترك الهمز في " معاش " ، وقد رووها عن نافع موهومة ، وجميع  
النحويين البصريين يزعمون أن همزها خطأ ، وذكروا أن الهمز إنما يكون  
في هذه اليا ، إذا كانت زائدة نحو : " صحيفة " و " صحائف " ، فأما  
" معاش " فمن العيش ، اليا أصلية ، وصحيفة من الصحف ، لأن اليا  
زائدة وإنما همزت لأنه لا حظ لها في الحركة ، وقد قرئت من آخر  
الكلية ولزمتها الحركة ، فأوجبوا فيها الهمزة " . ( ٣ )

( ١ ) النصف ٣٠٧/١

( ٢ ) المصدر السابق ٣٠٧/١

( ٣ ) معاني القرآن وأعرابه ٣٢٠/٢ ، وانظر معاني القرآن للفرج



أما الذين جوزوا جمع " معيشة " على " معاش " ، و " مصيبة " على " مصائب " بقلب الياء والواو همزة في الجمع فإنهم قد نظروا في نظائر هذه الصيغة مما قلب حرف الياء فيه أو الواو همزة في الجمع فوجدوا في ذلك أنه " قد فعلت العرب مثل هذا ، فهمزوا " مناسر " و " مصائب " جمع " منارة " ، و " مصيبة " ، والأصل : " مناور " ، و " مصاب " .<sup>(١)</sup> فلما كانت هذه الصيغة لا تخرج عن نظائرها مما قلب الحرف فيه إلى همزة وهو أصلي سَوَّغَ أن تُهْمَزَ " معيشة " فسي الجمع ، وعلى ذلك القراءة المعروفة في " معيشة " .

وأضافوا إلى ذلك في تعليل همزة " مصيبة " التي هي نظيرة " معيشة " بأن الياء أبدلت من الواو في " مصيبة " ، تقول : " مَصُوْبَةٌ " ، نقلت حركة الواو إلى الحرف الذي قبلها وهو " الصاد " فصارت ساكنة ، ولما سَكِنَتْ وَحُرِّكَ ما قبلها فصارت " مصيبة " بقلب الواو ياء حينئذ ضَعُفَتْ ، ولم تبقى قوية قوة الواو ، ولذلك ساغ أن تُبَدَلَ منها الهمزة ، لذا يقول ابن جني : " و كأن الذي استهوى فسي تشبه ياء " مصيبة " بياء " صحيفة " أنها - وإن لم تكن زائدة - فإنها ليست على التحصيل بأصل ، وإنما هي بدل من الأصل ، والبدل من الأصل ليس أصلا ، وقد عومل لذلك معاملة الزائد " .<sup>(٢)</sup>

(١) الدر المصون ٥/٢٥٨ وانظر التبصرة والتذكرة ٢/٨٩٧ .

(٢) الخصائص ٣/٢٧٧ .

وترسيخا لهذا التعليل " أنهم يقولون في " راية " : " راءة " ،  
فهو " لا " همزوا بعد الألف وإن لم تكن زائدة وكانت بدلا كما يهـمزون  
بعد الألف الزائدة في " قضا " ، و " سقا " . وعلـة  
ذلك أن هذه الألف - وإن لم تكن زائدة - فإنها بدل ، والمبدول  
شبهه للزائد ، والتقاؤه هما أن كل واحد منهما ليس أصلا . ( ١ )

وبهذا يلاحظ أن هذا الجمع سائغ حيث قلب فيه الأصل في  
همزة تشبيها له بالزائد الذي حقه أن يهـمز، ولأن له نظائر في الجمع  
والعرب يقيسون الشيء على الشيء ، ويحولونه عليه إذا وافق وجهها  
سائفا من الوجوه القياسية ، ولما كانت هذه الصيغة قد اشتركت في  
الجمع مع غيرها وشابهتها في الحركات وعدد الحروف ، وفي السكون  
كان الجمع سائفا بقلب الياء همزة " لأن الياء إذا كانت أصلها الواو  
فجاءت في موضع لا يد من أن تحرك في قلبت الواو في ذلك الموضع ،  
إذا كان الأصل من الواو ، فلما قلبت صارت كأنها قد أفسدت ، حتى  
صارت كأنها الياء الزائدة ، فلذلك همزت ، وإن لم يكن القياس أن تهـمز ،  
وناس من العرب يقولون : المصاوب ، وهي قياس " . ( ٢ )

( ١ ) الخصاص ٢٧٧/٣ ، وانظر النهر الماد ٣٨٣/١ ، والمنصف

٠ ٣٠٩/١

( ٢ ) معاني القرآن للأخفش ٥١٢/٢



أي عند النظرة إلى أصل الصيغة ، ولما كان لهذا الجمع نظائر ما كانت الياء فيه أصلية ، وقُلبت عند الجمع همزة ، كان لا بد من قبول الهمز في " معيشة " ، و " مصيبة " ، وغيرها ما هو في هذا الباب ، وكان لا بد أيضا من قبول الهمز في الجمع برحابة صدر ، ودون تَحَرُّج في قبول القراءة المذكورة .

وقد نقد الزجاج هذا الرأي الذي يُخطئُ العرب في هذا الجمع ، وأن التوجيه لهذا القلب بأنه ليس أصلا وإنما هو بدل من الأصل في " مصيبة " ، وجعل هذا التوجيه " أحسن من أن يجعل الشيء خطأ إذا نطقت به العرب ، وكان له وجه من القياس إلا أنه من جنس البديل الذي إنما يتبع فيه السماع ، ولا يجعل قياسا مستمرا " . (١)

والعرب " ليس شيء " يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهها " . (٢)

وهناك وجه آخر لهذا التغيير وهو " أنهم شبهوا الأصلي بالزائد ، فتوهموا أن " معيشة " بزنة " صحيفة " ، فهمزوها كما همزوا تيك ، قالوا : ونظير ذلك في تشبيههم الأصلي بالزائد

(١) معاني القرآن وأعرابه للزجاج ٢ / ٢٢١ .

(٢) الكتاب ١ / ٣٢ وانظر النصف ١ / ٣١٠ .

قولهم في جمع " مَسِيل " : " سِلان " ، توهموه / على زنة : " قضيب " و " قضبان " وقالوا في جمعه : " أَسْلَة " ، كأنهم توهموا أنه بزنة : " أرغفة " ، وإنما " مسيل " وزنه : " مَفْعِل " ، لأنه من سَيْلَان الماء . ( ١ )

قال الشاعر : ( ٢ )

بِوَادٍ لَا أَنْيَسَ بِهِ يَمَسِيبُ  
وَأَسْلَةَ مَذَانِهَا خَلِيْفُ

وأما الذين وقفوا عند السطع فإنهم لم يشاؤوا أن يعملوا هذا الهمز لأن السماع ورد به ، وإذا ورد السماع بما أصله خارج عن القاعدة النحوية فإنه يكفي في جَعْلِهِ حجة على النحاة ، فعليهم بالاعتداد بالسموع وقوله ، وخاصة إذا كان قراءة مشهورة ، وإنما عمِلُ النحاة أن يحاولوا توجيه هذا السموع على ضوء قاعدة الشابهة أو الحمل أو المدول إلى غير ذلك من قواعد التوجيه ، وقد روى ابن مجاهد هذه القراءة من خارجة عن نافع في " معانيش " مدودة ومهوزة ، قال أبو بكر : وهذا غلط . ( ٣ )

( ١ ) الدر المنون ٢٥٩/٥ .

( ٢ ) شرح أشعار الهذليين ١/١٨٥ ،

وفيه : " مدافعها " بدل " مذانيها " و " يباب : قفر ،  
والخليف : الطريق في أصل الجبل .

( ٣ ) السبعة ص ٢٧٨ بتصريف .

وسبب الغلط عنده أنها خالفت القواعد التي وضعها علماء هذا الشأن، إلا أن " هذه القراءة لم ينفرد بها " نافع " ، بل قرأها جماعة جِلَّةٌ معه ، فإنها منقولة عن ابن عامر الذي قرأ على جماعة من الصحابة كعثمان ، وأبي الدرداء ، ومعاوية . . . . وقد قرأ بها قبل ظهور اللحن ، وهو عربي صريح ، وقرأ بها أيضا زيد بن علي وهو على جانب من الفصاحة والعلم الذي لا يدانيه ، إلا القليل ، وقرأ بها أيضا الأعمش والأعرج ، وكفى بهما في الاتقان والضبط " . (١)

فالقراءة المذكورة آنفا - وإن لم تكن متواترة (٢) إلا أنها لما كانت بهذه الشهرة والقول لذلك جعل ابن قيم الجوزية تغليط العرب من المصائب ، لأن العربية جاءت عن طريقهم ، فإذا حكم النحاة عليهم بالغلط والخطأ واللحن ، لم يكن النحاة تابعين لهم ، ولا قاصدين نهج كلامهم ، إذاً فالمطلوب منهم استخراج مقاييس توافق كلام العرب .

والمقياس في همز جمع " معيشة " ، و " معايش " جاء تنزيلا للأصل منزلة الزائد ، وتشبيها له به ، وحينئذ لا يلزم منه أي خطأ أو لحن أو غلط ، ذلك أن العرب يخرجون الشيء عن أصله

(١) الدرالمصون ٢٥٩/٥

(٢) مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ص ٤٢

لفرض التشبيه أو التخفيف أو التثنية كما يوجد ذلك في اللغة كثيرا من القلب والابدال والحذف عن غير القياس الموضوع أخيرا ، بل جاء به السماع ، وهو مع ذلك محل اعتداد عند النحاة ، كما صحح العرب "استحوز" ، و"استسنوق" ، وكان حقهما الاعلال ، إلا أن النحاة قبلوه مصححا وهو خارج عن الأصل ، وكان المطلوب هنا أن يُقْبَل الهمز لوجود ما يضارعه ما قُلبت فيه الياء همزة وهي أصلية .

وابن قتيب الجوزية يقارن بين من يردّ السماع وبين الجهمية في رد النصوص لمخالفتها المقاييس التي وضعوها ، ويرى أن الأصل في الأقيسة أن يكون الفرض منها فهم النقول وليسس تخطئة ما ورد به السماع .<sup>(١)</sup>

وأرى أن دافع النحاة في رد النصوص مبني على قواعد نحوية صرفية ، وأما دوافع الجهمية فمبني على انحراف عقدي ، ولذلك أخضعوا النصوص لتوافق أهواءهم ، وأما النحاة فقد أخضعوا السماع الوارد على قلة ليوافق القواعد السنية على الكثرة .

إلا أنه كان ينبغي للنحاة أن يقبلوا السماع الوارد بهذه القراءة ، وإن كان قد ورد على قلة .

(١) ينظر بدائع الفوائد ٢٣٨/٤ ، ٢٣٩٠

خاصة وأنهم قد يعدون في كثير من الأحيان إلى القول  
بتشبيه الأصل بالزائد ، ويحملون الفرع على الأصل ، وقد يعكسون  
، فيشبهون الأصل بالفرع .

ومن هنا نلاحظ أن الحرف الأصلي في " معيشة " أشبه الزائد  
في " صحيفة " في جمع كل منهما على " فعائل " بالهمز . وأيضاً  
ورد نظائر لمعيشة ما ياءه أصلية ، وقلبت همزة ، كما يقال في منارة ،  
" منائر " ، مضارعة للياء الأصلية بالياء الزائدة ، وهذه مشكلة سائفة  
في العربية .

والخلاصة :

أن قبول هذا الهمز لا مناص منه ، ولا حرج في مخالفته  
للقاعدة المشهورة ، ما دام السماع قد جاء به ، وما دام القياس يرحب  
به ونظائره ، وإنما يجوزده إذا لم يكن <sup>ثبت</sup> وجه صرفي ، فالهمز في  
" معيش " و " مصائب " سائغ ، كما هو سائغ في " قبائل " و " صحائف " .

مضارمة فَعُولَة فَعِيلَة ( في النسب ) :

إن صيغة " فَعِيلَة " من الصيغ الكثيرة الورد في كلام العرب ولها أحكام خاصة بها في كثير من أبواب الصرف ، من هذه الأحكام ، حذف يائها بالنسبة إلى ما ليس معتلا ولا مضاعفا (١) ، يقول ابن مالك : (٢)

وَفَعَلِيٌّ فِي " فَعِيلَة " التُّزْمُ

وَفَعَلِيٌّ فِي فُعَيْلَةٍ حُتْمٌ

في هذا البيت يشير ابن مالك إلى أن " النسب إلى فَعِيلَة فَعَلِيٌّ . بفتح عينه ، وحذف يائه ، وإن لم يكن معتلا المين ولا مضاعفا فتقول في حنيفة : حَنَفِيٌّ ، ويقال في النسب إلى فَعِيلَة : فُعَلِيٌّ بحذف الياء ، إن لم يكن مضاعفا ، فتقول في جهينة : جُهْنِيٌّ . (٣)

وعلى خلاف هذه الصيغة تأتي صيغة " فَعُولَة " ، فهي من الصيغ الأقل استعمالا ، فلم يكن العرب يكثرون تسمية أعلامهم بها ، حيث لم يرد منسوبا إلى " فعولة " في كلامهم إلا " شَنُوَّة " ، حيث قالوا : " شَنِّيٌّ " مع قلة استعمال العرب لهذه الصيغة ، إلا أن

- 
- (١) فنقول في طويلة : طويلي ، وفي جليلة : جليلي ، وفي قليلة : قليلي بدون حذف ، انظر شرح ابن عقيل ١٦١/٤ .  
(٢) متن الألفية باب النسب ص ٧٠ .  
(٣) شرح ابن عقيل ١٥٩/٤ .

الصرفيين رأوا قياسية هذه النسبة ، على الرغم من قلة ما روي منها ،  
وذلك لقوة المشابهة بين " فَعُولَةٌ " ، و " فَعِيلَةٌ " حتى كأنهما  
أختان من أصل واحد ، ولهذا جَمَعَ ابن معطي (١) بين " فعولة " و  
" فَعِيلَةٌ " في النسبة إليهما على حد سواء قائلا :

وَمِنْ فَعِيلَةٍ مَعَ الْفُعُولَةِ  
تُحَذَفُ حَرْفُ اللَّيْنِ كَالْفَعِيلَةِ  
وَمِثْلُهَا ثَلَاثَةٌ مَعْرُوفَةٌ  
قَرِيظَةٌ شَنُوءَةٌ ، حَنِيفَةٌ  
تَقُولُ مِنْهَا حَنْفِيٌّ فَاتِحًا  
أَوْ سَطَهُ كَشَقَرِيٍّ وَاضِحًا

فالنحاة قد أجروا " فعولة " مع قلة الروي منها من النسب  
على " فَعِيلَةٌ " مع كثرة الروي منها قياسا مطردا ، وهذا الرأي قد  
ذهب إليه لقيف من النحاة على رأسهم إمامهم سيبويه حيث جعل  
هذه النسبة من باب القياس المطرد عند العرب ، فهم في حالة النسب  
يقولون في : " ربيعة " : رَيْعِي ، وفي حنيفة : حَنْفِي ، وفي جذيمة :  
جَذَمِي ، وفي جهينة : جَهْنِي ، وفي قتيبة : قَتَيْبِي ، وفي شنوءة :  
شَنْئِي . (٢)

(١) شرح ألفية ابن معطي ٢/١٢٥٢ .

(٢) الكتاب ٣/٢٣٩ .

ومن أجل التقارب والتشابه بين " فعولة " ، و " فعيلة " ،  
رصد ابن جنى بعض مظاهر التشابه بين الصيغتين ، معلقا على كون الشيء  
يقلّ ويكون قياسا ، وغيره أكثر منه ويكون غير قياس (١) ، وقد أجمل أوجه  
التشابه بين " فعولة " و " فعيلة " في حالة النسبة إليهما كما فى  
" قولهم : فى النسبة الى " شنوءة " : " شنئي " ، فلك من بعد  
أن تقول فى الاضافة الى " قتوية " قتبي " ، وإلى " ركوبة " : ركبي ،  
وإلى " حلوبة " حلبي ، قياسا على " شنئي " . (٢)

وسبب جواز هذه النسبة إلى " شنوءة " رغم قلة ورودها أنهم  
أجروا " فعولة " مجرى " فعيلة " لما بينهما من التشابه الذى أشار  
إليه ابن جنى فى الأوجه التالية : (٣)

- أولا - أن كل واحدة من " فعولة " و " فعيلة " ثلاثي .  
ثانيا - أن ثالث كل واحدة منهما حرف لين يجرى مجرى صاحبه . (٤)

-----

(١) كما فى " سليقة " و " سليقي " ، و " سليمة " و " سليمي " ،  
وعميرة وعميري ، و " كليب " و " كليبي " ( ينظر التمهارة  
والتذكرة ٢ / ٥٩١ ) .

(٢) الخصائص ١ / ١١٥ ، قوله : " فلك من بعد أن تقول . . الخ أى  
أنه يجوز أن يطرد القياس فى هذه النسبة .

(٣) المصدر السابق ١ / ١١٥ بتصرف .

(٤) أى أن حروف العلة يتماقب بعضها مع بعض كما فى معيشة  
ومعوشة ومعاشة .



ثالثا - أن الواو، والياء يجتمعان ردفين دون الألف. (١)  
رابعا - أن في كل واحدة من " فعولة " ، و " فعيلة " تاء التانيث .  
خامسا - أن " فعولا " ، و " فُعَيْلا " تأتي الواو، والياء في موضع  
واحد ، كما في " رحيم " ، و " رحوم " ، و " أثيم " ، و " أثوم "  
فلما استمرت صيغة " فعيلة " ، و " فعولة " هذا الاستمرار  
جرى واو " شنوءة " سجرى ياء " حنيفة " ، فكما قالوا :  
" حنفي " قياسا ، قالوا : " شنئي " قياسا .

ويؤكد هذه المشابهة أن الواو والياء يتبادلان ، فالياء  
تبدل من الواو كثيرا كما في قولهم : لِيَاءٌ ، وَطِيَاءٌ ، وَشِيَاءٌ ، الْأَصْلُ : لَوِيَاءٌ ،  
وَطَوِيَاءٌ ، وَشَوِيَاءٌ . (٢)

هذا ، وقد اعترض المبرد ، والأخفش ، والجزمي على من يقول  
بقياسية هذه النسبة ، ووصوها بالشذوذ ، واحتج المبرد على مخالفيه  
أن بين الواو والياء فروقا ، من هذه الفروق : أن النسب إلى " عَدَوِيٌّ "   
الذي هو على وزن " فَعِيل " : " عَدَوِيٌّ " ، بينما النسبة إلى " عدو "   
على وزن " فعول " : " عَدَوِيٌّ " ، كما أن هناك فرقا بين الضمة   
والكسرة ، ففي حالة النسبة إلى الكسرة في " نَعْر " ، يقال : " نَعْرِيٌّ " ،

---

(١) أي يكونان ردفًا في قصيدة واحدة ، كما تقول مثلا : في قافية

" غفور " ، وفي الأخرى : " كبير " ينظر شرح الشافعية

٠٢٣/٢

(٢) الانصاف في مسائل الخلاف (١/١٣٠)

بفتح ما كان مكسورا قبل النسبة وهو "الميم" ، وفي حالة النسبة الى الضمة في "سَمَر" يقال : "سَمَرِي" ، حيث لم تتغير الضمة ، بل بقيت على الاصل قبل النسبة .

لذلك فهو يرى أن هذا التخالف أوجب التفريق بين "فَعِيلَة" ذات الياء ، و"فَعُولَة" ذات الواو<sup>(١)</sup> ، ومن أجل هذا جعل ابن يمش قول البرد قويا من جهة القياس ، كما جعل قول سيمويه قويا من جهة السماع في "شَنِي" .<sup>(٢)</sup>

إلا أن ابن عصفور أتى على هذا التفريق مطلقا قول البرد في المقارنة بين الواو والياء ، والضمة والكسرة ، وذهب إلى أن هذه المقارنة لا تسوغ هنا ، وذلك من عدة أوجه ، منها :<sup>(٣)</sup>

أولا - أن الواو أثقل من الضمة ، ولذلك حُذِفَ الثِقيل وبقي الخفيف .

ثانيا - أن "فَعِيلًا" لا يجوز الحذف فيه إلا مع وجود التاء في آخره ، أي وهي حاصلة هنا إلا في الشذوذ ، كما في "تيم" ، و"كَلَيْب" ، و"سدوس" ، فعند النسب يقال : "تيمي" ، و"كَلَيْبِي" ، و"سدوسي" .

(١) النكت في تفسير كتاب سيمويه ٨٨٧/٢ بتصريف ، وينظر شرح

الشافية ٢٣/٢ ، ٢٤ .

(٢) شرح الفصل لابن يمش ١٤٧/٥ بتصريف .

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣١٨/٢ .



مضارعة الاسم المصغرِ الفعلِ المبني للمجهول :

الأصل في الاسم أن يكون له بناء مستقل عن الفعل ، ولكن في بعض الحالات يُشَبَّه الاسمُ بالفعل في الحركات وعدد الحروف ، وهذه المشابهة كما تكون لفظية تكون معنوية أوهما معا ، ومن المشابهة اللفظية والمعنوية ما يلاحظ من التشابه بين الاسم المصغر وبين الفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله ، ونجمل هذا التشابه في التالي :

أولا - التشابه في الحركات ، فان الاسم المصغر يضم أوله ، ويكسر ما قبل آخره ، تقول في حمد : حَمِدَ : حَمِيدٌ ، وفي كتاب : كُتِبَ ، وفي غرفة : غُرِفَةٌ ، كما أن الفعل الذي لم يسم فاعله يكون على وزن الاسم المصغر بضم أوله ، وكسر ما قبل آخره ، نحو : ضَرِبَ ، وَأَكْرَمَ .

ثانيا - وجود التشابه من حيث المعنى بين الاسم المصغر وبين الفعل المبني للمجهول ، وذلك أن الاسم المصغر يدل على الاسم المكبر ، ويتضمنه ، كما أن الفعل المبني للمجهول يدل على الفعل المبني للمعلوم ويتضمنه ، ولذلك شَبَّه العلماء هذا الاسم المصغر بالفعل المبني للمجهول ، وذلك \* أن الاسم المصغر يتضمن المكبر ويدل عليه . فأشبهه فَعَلٌ ما لم يسم فاعله ، فكما بني أول فَعَلٌ ما لم يسم فاعله على الضم ، فكذلك أول الاسم المصغر . . . . (١)

والخلاصة : أن بين الاسم والفعل تشابها قويا من حيث الوزن ، ومن حيث المعنى .

(١) أسرار العربية ص ٣٦١

## الفصل الثاني :

المضارعة في الجموع وما ياحس بها

مضارعة " فَعَلَّ " صحيح العين " فَعَلَّا " مُعْتَلَّ المين في الجمع :

الأصل في جمع " فَعَلَّ " مفتوح الفاء صحيح العين الساكنة في القلة أن يجمع على أَفْعُلْ ، هذا هو الغالب في هذا الجمع (١) ، قال ابن معطي (٢) :

وَبَابِ فَعَلِّ أَفْعُلٌ فِي الْقِلَّةِ  
مَا لَمْ يَكُنْ ثَانِيَهُ حَرْفَ عَلَّةٍ

فهذا هو القياس في الاسم الثلاثي صحيح العين مفتوح الفاء ،  
" نحو فُلْسٌ وأفلس ، وكَلْبٌ وأكلب ، وقَرْخٌ وأقرخ ، ولَحْمٌ وألحم ، ونَسْرٌ  
وأنسر ، وكَبِشٌ وأكبش " . (٣)  
قال الشاعر (٤) :

وَأَهْدَى لَنَا أَكْبُشًا      تَجَجَّحُ فِي الْمَرْبَدِ

فهذا الوزن جاء على الغالب وهو القياس في هذا الجمع ، ذلك أن " فَعَلَّا " على " أَفْعُلْ " هو الأصل في هذا الباب إلا أن النحاة لما وردت عليهم شواهد كثيرة ، جاء فيها جمع فَعَلَّ على أَفْعَالٍ في جمع القلسة ،

(١) شرح الشافية ٩٠/٢ بتصرف .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ١١٢٩/٢ .

(٣) جموع التكسير بين السماع والقياس ص ٣٥ .

(٤) وهو من شواهد شرح شافية ابن الحاجب

حاولوا توجيهه هذا الجمع الذي جاء على خلاف الغالب فيه ، وذلك لما فيه من الشذوذ عن القاعدة في هذا الباب ، وكما هو معلوم أن القاعدة في تأصيل المسائل النحوية إنما يكون على الغالب ، وأما الشاذ فلا يبنى عليه قاعدة صرفية ولا نحوية ، إلا أنهم لما وجدوا كَثَرًا كثيرًا من الشواهد جاء بهذا الجمع الذي خرج عن الأصل ، حينئذ كان لا بد من توجيهه ، وتتبع أوجه التقارب بين الصيغتين كما هو الشأن في توجيه ما خرج عن أصله .

ومن الشواهد العربية التي جاءت على خلاف الأصل في هذا الباب قول الشاعر :  
(١)

مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاحٍ بِذِي مَسْرَخٍ  
زُعْبُ الْحَوَاصِلِ لَا مَاءٌ وَلَا شَجَرٌ

فهذا الجمع قد يُخْرَجُ على أنه أتى نتيجة اختلاف لهجات القبائل العربية ، أو أن القبيلة التي كانت تتكلم بهذا الجمع كانت تجمع هذا الاسم على أكثر من جمع ، سواء في القلة أو الكثرة ، بدليل أنه قد جاء جمع " فَعَلٌ " هذا على " فَعُولٌ " جمع كَثْرَةٌ كما في " كَعْبٌ وَكُعُوبٌ وَكِعَابٌ " ، وأياً ما كان الأمر فإن النحاة لم يبقوا عند ظواهر الجموع في اللغة بل حاولوا المقارنة والقياس

(١) هو الحطيئة ، ديوانه ص ١٦٤ .

والتعليل لما خرج عن الأصل ، وذلك من أجل ضبط القواعد العربية ،  
وعدم الفوضى اللغوية .

ويبدو أن تنزيل الاسم الصحيح العين منزلة المعتل الوسط  
جرى على قاعدة المشابهة بين الصيغ ، وعقد رباط بينها " لأنفسه  
قد ورد قدر كبير من الكلمات التي علسى وزن فعل اسما صحيح  
العين ، وقد جمعت على أفعال ، ومن ذلك فرخ وأفراخ كما في بيست  
الخطيئة السابق ، وفرد وأفرد ، وزند وأزناد ، وأنف وأناف ونجم وأنجم  
ودرك وأوراك " (١) .  
وكما قال الشاعر :

وَجِدْتَ إِذَا اصْطَلَحُوا خَيْرَهُمْ  
وَزُنْدَكَ أَثْقَبُ أَزْنَادِهِمَا

ويؤكد هذه المشابهة أن " فعلا " مفتوح الفاء معتل العين  
ساكنا أن الأصل فيه أن يكون وزنه على أفعال " نحو : أبواب ، وألواح ،  
وأبيات ، وأقياد ، ولم يجمع على أفعال استثقالا للضمة على الواو والياء ،  
وقد شذ منه أعين ، وأبيت ، وأقوس ، وأثوب " (٢) .

(١) جموع التكسير بين السماع والقياس ص ٣٦ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ١١٨٠ / ٢ .



قال الشاعر: (١)

\* لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبِستُ أَثُوبًا \*  
(٢)

وقول الآخر:

\* كَانَتْهُمْ أَسِيفٌ بَيْضٌ يَمَانِيَةً \*  
(٣)

وعلى ذلك قول الله تعالى: \* وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ \*  
(٤)

وقوله عز وجل: \* وَتَلذُّوا الْأَعْيُنَ \*  
(٥)

ومعروف أن القياس في "فَعَلَّ" معتل العين أن يأتي على  
أفعال إلا أنه قد ورد هذا الجمع على "أفعل" ، وهو جمع جاء  
على خلاف بابه ، ولكن يمكن تفسيره أنه لما شابهت صيغة "فَعَلَّ"  
صحيح العين "فَعَلًا" معتل العين في الجمع على "أفَعَال" ، شابهت  
أيضا "فَعَلُّ" معتل العين "فَعَلًا" صحيح العين في جمعه  
على "أفَعَل" (٥) ، وذلك يظهر عمق التشابه بين الصيغتين لورود كل  
صيغة على الأخرى في بابها .

(١) معروف بن عبد الرحمن ينظر الكتاب ٨٥/٢ وينظر اللسان (ثوب)

(٢) وهو من شواهد الأشموني ، ينظر حاشية

الصبان على الأشموني ١٢٣/٤ .

(٣) سورة التوبة الآية ٩٢ .

(٤) سورة الزخرف الآية ٧١ .

(٥) ينظر التبصرة والتذكرة ٦٤٣/٢ . وحاشية الصبان ١٢٢/٤ ، ١٢٣ .

وإنَّ ما يقوى المشابهة بين "فَعَلَ" صحيح العين ، و "فَعَلَ"  
معتل العين أمرين :

أولهما (١) ؛ معنوى ، وهو أن الصيغ الدائرة في هذا الباب يُلحَظُ فيها  
تشابه في المعاني ، والمرب يحملون على المعنى كما يحملون على  
اللفظ ، و "فَرَّخَ" تأتي بمعنى طَيَّرَ ، لذلك جمع على أفـسـراخ ،  
كما جمع طَيَّرَ على أطيار ، و "زَنَدَ" جمع على أزناد ، كما جُمِعَ  
عود على أعواد ، وهو بمعناه ، وقالوا في ذُقن : أذقان ، كما قالوا فـسـي  
"رَأَدَ" ؛ "أَرَادَ" ، وأنف على أناف ، كما جمعوا عضو على أعضاء ،  
فلما كان بين الجمعيين هذا التشابه في المعنى ساغ هذا الجمع .

ثانيهما : المشابهة اللفظية بين الجمعيين إذ " إِنَّمَا جُمِعَتْ هَذِهِ  
القلة على أفعال تشببها لها بما عينه حرف علة ، أما النون  
في زند فلما فيها من الغنة ، وأما الهزة في أزناد فلأنها اذا خففت  
صارت ألفا ، وأما الراء في نحو فرخ فلما لأن الراء حرف مكرر يشبه  
حرف العلة ، أو لأن التكرير يقوم مقام الحركة ، أو لانه محمول على  
طَيَّرَ إذ هو بمعناه ان كان معتل العين فقياسه - على أفعال ، نحو : أبواب ،  
وأسواط ، وألواح ، وأبيات ، وأقياد . " (٢)

(١) شرح الفصل ٥/١٦٠ لابن يعيش .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ٢/١١٢٩ ، ١١٨٠ وينظر شرح الفصل

لابن يعيش ٥/١٦٠ .

فلما كان التشابه في هاتين الصيغتين يُحْمَلُ كل واحدة منهما على الأخرى بهذه القوة ، ساغ هذا الجمع بأنْ جُمِعَ معتل العين على أَفْعَلْ ، كما جمع صحيح العين على أفعال ، وَحْمَلُ كل واحد منهما على الآخر ، وهذه لغة القرآن الكريم ، قال تعالى : \* وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجْلِهِنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ \* (١) ، وقال تعالى : \* إِنْ كَثِيرًا مِّنَ الْأَحْبَارِ . . . \* (٢)

وبوعد هذه المشابهة أن كلا الجمعين يفيد جمع القلة ، ولذلك فهما يشتركان في " أفعال " كما يشتركان في " أفعل " ، ويمكن أيضا أن نجعل أوجه المشابهة في النقاط التالية :

- أولا - أن كل واحد منهما ثلاثي .
- ثانيا - أنهما يجمعان جمع قلة .
- ثالثا - أنهما قد يجمعان جمع كثرة كما في كعب وكعب ، وعين وعيون ونفس ونفوس ، وفس وفسوس ، وميت وميت . (٣)

---

(١) سورة الطلاق الآية ٥٤ .  
(٢) سورة التوبة الآية ٣٤ .  
(٣) التوطئة ص ٣٦ بتصرف .

رابعاً - أنهما يشتركان بين السكون وحروف العلة ، والسكون قد يُشبه بحروف العلة .

خامساً - أن كل واحد منهما ساكن الوسط .

سادساً - أن السكون في الوسط في حرف العلة لم يكن سكون مد ، ولذلك شابه السكون في الحرف الصحيح .

سابعاً - أن كل واحد اسم غير صفة .

وكل هذه الأوجه تُقَوَّى وترسخ التشابه بين الصفتين .

والخلاصة :

أن أوجه التشابه بين هاتين الصفتين قوى من جهة اللفظ والمعنى والدلالة ما يَسُوِّغُ الأخذ بهذا الجمع ، ويجوزُ وضع العناوين على الأبحاث والرسائل الجامعية تحت عنوان : أبحاث لورود ذلك في السماع ، ووجود مَسَوِّغٍ له في القياس ، ولقد كنا نُنهي من قبلُ أساتذتنا عن هذا الجمع ، إذ يَصْمُونَهُ بالشذوذ ، والواقع أن السماع والقياس قد جازا به فلا مساع للانكار ، حتى ولو لم يقبله القياس ، فإن السماع قد ورد به ، وقد أجرى النحاة صيغة " فَعَلَّ " صحيح العين على " فَعَلَّ " معتل العين لقوة المشابهة كما ذكرنا ، والمشابهة مقبولة في درس النحو كما لا يخفى .

مضارعة مَفْعُولٍ مَفْعَلًا وَمَفْعَلًا فِي الْجَمْعِ :

الأصل في وزن " مَفْعُول " إذا كان صفة أن يجمع مصححا على وزن الفعل ، وكذلك اسم الفاعل ، لأن " كَلَّ " ما جرى على الفعل من اسمي الفاعل ، والمفعول وأوله ميم ، فبانه التصحيح ، لمشابهته الفعل لفظا ومعنى " (١) .

وهذا الجمع هو الغالب والقياس عند جمهور النحاة دون خلاف ،

فهم عندما يريدون جمع الصفة من " مَفْعُول " يقولون : مفعولون ، كما في مضروب ومضروبون ، ومُكْرِم ومُكْرِمُونَ ، ومُكْرَم ومُكْرَمُونَ ، ويستغنون بهذا التصحيح (٢) عن جمع التكسير ، حتى إن ابن هشام قد حكم على مخالفة هذه القاعدة بالشذوذ عند قول الشاعر : (٣)

أَمَسْتُ سَعَادُ بِأَرْضٍ لَا يَبْلُغُهَا

إِلَّا الْعِتَاقُ النَّجِيبَاتُ الرَّاسِيَلُ

ولعل الذي جعله يطلق الشذوذ على هذا الجمع المذكور

هو ما يلاحظ من عدم المطابقة بين هذا الجمع والفعل ، بخلاف جمعه مصححا ، وذلك لما بينهما من المشابهة المعنوية واللفظية

(١) شرح الشافية ٢/١٨٠ .

(٢) المصدر السابق ٢/١٧٥ .

(٣) هو كعب بن زهير ، شرح قصيدة كعب بن زهير ص ١٦٨ ، ١٧١ .

بين الصفة البدوءة بالميم والفعل ، وذلك لأن الفعل المضارع يدل على نفس ما يدل عليه هذا الجمع من الحالية ، وكذلك من الناحية اللفظية فان هذا الجمع مثل الفعل المضارع في عدد الحروف ، والسكنات ، والحركات ، والأصالة والزيادة في حروف الفعل .

وعلى هذا أجرى النحاة بناء القاعدة الطردة في هذا الجمع مصححا ، إلا أن هناك شواهد كثيرة وردت في الشعر العربي وفي المعاجم العربية تجيز أن تُكَمَّرَ هذه الصيغة على مفاعيل في هذا الباب ، فقد قالوا في جمع " مفعول " : " مفاعيل " ، كما ورد في قولهم :  
" مكسور ومكاسير ، وملعون وملعين ، ومشووم ومشائم ، وسلوخة وساليخ ،  
شبهوها بما يكون من الأسماء على هذا الوزن " (١)

وفي هذه الأمثلة يلحظ أن الأصل الذي بنى عليه النحاة القاعدة قد خرج عليه طائفة صالحة من الأمثلة ، كما ورد على ذلك شواهد تجيز جمع اسم المفعول ، واسم الفاعل الثلاثي جمعا مكسرا .  
والذي جعل النحاة يعيدون النظر في كُنْع جواز " مفعول " على " مفاعيل " ، وذلك لورود شواهد صالحة لوضع قاعدة عليها ، ومن ذلك :

---

(١) الكتاب ٣ / ٦٤١ .

ما "جا" في اسم المفعول الثلاثي نحو: "لمعون"، و"مشووم"، و"ميمون"،  
( على ) : ملاعين ، وشائيم ، وميامين تشبيهاً بفرد ، و"لمول" ، وكذا قالوا  
في مكسور : مكاسير / وسلوذة : سالخ . ( ١ )

فهذه الأثلة وغيرها سَوَّغَتَ الجمع في اسم المفعول من الثلاثي  
مكسراً على مفاعيل ، كما ورد " في " مَفْعِل " المذكر " كوسر " ، و" مَفْطَر " ،  
وفي " مَفْعَل " ، كَمَنْكَر ، : " مياسير " ، ومفاطير ، ومناكير ، وإنما أوجبوا  
الياء فيها مع ضعفها في نحو : معالم جمع مَعْلَم ، ليتبين أن تكسيرها  
خلاف الأصل ، والقياس التصحيح . ( ٢ )

أي في رأى من يضع تكسير هذا الجمع ، غير أن الشعر العربي  
حافل بالشواهد الواردة بجواز جمع مفعول على مفاعيل ، وإن كان خلاف  
الأشهر ، إلا أنه مقبول ، من ذلك قول الشاعر : ( ٣ )

مَشَائِمٌ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيمَةً

ولا ناعبِ الأبيئِ غرابها

وقد جعل سيبويه تكسير هذه الصفات من قبيل أنها أشبهت  
ما جاء من الأسماء على هذا الوزن ، كما في : مفرد ، وفاريد ، ولمول

( ١ ) شرح الشافية ٢ / ١٨٠ ، ١٨١ ، والمفرد : ضرب من الكأة ،  
والمول : المكحل .

( ٢ ) المصدر السابق ٢ / ١٨١ ، ١٨٢ .

( ٣ ) الأحوص الرياحي ، وهو من شواهد سيبويه ١ / ١٦٥ .

وملائيل ، والعرب يشبهون الشيء بالشيء\* وان لم يكن مثله من جميع الجهات ، كيف وقد وردت شواهد كثيرة عن العرب شعرا ونثرا ، فمن النثر بالاضافة الى الامثلة السابقة في هذا الباب : \* مصمود ومصاعيد ، وسلوب وساليب ، وسيمون وميامين ، ومجنون ومجانين ، ومملوك ومماليك ، ومرجوع ومراجع ، ومتنوع ومتابع ، ومستور ومساتير ، ومعزول وممازيل... وهو كثير\* (١) .

ومن الشواهد شعرا قول الشاعر:

هَلْ فِي التَّعَدُّلِ مِنْ أَسْمَاءَ مِنْ حُسُوبِ  
أُمِّ فِي الْقَرِيضِ وَأَهْدَاءِ النَّاسِيبِ

وقول الآخر: (٢)

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أَحْسَبِ  
إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِيبِ

ويتقوى هذه المشابهة ورود القرآن الكريم بهذا الجمع ، وعليه قوله تعالى : ﴿ وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِنْ قَبْلِ ﴾ (٣) ، والمراضع : جمع مَرُضِعٍ أَوْ مَرُضِعَةٍ . (٤)

(١) جموع التفسير بين السماع والقياس ص ١١٤ .

(٢) ، ينظر معجم شواهد العربية ١/٤١٢ .

(٣) سورة القصص الآية ١٢ .

(٤) ينظر تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ص ٣٢٩ ، وفي أصول اللفظة



فلما كانت الأمثلة والشواهد الشعرية والنثرية بهذه الكثرة ،  
ثم جاء القرآن الكريم بهذا الجمع ، فلا أرى بأسا في قبول القياس عليه ،  
إذ القرآن يعلو ولا يعلى عليه ، والقياس على القرآن أعلى من القياس  
على كلام البشر .

لذلك كله جعل مجمع اللغة العربية بالقاهرة هذا الجمع  
من قبيل القياس المطرد ، " وقد جاء في القرآن الكريم مجموعا جمع تكسير  
مرة واحدة ، وجاء في المعاجم ما يزيد على ستين كلمة ، وبهذا العدد  
يخرج من الشاذ إلى القليل " (١) .

والخلاصة :

أن شواهد جمع اسم الفاعل البدوي بميم زائدة ، واسم  
المفعول على مفاعيل كثيرة ، وصالحة لوضع قواعد عليها ، لذلك لا مناص  
من قبول قياسته ، وهذا القياس يدفع الحرج عن بعض الكتاب الذين  
يتخرجون من وضع المناوين على أغلفة الكتب تحت عنوان مواضيع جممع  
موضوع ، ولذلك أورد مجمع اللغة كما كبيرا من الجموع تجيز جمع مفعول  
على مفاعيل قياسا على ما ورد ، مثل : شروع ومشاريع ، ومحصول ومحاصيل ،  
ومسحوق ومساحيق ، ومفهوم ومفاهيم ، وكذلك معاليم القراء ، ومكاتيب

(١) في أصول اللغة ٣٢/٢ ، ٣٤٠ .

الدواوين ، ومطالب الطلاب ، ومشاهير العلماء ، ومباشرين لمرض البطن ،  
ومطاحيل لمرض الطحال ، ومفائيد لمرض الفؤاد ، ومثانين لمرض  
المثانة . (١) الى غير ذلك من الامثلة والسبب في جواز جمعه مكسرا  
القياس على ما ورد من الشواهد ، وأن كلام القدامى يقبله .

---

(١) في أصول اللغة ٢/٣٨٠ .

مضارعة " فَعِيلٌ " بِمَعْنَى " مَفْعُولٌ " " فَعْلَانٌ " وَالْمَعْكَسُ فِي الْجَمْعِ :

الأصل في " فَعِيلٌ " أن يجمع على " فَعَلَى " كما في " أسيرٌ " و " أسرى " ، وعلى هذا الجمع قول الله تعالى : \* يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِمَنْ فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الْأَسْرَى إِنَّ يَعْلَمَ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يَوْمَ تُنكحُ خَيْرًا مِمَّا أُخِذَ مِنْكُمْ ... \* (١)

\* والجمهور هنا على " أسرى " وهو قياس " فَعِيلٌ " بمعنى " لا على أنه " مفعول " / كجريح ، وجرحى " (٢) وعلى هذا الجمع قراءة حمزة في قوله تعالى : \* وَإِنْ يَأْتِوكُمُ اسْرَى تَفَدَّوْهُمْ \* (٣) بغير ألف فيهما " . (٤)

وقد أشار أبو علي الفارسي في هذا الموضع على أن " أسيرٌ " فَعِيلٌ بمعنى " مفعول " ، ألا ترى أنك تقول : أسرته ، كما تقول : قتلته ، وفَعِيلٌ إذا كان بمعنى مفعول لم يجمع بالواو والنون كما لم يجمع مفعول بهما ، ولكن يُكسَّرُ على " فَعَلَى " ، نحو : لذيخ ولدغسى ، وقتيل وقتلى ، وجريح وجرحى ، وعقير وعقرى " . (٥)

وهذا هو الأقيس في هذا الباب . (٦)

- 
- (١) سورة الأنفال الآية ٧٠ .  
(٢) الدر المنثور ٥ / ٦٣٧ .  
(٣) سورة البقرة الآية ٨٥ .  
(٤) الحجة ٢ / ١١٤ .  
(٥) المصدر السابق ٢ / ١١٥ .  
(٦) المصدر نفسه ٢ / ١١٥ .

وقد خرج هذا الجمع عن القياس في بابه الى قياس جمع آخر ، وعلى ذلك شواهد من القرآن الكريم ، فقد قرأ ابن كثير ، وأبو عمرو ، وابن عامر ، ونافع ، وعاصم ، والكسائي : " أَسَارَى " (١) وهذا الجمع - وان كان خلاف القياس في بابه - الا أن له وجهاً في العربية ، وذلك أن " وَجَهَ قَوْلٌ مِنْ قَالٍ : " أَسَارَى " (٢) أنه شبهه بِكَسَالِيسٍ وذلك أن الأسيير لما كان محبوساً عن كثير من تصرفه للأسر ، كما أن الكسلان محتبس عن ذلك لعادته السيئة شَبَّهَ بِهِ ، فقيـل في جمعه : " أَسَارَى " كما قيل : " كَسَالَى " ، وَأَجْرِي عَلَيْهِ هَذَا الْجَمْعُ لِلْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى . (٣)

والذى يدل على قوة المشابهة بين الصيغتين أن صيغة فَعْلَانِ تَجْمَعُ عَلَى " فَعَلَى " حيث " قَالُوا : كَسَلَى فِي الْجَمْعِ عَلَى التَّشْبِيهِ بِأَسْرَى ، فَكُلُّ وَاحِدٍ شَبَّهَ بِالْآخِرِ مَحْمُولٌ عَلَيْهِ . (٤)

وهنا يُلْحَظُ التشابه بين الصيغتين في الجمع ، وحمل كل واحد منهما على الآخر لفظاً ومعنى ، وأن النحاة قد خَرَجُوا جَمْعَ كُلِّ مِنَ الصِّيغَتَيْنِ عَلَى أَنَّهُ مِثَالُهُ لِلْآخِرِ فِي بَابِهِ .

(١) الحجة ١١٤/٢

(٢) سورة البقرة الآية ٨٥

(٣) الحجة ١١٥/٢

(٤) الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٤٩٦

حيث " قالوا في جمع كسلان : كَسَلُوا ، شبهوه بأسرى ، كما قالوا : أسارى شبهوه بكسالى ، ووجه الشبه أن الأُسرى يدخل على المرء كرها كما يدخل ( عليه ) الكسل " . ( ١ )

وما ساء هذا التشابه في الصيغتين إلا " لأن معنى هذا متقارب ، وذلك أن الكسل أمر يدخل على الانسان بغير شهوته ، كذلك الأُسرى يدخل عليه بغير شهوته ، فلما اتفقا في المعنى امتزجا في الجمع فحمل كل على الآخر في بابه " . ( ٢ )

إذاً فالقياس في " فَعَمِلَ " أن يجمع على " فَعَلُوا " ، والقياس في " فَعَلَان " أن يجمع على " فَعَالَى " ، ولكن لما شابه " فَعَمِلَ " " فَعَلَان " جُمع على " فَعَالَى " ، ولما شابه " فَعَلَان " " فَعَمِلَ " جُمع على " فَعَلَى " .

وهذا التشابه جاء نتيجة الاشتراك بين الصيغتين من جهة المعنى ، ذلك أن الصيغتين تجتمعان في الأمور المكروهة الداخلة على النفس بدون حبلها ، ولا إرادة ، وبالتالي تكف صاحبها عن النشاط والتصرف في الأمور ، فالكسل أمر مكروه للنفس ، لأنه يدعو إلى الخمول ، وكذلك السكر من باب " سكران " يدعو إلى عدم النشاط والتصرف ( ٣ ) في الأمور ، وهو مكروه عند العقلاء ، كما أن الأُسرى يكف الانسان عن نشاطه وهو مكروه للنفس .

( ١ ) الدر المصون ١ / ٤٨٠

( ٢ ) الكشف عن وجوه القراءات السبع ١ / ٤٩٦

( ٣ ) الدر المصون ١ / ٤٨٠

وأما من جهة التشابه اللفظي فان كلتا الصيغتين تشتركان في  
الزيادة ، لذلك ساغ ذلك التشابه بين " فَعِيل " بمعنى " مفعول " ، و  
" فَعْلَان " بمعنى " فاعل " ، في مجي " جمعهما على وزن واحسب  
ويؤكده التشابه أن " قَتِيلًا " الذي هو بمعنى " مقتول " يجمع  
على " قَتَلَى " ويأخذ الحكم نفسه ، لاشتراكه مع ما سبق في الزيادة ،  
ولأن القَتَلَ إنهاءً لحركة الانسان ، ويدخل عليه بدون شهوته ، بل وهو  
كاره له كما في الأسر ، والكسل ، والسكر ، كل ذلك يؤكده قوة التشابه  
في هذه الصيغ .

كما أن هناك جمعا آخر لَفَعِيل بمعنى مفعول في غير بابه ،  
وهو أن القياس - كما سبق - في وزن فَعِيل أن يكون على " فَعَلَى " .  
إلا أنه قد خرج عن هذا الباب فجمع على وزن " فَعَلَاء " ، وذلك  
أن " فَعِيلًا " اذا كان بمعنى " مَفْعُول " فجمعه " فَعَلَى " ، إلا أنهم  
قد قالوا : " أسْرَاء " ، فشبهوه بظرفاء ، كما قالوا في جمع قَتِيل : قُتْلَاء ،  
فكما أن أسْرَاء ، وقُتْلَاء في جمع قَتِيل وأسير ليس بالقياس كذلك أسَارَى  
ليس بالقياس <sup>(١)</sup> كما سبق في بابه ، ولكن الذي سوغ هذا التشابه  
بين أسير وظريف وقَتِيل ، أن الزيادة لازمة في الجميع ، ألا ترى أنهم  
قد أدخلوا في فَعَلَاء ما ليس بمعنى مفعول على التشبيه في اللفظ

(١) الحجة ١١٥/٢ ، وينظر الدر المنثور ٤٨٢/١ .

والمعنى ، قالوا : مريض ومرضى ، وميت وموتى ، وهالك وهلكى ، وذلك أنها أشبهت في اللفظ ، قولك أسير وجريح وقتيل لأنها كلها على وزن فعيل ، وأشبهتها في المعنى لأنها كلها علل ابتلوا بها وهم كارهون لها \* . ( ١ )

وكذلك المرضى ، والموت ، والهلاك كلها علل غير محبوبة طبعاً ، فقد علم أن أصل " فعلى " أن يكون جمعاً لفعيل<sup>في</sup> معنى مفعول بمعنى مصاب بمصيبة ، ثم حمل عليه ما وافقه في هذا المعنى ، فأقرب ما يحصل عليه فعيل بمعنى الفاعل ، نحو مريض ومرضى لشابته له لفظاً ومعنى \* . ( ٢ )

وقد كان مقتضى قياس هذا الباب أن يكون مجموعاً جمعاً مصححاً ، أو مكسراً على غير هذا الوزن السابق ، مثل قولهم : هلاك ، وهالكون ، فجاءوا به على قياس هذا البناء ، وعلى الأصل ، فلم يكسروه على المعنى ، إذ كان بمنزلة " جالس " في البناء وفي الفعل ، وهو على هذا أكثر في الكلام \* ( ٣ ) أى في قياس جمع فاعل .

( ١ ) الكشف عن وجوه القراءات السبع ١ / ٤٩٦ .

( ٢ ) شرح الشافية ٢ / ١٤٤ .

( ٣ ) الكتاب ٣ / ٦٤٨ .

ومما حُمِلَ على هذا الجمع في هذا الباب - وهو على غير بابه - نظرا للاشتراك في المعنى ، وذلك جمع " فَعَلَ " الذي كان القياس فيه أن يكون على جمع " فاعلون " ، إلا أنهم لهذا المعنى في الصيغة السابقة جمعوه على " فَعَلَى " ، حيث " قالوا : زَمِنَ وَزَمِنَى ، وَهَرَمَ وَهَرَمَى ، وَضَمِنَ وَضَمِنَى ، كما قالوا : وَجَمَى ، لأنها بلايا ضُربوا بها فصارت فسي التكسير لذا المعنى ككسیر وكسرى " . (١)

وقد جاء في هذا الجمع شيء كثير غير أنه يَنْظِمُهُ عَقْدٌ واحد وهو الاشتراك في المعنى ، ومن هذا الباب تكسير " فَعَمِلَ " على " فَعَالٍ " ، إذ " جاء منه شيء كثير على " فعالين " ، قالوا : " يتامى " ، وأيام ، شبهوه " بوجاعي " ، و " حياطي " ، لأنها مصائب قد ابتلوا بها ، فَشَبَّهَتْ بِالْأَوْجَاعِ حين جاءت على " فَعَلَى " . (٢)

#### والخلاصة :

أن كل هذه الصيغ تدخل تحت معنى واحد ، ولذلك سماع التشابه في هذا الباب ، وهذا من أطرف أبواب الصرف من حيث المعنى ، وقد دخل فيه صيغ كثيرة .

(١) الكتاب ٦٤٩/٣ ، ٦٥٠ ، وينظر شرح الشافية ١٤٤/٢ .

(٢) المصدر السابق ٦٥٠/٣ .



مضارعة أَفْعَلَ فَعِيلاً اسم المفعول في جمعه على فَعْلَى :

من صيغ جمع الكثرة : " فَعْلَى " ، وهي صيغة مقيسة في كل  
فَعِيل بمعنى " فاعل " ، دال على هلاك ، أو توجع ، يقول ابن مالك (١)

فَعْلَى لَوْصَفٍ كَقَتِيلٍ وَزَمِينٍ

وَهَالِكٍ وَمَيَّتٍ بِهِ قَمِيْنٍ

فهذا الذي ذكره ابن مالك هو ما يطرِدُ في " فَعْلَى " جمعا ، بيد أنه  
سَمِعَ جمع أَفْعَلَ كأحق على حمق ، وكان من حق العربية أن يجمع  
على " فَعْل " ، قال ابن مالك : (٢)

فَعْلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرَ ، وَأَحْمَسَرَا

وَفِعْلَةٌ جَمْعًا بِنَقْلِ يَسْدُرِي

وعند المقارنة بين هاتين الصيغتين ، وهذين الوصفين :  
" أَحْمَق " ، وَأَنْوَك " ، وبين ما يقاس جمعه على " فَعْلَى " نجد تشابهها  
قويا في الدلالة بينهما ، وذلك من خلال الآتي :

أولا - أن الحَمَقَ ، وَالنَّوْكَ ليسا من تأثير الفاعل ، وإنما هو موصوف  
بهما ، بمثابة المصيبة التي يصاب الموصوف بها دون إرادته ،  
وهذا الوزن يقاس في كل ما يدل على هلاك أو إصابة بما لا تأثير  
للفاعل فيه ، وإنما هوشي \* مكتسب داخل عليه بدون ارادة .

(١) تنن الالفية باب جمع التكسير .

(٢) المصدر السابق باب جمع التكسير .

ثانيا - أن الحَقَّ والتَّوَكُّ من الخصال المكروهة التي تشبه العرض والضعف ، وتستدعي التوجع والعطف على صاحبها ، وهذا ما نجده في مثل : أسير ، وجريح ، إذ يستدعيان العطف والتوجع على صاحبهما ، لذلك شبهوا به الأحمق والأثوَّك ، كما قالوا أسرى وجرحى ، وقد أشار الصيمري إلى هذا التوجيه بقوله : " وكذلك أحمق وحمق ، وأنوك ونوكى ، لأنها بلية دخلت<sup>عليهم</sup> / وهم كارهون لها ، فصارا بمنزلة : قتيل وجريح ، فأجرى في الجمع مجرى ذلك " . ( ١ )

---

( ١ ) التبصرة والتذكرة ٢ / ٦٦١ .

والخلاصة :

أن قياس فَعَلَى الذى هو جمع لوصف على فَعِيل بمعنى مفعول  
دال على هلاك أو توجع مثل : قَتيل و قَتلى ، وجريح و جرحى ، وأسير وأسرى ،  
وكذلك ما حَمَلَ عليه في بابه مما أشبهه في المعنى مثل فَعِيل بمعنى  
فاعل كمرىض ومرضى ، ومن فَعِل كزَمِن ، وزمنى ، ومن فاعل أيضا كهالك  
وهلكى ، ومن فَعِيل كَيَت وموتى ، و من أفعل الذى هو الأصل هنا نحو :  
أحمق وحمقى .

فكل هذه الأوزان تطبق بفعيل بمعنى مفعول في جمعه على  
فَعَلَى في هذا الباب ، وان كان الأصل في أفعل أن يكون جمعه على فَعَل  
جمع كثرة أيضا نحو : أحصر و حُصِر جمعاً مطرداً ، إلا أنه لما شابسه  
فَعِيلاً هنا اسم المفعول في المعنى جُمع على فَعَلَى ، فهذا الباب ينظمه  
معنى واحد وهو البلايا الداخلة على أصحابها بدون ارادة ، لذلك ساغ  
التشابه هنا . (١)

---

(١) ينظر شرح ابن عقيل على الألفية ٤/١١٨، ١٢٢٠.

مضارعة " فَيَعْل " " فَاعِلًا " :

الأصل في صيغة " فَيَعْل " أن يجمع جمع مذكر سالم أو جمع مؤنث سالم، فيقال في " بَيَّع " : بَيَّعُونَ أَوْ بَيَّعَات ، إلا أن العرب قد يجمعون هذه الصيغة جمعاً مَكْسَرًا تشبيهاً لِفِيْعَلٍ بفاعل ، كما يقال مَيَّتْ وَأَمَوَتْ ، شَبِهُوا " فَيَعْلًا " بفاعل حين قالوا : شاهد وأشهبان ولذلك الجمع نظائر إذ يقولون : قِيلَ وَأَقْبِيَالٌ ، وَكَيْسٌ وَأَكْيَاسٌ ، والدليل أن قِيْلًا ، وَكَيْسًا نظير " فَيَعْل " أنهم يجمعونه جمع مذكر سالمًا " فلولم يكن الأصل " فَيَعْلًا " لما جمعه بالواو والنون ، فقالوا : قِيلُونَ ، وَكَيْسُونَ ، وَلَيْنُونَ ، وَمَيْتُونَ " . (١)

ويقوى هذه المشابهة خروج هذا الجمع عن أصله " بأنه ما كان من " فَعَّل " فالتكسير فيه أكثر ، وما كان من " فَيَعْل " فالواو والنون فيه أكثر ، ألا ترى أنهم يقولون : صَعَّبَ وَصَعَابٌ ، وَخَدَّلَ وَخِدَالٌ ، وَفَسَدَ وَفَسَالٌ ، وقالوا : هَيَّنَ وَهَيِّنُونَ ، وَلَيَّنَ وَلَيِّنُونَ ، لأن أصله " فَيَعْل " ، ولكنه خفف وحذف منه ، فلو كان : قِيلَ وَكَيْسٌ " فعلا " لم يكن أصله " فَيَعْلًا " كان التكسير أغلب " . (٢)

(١) الكتاب ٦٤١/٣

(٢) المصدر السابق ٦٤١/٣

ويؤكده هذه المشابهة أيضا استواء المذكر والمؤنث فيه في جمع التكسير ، لا "نهم" قد قالوا : مَيَّتْ وأموات فشيبهوه بذلك ، ويقولون للمؤنث أيضا : "أموات" ، فيوافق المذكر كما وافقه في بغيض ما مضى " . (١)

وكما تقدم أن أصل جمع "فِيْعَل" : فَيَعْمَلُونَ ، قال الله تعالى : \* إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ \* (٢) ، هذا هو الأصل فيه إلا أنه لما شابه فعلا جمع مكسرا ، والدليل على تلك المضارعة أيضا أختهم قالوا في " مثل ذلك : امرأة حية وأحياء ، ونضوة وأنثاء ، ونقضة وأنقاض ، كأنك كسرت نقضا ، لأنك اذا كسرت فكان الحرف لا هاء فيه " . (٣)

وأيا فانه " قد جاء شيء من " فيعمل " في المذكر والمؤنث سواء قال الله عزوجل : \* وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيِّتًا \* (٤) (٥)

- 
- (١) الكتاب ٢/٦٤٢ .  
(٢) سورة الزمر آية ٣٠ .  
(٣) الكتاب ٣/٦٤٢ .  
(٤) سورة ق آية ١١ .  
(٥) الكتاب ٣/٦٤٣ .

والخلاصة :

أن " فِعْلا " الأُصْل فيه أن يجمع جمع السلامة بالسواو والنون للمذكر وبالألف والتاء في المؤنث ، يقال : مَيْتُونَ ، وَمَيْتَاتٌ ، إلا أنه لما جمع مكسرا في المذكر والمؤنث على أفعال ، فقليل فيهم : أموات جمع مَيْتٌ ومَيْتَةٌ ، وأنه قد يجيء المذكر والمؤنث منه سواء ، فسي خَلُوهُ من التاء في الجمع حَمَلًا لَفِعْمَلٍ على " فَعِيل " بمعنًى مفعول . ( ١ )

---

( ١ ) ينظر شرح الشافية ٢٧٧/٢ .

مضارعة فاعل فعيلًا :

يجمع فعيل هنا على فعلاء \* نحو : كريم وكرما ، وظريف وظرفاء ،  
وجليس وجلساء \* (١) ، وهذا الجمع لا يكون الا في الصفات ، كما في  
\* نحو : فقيه وفقها ، وظريف وظرفاء \* (٢) ، والفقهاء والظرف صفتان ،  
ويكون \* فعيل \* بمعنى فاعل ، ويشترط فيه أن يكون صفة لمذكر عاقل ،  
وأن يكون الاسم فيه غير مضعف ، ولا معتل ، لأن قياس جمع \* فاعل \*  
\* فَعَّل \* ، أو فَعَّال ، نحو : سابق وسَبَق ، وقارىء وقُرَّاء ، وليس من أوزانه  
المطرودة فعلاء ، بيد أن \* فاعلا \* قد يضارع \* فعيلًا \* في الدلالة  
المعنوية ، فيجمع على فعلاء ، لأن \* فعيلًا \* هنا يدل على غريزة  
أو معنى الغريزة ، مثل : ظريف ، ونظيف ، وفصيح ، وفقيه ، فإذا  
تضمن ما هو على وزن فاعل من هذه الصيغ معنى فعيل في الدلالة  
على غريزة أو معنى الغريزة ، فإنه يجوز جمعه على فعلاء ، نحو :  
صالح وصلحاء ، وعاقل وعاقل ، وشاعر وشعراء ، وعالم وعلماء ، وجاهل  
وجاهلاء ، وفاضل وفضلاء ، وشاهد وشهداء ، وكريم وكرما \* (٣)

فهذه الأوصاف كلها تدل على معان كالغريزة بالاضافة الى أن

الصيغتين في كل من فاعل وفعيل تشتركان في الزيادة ، وفي كونهما  
على ثلاثة أحرف أصول ، يقول ابن مالك : (٤)

- (١) المقتضب ٢/٢٠٨ .  
(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٢٣ .  
(٣) جموع التفسير بين السماع والقياس ص ٨٤ .  
(٤) متن الألفية وينظر شرح ابن عقيل عليها ٤/١٢٩ .

وَلِكَرِيمٍ وَبَخِيلٍ فَعَعَلًا

كذالِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا

وقد أشار ابن النحاس إلى التشابه بين فعيل وفاعل معللاً هذا

التشابه بالعلة المعنوية ، حيث يقول : \* والشعراء جمع شاعر ، وإنما

فَعَعَلًا جمع فَعِيل ، مثل : ظريف وظرفاء ، وما أشبهه ، إلا أن فَعِيلًا إنما

يقع لمن كَمَل ما هو فيه ، فلما كان الشاعر إنما يقال لمن عُرِف بالشعر

شَبَّهُ بِفَعِيل \* . (١)

والخلاصة :

أن فاعلاً يجمع على فَعَلٍ أَوْ فَعَالٍ ، هذا هو الغالب فيسه ،

إلا أن فاعلاً لما ضارع فعيلًا في الدلالة على الفريضة جمع جمعسه ،

وَأَجْرِي مَجْرَاهُ ، وما ذلك إلا للمشابهة اللفظية والمعنوية ، وعلى ذلك

قول الله تعالى : \* مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ \* . (٢)

(١) شرح القوائد المشهورات ٦/٢ .

(٢) سورة البقرة من الآية ٢٨٢ .



مضارعة فَعَالٍ فَعِيلًا فِي الْجَمْعِ :

الأصل في فَعَالٍ أن يجمع على فُعُلٍ ، مثل : صَنَاعٌ وَصُنُوعٌ ،  
وَجَمَادٌ وَجُمُودٌ ، كما أن الأصل في " فَعِيلٍ " إذا كان بمعنى " فاعل " لذكر  
عاقل ، أن يجمع على فُعَلَاءَ ، ويكون فَعِيلٌ دالا على الصفة اللازمة ، مثل  
الخصال الملازمة لصاحبها أو كاللزامه ، مثل : الظرافة ، وقد تكون  
الصفة من المعاني الجبليّة مثل الطول والقصر ، وقد يصاغ فَعَالٌ للدلالة  
على الصفة الثابتة ، فيكون بذلك مشابهاً لَفَعِيلٍ وَيُعْطَى حُكْمَهُ بأن يجمع  
على فُعَلَاءَ .

وهناك أوجه شبه أخرى بين " فَعَالٍ " ، وبين فَعِيلٍ ، نذكر

منها :

أولا - أن كليهما أربعة أحرف ، والزيادة فيها حرف مد ، بعد عيّن  
الكلمة .

ثانيا - إذا دل على المعنى الثابت يصاغ من فَعُلٍ بالضم ، ولهذا ،  
فقد جمع العرب كلمة " جبان الذي هو على وزن " فَعَالٍ " على :  
جَبَانًا ، وذلك لما بينهما من خصائص صيغة فَعِيلٍ المذكورة آنفاً ،  
وهي أيضا صفة جَبِينٍ بالضم <sup>(١)</sup> ، ومن المعلوم أن جمع " فَعَالٍ "  
فُعَلَاءَ وكان الأصل فيه أن يُجمع بالواو والنون ، أي جمع تصحيح ،

(١) ينظر الكتاب ٦٣٩/٣ ، وشرح الأشموني ١٣٩/٤ ، ١٤٠٠ .

نحو : جبانون ولكن لما أشبه فعيلًا ساغ هذا الجمع ، لأنهم شبهوه  
بفَعِيل لكونه مثله في الصفة والزنة ، والزيادة ، وأيضا يحتج مثله  
من التاء ، وقال بعضهم : امرأة جبانة ، فعَلن هذا لا يتنوع جمعه  
بالواو والنون ، فجبناء كظرفاء<sup>(١)</sup> ، فقد ظهر أن فعَال الاصل فيـه  
أن يكون في جمعه على فُعَلن ، لأنه بمنزلة فَعُول كما في جماد وجُمد ،  
وصبور وصَبْر .

وقد يجمع جمع مذكر سالماً كما في جبان ، إلا أنهم لمَّا  
شبهوه بفَعِيل جمعوا جبان على جبناء .<sup>(٢)</sup>

---

(١) ينظر الكتاب ٦٣٩/٣ ، وشرح الشافية ٢/١٣٥ .

(٢) ينظر الكتاب ٦٣٩/٣ .

مضارعة الصِّفَةِ الإِسْمِ :

الأصل في صيغة فَعِيلٍ حينما تكون صفة أن تجمع على "فُعَلَاءٍ" جمع كثرة ، نحو : "فقيه وفقها" ، وخيل ومخلاء ، وكريم وكرماء ، وظريف وظرفاء ، ونديم وندماء ، وحكيم وحكماء ، وسميد وسمداء ، وشريف وشرفاء ، وكبير وكبراء ، ونظير ونظراء ، وأسير وأمراء ، وسفير وسفراء ، وحليم وحلماء ، ورحيم ورحماء ، وشجيع وشجعاء . ( ١ )

الا أننا نجد لهذه الصيغة جمعا آخر خرج عن الغالب فيه ، وذلك كما في جمع فَعِيلٍ على فُعُلٍ ، والسبب في هذا الجمع المغاير لآصله أن الصفة أشبهت الاسم في الجمع ، فكسرت كما يكسر ، والى هذا التشابه أشار الرضي معللاً هذا التعليل حيث يقول : " وكُسِّرَ فَعِيلٌ عَلَى فُعُلٍ تشبيهاً بفعيل الاسمي وذلك نحو : تَذِيرٌ وَجَسَدٌ وسدس ، كما/ في الاسم : كَتَسَسَ ، وكذا قيل في المضاعف لُذُنٌ ، وَلُذُنٌ . ( ٢ )

( ١ ) جموع التكسير بين السماع والقياس ص ١٠٠ .

( ٢ ) شرح الشافية ١٣٧/٢ ، ١٣٨ .

مضارعة الماضي المضارع في الاعلال :

وهنا نلاحظ ظاهرةً مختلفةً في الماضي عن أصله ، ذلك أن الفعل الماضي الذي جاء على بناء \* فَعَلَ \* يَفْعُلُ بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع تكون الواو لازمة له في لام الكلمة في المضارع ، والألف لازمة في الماضي ، وسبب ذلك أن الواو لما كانت من مخرج الألف تخرج من الجوف ، ولها صفات الألف من الانتشار والجهر وغير ذلك من الصفات ، لذلك انقلبت الألف واوا في المضارع ، تقسول في ذلك : غزا يَغزُو ، فأبدلت الواو هنا من الألف كما ترى ، ومقتضى القياس هنا أنك إذا أسندت الفعل إلى ضمير الفاعل في هذه الصيغة ، فإنك تبقى الواو ، تقول : أغزوت ، إلا أننا نرى أن الاستعمال جاء مخالفا لهذه القاعدة ، وذلك أنهم قلبوا الواويا في حالة الاسناد إلى ضمير الفاعل ، فقالوا : أغزيت في الماضي ، كما قالوا في المضارع : يَغزِي وَيَغزِي ، والعللة في قلب الواويا هي كسرة قبل الواو في المضارع " فأرادوا المماثلة ، وأن يكون اللفظ واحدا فأعلوا الماضي للإعلال المضارع " (١)

ولذلك نراهم يَبْقُونَ على الياء في الشئ نحو : \* مَغزِيَان ، وَمَلْهِيَان ، لأنك لو بنيت فَعَلًا في أوله الميم على وزن \* مَفْعَل \* لقلت : مغزيت ، وملهيت فنقلبت الواو ، كما قلت أغزيت ، فحُهِل الاسم في هذا الموضع على الفعل " (٢)

(١) المنصف ٢/١٦٤

(٢) المصدر السابق ٢/١٦٤

وبذلك على ذلك أيضا اعلال المصدر لاعلال الفعل ، وهذا

(١)

كثير في كلامهم كما \* أعل في نحو قولك : قمت قياما ، وصمت صياما\* .

فقد أُعل المصدر هنا لاعلال فعله حملا للاسم على الفعل

و\* الأصل صوام ، وقوام . . . ، فوقعت الواو عينا لمصدر فعل أُعلت فيه

وقبلها كسرة ، وعدها ألف زائدة فقلبت الواو ياء\* . (٢)

وإذا لم تكن ممثلة في الفعل فإنها لا تقلب لعدم الماثلة ،

وهناك شروط لهذا القلب الذي يهنا فيه المضارعة بين الماضي

والمضارع كما ذكرنا في قلب الواو ياء ، من أجل الشابهة بين

الماضي والمضارع كما شابه المصدر فعله في ذلك الاعلال حملا للاسم

على الفعل ، وهذا سائغ في العربية .

---

(١) النصف ٢/١٦٤ .

(٢) المدخل إلى علم النحو والصرف ص ٣١ .

مضارعة الاسم الفِعْل :

إِنَّ الْأَصْلَ فِي الْوَصْفِ الْمَبْدُوءِ بِالْمِيمِ أَنْ يَجْرِيَ مَجْرَى فِعْلِهِ  
الَّذِي اشْتَقَ مِنْهُ ، وَذَلِكَ أَنْ يَجْمَعَ جَمْعَ سَلَامَةٍ ، سِوَاهُ أَكَانَ اسْمَ فَاعِلٍ ،  
أَوْ اسْمَ مَفْعُولٍ ، أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْمَذْكَرِ فَلِأَنَّهُ يَشْبَهُ الْفِعْلَ فِي اسْمِ سِنَانِهِ  
إِلَى الْوَاوِ . فَالْوَاوُ فِي " سَلْمُونَ " تُقَابِلُ الْوَاوِ فِي قَوْلِكَ : يَسْلُمُونَ وَهُوَ  
ضَمِيرُ الْفِعْلِ ، وَلِذَلِكَ يُجْرَدُ هَذَا الْوَصْفُ مِنْ عَلَامَةِ الْجَمْعِ إِذَا أُسْنِدَ  
إِلَى ظَاهِرٍ ، كَمَا يُجْرَدُ الْفِعْلُ مِنْ ضَمِيرِ الْجَمْعِ إِذَا كَانَ سِنْدًا إِلَى ظَاهِرٍ  
، نَحْوُ قَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ : (١)

وَجَرَدِ الْفِعْلِ إِذَا مَا أُسْنِدًا  
لِأَشْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَازَ الشَّهْدَا

ونحو :

سَلِمَ الْقَوْمُ ، وَيَسْلُمُ الْقَوْمُ  
وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْمَوْءُذِ السَّالِمِ فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَذْكَرِ السَّالِمِ ،  
فَكُلُّ مَا يَجْمَعُ مَذْكَرُهُ جَمْعَ سَلَامَةٍ ، يَجْمَعُ مَوْءُذَهُ جَمْعَ سَلَامَةٍ كَذَلِكَ .

هَذَا هُوَ الْأَصْلُ فِيهِ ، وَلِذَلِكَ فَإِنَّ قِيَاسَ الْوَصْفِ الْمَبْدُوءِ بِالْمِيمِ  
لَا يُكْسَرُ إِلَّا نَادِرًا ، كَمَا وَرَدَ فِي مَفْعُولٍ وَمَفَاعِيلٍ ، فِي الْمَشَابِهَةِ الْمَذْكَورَةِ  
هُنَاكَ (٢) ، وَسَبَبُ جَمْعِ هَذَا الْوَصْفِ جَمْعَ سَلَامَةٍ هُوَ الْمَشَابِهَةُ بَيْنَ

(١) متن ألفية ابن مالك باب الفاعل .

(٢) ينظر مبحث : جمع مفعول على مفاعيل .

هذا الوصف وبين الفعل المضارع من عدة أوجه منها :

- أولا - أن كل واحد منهما يبدؤ بحرف زائد ، فالميم في اسم الفاعل أو اسم المفعول تقابل حرف المضارعة في الفعل المضارع .
- ثانيا - في الرباعي فما فوق يماغ الوصف على هيئة الفعل المضارع من حيث ترتيب الحروف ، فيفتح ما قبل الآخر منه اذا كان اسم مفعول ، كما هو الحال في الفعل المضارع السني للمجهول ، ويكسر من اسم الفاعل كما هو الحال في السند الى فاعله ، فيقال في مثال الأول : زيد مُكْرَم ، وزيد مُكْرَم ، ويقال في المثال الثاني : زيد يُكْرَم ، كما يقال : زيد مُكْرَم ، فكلاهما من حيث الوزن العروضي واحد وهو فاعلن أو فاعل .
- ثالثا - أن كلا منهما - كما أشرت آنفا - يُجرّد من علامة التثنية والجمع ، اذا أسند الى اسم ظاهر .
- رابعا - أن اسم الفاعل واسم المفعول يدلان على ما يدل عليه الفعل المضارع من حيث الزمن ، وهو الحال أو الاستقبال .
- والى هذا التشابه الخاص بين الوصف البدؤ بالميم والفعل المضارع أشار الرضي بقوله : " وكل ما جرى على الفعل من اسمي الفاعل والمفعول وأوله ميم فبانه التصحيح لمشابهة الفعل لفظا ومعنى " . (١)

---

(١) شرح الشافية ٢/١٨٠ .

هذا ، ومن قوانين المضارعة في النحو والصرف مضارعة الاسم  
الفعل مضارعة مطلقة ، أى في الشكل ، وعدد الحروف والعمل ، والدلالة  
على الزمن ، غير أن الاسم قد يكتسب بعض خصائص الفعل اذا شابهه  
في بعض النواحي ، وحينئذ تكون هذه المشابهة في وجه من أوجهه  
التشابه الخاص بين الفعل والاسم ، وهنا أذكر مثالين لهذا التشابه :

أولا - مضارعة الجمع للفعل في هذه المسألة ، والى ذلك أشار  
ابن جنى بقوله : " ولما كان الجمع مضارعا للفعل بالسفرعية  
فيهما ، جاءت فيه أيضا ألفاظ على حذف الزيادة التي كانت في  
الواحد ، وذلك نحو قولهم : كَرَوَانَ وَكِرَوَانَ ، وَوَرَشَانَ ، وَوَرَشَانَ ،  
فجاء هذا على حذف زائدتيه حتى كأنه صار الى فَعَلَ ، فَجَرَى  
جَرَى " خَرَبَ ، وَخَرَبَانَ ، وَبَرَقَ وَبَرِقَانَ ، قال :

\* أَبْصَرَ خَرَبَانَ فَضَاءً فَاثْبَدَرَ \* . (٢)

ويبدو أن أبا الفتح يريد أن يقول : إن فتح بعض  
حروف الكلمة في بعض تغيراتها يقتصر على الفعل أو ما تصرف  
منه ، مثل اسم الفاعل والمصدر ، فمثال الحذف من الفعل قولهم  
في أَجْنَهُ اللَّهُ ، فعند البناء للمفعول يقال : جَنَّ فلان بحذف



المهزة ، ومثال حذف بعض الحروف من اسم الفاعل صياغته على وزن فاعل من أفعل ، وذلك نحو قولهم : أهقل المكان فهو باقل ، وأيفع الغلام فهو يافع مثال المصدر كما قال أبو الفتح \* قولهم : عرك الله إلا فعلت ، أي عركه تك الله تعبيراً ، ومثله قسوله :

\* رَسَجَرِدٍ قَيْدِ الْوَابِدِ هَيْكَلِ \*

أي تقييد الوابد ، ثم حذف زائدتيه . (١)

فلما شابه جمع اسم العين الفعل من ناحية أن كليهما فرع أعطي هذا الحكم ، وساغ حذف بعض حروفه الزائدة .

ثانياً - تشبيه الاسم بالفعل في الاعلال ، إن من الملاحظ في درس الصرف اعلال بعض المصادر التي لا يوجد فيها سبب مباشر للاعلال ، غير اعلال فعلها ، فتحمل عليه ، وتعطى بعض أحكامه ، يقول الزمخشري : " وقد أعلوا نحو : قيام ، وعياد ، وأحنفيان ، وانقياد لاعلال أفعالها مع وقوع الكسرة قبل الواو ، والحرف المشبه للياء بعدها وهو الألف " . (٢)

(١) الخصائص ٢/٢٢٠، ٢٢١ .

(٢) الفصل في علم العربية ص ٣٨٠ .

ومن المعلوم أن مجرد وقوع الكسرة قبل الواو لا يسوّغ اعلالها،  
والدليل على ذلك قولهم : طِوَالٌ ، وروا ، ورواية ، بيّد أنه اذا صا حب  
ذلك كون فِعْلٍ الضدر مَعْلًا ، فإنه يجب الاعلال حينئذ تشبيها  
للاسـم بالفعل .

مضارعة الجمع الواحد أي " مضارعة الفرع أصله " :

لما كان المفرد أصلاً للجمع ، صارت العلاقة بينهما علاقة اشتقاق أصلية ، أو علاقة الفرع بأصله ، وفي كثير من الأوزان يمكن معرفة المفرد بمجرد ملاحظة الجمع ، وهذا في أكثر الصيغ ، غير أن هذا التوافق بين الجمع والمفرد لا يصل إلى حد المطابقة ، فالجمع لا يحافظ على كل التغيرات الصرفية في المفرد مثل الاعلال والادغام ، وفي مقابل ذلك قد يطرأ على الجمع أحد هذه الأحكام حتى لو لم توجد في المفرد ، وهناك أمثلة كثيرة على ذلك ، منها مثلاً : إذا جُمعت لفظة " عِلَّةٌ " <sup>يَفُكُّ</sup> الادغام فيقال : " عِلَلٌ " ، لأن سبب الادغام ، وهو السكون - قد زال ، ويُقال في جمع باب : أبواب يتمصيح العين منه ، فقد زال سبب الاعلال وهو انفتاح ما قبل الواو ، فما قبل الواو هنا ساكن كما ترى ، ولذلك لم يطرأ عليه الاعلال بقرب الواو ألفاً كما في مفرده ، كما يقال في جمع " عَوْدٌ " <sup>الأصل عودان</sup> عيدان / " فِعْلَانٌ " ، فقد أعلت العين / لحدوث سبب <sup>التي هي الواو</sup> العِلَّةِ في الجمع .

ويبدو أنه خلافاً لهذا الأصل قد سُمع عن العرب مراعاة بعض التغيرات الأصلية الموجودة في المفرد فاعتدوا بها في الجمع ، وقد وُجد في اللغة بعض مظاهر غير قياسية في هذا الموضع ، وإنصاحاً جاز ذلك من أجل التشابه بين المفرد والجمع ، أذكر منها ما يلي :

أولاً - جمع الجمع ، إذ من المعلوم أن الأصل عدم جمع الجمع لأن الجمع في المفرد من أجل تكثيره ، والجمع للكثرة بوضعه ، وخلافاً

لهذا الأصل فقد ورد عن العرب بعض الجموع مجوعة، ولكن ذلك لا يتجاوز الجموع التي تُشبه المفرد في الوضع وعدد الأحرف، أما الجموع التي لا تُشبه المفرد مثل صيغة منتهمس الجموع وجمع المذكر السالم، والمؤنث السالم، فلا تُجمع.

وعلى الرغم من كثرة ما ورد من الجموع مجوعة فإن ذلك ليس قياساً مطرداً وإنما هو مسوع (١).

وقد ذكر الزجاجي لجمع الجمع أمثلة حيث يقول: "إعلم أن الجمع قد يجمع لأنه قد يشبه بالواحد"، قالوا: نَعَمْ وَأَنْعَامٌ وَأَنْعَامِيْمٌ قَوْلٌ وَأَقُولٌ وَأَقَاوِيلٌ، وقالوا: أصيل للعشي، ثم جمعوا فقالوا: أصل، ثم قالوا في جمع الجمع أصل، فشبّهوه بعنق وأعناق، ثم جمعوا جمع الجمع فقالوا: أصائل، فأصائل جمع جمع الجمع (٢).

ويمكن تلمس بعض أوجه الشبه بين المفرد والجمع الذي يجمع

في النقاط الآتية:

أولاً - أن هذا الجمع في كثير من حالاته يوجد مفرد بوزنه مثل أصل فإنه يوافق في الوزن: "عنقا"، فالمشابهة هنا لفظية عرضية.

(١) الجمل في النحو ص ٢٨٢.

(٢) المصدر السابق ص ٢٨٢.

ثانيا - أن هذا النوع من الجموع يجوز صرفه كما يصرف المفرد فتكون الكسرة فيه علامة للجر مثل المفرد ، يقول سيبويه : " وأما أجنال وقلوس فإنها تنصرف وما أشبهها ، لأنها ضارعت الواحد ، ألا ترى أنك تقول : أقوالٌ وأقويلٌ ، وأعرابٌ وأعاريبٌ ، وأبيدٌ وأبيدٌ ، فهذه الأحرف تخرج إلى مثال مفاعل ومفاعيل <sup>إذا كسر</sup> ، كما يخرج إليه الواحد إذا كُسِّرَ للجمع ، وأما مفاعل ومفاعيلُ فلا يَكْسَرُ فيخرج الجمع إلى بناء غير هذا ، لأن هذا البناء هو الغاية ، فلما ضارعت الواحد صُرِفَتْ \* (١)

ثالثا - اعلال الجمع مراعاة لاعلال مفرده ، ويظهر هذا في جمعهم الرياح ، والدار على رياح ، وديار ، فقد جمعوها بالإعلال ، وكان القياس أن يقال : رِواحٍ وديوار كما قالوا : طِوالٌ ، لأنها من الروح ، كما أن الأصل في الدار أن يقال : دِوار لأن تصغيرها على دَوِيرَه . بإعادة الواو ، والتصغير يردُّ الأشياء إلى أصولها ، وأيضا نجدهم قد جمعوا عيدا على أعياد مع أن الأصل أن يقال : أعواد ، لأنه من العودة ، إذ يعود كل عام لولا أنهم أتبعوا الجمع للمفرد لما لهما من ارتباط ، ولأن الجمع إنما هو صورة عن أصله الذي هو المفرد ، يقول الزمخشري : " ونحو : ديار ورياح ، وديار تشبيها لإعلال وجدانها بإعلال الفعل مع الكسرة والألف \* (٢)

(١) الكتاب ٢٢٩/٣ - ٢٣٠ .

(٢) الفصل ص ٣٨١ ، وانظر الخصائص ١١٢/١ \* حيث أعلوا المفرد كما

أعلوا الجمع في قِيَمَةٍ وَقِيَمٍ ، كما صححوا المفرد لما صححوه في الجمع في زَوْجٍ وَزَوْجَةٍ ، وَثَوْرٍ وَثَوْرَةٍ \* .

رابعاً - وما يُقَوِّي هذه المشابهة بين المفرد والجمع و\* أن بين الواحد والجمع من المضارعة ما ليس بين الواحد والتثنية، ألا تراك تقول: قَصْرٌ وَقُصُورٌ، وقصراً وقصوراً / وقصوراً / وقصور، فتعرب الجمع اعراب الواحد، وتجد حرف اعراب الجمع حرف اعراب الواحد \* (١)

خامساً - و ما يُوَكِّد هذه المشابهة أيضاً بين المفرد والجمع أننا نجد العرب ثَنَّتْ بعض الألفاظ تشبيهاً/بالمفرد <sup>لها</sup>، بينما هي جمع، قال تعالى: وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا \* (٢)، فقد ثَنَّى الجمع هنا تشبيهاً للجمع بالمفرد، والعرب \* قد ثَنَّتْ بعض ما يذهبون فيه مذهب شيئين مختلفين، كقولهم: رَابِلَانِ، أرادوا: اهل قبيلة، وابل قبيلة أخرى، أو إِبِلَانِ سود، وابلان حمر، كأنهم قالوا: قطيعان من الابل \* (٣)

والخلاصة :

أن العرب أجروا الجمع مجرى المفرد فجمعوه كما جمعوا المفرد انطلاقاً من المضارعة اللفظية والعروضية، ومن حيث اعلال المفسر لاعلال جمعهم.

(١) سر صناعة الاعراب ١ / ٩٥ .

(٢) سورة الحجرات الآية ٩ .

(٣) النكت ٢ / ١٠٢٥ .

مضارعة ( فَعَلَةٌ ) الدالة على الوحدة بِفَعْلَةٍ الدالة على المفرد في الجمع:

الأصل في اسم الجنس أن يُفَرَّقَ بين جمعه ومفرده بالتاء \* وذلك

نحو: تمر وتمرة، وبقر وبقرة، وشمير وشمعيرة، وجراد وجرادة، فالتاء إذا  
رُحِّقَتْ في هذا الباب دلَّت على المفرد، وإذا حُذِفَتْ دلَّت على الجنس  
والكثرة \* (١)

وهذا النوع من المجموع يختلف جمعه في التكسير عن جموع الكثرة  
الممهودة لما بينهما من الاختلاف في اللفظ والمعنى، ففي اللفظ تكون  
صورة اللفظ على هيئة خاصة تختلف عن جموع التكسير، فقد تكون التاء  
موجودة في المفرد والجمع، كما في بقرة وبقرات، وتمرة وتمرات، وذلك  
عند جمع القلة . وأما في جمع اسم الجنس فإنَّ الجمع يختلف، فالتاء تدخل  
على واحده، وتختلف في جمعه فرقا بين المفرد والجمع، إلا أن هناك  
شواهد قد جاءت على خلاف الأصل المذكور، مما يتطلب البحث  
عن العِلَّة السائفة لهذا الخروج عن الأصل، والعِلَّة عند الصرفيين هي  
المشابهة في اللفظ والمعنى، ففي اللفظ نجد أن صيغة اسم الجنس وُضِعَتْ  
للماهية من أول وهلة (٢)، ولم يراع فيها الأفراد ولا الجمع، وفي المعنى  
نجد أن اسم الجنس يدل على الكثرة، والجمع العادي يدل على القلة،

(١) المخصص ١٦/١٠٠

(٢) انظر شرح الشافية ٢/١٩٣

فالقياس في صيغة فَعَلَّةَ ، مثل : طَلَّحَةَ وَطَلَّحَ ، وَبَهَمَهُ وَبَهَمَ ، أن تكون على وزن واحد مع زيادة التاء في المفرد ، وَخَلَوُ الْجَمْعِ مِنْهَا ، هذا هو الاصل إلا أننا نجد أنه " ربما جاءت الفَعَلَّة من هذا الباب على "فَعَال" ، وذلك قولك : سَخَلَهُ وَسَخَالَ ، وَبَهَمَهُ وَبَهَمَ ، وَطَلَّحَهُ/وَطَلَّحَ ، شبهوه بالقِصَاعِ " (١) ، أي جمع قصعة الذي يدل على المفرد ولا يدل على اسم جنس ، وهذا كما يقول الاعلم "مفرقاً بين القلة والكثرة في الجمع " أن يكون القليل منه بالالف والتاء كقولنا : نَطَّةٌ لِلوَاحِدَةِ ، وَلِلكَثِيرِ نَمَلٌ ، وَلِلْقَلِيلِ نَمَلَاتٌ ، وَبِئْرَةٌ لِلوَاحِدَةِ ، وَبِئْرٌ لِلكَثِيرِ ، وَبِرَاتٌ لِلْقَلِيلِ " (٢)

فهذا الوزن كان حقه أن يكون جمعه ومفرده على حد سواء بزيادة التاء أو الياء في المفرد كما في ترة وتر ، ورومي وروم ، غير أن النصوص السابقة وهو " أن العرب جمعوا طلحة على طلاح بدلا من طلح ، وبهمه على بهام بدلا من بهم ، وقصعة على قصاع ، وجفنة على جفان ، ورحبنة على رحاب ، كل ذلك جعل الخروج عن اسم الجنس سائفا من أجل المشابهة بين الصيغتين في الجمع. " (٣)

ويقوي هذا التمليل أن أمثلة كثيرة جاءت على خلاف الاصل في جمع فَعَلَّة سواء كانت في اسم الجنس أو في مفرد الجمع العادي ،

(١) الكتاب ٥٨٢/٣ ، وانظر شرح الشافية ١٩٦/٢ .

(٢) النكت ١٠٠٢/٢ ، وانظر الشافية ١٩٢/٢ .

(٣) الكتاب ٥٨٣/٣ ، والشافية ١٩٦/٢ ، والايضاح ١٥٨/٢ .



من ذلك أن "فَعَلَّةً" بفتح الفاء وسكون الميم قد يُكسَّر على فُعُولٍ ، كما  
في "صخرة وصخور ، ومدرة ويدور" . (١)

فقد اشتركت صيغة فَعَلَّةً في هذا الجمع الذي يدل على الكثرة ،  
وان كان فَعَلَّةً في صورة اسم الجنس ، وفي صورة مفرد "صخور" .

---

(١) شرح الشافية ١٩٧/٢ ، وانظر الايضاح ١٥٨/٢ .

## الباب الثالث :

### المضارعة في التراكيب

وفيه ثلاثة فصول

- الفصل الأول : المضارعة في الإعراب والإعمال
- الفصل الثاني : المضارعة في البناء .
- الفصل الثالث : المضارعة في الأدوات .

# الفصل الأول :

المضارعة في الإعراب والإعمال

مضارعة الفعل لاسم في الإعراب :

أصل الأفعال والحروف البناء ، وأصل الأسماء الإعراب ، وذلك للمعاني الطارئة التي تدخل على الأسماء وتغيرها من حال إلى حال .

وأما الأفعال والحروف فلا تتغير معانيها بل إذا حصل تغيير فانما يكون في ذاتها (١) ، كما في الفعل : فان ذاته تتغير من مضارع إلى ماض إلى أمر ، وأما الاسم فان تغييره انما يكون في أحواله من فاعليه ، ومفعوليه ، وحالية ، إلى غير ذلك من المعاني الطارئة عليه .

لذلك بقيت الأفعال والحروف على حالة البناء ، ولا يخرج الفعل للإعراب إلا لوجه نحوي سائغ في اللفظة ، وقد بسط الزجاجي أوجه إعراب الفعل قائلاً : \* وأصل الإعراب للأسماء ، وأصل البناء للأفعال والحروف ، لأن الإعراب انما دخل في الكلام ليفرق بين الفاعل والمفعول ، والمالك والمطوك ، والمضاف والمضاف إليه ، وسائر ذلك ما يمتور الأسماء من المعاني ، وليس شيء من ذلك في الأفعال ولا الحروف . \* (٢)

ولما كان الفعل المضارع معرباً كان لا بد أن تكون هناك علة لإعرابه ، والعلة عند النحاة أنهم : \* لما شبهوا الاسم بالفعل فلم يصرفوه كذلك شبهوا الفعل بالاسم فأعربوه . \* (٣)

(١) انظر الايضاح للزجاجي ص ٨١ .

(٢) الجمل ص ٢٦٠ .

(٣) الخصائص ١/٦٣ .

فهم - كما ترى - " أعربوا المضارع لشبهه باسم الفاعل " (١) ،  
حملا للاصل على الفرع ، لأن المضارع أصل في اسم الفاعل ، واسم  
الفاعل مشتق منه .

فلما ضارع الأصل فرعه أعرب ، وُسِمِيَ مضارعا لأنه ضارع الاسم ،  
كما سيأتي ، و " لأن " معنى المضارع المشابه ، يقال : ضارعه وشابهته ،  
وشاكلته إذا صرت مثله " . (٢)

هذا ، وقد أظهر النحاة علة الضارعة وسطوها ، فمن مكشّر ،  
ومن مقل ، يقول صاحب كشف المشكل : " وأما علنا اعراب الفعل  
المستقبل فهما مشابهته لإسم فاعله من جهة أن عدد حروفه وحركاته وسكناته  
كعدد حروف اسم فاعله وحركاته وسكناته ، وتصفح ذلك في ضارب ويضرب " .  
فوزن " ضارب " عروضيا : " فاعل ، وكذلك يضرب ، وعدد الحروف  
في " ضارب " كعددها في " يضرب " ، والحركات والسكنات متماثلة ، وقد  
ذكر صاحب الكشف العلة الثانية وهي العلة المعنوية قائلا : " والثانية (٤)  
أن الفعل يقع موقع الاسم في ثلاثة مواضع ، وهي الصفة ، والحال ،  
والخبر ، فتقول في الصفة : جاءني رجل يضحك ، كما تقول : ضاحك ، وفي

(١) الخصائص ١/٦٣ .

(٢) شرح المفصل لابن يميم ٧/٦٠ .

(٣) كشف المشكل ٢/١٩٢ .

(٤) أي العلة الثانية .

الحال : جاءني زيد يضحك ، كما تقول : ضاحكا ، وفي الخبر : زيد يضحك ، كما تقول : /ضاحك<sup>زيد</sup> ، وهذه المواضع كلها للاسم فوق الفعل فيها موقعه وأدى معناه فشابهه من هاهنا مع الوجه الأول فاستحق الاعراب لذيْنِكَ الوجهين . (١)

فقد ظهر من خلال الوجهين السابقين أن المشابهة بين الفعل واسم الفاعل من ثلاثة أوجه : لفظية ، ومعنوية ، ووقوعية أي أن الفعل شابه اسم الفاعل من الناحية اللفظية بأن كان لفظه مثل لفظ اسم فاعله ، ومن الناحية المعنوية بأن كان الفعل يدل على استقبال كما يدل عليه اسم الفاعل ، وأيضا فإن الفعل وقع موقع اسم الفاعل كما سبق .

وقد بسط ابن الأنباري أوجه المشابهة بين الفعل المضارع واسم الفاعل - بأوضح مما سبق - في خمسة أوجه : (٢)

الأول - أن يكون شائعا فيتخصص ، كما أن الفعل يكون شائعا فيتخصص ، فالفعل المضارع يصلح للحال والاستقبال ، فإذا دخلت عليه السين أو سوف اختص بالاستقبال ، كما أن الاسم النكرة يكون شائعا في جنسه ، فإذا دخلت عليه الألف واللام اختص بمُعَيَّن ، فقد شابه الاسم الفعل من هذا الوجه .

(١) كشف المشكل ١٩٢/٢

(٢) أسرار العربية ص ٢٥-٢٦-٢٧ بتصريف ، سر صناعة الاعراب ١/٣٨٧ ،

الثاني - أن الفعل المضارع يصلح أن تدخل عليه اللام ، فيقال : ان زيدا ليقوم ، كما أن اللام تدخل على اسم الفاعل كذلك ، فيقال : ان زيدا لقاتم ، ولذلك لما ابتعد الفعل الماضي وفعل الأمر عن هذه المشابهة لم يجز فيهما دخول اللام . فلا يقال : ان زيدا لقام (١) كما لا يقال : لا كرم زيدا يا عمرو .

الثالث - ان الفعل المضارع يشترك فيه الحال والاستقبال ، وهو بذلك أشبه الأسماء المشتركة كالعين ، فانها تطلق على العين الباصرة وعين الماء .

الرابع - أن الفعل يكون صفة كما يكون الاسم صفة ، فيقال : مررت برجل يضرب ، و برجل ضارب .

الخامس - أن الفعل المضارع يجرى على اسم الفاعل في حركاته وسكناته ، ولهذا يعطى اسم الفاعل عمل الفعل ، ويستحق الإعراب بهذه المشابهة .

(١) أما قول امرئ القيس :

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجْرِرْ  
لِنَامُوا ، فَمَا مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ

الديوان ص ٣٢ .

فلمست هذه اللام للابتداء ، وانما هي لام يتلقى بها القسم ، تقول : والله لقام زيد ، أي لقد قام زيد .

والخلاصة :

أن الفعل المضارع لما شابه اسم الفاعل بعدد الحروف والحركات  
والسكون ، ووقع موقعه ، وأعطى معناه ، وجاز دخول اللام عليه ، وخصص  
بعد الشياخ ، فلما اشترك مع الاسم في هذا كله استحق الاعراب  
وكان حقه البناء ، كما هو الأصل في الأفعال .



مضارعة اسم الفاعل الفعل في العمل :

الأفعال أصل في العوامل ، وأما الأسماء والحروف فأنما هي محولة على الأفعال في الأعمال ، ولما كان اسم الفاعل مشتقا من الفعل عمل عمله من الرفع ، والنصب حملا للرفع على الأصل ، " ألا ترى أنهم لما شبهوا الفعل باسم الفاعل فأعربوه كَنَفُوا هذا المعنى بينهما ، وأيدوه بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعطوه ، وهذا في معناه واضح شديد كما تراه " . ( ١ )

فَمَا سَبَقَ يَعْرِفُ " أن اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل ، فلم يخرج بذلك عن أصله عنسبن كونه اسما والفعل محمول على الاسم في الإعراب . ( ٢ )

وتأكيدا لهذه المشابهة بين اسم الفاعل والفعل نجد أن الفعل المضارع يدل على الحال والاستقبال ، وكذلك اسم الفاعل لا يعمل العمل المخصوص به إلا إذا دل على الحال والاستقبال ، فيقال : هذا مَكْرِمٌ زيداً غداً أو الساعة ، يقول الزجاجي : " فإذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال كان لك فيه وجهان : أحدهما - وهو الأجل - أن تتونه وتنصب<sup>به</sup> ما بعده ، لأنه ضارع الفعل المستقبل ، وذلك قولك : هذا ضارب زيداً الساعة ، وهذا ضارب زيداً غداً ، وهذا مَكْرِمٌ أخاك غداً " . ( ٣ )

( ١ ) الخصائص ١ / ١٨٧ .

( ٢ ) أسرار العربية ص ١١٧ ، والانصاف ١ / ١٤٢ .

( ٣ ) الجمل في النحوص ٨٥ ، والألماني الشجرية ١ / ١٩٨ .

وما يقوى هذه المشابهة أن اسم الفاعل يجرى مجرى الفعل في التعدية واللزوم ، يقول الصيرى : " فأما إذا كان اسم الفاعل بمعنى المضارع فانه يجرى مجرى الفعل المضارع ، فإن كان الفعل غير متعد لم يتعد ، و ان كان الفعل يتعدى الى واحد تعدى اسم الفاعل الى واحد ، وان كان يتعدى الى اثنين تعدى هو الى اثنين ، وان تعدى الفعل الى ثلاثة تعدى هو الى ثلاثة ، لأنه <sup>انما</sup> يعمل بشبه الفعل الذى أخذ منه ، فتقول : زيد قائم ، فلا تعديه كما لا تعدى يقوم ، وتقول : زيد ضارب عمرا ، كما تقول : يضرب عمرا . . . ( ١ )

وما يقوى وجه الشبه بين اسم الفاعل والفعل المضارع جواز دخول نون التوكيد على اسم الفاعل كما يدخل على الفعل المضارع ، وقد سمى ابن جنى ذلك استحسانا قائلا : " ومن ذلك - أعني الاستحسان - أيضا ، قول الشاعر

أرَيْتَ إِنْ جِئْتُ بِهِ أَمْسُودًا

مُرَجَّلًا وَيَلْبَسُ الْبِسْرُودَا

أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا

فألحق نون التوكيد اسم الفاعل تشبيها له بالفعل المضارع . ( ٢ )

( ١ ) التبصرة والتذكرة ١ / ٢١٦ .

( ٢ ) الخصائص ١ / ١٣٦ .

والخلاصة :

أن اسم الفاعل يضارع الفعل في الاعمال لاشتراكه معه في الاعراب والتعمدية واللزوم ، وجواز دخول نون التوكيد على كل منهما ، وكون كل واحد منهما يدل على الحال والاستقبال ، فلمَّا اشترك معه في ذلك كله ضارعه في العمل وجرى مجراه .

مضارعة اسم المفعول الفعل في الاعمال :

ولما كان المصدر يعمل عمل فعله كان اسم المفعول يعمل عمل  
الفعل أيضا ، بل التشابه بين اسم المفعول والفعل أقوى منه في المصدر ،  
ذلك أن اسم المفعول يطابق الفعل في عدد الحروف وفي الحركات ، لذلك  
كان عاملا عمل الفعل المبني للمجهول .

وكما هو معلوم ان الاعمال في الفعل أصل ، وأما اسم المفعول  
فانه محمول على الفعل في ذلك .

وما يدل على مشابهة اسم المفعول للفعل في الاعمال انه يشترط  
أن يكون الفعل للحال أو الاستقبال ، وكذلك اسم المفعول يدل على الحال  
أو الاستقبال ، وترسيخا لهذا التشابه نجد أن اسم المفعول يجري على  
الفعل المبني للمجهول في التعدية الى واحد أو أكثر ، وأنه يصاغ من  
الفعل المتعدى أشبه بفعله الذي لا يبني الا على المتعدى .

وما يدل على المضارعة أيضا أنه يعمل في معوله سواء كان  
ظاهرا أو ضمرا ، فيقال : زيد يَكْرَم ، أي هو ، كما يقال : زيد مَكْرَم ،  
ويقال أيضا : زيد يَضْرَب ، أي هو ، كما يقال : زيد مَضْرُوب . ( ١ )

( ١ ) ينظر شرح المفصل لابن يعين ٦ / ٨٠ متصرف .

وما يقوى هذه المشابهة أيضا " أن اسم المفعول يجرى مجرى

الفعل ، الذى لم يسم فاعله ، يتعدى الى ما يتعدى اليه فعله ، ويمتنع  
فتقول : زيد مضروب فلا يتعدى  
مما امتنع عنه فعله / كما لا يتعدى : يضرب زيد " . ( ١ )

والخلاصة :

أن أوجه المشابهة بين اسم المفعول وبين الفعل المنبسط

للمجهول في الاعمال يتلخص في التالي :

أولا - أن اسم المفعول يشبه الفعل في عدد الحروف والحركات والسكنات  
مع ابدال الميم من اليا في أوله .

ثانيا - أن اسم المفعول يجرى على الفعل الذى لم يسم فاعله في رفع  
مفعوله ظاهرا أو مضمرا .

ثالثا - أن اسم المفعول يضارع الفعل في التعدية الى واحد أو اثنين  
سواء بسواء .

رابعا - أنه يصاغ من الفعل المتعدى أى يشبهه فعله الذى لا يبنى  
الا على المتعدى .

خامسا - أنه يشترط في اسم المفعول أن يكون للحال أو الاستقبال ، كما كان  
الفعل المضارع يكون للحال أو الاستقبال .

مضارعة المصدر الفعل في العمل :

قال ابن مالك : (١)

بِفَعْلِهِ الْمَصْدَرُ الْحَقِيقُ فِي الْعَمَلِ  
مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ أَلٍ

أى : أن المصدر يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل ونصب المفعول  
حملا للأصل على الفرع ، وذلك أن المصدر هو الأصل للفعل ، والفعل  
شقيق منه ، إلا أن الفعل هو الأصل في الاعمال ، فلما كان الفعل هو  
الأصل في الاعمال كان العمل في الاسم " المصدر " بحكم حمل الأصل  
على فرعه ، فإذا قلت : أعجبتني ضربُ زيدِ عمرا ، كان بمنزلة : ضرب زيد  
عمرا ، فعمل المصدر عمل الفعل (٢) بحكم المضارعة بين الفرع والأصل ،  
ويدل على أن المصدر يعمل عمل الفعل أن الفعل إذا كان متعديا  
كان المصدر متعديا كذلك ، وإن كان لازما كان المصدر لازما كذلك .

والمشابهة بين المصدر والفعل من عدة جهات :

أولا - أنه يعمل في مدخوله ، كما يعمل الفعل ، وذلك بأن يرفع  
الفاعل ، وينصب المفعول بشرط أن يُقصد به قصد فعله من  
الحدوث والنسبة إلى مخبر عنه . (٣)

(١) متن الألفية باب اعمال المصدر .

(٢) الايضاح للمعتمدى ٢/٢٨٣ .

(٣) شرح ابن الناظم ص ٤١٦ .

ثانيا - أن العلاقة بين المصدر/علاقة اشتقاق <sup>والفعل</sup> مِمَّا سَوَّغَ هذا التشابه ،  
وان كان الأصل في الاسم ألا يعمل ، إلا أنه لما أشبه الفعل عمل  
عمله ، فهو عامل بالحمل على فرعه ، وان كان ابن مالك قد سَمَّى  
عمله الحاقا . (١)

ثالثا - أن مِمَّا يُوِّدُ كد هذا التشابه أن الفعل اذا كان قاصرا كان المصدر  
مثله ، وان كان متعديا كان المصدر كذلك ويكون عاملا في معمله  
من باب حمل الأصل على الفرع .

---

(١) ينظر شرح الأشموني ٢/٢٨٣ .

مضارعة الاسم الذي لا ينصرف الفعل :

الأصل في الأسماء الأعراب والتنوين \* الصرف \* ، لأنها تتعاقب عليها العوامل وتوثر فيها . والأصل في الحروف والأفعال البناء ، فأما الحروف فلا تمرب إطلاقاً ، وأما الأفعال فيعرب منها ما ضارح الاسم ، وهو الفعل المضارع ، وإذا شابه الاسم الحرف بني ، وأماً إذا شابه الاسم الفعل ، فإن ذلك لا يكون سبباً لبنائه ، وإنما يمنعه من خصائصه الأخرى وهي الصرف \* التنوين \* ، والجر .

ويتميز الفعل بأنه فرع عن الاسم لفظاً ومعنى \* وذلك لأن في الفعل فرعية على الاسم في اللفظ وهو اشتقاقه من المصدر ، وفرعية في المعنى ، وهي احتياجه إليه ، لأنه يحتاج إلى فاعل ، والفاعل لا يكون إلا اسماً . ( ١ )

والاسم المنوع من الصرف لا بد أن يستكمل شبهه بالفعل في هاتين الخاصيتين \* الفرعية اللفظية ، والمعنوية \* .

ويقصد النحاة بالفرعية أن تكون الكلمة في صورتها الموجودة فرعاً عن صورة أخرى أصلية لها ، فكلمة \* قائمة \* - مثلاً - فرع عن \* قائم \* ، لأن الأصل في الأسماء التذكير ، والتأنيث إنما هو فرع عنه ، وهكذا الجمع ، والتعريف والزيادة ، كل ذلك فروع عن الأفراد والتنكير ،

( ١ ) حاشية الصبان ٣ / ٢٢٩ .



والأصالة " في حروف الكلمة " ، يقول الصيرى : " ألا ترى أن التعريف بعد التذكير ، والتأنيث بعد التذكير ، والصفة تابعة للاسم ، فهى فرع عليه ، ووزن الفعل فرع على وزن الاسم ، والجمع بعد الواحد ، والتركيب بعد التوحيد " . ( ١ )

وما هو معلوم في هذا الباب أن موانع الصرف تنقسم الى لفظية ومعنوية ، ان يتفق رأى النحاة على رصد الأسباب المانعة من الصرف فى تسعة أسباب مجموعة فى البيت التالى : ( ٢ )

إِجْمَعُ ، وَزْنٌ ، عَارِلًا ، أَنْتَ ، بِتَعْرِيفَةٍ  
رَكِبَ ، وَزِدْ ، عَجْمَةً ، فَالْوَصْفُ قَدْ كَمَلًا

وهنا يثار تساؤل عن المعنوى من هذه الأسباب واللفظي ، وللإجابة على هذا التساؤل يبدو رأيان مختلفان :

الأول - رأى ابن جنى ، حيث يرى أن جميع العطل المانعة من الصرف معنوية سوى واحد منها لفظي وهو وزن الفعل ، وفي ذلك يقول : " ألا ترى أن الأسباب المانعة من الصرف تسعة ، واحد منها لفظي ، وهو شبه الفعل لفظا نحو : أحمد . . . والثمانية الباقية كلها معنوية كالتعريف ، والوصف ، والعدل ، والتأنيث ، وغير ذلك " . ( ٣ )

( ١ ) التبصرة والتذكرة ٥٢٩/٢

( ٢ ) ينظر شرح ابن عقيل ٣٢١/٣ \* حاشية محمد محي الدين عبد الحميد .

( ٣ ) الخصائص ١٠٩/١

الثاني - رأى غالبية النحاة المتأخرين ، ويرى أصحاب هذا الرأي أن العلمية والوصفية معنويان ، وسائر الموانع الأخرى لفظية ، يقول الأشموني : " المعنوية منها : العلمية والوصفية وإقيها لفظي " . ( ١ )

لذلك نجد اختلافا حول العدل ، والتركيب ، والتأنيث ، والعجمة ، والجمع ، وزيادة الألف والنون ، فيرى ابن جنى أنها معنوية ، ويرى غيره أنها لفظية ، كما تقدم .

غير أنهم متفقون على حمل الاسم على الفعل في منع الصرف ، إذا تحققت فيه علتان ، أحدهما ترجع إلى اللفظ ، والأخرى ترجع إلى المعنى ، أو توجد فيه علة تقوم مقام العلتين ، فما يرجع إلى المعنى ينحصر في أمرين اثنين : - أولهما العلمية ، وثانيهما : الوصفية .

وما يرجع إلى اللفظ مع العلمية ستة أنواع :

- ١ - التأنيث .
- ٢ - ووزن الفعل .
- ٣ - والعجمة .
- ٤ - والعدل .
- ٥ - والتركيب المزجي .
- ٦ - وما فيه زيادة الألف والنون .

---

( ١ ) - حاشية الصبان ٣ / ٢٣٠ .

وما يرجع الى اللفظ مع الوصفية ثلاثة :

١ - زيادة الألف والنون .

٢ - وزن الفعل .

٣ - العدل .

وما يقوم مقام الملتين ينحصر : فيما ختم بألفي التانيث

مقصورة كانت أو مدودة ، وما جاء على صيغة تنتهي الجموع .

ولمّا كان الفعل كذلك تتركب دلالة من أمرين : أحدهما

دلالة على الزمن بالصيغة ، والأخرى دلالة على الحدث بالمادة ، وكان

لا يلحقه التنوين ، إذ التنوين الممتد به في الكلام من خواص الأسماء ،

صار ما يشبهه من الأسماء ما تتركب من أمرين لا يلحقه الصرف .

وإذا عَلِمَ أن الاسم لا يمنع من الصرف ، إلا إذا كان فيه علة مانعة

له من الصرف أو علتان ، وكان ذلك المنع بسبب مشابهته للفعل فان \* المعتبر

من شبه الفعل في منع الصرف هو كون الاسم فيه رِأماً فرعيتان مختلفتان مرجع

أحدهما الى اللفظ ، ومرجع الأخرى الى المعنى ، وإِماً فرعية تقوم مقسام

الفرعيتين \* . ( ١ )

والمراد بالفرعيتين في هذا الباب أن \* في الفعل فرعية على الاسم

---

( ١ ) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٦٢٣ .

في اللفظ ، وهي اشتقاقه من المصدر ، وفرعية في المعنى وهي احتياجه الى الفاعل ، ونسبته اليه ، والفاعل لا يكون الا اسط ، فالاسم من هذا الوجه أصل للفعل ، لاحتياجه اليه ، فالفعل اذاً من هذا الوجه فرع عليه ، فلا يكمل شبهه/ <sup>الاسم</sup> بالفعل حيث يحمل عليه في الحكم الا اذا كانت فيه الفرعية كما في الفعل . (١)

وأذكر هنا العلل التسع التي ذكرها العلماء لمنع الصرف ، وسبب كل علة على حده ، على ضوء البيت السابق : (٢)

الأولى - صيغة منتهى الجموع ، وتسمى الجمع الأقص ، والمراد به جمع الجمع ، وهو الذي يكون ثلثه ألفاً ومعدّها حرفان أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن ، نحو : ساجد ، ومنابر ، وأكالب ، ودنانير ، ومصاييح ، فهذا الجمع ليس له علاقة بالواحد ، بلا علاقته بجمع مثله ، فهو قد جمع مرتين ، وسبب آخر : وهو أن هذا الجمع لا نظيره في الجموع ، لأن الجمع الذي له علاقة بالواحد هو الذي يأتي بعد المفرد مباشرة ، مثل : زيد ، وزيدون ، فلما كان الجمع الأقص خارجاً عن أصل الجمع في هذا الباب أشبهه الفعل ، لأنه قد انتهى في جمعه ، فلا يجوز جمعه مرة ثالثة ، لذلك أشبهه الفعل ، لأن الفعل لا يجمع بحال ، وهذا ما سبب له منع الصرف . (٣)

(١) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٦٢٢ .

(٢) ينظر ص ٢٢٧ من البحث .

(٣) النكت ٢ / ٨٢٠ .

وهذه العلة تقوم مقام علتين في منع الصرف ، وقد يقال في منع الصرف في الجمع الاقص \* أنه جمع ، وأنه لا نظير له في الواحد ، وفي الجموع ماله نظير ، فصار لهذا الجمع مزية في البعد عن الواحد ، فكأنه جمع مرتين ، فصار كالنقلين والعلتين\* .  
فهذا وجه من التعليل ، وهناك وجه آخر : وهو أنه \* لما لم يحتمل هذا الجمع أن يُكسَّرَ ، وفي الجمع ما يحتتمل التكسير ، فصار له بذلك مزية في البعد عن الواحد\* (٢) ،  
وهذه العلة هي خروج هذا الجمع عن النظر في بابه ، والشيء اذا خرج عن نظيره أُعطي حكما آخر ، وهذا الجمع كان حقه الصرف ، الا أنه لما خرج عن النظر في باب الجموع منع الصرف ، وهناك وجه آخر ، وهو الذي حمل عليه العلماء منع الجمع من الصرف : وَهَوَّانَ هذا الجمع \* لما لم يحتمل التكسير أشبه الفعل ، لأن الفعل لا يجمع ، فكان فيه شبه الفعل\* . (٣)

وَمَنَعَ هذا الجمع من الصرف ، وقام مقام علتين ، لأن كونه جمعا بمنزلة علة واحدة ، وهي راجعة الى المعنى ، وكونه على صيغة لا نظير لها في الآحاد بمنزلة علة أخرى ، وهي راجعة الى اللفظ ، وكلا علتين من خصائص الفعل ، فلما أشبه الاسم

- 
- (١) التكت ٢ / ٨٣٠ .  
(٢) المصدر السابق ٢ / ٨٣٠ .  
(٣) المصدر نفسه ٢ / ٨٣٠ .

الفعل منع الصرف ، ويقوى ذلك أن هذا الجمع اذا لحقته الهاء انصرف لشبهه بالفرد ، لأن الهاء ما يختص بالدخول على المفرد . ( ١ )

العلة الثانية - أن يأتي الاسم على وزن الفعل ، والمراد بذلك أن يكون الاسم على وزن خاص بالفعل ، سواء كان على وزن الفعل الماضي أو المضارع ، أو الأمر ، وفي كل الحالات يمنع الاسم الصرف لغزارسته الفعل في الوزن الخاص به ، فاذا " سميت رجلا : " ضَرَبَ " ، أو ضُورِبَ ، أو ضُرِبَ ، أو ضَرَبَتْ لم ينصرف لانضمام التعريف الى وزن الفعل " . ( ٢ )

ولا بد في وزن الفعل من علتين لمنع الصرف ، وهى التعريف ووزن الفعل بدليل أنك لو نكَّرتَ الاسم صرفته ، وكذلك اذا جاء على وزن لم يكن ذلك الوزن خاصا بالفعل صرفته أيضا ، فلا بد راناً من وجود هاتين علتين لمنع الاسم من الصرف . ( ٣ )

العلة الثالثة - العدل ، والمراد به أن يخرج الاسم عن الأصل فى بناءه ، وذلك " أن تريد لفظاً فتعدل عن اللفظ الذى تريد

- 
- ( ١ ) الكواكب الدرية ١ / ٤٤٠ .  
( ٢ ) الايضاح للعضدى ١ / ٣٠٣ .  
( ٣ ) ينظر المصدر السابق ١ / ٣٠٣ .

الى آخره (١) ، أى دون المعنى ، ولا بد مع المعدل من التعريف  
أو الصفة نحو : عمر ، فانه معدول عن " عامر " ، وكذلك :  
قزح ، وزفر ، ومثاله مع الصفة : شتى ، وثلاث ، ورباع ، فالمعدل  
في الاسم فرع بقاء الاسم على حاله ، والمعدل في الوصف فرع  
الموصوف . (٢)

والحاصل أن المعدل أن تذكر لفظا وتريد غيره ، لأجل  
أنك اذا لفظت بعمر وتقصد عامر أنك قد جعلت اللفظ  
دليلا على معنى واسم ، وليس للاسماء أصل في الدلالة على  
أكثر من شيء واحد وانما ذلك للفعل ، لأنه يدل على معنى  
وزمان ، فلما شابه الاسم المعدول الفعل في الدلالة على  
شيئين منع الصرف . (٣)

العلة الرابعة - التانيث ، والمراد به أن يلحق الاسم علامتان : الألف ،  
والتاء ، فما فيه الألف يمنع الصرف مطلقا ، سواء كان معرفة  
أو نكرة ، ممدودا أو مقصورا ، وما كان في آخره تاء التانيث  
فانه يصرف في النكرة ، ويمنع من الصرف في المعرفة ، وأما ما كان  
تأنيثا بغير علامة ، فإنه لا ينصرف إلا اذا كان الاسم زائدا على

(١) ينظر الايضاح العضدى ١/٣١٠ . وينظر الكافية ١/٣٨٠ .

(٢) المصدرين السابقين . ١/٣١٠ ، ١/٣٨٠

(٣) ينظر المقتصد ٢/١٠٠٧ ، ١٠٠٨ . بتصرف .

ثلاثة أحرف وكان معرفة ، نحو : زينب ، وسعاد ، وإذا كان الاسم على ثلاثة أحرف ، وكان متحرك الوسط فإنه لا ينصرف ، وإذا كان ساكن الوسط ففيه وجهان : الصرف لا أجل خفة الاسم ، وعدم الصرف لعلتي : التأنيث والمعرفة (١) .

والحاصل أنه \* لما اجتمع في المؤنث بالالف الفرعيتان أشبه الفعل ، فمنع من الصرف \* (٢) الفرعية الأولى وفي اللفظ ، وهي لزوم الزيادة في الاسم حتى كأنها من أصول الاسم ، وفرعية في المعنى وهي دلالة على التأنيث ، وهو فرع عيسى التذكير ، فلما اجتمع فيه الفرعيتان أعني فرعية المعنى وفرعية اللفظ منع الصرف . (٣)

العلة الخامسة - التمرير ، والمراد به : العلمية ، ويمنع الاسم الصرف إذا اجتمع فيه العلمية ووزن الفعل ، والعلمية والعدل ، والعلمية والتأنيث ، والعلمية والتركيب المزجي ، والعلمية وزيادة الألف والنون ، والعلمية والمجمة ، نحو : أحمد ، ويزيد ، وعمر ، وزفر ، وحمزة ، وطلحة ، وبعليك ، وعشان ، واسحق ، ويعقوب . . .

(١) الإيضاح العضدي ١/ ٣٠٥ ، ٣٠٦ .

(٢) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٦٣٥ .

(٣) المصدر السابق ص ٦٣٥ ، ٦٣٦ .



فكل هذه الأعلام المعارف يمتنع الاسم معها من الصـرف  
للعلمية ، والأسباب الأخرى المذكورة . (١)

العلة السادسة - التركيب المزجي ، وينع الاسم من الصرف اذا كان  
مركبا من اسمين تركيبا مزجيا ، وسبب منع هذا التركيب من  
الصرف أن الاسم الثاني يشبه تاء التانيث ، فكما أن الاسم الموءنت  
يمنع الصرف للتانيث والعلمية ، فكذلك الاسم المركب تركيبا  
مزجيا يمنع من الصرف للعلمية والتركيب المزجي ، ووجه الشبه  
بينه وبين الاسم الذي في آخره تاء التانيث أن المركب يحذف  
منه الاسم الثاني عند الترخيم ، كما يحذف تاء التانيث من الموءنت  
عند الترخيم . وأيضا ان صدر هذين الاسمين يصغر مع بقائه  
التركيب ، كما يصغر ما فيه تاء التانيث مع بقائها ، وأيضا أن الحرف  
الذي قبل ياء التصغير في هذين الاسمين يكون مفتوحا كما هو  
الشأن في تاء التانيث ، يقول السيوطي : " وينع (أى المركب)  
مع العلمية لشبهه بهاء التانيث في أن عَجَزَه يحذف في الترخيم  
كما تحذف ، وأن صدره يصغر كما يصغر ما هي فيه ، ويُفتح  
آخره كما يفتح ما قبلها ، وضابطه كل اسمين جملا اسما واحدا  
لا بالاضافة ولا بالاسناد ، بتنزيل ثانيهما من الأول منزلة هاء  
التانيث كبعليك ، ومعدى كرب " . (٢)

(١) الايضاح العضدى ٣٠٩/١ ، والكواكب الدرية ٤٧/١ ، والمقتصد

٠١٠٠٣/٢

(٢) همع الهوامع ٠١٠٣/١

وأحمر لا ينصرف في النكرة لقيام سببين في التنكير ، وهــو  
الوزن الذي يَغْلِبُ على الفعل والوصف ، وحمراء لا ينصرف أيضا  
لاجتماع الوصف والتأنيث <sup>(١)</sup> ، وما كان فيه مدة التأنيث  
لم ينصرف أيضا في هذا الباب ، نحو : صحراء ، وطرفاء ، وقد  
سبق أن الاسم يمنع من الصرف للمعلمية والتأنيث ، والوصفية  
والتأنيث ، وكذلك ما اجتمع فيه علتان من هذا الباب ، والمانع  
للوصفية من الصرف هو الوصفية ووزن الفعل ، وهاتان علتان  
معتبرتان في منع الاسم من الصرف. <sup>(٢)</sup>

والخلاصة :

أن الاسم منع من الصرف لوجود علة تقوم مقام علتين ، أو وجود  
علتين بهما يمنع الاسم من الصرف لمشابهته الفعل لفظا ومعنى ، فان  
الاسم هنا لا يمنع من الصرف إلا لوجود علة فرعية قوية بها يأخذ الاسم  
الحكم ، فالمدل فرع بقاء الاسم على حاله ، والوصف فرع الموصوف ، والتأنيث  
فرع التذكير ، والتعريف فرع التنكير ، إذ كل ما نعرفه كان مجهولا فسي  
الأصل عندنا ، والمعجمة في كلام العرب فرع العربية ، إذ الأصل في كل  
كلام إلا يخالطه لسان آخر ، فتكون العربية إذا في كلام العجم فرعا ،

(١) الايضاح العضدي ١/١٠٤

(٢) المقتمد ٢/٩٨٤

والجمع فرع الواحد ، والتركيب فرع الافراد ، والالف والنون فرع ألفي  
التأنيث كما سبق أو فرع ما زيدا عليه ، ووزن الفعل في الاسم فرع وزن الاسم  
إذا كان خاصا بالفعل ، أو كان أوله زيادة كزيادة الفعل ، وذلك أن أصل  
كل نوع ألا يكون فيه الوزن المختص بنوع غيره ، فلما اجتمع في الاسم  
بمخطف أنواعه هذه الفرعيات منع من الصرف تشبيها له بالفعل ، فكما  
أن الفعل لا يجر ولا ينون لوجود العلة المعنوية واللفظية فيه ، فكذلك  
ما أشبهه . ( ١ )

---

( ١ ) ينظر الكافية ٣٧ / ١ ، ٣٨ :

مضارعة اسم التفضيل الفعل في العمل :

الأصل في اسم التفضيل أن يكون مشتقا من الفعل ، فعلاقته بالفعل إنا علاقة اشتقاق ، وهو يدل على موصوف قامت به صفة مخصوصة ، نحو : زيد أفضل من أكرم ، ولما كان اسم التفضيل مشتقا للفاعل (١) عُلِيَ عَمَلُ الفعل الذي هو أصل في العمل ، والآسما فرع عنه في باب الاعمال .

ويقوى المشابهة بين اسم التفضيل والفعل أن اسم التفضيل

لا يعمل على الفعل في رفعه الظاهر الا " في كل موضع وقع فيه " أفعل " (٢) بعد نفي أو شبهه ، وكان مرفوعه أجنبيا ، فضلا على نفسه باعتبارين . وقد أجراه النحاة مجرى اسم الفاعل الذي هو في الأصل مشابه للفعل في العمل ، والذي بهم في هذا الموضع هو المشابهة في العمل فقط ، دون ذكر الأحكام الخاصة لاسم التفضيل ، وإن كان اسم التفضيل يختلف عن اسم الفاعل ، والفعل في رفعه الضمر ، ولا يعمل في الظاهر إلا على قلبة ، وذلك بشرط ألا يصلح لوقوع فعل بمعناه (٣) .

(١) الفوائد الضيائية ٢/٢١٤ .

(٢) شرح ابن عقيل ٣/١٨٨ .

(٣) المصدر السابق ٣/١٨٧ .

مضارعة الصفة المشبهة اسم الفاعل في العمل :

الأصل أن اسم الفاعل هو الذي يعمل عمل الفعل بما بينهما من المشابهة التي ذكرناها سابقا ، غير أن هناك أسماء عملت عمل اسم الفاعل من الرفع والنصب ، ومن هذه الأسماء الصفة المشبهة ، وذلك نحو قولهم : " الحسن الوجه ، ينصب الوجه ، تشبيها بالضارب الرجل " .  
ولما كانت الصفة المشبهة تعمل عمل اسم الفاعل أعطيت أحكامه من رفع الضمير والجر والنصب ، ففي حالة الرفع يكون في كل منهما ضمير ستتر ، والنصب يكون على طريقة تشبيههم الصفة باسم الفاعل ، واسم الفاعل يعمل النصب بالشروط المذكورة في موضعها كما سبق ، وهنسا أُجريت الصفة المشبهة مجراه ، وأما الجرف فيها أيضا فمن طريق المشابهة " من ذلك قول سيبويه <sup>نحو</sup> في قولهم : هذا الحسن الوجه ، لأن الجبر فيه من وجهين : أحدهما طريق الاضافة ، والآخر تشبيهه بالضارب <sup>هذا</sup> الرجل ، / مع العلم بأن الجرف في الضارب الرجل إنما جاءه ، وجاز فيسه لتشبيههم إياه بالحسن الوجه " . ( ٢ )

ولما كان بين اسم الفاعل والصفة المشبهة هذه العلاقة القوية شبه اسم الفاعل بالصفة المشبهة حين اضافته الى ما بعده من

( ١ ) الانصاف في مسائل الخلاف ١ / ١٣٥ .

( ٢ ) الخصائص ٢ / ١٧٦ .

معموله وذلك نحو قولهم : " والضارب الرجل بالجرر  
تشبيها بالحسن الوجه " . ( ١ )

ولذلك كانت الأحكام التي في اسم الفاعل في الصفة المشبهة  
به ، تشبيها للصفة باسم الفاعل \* وذلك أن/الجرر في حسن الوجهه  
انما يكون حيث يجوز النصب فيه ، فكما تقول : برجل حسن الوجهه ،  
تقول برجل حسن الوجهه . فتشبههما بقولك : مررت برجل ضارب  
الغلام ، وضارب الغلام ، يشبه الوجه من جهة اللفظ حيث لم تفضه  
الى الضمير بالغلام ، ولم يجوز أن تقول : مررت برجل حسن وجهه  
بالخفض ، كما لم يجوز قولك : حسن وجهه بالتنوين والنصب ، لأن الوجه  
فاعل لما قبله ، والفاعل لا يجوز نصبه ، فلما امتنع نصبه امتنع خفضه ،  
لأن هذه الصفة مشبهة باسم الفاعل ، وأنت لو قلت : مررت برجل ضارب  
أبوه زيدا لم يجوز أن تنصب " الأب " ، لأنه فاعل ، ولا أن تجره لأنك  
لا تضيفه " . ( ٢ )

فلما كانت هذه الصفة مشبهة لاسم الفاعل في الأوجه السابقة  
علت عمله ، وما يقوى خيوط التشابه بينهما ما ذكره ابن عصفور موضحا  
هذا الشبه ، حيث يقول : " ووجه الشبه بينهما أنها صفة كما أن اسم

( ١ ) الانصاف / ١ / ١٣٥ .

( ٢ ) النكت / ١ / ٣٠١ .

الفاعل كذلك ، وأنها محتطة للضمير كما أن اسم الفاعل محتل ضميرا  
وأنها طالبة للاسم بعدها ، كما أن اسم الفاعل طالب للإسم بعده ،  
وأنها تذكر وتؤنث وتثنى وتجمع ، كما أن اسم الفاعل كذلك ،  
حسن الوجه كما تقول مررت برجل  
فتقول : مررت برجل / ضارب زيدا ، فلما أشبهته - من هذه الوجوه  
عطت عمله \* . ( ١ )

---

( ١ ) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٦٦/١

مضارعة اسم الفاعل الاسم الموصول :

الأصل في اسم الفاعل المضاف أن يجر ما بعده سواء كان المضاف والمضاف إليه مجردين من الألف واللام أم اقتربت بهما الألف واللام ، كما في قوله تعالى : \* وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ \* (١) بالخفض على الإضافة . (٢)

إلا أن اسم الفاعل لما ضارع الاسم الموصول عمل فيما بعده النصب سواء دخلت عليه النون في حالة الجمع أم حذفت النون تخفيفاً ، وذلك كما ورد في اسم الفاعل الذي دخلت عليه الألف والنون وهو جمع ، فإنه بذلك يشبه الاسم الموصول في كونه يعمل فيما بعده وإن حُذفت منه النون تخفيفاً .

وقد وردت شواهد من كلام العرب بنصب اسم الفاعل لما بعده مع حذف النون في حالة الجمع ، كما هو الشأن في الاسم الموصول ، ومن ذلك قول الشاعر :

\* الْحَاقِظُو عَوْرَةَ الْعَمِيرَةِ لِأَيُّتِيهِمْ مِنْ ورائنا نطفُ

(١) سورة الحج الآية ٣٥ .

(٢) انظر اعراب القرآن للنحاس ٤٠٢/٢ ، ومعاني القرآن و اعرابه للزجاج



أراد " الحافظون " فحذف النون تشبيهاً بالذين ، إذ كان في معناه ، ويدل على أنه حذفها تخفيفاً لا لإضافة تركه " عورة " منصوبة ، ولو أراد الإضافة لجر العورة " . ( ١ )

وإذا كان علماء النحو قد شبهوا اسم الفاعل الداخل عليه الألف واللام بالاسم الموصول ، وأن تلك الألف واللام لم تكن للتعريف وإنما هي موصولة ، لذلك فإننا نرى الشاعر يحذف النون من " الذين " تخفيفاً كما حذفت من اسم الفاعل تخفيفاً ليكون وجه الشبه أقوى ، قال الشاعر : ( ٢ )

وَأَنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفُلْجٍ رِمَاوُهُمْ  
هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ

حذف النون من الذين تخفيفاً لطول الاسم " . ( ٣ )

ولم يكن الشعر وحده شاهداً على جواز حذف النون مع بقاء الصل في الموصول ، بل قد وردت قراءة شاذة في جواز حذف النون تخفيفاً من اسم الفاعل الداخلة عليه الألف واللام التي بمعنى الاسم الموصول مع بقاء الاسم بعده منصوباً ، فقد قرأ بعضهم : " وَالْمُقِيمِ الصَّلَاةَ بِالنَّصْبِ " ( ٤ ) أي ينصب الصلاة .

( ١ ) سر صداقة الاعراب ٢ / ٥٣٨ .

( ٢ ) وهو من شواهد سيويه ١ / ١٨٧ .

وفلج : اسم مكان .

( ٣ ) المحتسب ٢ / ٨٠ .

( ٤ ) سورة الحج الآية ٣٥ ، انظر المحتسب ٢ / ٨٠ .

وهذا التعليل سائغ في العربية كما في الشواهد المذكورة  
(١) آنفا ، الا أنه جاء خلاف الأصل ، ولذلك جعله سيبويه من باب الشذوذ ،  
لأن ذلك خارج عن الأصل في اسم الفاعل اذا أضيف الى ما بعده فانه لا  
ينصب ولكنه يجر على الأصل . (٢)

---

(١) معاني القرآن وعرابه للزجاج ٤٢٧/٣ .

(٢) المصدر السابق ٤٢٧/٣ .

مضارعة الجامد المشتق في العمل :

الأصل في العامل \* أن يكون فعلا أو اسما مشتقا من الفعل المتصرف في نفسه وفي معوله ، غير أننا نجد أسماء غير متصرفة بل هي جامدة ، وهي مع ذلك تعمل عمل المشتق ، ومن هذه الجوامد العاطفة عمل المشتق أسماء العدد ، ذلك أن \* المضارع للمشتق أسماء العدد من نحو عشرين وثلاثين ، ومضارعتها لأسماء الفاعلين من جهة قولك : عشرون ، وعشرين ، كما تقول : ضاربون وضاربين ، فهذا الضرب يعمل الجر والنصب ، فالجر في المعارف والنكرات ، والنصب في النكرات خاصة ، تقول في الجر : تلك عشرو زيد ، وهذه عشرو رجل آخر . ( ١ )

فهذا العدد مضارع لأسماء الفاعلين : ضاربين أو ضارب ، فالعامل - كما ترى - هنا كما يكون فعلا يكون صفة ، وقد يكون غير فعل ولا صفة مشتقة كما في الأمثلة السابقة من أسماء العدد ، \* أما ما كان العامل فيه غير فعل ، فنحو : / عشرون رجلا ، وخمسة عشر درهما ، وما أشبه ذلك ، فالعامل فيه هو العدد ، لأنه مشبه بالصفة المشبهة باسم الفاعل ، نحو : حسن وشديد ، وما أشبه ذلك ، ووجه المشابهة بينهما أن العدد بوصف/بالصفة المشبهة باسم الفاعل . ( ٢ )

( ١ ) الأماشي الشجرية ١ / ١٩٨٠

( ٢ ) أسرار العربية ص ١٩٨٠

ومن الجوامد العاطمة عمل المشتق الضمير المجرور ، ومثاله في ذلك : " له صوتٌ صوتَ الأسد ، لأن/في " له " بمنزلة الفاعل ، لأن " صوت " يدل على " بصوت " ، فنصبت " صوتا " إذ قام مقام " بصوت " ، وعليه قول النابغة : (١)

مَقْدُوقَةٌ بِدَخِيصِ النَّحْضِ بَارِزِلِهَا  
لَهُ صَرِيْفٌ صَرِيْفٌ الْقَعْوِ بِالْمَسَدِ (٢)

فهذا الضمير قد عمل في الحال ، وهو غير مشتق ، وقد أشار الى هذا الحكم ابن مالك ، حيث يقول : (٣)

كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بِفِعْدِ جُمَّلَةٍ  
كَلِي بَكَأَ بَكَأَ ذَاتِ عُضْلَةٍ

ومن الجوامد العاطمة عمل المشتق الظرف المكاني ، وقد جاءت قراءة الجماعة شاهدة في قوله تعالى : \* وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ \* (٤) ،

(١) ديوانه ص ١٠ .

(٢) المسائل المنثورة ص ٧ ، وقوله : دخيس النحض : اللحم المتداخل بعضه في بعض من كثرته ، والبارز : أحد أنياب الناقة ، والصريف : صوت ، والقعو : البقرة ، والمسد : حبل من ليف أو جلد .

(٣) أنظر ألفية ابن مالك مع شرح ابن عقيل ١٨٣/٢ .

(٤) سورة الرعد / الآية ٤٣ .

فالعلم مرفوع بنفس الظرف ، لأنه اذا جرى الظرف صلة رفع الظاهر ،  
(١)  
لايفاله في قوة شبهه بالفعل ، كقولك : مررت بالذى في الدار أخوه .  
فالظرف رفع \* العلم \* مشابهة له بالفعل ، كما رفع الفعل  
" في الدار أخوه " ،

ومن العوامل عمل المشتق وهي جامدة - المصادر في نحو قولك :  
" مررت برجل حَسْبِكَ ، وما شئت من رجل ، لأن المصدر شبه باسم الفاعل  
لأنه يعمل كما يعمل ، فلما أشبهه بهذا الوجه من أنه يعمل ، وشاركه  
في ذلك وجب أيضا أن يشاركه بحسب التشبيه " . (٢)

واضافة الى هذه العوامل الجامدة : " غير ، ومثل " عندما  
تنزاف الى المعرفة ، وذلك في نحو : " قولك : غيرك ومثلك ، فان  
هذه صفات شُبِّهَتْ بِأَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ ، وذلك أنك تضيفها الى المعرفة  
فتجرى على الفكرة ، فتقول : مررت برجل ضارب زيد ، وكذلك  
هذه أيضا ، تنزاف الى المعرفة ، وينوي بها الانفصال " . (٣)

فهذه كلها عوامل جامدة وكان القياس فيها ألا تعمل فيما  
بعدها ، الا أنها لما شابهت أسماء الفاعلين عطت الرفع كما

- 
- (١) المحتسب ١/٣٥٨ .  
(٢) المسائل المنتورة ص ٤٤ .  
(٣) المصدر السابق ص ٤٤ .

في الظرف ، والنصب كما في : عشرون رجلا ، والجر كما في مثل : مثلك  
وغيرك وحسبك .

والخلاصة :

أن العمل للفعل أو للاسم المشتق ، وأما الجامد فإذا عمل  
فإنما يكون عمله بحكم الشبه للمشتق ، وهذا وجه سائغ في توجيه ما خرج  
عن الأصل .

مضارعة المعرفة النكرة :

الأصل في الضمير أنه من المعارف بل هو أعرف المعارف ، ولذلك جعله علماء النحو في طليعة المعارف ، وأعطى كل الأحكام التي تعطى للاسم المعرفة من اتباعه بوصف المعرفة ، إلا أن هناك نصوصا ورد فيها الضمير مورد النكرة ، وذلك أن الضمير قد نصب المميز بعده والمميز نكرة و من المعلوم أن التمييز وصف أو شبهه بالوصف ، والصفة تتبع الموصوف في الاعراب ، والتعريف ، والتذكير ، والتأنيث . .

فإذا قالوا : " ربه رجلا ، وربها امرأة ، فإنا جاز ذلك لمضارعة هذا المضمرة للنكرة ، إذ كان اضمارا على غير تقدم ذكر ، ومحتاجا إلى التفسير ، فجرى/مجرى الوصف له ، فلما كان المضمرة لا يوصف ، ولحقق (١) هذا المضمرة من التفسير ما يضارع الوصف ، خرج بذلك عن حكم المضمرة ."

والذي يدل على أن المضمرة معرفة هو أنه لا يجوز أن يوصف بالنكرة أنك " لو قلت : ربه مررت به ، لوصفت المضمرة ، والمضمرة لا يوصف ، وأيضا فإنك كنت تصفه بالجملة وهي نكرة ، والمعرفة لا توصف بالنكرة . " (٢)

ويدل أيضا أن المضمرة هنا أشبه النكرة " أن المضمرة قبل الذكر يشبه النكرة ، لأنه لا يعلم إلى أي شيء يعود حتى يفسر . " (٣)

- 
- (١) الخصائص ٢٠/٢ ، ٢١٠  
(٢) المصدر السابق ٢٠/٢  
(٣) أسرار العربية ص ١٠٤

ويقوى المشابهة بين المعرفة والنكرة في الضمير أن \* نعم وبئس  
(١)  
لا يكون فاعلها معرفة محضة ، فلما ضارع المضر فاعلها جاز الاضمار فيهما \* .  
ويدل أن بين المعرفة والنكرة في الضمير تشابها قويا أن رب التي لا تدخل  
الا على نكرات قد دخلت على المعرفة في قولهم : \* ربه رجلا ، وربها  
امراة ، فأدخلوا رب على الضمير \* . (٢)

والضمير - كما هو معلوم - معرفة ، و \* انما جاز دخول رب في  
هذا الموضع على المعرفة لمزارعتها النكرة بأنها أضمرت على غير تقدم  
ذكر ومن أجل ذلك احتاجت الى التفسير بالنكرة المنصوبة نحو : رجلا  
وامراة \* . (٣)

وبوء كد المشابهة بين المعرفة والنكرة : أننا نجد ألفاظا جاءت  
في ظاهر الأمر مضافة الى الضمير ، وكان حقها أن تكون معرفة لاضافتها  
الى معرفة ، الا أنها مع ذلك جعلت في عداد النكرة لوجود الابهام  
في مدلولها ، \* وما جاء بلفظ المعرفة وهو نكرة : مثلك ، وشبهك ،  
وغيرك ، ونحوك ، وضربك ، وهدوك ، وكفوك \* (٤) ، لأن جوانب

- 
- (١) أسرار العربية ص ١٠٤ .  
(٢) سر صناعة الاعراب (١) / ٣١٤ .  
(٣) المصدر السابق (١) / ٣١٤ .  
(٤) الجمل في النحو ص ١٨٠ .



التشابه كثيرة ، ولما أبهت المثلية : هل هي في الحس أو في المعنى ، ولم تكن محددة بصفة معينة ، سوغ ذلك أن تكون نكرة .

ومن هذا الباب \* اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال

أو الاستقبال ، نحو قولك : هذا ضاربك غدا ، ومكرمك غدا ، والدليل على تنكيرها وقوعها نموتا للنكرات ، كقولك : مررت برجل مثلك ، وشبهك ، وضربك \* . (١)

قال الله عز وجل : ﴿ فَلَمَّا رَأَوْهُ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُمِطِرًا ﴾ (٢)

، " فلولا أن " مطرنا " نكرة لم ينمت به " عارض " وهو نكرة \* . (٣)

وترسيخا لهذه التشابهة كما تقدم من جواز " دخول رَبِّ ، وكم

عليها أيضا يدل على تنكيرها ، لأن رَبِّ ، وكم لا تدخلان الا على نكرة ، قال جرير : (٤)

يَا رَبِّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يُطْلُبُكُمْ

لَا قَسْمَ مَبَاعِدَةٍ مِنْكُمْ وَحَرَمَانَا \* (٥)

(١) الجمل في النحو ص ١٨٠ .

(٢) سورة الاحقاف آية ٢٤ .

(٣) الجمل في النحو ص ١٨٠ .

(٤) الجمل في النحو ص ١٨١ .

قال ابن مالك : (١)

نَكْرَةٌ قَابِلٌ أَلٌ مُؤَثَّرًا أَوْ وَاقِعٌ مَوْجِعٌ مَا قَدْ ذُكِرَ

والخلاصة :

أن المعرفة قد أشبهت/ في النكرة في الأوجه التالية :

- أولا - جواز وصفها بالنكرة .
- ثانيا - دخول رب وكم عليها ، وهما لا يدخلان الا على نكرة .
- ثالثا - ورود ألقاظ مضافة الى معرفة وهي مع ذلك تفيد النكرة لاجراء ذلك الضمير مجرى النكرة ، أى الضمير المضاف اليه .

---

(١) متن الألفية باب النكرة والمعرفة .

مضارعة المبتدأ والخبر الفاعل في الرفع :

الأصل في الفاعل أن يكون مرفوعاً بفعل قبله ، ويكون ذلك  
الفاعل عمدة في المرفوعات ، كما أن الفعل عمدة في المواضع ، والفعل والفاعل  
يكونان جملة واحدة ، نحو قولك : يقوم زيد ، وقام زيد ، فزيد مرفوع لأنه  
فاعل للفعل " . إنما قدم الفاعل على سائر المرفوعات بناءً على أنه أصل  
المرفوعات ، ولهذا سمي الرفع علامة الفاعلية " . ( ١ )

ولما كان المبتدأ مركباً مع الخبر في جملة واحدة كما أن الفاعل  
والفاعل جملة واحدة ، لذلك جعل النحاة المبتدأ أشبه بالفاعل من حيث  
كونه مركباً مع الخبر ، كما أن الفاعل مركب مع الفعل ، في نحو قولك : زيد  
قائم ، " فزيد مرفوع ، لأنه مبتدأ ، والابتداء معنى رفعه وهو مضارعة  
للفاعل ، وذلك أن المبتدأ لا يدل له من خبر ، ولا يدل للخبر من مبتدأ يسند  
إليه ، وكذلك الفعل والفاعل لا يستغنى أحدهما عن صاحبه ، فلما ضارع  
المبتدأ الفاعل هذه المضارعة رفع ، نحو قولك : زيد قائم ، فزيد مرفوع  
بالابتداء " . ( ٢ )

إذا فالمتبداً مرفوع بالابتداء كما أن الفاعل مرفوع بالفعل ، والمتبداً  
هنا أشبه الفاعل في كونه مركباً مع الخبر جملة واحدة ، وكذلك الشأن في  
الفعل والفاعل .

( ١ ) الكافية ١ / ٧١ .

( ٢ ) الجمل ص ٣٦ .

وأيضاً فالمتبدأ مرفوع كما أن الفاعل مرفوع ، فهما يشتركان في التركيب والرفع ، ولا يخرج المتبدأ عن هذه المشابهة كون العامل فيه معنويًا ، وفي الفاعل لفظيًا ، فهما لما اشتركا في التركيب والرفع ثبتت لهما هذه المشابهة ، وحل المتبدأ على الفاعل .

وهناك رأى آخر يجعل المتبدأ هو الأصل والفاعل محمولاً عليه .

وقد مال إلى هذا الرأى ابن الأنبارى بقوله : " أن الفاعل يشبه المتبدأ ، والمتبدأ مرفوع ، فكذلك ما أشبهه ووجه الشبه بينهما أن الفاعل يكون هو والفعل جملة ، كما يكون المتبدأ مع الخبر جملة ، فلما ثبت للمتبدأ الرفع حمل الفاعل عليه " . (١)

الا أنه من المعلوم أن العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي ، ولذلك يكون العامل والمعمول في هذه الحالة هو الأصل ، والعامل والمعمول المعنوي محمول عليه وفرع عنه ، وفي حالة اختيار أن يكون المتبدأ هو الأصل فإن القياس يقتضيه كما في حل الأصل على الفرع ، وذلك سائغ .

ويقوى هذه المشابهة " أن المتبدأ مخبر عنه كما أن الفاعل مخبر عنه ، والفاعل مرفوع فكذلك ما أشبهه " . (٢)

وما يقوى المشابهة بين المتبدأ والفاعل " زيادة الباء في خبر

---

(١) أسرار العربية ص ٧٨ .

(٢) المصدر السابق ص ٦٩ .

(١)  
المبتدأ لمضارعتة الفاعل ، فاحتياج المبتدأ اليه كاحتياج الفعل الى فاعله\* .

والخلاصة :

أن وجه المشابهة بين المبتدأ والفاعل متعددة ، فهما مركبان ومرفوعان ،  
وتدخل الباء على خبر المبتدأ كما تدخل على الفاعل ، وكل واحد منهما محمول  
على الآخر ، والمشابهة تأتي على بابها ، فَيَشْبَهُهُ المقيس المقيس عليه ،  
وقد تأتي العكس ، مثال ذلك : مشابهة المبتدأ الفاعل ، والفاعل المبتدأ ،  
الا أن المشابهة في الأول أقوى من المشابهة في الثاني .

رأى ابن عصفور في تعليل رفع المبتدأ :

هذا ، وقد رد ابن عصفور على النحاة في تعليلهم رفع المبتدأ أنه مشابه للفاعل ، فقال : " ومنهم من ذهب إلى أن الرفع له شبهه بالفاعل في أنه مخبر عنه كالفاعل ولا يستغنى عن الخبر كما لا يستغنى الفاعل عن خبره وهو الفعل وهذا باطل \* (١) "

وبين وجه بطلان هذا التعليل بأن " الشبه معنى ، والمعنى - كما تقدم - لم يثبت لها المعطى ، وأيضا فإن المبتدأ والخبر أصل ، والفعل والفاعل فرع ، وذلك أن اللفظ وافق المعنى في المبتدأ والخبر ، ولأن المبتدأ قبل الخبر ، وكذلك هو المعنى ، ألا ترى أن المخبر عنه قبل الخبر وليس كذلك الفعل والفاعل ، لأن الفعل الذى هو الخبر مقدم على المخبر عنه وهو الفاعل ، فاللفظ ليس وافق (٢) المعنى ، فإذا جعلنا المبتدأ مرفوعا لشبهه بالفاعل كان فيه حمل الأصل على الفرع ، وذلك قليل جدا \* (٣) "

والواقع أن النحاة لما ذكروا وجه المشابهة بين المبتدأ والفاعل لم يجعلوا المبتدأ هو الأصل بل جعلوا الفاعل " أصل المرفوعات " (٤) ، وبقية المرفوعات فروع على هذا الأصل .

(١) شرح الجمل للزجاجي ١/٣٥٥ .

(٢) هكذا وردت في النص وقد وجه المحقق ذلك بقوله : " والوجه :

رَوَّفَقَ " . ويبدو لي أنه هو الصواب .

(٣) شرح الجمل للزجاجي ١/٣٥٥ .

(٤) الكافية ١/٧١ .

وهب أن المبتدأ هو الأصل وأن الفاعل فرع عليه فإن حمل الأصل على الفرع ساعف عند النحاة ، ولذلك وصفه ابن عصفور بالقلّة ، والقلّة لا تعني عدم الجواز ، وحينئذ فحمل المبتدأ على الفاعل على وجه المشابهة هو الأقوى ، كما سبق أن العامل فيه أقوى من العامل في المبتدأ .  
وأياً ما كان ، فلا طائل تحت هذا الخلاف .

مضارعة اسم " كان " وخبر " ان " الفاعل :

تقدم أن أصل المرفوعات هو الفاعل وما حمل عليه فرع عنه ،  
ولما كان الفعل يتطلب فاعلا ويعمل فيه الرفع صار ما يشبه الفاعل  
يتطلب معمولا ويعمل فيه العمل المخصوص به ، من ذلك " كان وأخواتها "  
فإنها تشبه الفعل من حيث العمل والزمان ، لذلك عطت في اسمها  
الرفع تشبيها له بالفاعل ، ونصبت الخبر تشبيها له بالمفعول به كما هو  
مذكور في باب المنصوبات ، فهي قد عطت عطين الرفع والنصب  
كما عمل الفعل المتعدى الرفع والنصب .

ولم تكن " كان " وحدها عاملة هذا العمل بل يشركها في ذلك  
أخواتها ، " وهن : صار ، وأصبح ، وأضحى ، وظل ، وأمس ، ويات ،  
وما دام ، وما انفك ، وما فتى ، وما أبرح ، وليس ، وما " في لغة  
الحجازيين ، فهذه ترفع الأسماء وتنصب الأخبار . " (١)

وهذه الأفعال تسمى " الأفعال الناقصة الداخلة على المبتدأ  
والخبر ، فترفع ما كان مبتدأ على أنه اسمها تشبيها له بالفاعل " . (٢)

والدليل على أن اسم كان شبه بالفاعل " أنه لا يجوز حذف  
اسم كان وأخواتها ، ولا حذف خبرها لا اختصارا ولا اقتصارا ، أما الاسم

(١) المقدمة في النحو ص ٤٤ ، ٤٥ ، والتبصرة والتذكرة ١ / ١٨٥ .

(٢) الفصول الخمسون ص ١٨٠ ، والمع لابن جني ص ٢٦ .



فلأنه مشبه بالفاعل ، وأما الخبر فكان قياسه جواز الحذف لأنه - ان روعي أصله - وهو خبر المبتدأ فإنه يجوز حذفه ، وأما آل اليه من شبهه المفعول فكذلك . (١)

وفي ذلك يقول الصيرى : " واعلم أن هذه الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر ، وترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل ، وتنصب الخبر تشبيهاً بالمفعول ، كقولك : كان زيد عالماً ، وأصبح محمد أميراً ، وكان الأصل : زيد عالم ، ومحمد أمير . " (٢)

وكذلك نرى أن إن وأخواتها " تعمل عكس عمل " كان " بأن تنصب المبتدأ وترفع الخبر تشبيهاً للمبتدأ بالمفعول به ، والفاعل بالفاعل ، لأنها اقتضت اسمين وعملت فيهما كما اقتضت " كان " اسمين وعملت فيهما ، وصارت أسماء " كان وأخواتها " مشبهة بالفاعل ، كما صارت أيضاً " أخبار ان وأخواتها " (٣) مشبهة بالفاعل .

وتأكيداً للمشابهة بين اسم كان والفاعل سواء كان ضميراً أم اسماً ظاهراً ما مثل له الرضي بقوله : " كون الاسم كالفاعل ، والخبر كالمفعول فكنته كضربته . " (٤)

فقد جمع هنا بين العامل ومعموليه تشبيهاً لاسم كان بالفاعل وخبرها بالمفعول به .

- 
- (١) الهمع ٨٤/٢ .  
(٢) التبصرة والتذكرة ١٨٥/١ .  
(٣) اللمع ص ٢١/٢١ ، وانظر : مقدمة في النحوص ٤٤-٤٥ .  
(٤) الكافية ١٩/٢ .

مضارعة الحال والمفعول به :

الأصل في المنصوبات المفعول به ، لأنه يكون فصلة ، ويكون منصوبا ، ويكون في الفعل ما فيه دليل معنوي عليه ، لذلك وجب نصبه ، ولما كانت الحال " تشبه المفعول من حيث إنها تجي " بعد تمام الكلام ، واستغناء الفعل بفاعله ، وأن في الفعل دليلا عليه ، كما كان فيه دليل على المفعول . . . ولاجل هذا الشبه استحققت أن تكون منصوبة مثله \* . (١)

وقد يأتي المصدر حالا ويكون مشبها بالمفعول به كما في مصدر " هنيئا جعل في موضع المصدر وهو حال ، لأنك تقول : أخذت هذا هنيئا ، فهذا حال ، فلما ظهر في الدعاء كما يظهر في المصدر أشبه هذا الوجه ، فشبه به لهذه العلة ، وان كان مخالفا للأصل \* . (٢)

ويدل على ذلك كون " الحال تشبه المفعول وليست به ، ألا ترى أنه يعمل فيها الفعل اللازم غير المتعدي نحو : جاء زيد راكبا ، وأقبل عبدالله مسرعا ، " فأقبل ، وجاء " فعلان لازمان غير متعديين ، وقد عملا في الحال فدل ذلك أنها ليست مفعولة ، كتمرب زيد عمرا \* . (٣)

فمن خلال الأوجه السابقة نرى الشبه القوي بين المفعول به والحال ، مما يوكد هذه المضارعة بينهما .

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٥٥٠/٢

(٢) المسائل المنثورة ص ٢٠

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٥٥٠/٢

مضارعة الحال الظرف :

لما كانت الحال مفعولا فيها أشبهت بذلك الظرف ، لأن الظرف مفعول فيه كالحال ، وبهذا التعليل علل ابن الشجري قائلا : " ووجه كون " هنيئا " بدلا من الفعل من جهة القياس أن الحال مشبهة للظرف من حيث كانت مفعولا فيها ، كما أن الظرف مفعول فيه " . (١)

وقد أظهر ابن يعيش هذه المشابهة بأوضح من ذلك بين الحال والظرف حيث قال عن الحال : " لها بالظرف شبه خاص يعني أن الحال تشبه المفعول على سبيل العموم من الجهات التي ذكرناها ولا تخص مفعولا دون مفعول ، ولها شبه خاص بالمفعول فيه وخصوصا ظرف الزمان ، وذلك لأنها تقدر بـ " في " ، كما يقدر الظرف بـ " في " فإذا قلت : جاء زيد راكبا ، كان تقديره في حال الركوب ، كما أنك إذا قلت : جاء زيد اليوم ، كان تقديره جاء زيد في اليوم ، وخص الشبه بظرف الزمان لأن الحال لا تبقى بل تنتقل إلى حال أخرى كما أن الزمان منقضى لا يبقى ويخلفه غيره ، ولذلك لا يجوز أن تكون الحال خلقة ، فلا يجوز : جاء نسي زيد أحمر ، ولا أحول ، ولا طويلا ، فإذا قلت : متحاولا أو متطاولا جازلان ذلك شيء يفعله وليس بخلقه فيجوز انتقاله " . (٢)

(١) الأما لي الشجرية ١/١٦٣ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٥٥ ، وانظر الجمل ص ٨٠ .

فهذه المشابهة المعنوية أكدت المضارعة بين الحال والظرف حتى

كأنهما شي\* واحد من حيث المعنى .

ويدل على قوة الشبه بين الحال والظرف أن الحال قد تغنى عن

الخبر \* وإنما أغنت عن الخبر لشبهها بالظرف ، فكأنه قيل : ضربني

زيدا في حال قيامه \* (١) ، من قولك : ضربت زيدا قائما ، كما يقال في

الظرف : القتال يوم الجمعة ، أي في يوم الجمعة . (٢)

فمن خلال الأوجه السابقة يظهر الشبه القوي بين الحال والظرف ،

وأن كلا منهما مفعول فيه ، وأن الفعل قد عمل في الجميع .

---

(١) الهمع ٤٥ / ٢ ، ٤٦٠ .

(٢) شرح ابن عقيل ١ / ٢١٤ .

مضارعة التمييز المفعول به :

من المفعولات المنصوبة الاسم المميز ، وكما سبق أن الأصل  
في المنصوبات المفعول به ، ولكن لما كان التمييز منصوبا أيضا حصل  
على المفعول به ، قال الشاعر : (١)

” رَاذَا عَاشَ الْفَتَى مِثَّتَيْنِ عَامًا  
فَقَدْ نَهَبَ اللَّذَاذَةَ وَالْفَتَاءُ ”

ومن المقدر : \* مَلَّ الْأَرْضُ نَهَبًا \* (٢) ، وحاصل انتصابه  
على التشبيه بالمفعول به أما مضافا أوفيه تنوين ، ويكون التنوين  
ظاهرا نحو قولك : راقود خلا . (٣)

وكما أن المفعول به يكون معرفة ويكون نكرة فكذلك التمييز ،  
فانه يكون معرفة ويكون نكرة ، فـ ” النكرة المنصوبة بـ ” نعم ” شبيهة  
بالمفعول لأن في ” نعم ” ضمير فاعل ، والفعل إذا اشتغل بفاعل  
وجب أن ينصب ما بعده ، ولا يجوز اظهار الفاعل المضمرة عند سبويه . (٤)

وكذلك في ” هذا ” فانها تجرى مجرى نعم وبئس في نصب النكرة  
خاصة فتقول : هذا رجلا زيدا ، ” رجلا ” منصوب على التمييز أو على التشبيه

(١) وهو من شواهد سيبويه

٠٢٠٨/١

(٢) سورة آل عمران الآية ٩١ .

(٣) الفصول الخمسون ص ١٨٩ .

(٤) التبصرة والتذكرة ١/ ٢٧٥ ، ٢٧٦ .

بالمفعول به ، لأن " حب " فعل ، و " ذا " اسم مبهم ، وقد جعل مع  
حب بمنزلة المضمر في " نعم " ، ولأن " حب " مع المبهم بمنزلة اسم  
واحد . ( ١ )

وكما ينصب الاسم المميز بعد الفعل تشبيها له بالمفعول به ، فإنه  
أيضا ينصب بعد المقدار ، وبعد العدد ، والحكم لا يختلف ، لذلك يقول  
الصيمري : " واعلم أن عشرين وما أشبهها / تنصب المميز على التشبيه  
بالمفعول ، لأن " عشرين " قد جعل بمنزلة " ضاربين " ، في أنه  
تحذف نونه وتضاف كما تحذف نون ضاربين وتضاف في قولك :

ضاربو زيد ، وإذا أثبت النون نصبت ، فتقول : ضاربون زيدا ، فشبّهت  
" عشرين " وما أشبهها من الأعداد إلى / تسعة <sup>تسعة</sup> بضاربين وما أشبهه " .  
( ٢ )

وأيضا فإن التمييز يشابه المفعول به في شبه المقدار كما شابهه  
في العدد ، ويكون ذلك في النكرات من أسماء الأجناس كقولك : ققيز  
برا ، وكما شابهه في حال كونه نكرة فإنه كذلك يكون مشابها له  
في حال المعرفة في نحو " كقولك : الحسن الوجه ، والكريم الأب ، قال  
الشاعر :

\* وَالطَّيِّبُ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ \* ( ٣ )

( ١ ) التبصرة والتذكرة ١ / ٢٨٠ .

( ٢ ) المصدر السابق ١ / ٣١٧ .

( ٣ ) الفصول الخمسون ص ١٩١ ، ١٩٢ .

وهو من شواهد سيبويه ١ / ٢٠٢ .

فهذا جائز فيه ان يشابه التمييز المفعول به وهو معرفة ، كما هو  
جائز أن تقول في حال كونه نكرة \* مررت بالرجل الحسن وجهها ،  
فتنصب/على التمييز لأنه نكرة ، وان شئت على التشبيهه  
بالمفعول به \* (١)

---

(١) الجمل ص ٩٦ ، ٩٧

مضارعة المستثنى المفعول به :

وإذا ثبت أن المفعولات السابقة قد شابهت المفعول به لأنه أصل المنصوبات وسائرهما فرع عنه و محمولة عليه ، فإن من بين هذه المنصوبات المنصوب على الاستثناء وذلك أن \* النصب في الاستثناء على التشبيه بالمفعول \* . (١)

ولا يكون ذلك إلا إذا كان \* الاستثناء من موجب غير منفي منصوب ، كقولك : جاءني القوم الا زيدا ، و سررت باخوتك الا عمرا ، ونصبه على التشبيه بالمفعول به لأنه يجيء بعد تمام الكلام قال الله عز وجل (٢) : \* فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ \* . (٣)

إذا فقد ثبت له مشابهته بالمفعول به من حيث انه منصوب ، ومن حيث انه جاء بعد تمام الكلام ، ومن حيث انه وقع عليه العمل كما وقع العمل على المفعول به ، ومن حيث ان العامل فيهما واحد ، ويقوي هذا الشبه أن أداة الاستثناء التي هي \* إِلَّا \* تخرج الثاني مما دخل في الاول فهي شبه حرف النفي ، فقولنا : قام القوم الا زيدا بمنزلة : قام القوم لا زيد \* (٤) ، والنفي يشبه الفعل ، والفعل هو العامل ،

(١) أسرار العربية ص ٢٠٦ .

(٢) سورة البقرة الآية ٢٤٩ .

(٣) التبصرة والتذكرة ١ / ٣٧٥ .

(٤) شرح الفصل لابن يعيش ٢ / ٧٦ .



وكذلك الفعل يخرج الفاعل عن المفعول به كما في أداة الاستثناء وأداة  
النفي ، ولقوة الشبه بين الاسم المستثنى والمفعول به ، فإننا نجد " أن  
المستثنى من الموجب منصوب أبدا ، نحو قولك : أتاني القوم الا زيدا ،  
ورأيت القوم الا زيدا ، ومررت بالقوم الا زيدا ليس فيه الا النصب ، وإنما  
كان منصوبا لشبهه بالمفعول ، ووجه الشبه بينهما أنه يأتي بعد الكلام  
التام فـلـة ، وموقعه من الجملة الآخر كـمـوقـعه " (١) ، أي المفعول به .  
وعلماء النحو يقصدون بالمشابهة بين المستثنى والمفعول به هو  
أنهم يريدون بذلك أنه يشبهه في كل أحواله من حيث انه مفعول لمعامله .  
يقول ابن يعيش : " وإنما قلنا : انه مـشـبـه بالمفعول ولم نقل  
انه مفعول ، لأنَّ المستثنى أبدا بعض المستثنى منه ، والمفعول غير  
الفاعل وكذلك قلنا في خبر كان أنه مـشـبـه بالمفعول ، ويؤيد ما قلناه أنه  
يعمل في المستثنى المعاني ، نحو قولك : القوم في الدار الا زيدا ،  
والمفعول الحقيقي لا يعمل فيه الا لفظ الفعل اما ظاهرا / ضمرا " . (٢)

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٢ .

(٢) المصدر السابق ٧٧/٢ .

مضارعة اسم ان وأخواتها وخبر كان وأخواتها المفعول به :

ومن الأسماء المنصوبة على التشبيه بالمفعول به اسم ان وأخواتها وما جرى مجراها ، وخبر كان وأخواتها وما جرى مجراها ، فان هذه الأندوات - كما هو معلوم - تعمل على الفعل المتعدي فتنصب الاسم في ان وأخواتها كما تنصب الخبر في كان وأخواتها على التشبيه بالمفعول به " فخير كان وأخواتها واسم ان وأخواتها من المنصوبات على التشبيه بالمفعول وذلك أنه شبه كل واحد من كان وان بالفعل المتعدي لاقتضاء كل واحد منهما اسمين بعده " (١)

فأما كان وأخواتها " فترفع ما كان مبتدأ على أنه اسمها (٢) تشبيها له بالفاعل ، وتنصب ما كان خبرا على أنه خبرها تشبيها له بالمفعول " .

كما أن إن وأخواتها " في الحروف الداخلة على المبتدأ والخبر فتنصب ما كان مبتدأ على أنه اسمها تشبيها بالمفعول ، وترفع ما كان خبرا على أنه خبرها تشبيها بالفاعل " . (٣)

ووجه الشبه بين هذه الأسماء وبين المفعول به أن الكل مقتضى ومعمول به .

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٩٦ .

(٢) الفصل الخمسون ص ١٨٠ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٠٠ .

## الفصل الثاني :

المضارعة في البناء

مضارعة الاسم \* الضمير \* الحرف :

- الضمير ما دل على حضور (١) ، أو خطاب (٢) ، أو غيبة (٣) .  
وما تفرع عن هذه الضمائر من الأحكام من حيث الرفع (٤) والنصب (٥)  
والجر (٦) ، ومن حيث الاتصال (٧) والانفصال (٨) ، والظهور (٩)  
والاستتار (١٠) ، والضمائر جمع : ضمراً أو ضمير ، وتسمى عند الكوفيين :  
كناية أو مكنية ، وهي ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب ، وما يستعمل  
للمخاطب تارة وللغائب تارة أخرى .

- (١) المتكلم : أنا ، نحن .  
(٢) أنت ، أنت ، وما تفرع عنهما .  
(٣) هو ، وهي ، وما تفرع عنهما .  
(٤) وهي : أنا ، وأنت ، وأنت ، وهو ، وهي ، وفروعها .  
(٥) إياي ، وإياك ، وإياه ، وفروعهم .  
(٦) الضمائر المجرورة ، نحو : لي ، ولنا ، ولك ، وله .  
(٧) أي الضمير الذي لا يفتتح به النطق ولا يقع بعد إلا ، نحو :  
ابني ، أكرمك ، .  
(٨) أي الضمير الذي يبتدأ به ، ويقع بعد إلا ، نحو : أنا ،  
وأنت ، وهو .  
(٩) وهو ما له صورة في اللفظ ، نحو : قمت ، وقاموا .  
(١٠) أي الضمير الذي لا يخلفه ظاهر ، نحو : قم ، وتقوم ، وأقوم ،  
ونقوم .  
(١١) ينظر همع الهوامع (١/٩٤) .

والضماير كلها مبنية لمشايتها للحرف في الافتقار الى بعض أجزاء  
الكلمة ، أوللوضع لكونها وضعت على حرف أو حرفين <sup>(١)</sup> ، كما أن الحرف  
كذلك ، قال ابن مالك : <sup>(٢)</sup>

وَكُلُّ مُضَمٍّ لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ      وَلَفْظُ مَا جَرَّ كَلَفَّظٍ مَا نَصِبٌ

أى : فـ المضمرات كلها مبنية لمشايتها بالحروف في الجمود ، ولذلك  
لا تصغر ، ولا تثنى ، ولا تجمع <sup>(٣)</sup> ، والمضمرات سواء كانت في حالة  
رفع أو في حالة نصب ، أو في حالة جر ، فإنها كلها مبنية ، ولا يهمنها  
تفاصيل أحكام هذه المضمرات ،

، ولكن الذى يهمننا هنا هو الإشارة الى

المشابهة بين هذه المضمرات وبين الحروف التي هي في الأصل مبنية ،  
فصارت المضمرات مبنية كذلك .

وقد وجه ابن يعيش هذه المشابهة بين الحروف والضماير ، وإن  
الضماير كلها مبنية ، وإنما بنيت لوجهين : أحدهما شبهها بالحروف ،

---

(١) أى في الألف في "أنا" ، والتاء في "أنت" ، والكاف في "إياك"

زائدة ، وأن الضمير هو "أن" ، و"أن" وإيا . ينظر همع

الهبوامع ٢٠٦/١ .

(٢) متن الألفية باب النكرة والمعرفة .

(٣) شرح ابن عقيل على الألفية ٩٢/١ .

ووجه الشبه أنها لا تَسْتَبِدُّ بِأَنْفِهَا ، وتفتقر إلى تقدم ظاهر ترجع إليه ،  
فصارت كالحروف التي لا تستبد بنفسها ، ولا تغيد معنى إلا في غيرها ،  
فبنيت كبنائها .

والوجه الثاني : أن الضمر كالجزء من الاسم المظهر ، وإن كان  
قولك : زيد ضربته ، إنما أثبت بالهاء لتكون كالجزء من اسمه إلا طميه ،  
إلا أنك ذكرت الهاء ولم تذكر الجزء من اسمه ، لتكون في كل ما تريد  
أن تضمه ما تقدم ذكره فكان / كجزء من الاسم ، وجزء الاسم لا يستحق الأعراب .  
أي أن الشبه هنا افتقاري ، حيث إن الضمير يفتقر إلى أجزاء الكلمة ،  
وكذلك الشأن في الحروف ، وهناك سبب آخر : وهو أن الضمائر وضعت على  
حرف أو حرفين كما وضع الحرف كذلك ، وذكر المرادى سبباً ثالثاً وهو التضمن ،  
أي أن الضمير تضمن التكلم أو الخطاب أو الغيبة \* ، وهذه المعاني (٢)  
من خصائص الحروف .

والخلاصة :

أن العلماء ذكروا لعلقة بناء الضمائر عدة أوجه نجعلها فيما يلي :  
أولاً - أن هذه الضمائر جامدة لا تتصرف ، وهذا الجمود من خصائص  
الحروف ، فلها شابهتها من هذا الوجه بنيت ، وكان البناء أصلاً  
في الحروف .

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٨٥ .

(٢) ينظر توضيح المقاصد والمسالك ١ / ١٣١ .

ثانيا - أن هذه الضمائر منزلتها من الكلمة كمنزلة الحرف من الكلمة ، فالضمير يحتاج الى بقية أجزاء الكلمة ، كما كان الحرف كذلك ، وهذا التشبيه افتقارى .

ثالثا - أن الاستعمال في هذه الضمائر قربها من طبيعة الحرف ، لأنها لا تستعمل الا مع غيرها ، وكذلك الشأن في الحرف ، لذلك بنيت .

رابعا - أن هذه الضمائر تضمنت ما يدل عليه الحرف ، فالتكلم والخطاب والغيبة من خصائص الحروف ، ولما وضعت هذه الضمائر موضع الحروف ودلت على ما تدل عليه وتضمنت معناه بنيت تشبيهاً للأسماء بالحروف ، تشبيهاً افتقارياً ، فـ " المضمرفانما بنى لأنه أشبه الحرف ، لأنه جعل دليلاً على المظهر ، فإذا جعل علامة على غيره أشبهه تاء التانيث فقد أشبه الحرف ، وإذا أشبه الحرف فيجب أن يكون هنياً " . ( ١ )

وما هو معلوم أن الضمير المتصل أوغل في شبه الحرف لعدم استبداده بنفسه ، وأعرف من المنفصل " ( ٢ ) ، وبناءً هذه الضمائر سواء كان على الضم ، أو على الفتح أو على الكسر ، أو على السكون ، كل ذلك لا يخرجها عن شبهة بالحرف ، لأن التشبيه هنا تشبيه افتقارى .

( ١ ) أسرار العربية ص ٣٤٦ .

( ٢ ) شرح المفصل لابن يعين ٨٥ / ٣ .

مضارعة الموصول الحرف في الافتقار :

الأصل في الاسم "المعرب" أن يكون وحدة مستقلة تغيد فائدة تامة ، ولا يفتقر في إظهار معناه إلى ما يكفه ، كما أن الأصل في الحروف أنها لا تغيد فائدة إلا إذا اقترنت بغيرها من حروف الكلمة ، ولما كان الحرف يفتقر إلى غيره من حروف الكلمة ، كان بنياً طي حالة واحدة من الحركات أو السكون ، وذلك أن الحرف بوضعه لا يستغنى بنفسه ، ولا يغيد فائدة إلا إذا اقترن بغيره ، ولذلك قيل في تعريفه : " والحرف ما دل على معنى في غيره " . ( ١ )

ولما كانت الأسماء الموصولة ( ٢ ) تفتقر إلى صلتها لإظهار معناها ، أي لا تغيد المعنى الكامل إلا بصلتها ، فهي لا تستقل في إظهار ما أفادته الصلة ، سواء كانت الصلة جملة اسمية أم جملة فعلية ، لذلك أشبهت الحروف لهذا المعنى ، ولذلك بنيت كما بنيت الحروف لإشابهتها لها . يقول ابن يعيش : " معنى الموصول ألا يتم بنفسه ، ويفتقر إلى كلام بعده تعلقه به ليتم اسماً ، فإذا تم ما بعده ، كان حكمه حكم الأسماء سائر

( ١ ) همع الهوامع ٠٧/١

( ٢ ) هي : الذي ، والتي ، واللذان ، والذين ، واللاتي ، وما تفرع عن

ذلك . ومن ، وما ، وأب ، وذو في لغة طي واللام بمعنى الذي .



التامة ، يجوز أن يقع فاعلا ، ومفعولا ، ومضافا اليه ، و مبتدأ وخبرا ، فتقول :  
قام الذي عندك ، فوضع الذي : رفع بأنه فاعل ، وتقول : ضربت السدى  
قام أبوه ، فوضعه نصب بأنه مفعول ، وتقول : جاءني غلام الذي في  
الدار ، فيكون موضع الذي خفضا بإضافة الغلام اليه ، وتقول : الذي في  
الدار زيد ، فيكون موضع الذي رفعا ، بأنه مبتدأ ، وتقول : زيد الذي  
أبوه قائم ، فوضع الذي رُفع بأنه خبر المبتدأ . (١)

وهكذا بقية الموصولات فانها جميعا مبنية للعلة نفسها .

وهذه الأسماء الموصولة مثل أسماء الإشارة في الإبهام والبناء ،  
وذلك أن الأسماء الموصولة ، والأسماء المبهمة تقع على الحيوان  
والجماد والانسان ، ولا تتم فائدتها الا بصلاتها ، يقول ابن الخشاب :  
"الأسماء الموصولة لا تتم الا بصلاتها ، ولذلك بنيت . (٢)

(٣)

فالإبهام إذاً يطلق على "أسماء الإشارة ، والأسماء الموصولة"  
وإذا كان الكلام هنا عن الأسماء الموصولة فإني لا أتناول فيه إلا جانب  
مشابعتها الحروف ، وليس من منهجي الحديث عن أحكام هذه الأسماء  
بالتفصيل ، لأن ذلك له موضع آخر .

لا بن يعيش

(١) شرح المفصل / ٣ / ١٣٨ .

(٢) المرتجل ص ١٠٢ متصرف .

(٣) الجمل ص ٣١ .

ولما كانت الأسماء الموصولة لا بد لها من صلة توضحها ، شأنها  
في ذلك شأن الموصوف والصفة ، فالاسم الموصوف لا يدل على صفة معينة  
إذا كان مجردا عنها .

ولمّا كانت الحروف أيضا لا تفيد بنفسها مجردة عن بقية حروف  
الكلمة بل هي مفتقرة الى ما يوضح معناها في هذا الاطار ، لذلك كان  
الموصول كذلك \* لهذا المعنى من احتياجه في تمامه اسما ليس  
جطة بعده توضحه ، وجب بناؤه ، لأنه صار كبعض الكلمة ، وبعض  
الكلمة لا يستحق الاعراب ، أو لأنه أشبه الحرف ، حيث إنه لا يفيد بنفسه ،  
ولا بد من كلام بعده ، فصار كالحرف الذي لا يدل على معنى في نفسه ،  
إنما معناه في غيره\* . ( ١ )

وقد شبه صاحب التصريح هذه الموصولات بالحروف كافة ،  
لأنها قرينة الظروف في الابهام والافتقار الى ما يوضحها ، فقال : " الظروف  
والموصولات فإنها أشبهت الحروف بأسرها في افتقارها في إفادة معناها  
إلى ذكر متعلقها افتقارا متأصلا إلى جطة ، لأنها إنما وضعت لنسبة معاني  
الأفعال الى الأسماء\* . ( ٢ )

---

( ١ ) شرح المفصل لابن يعين ٣ / ١٣٨ ، ١٣٩ .

( ٢ ) التصريح ١ / ٥١ ، ٥٢ .

والخلاصة :

أن هذه الأسماء الموصولات المبهمة تفتقر إلى الصلة ولا تستقل بنفسها ، شأنها شأن الحروف في ذلك . ولذلك بنيت ، فالتشبيه هنا تشبيه افتقاري . فكما أن الحرف يفتقر إلى بقية أجزاء الكلمة كذلك الأسماء الموصولة تفتقر إلى الصلة ، وبهذا استحقت البناء .

مضارعة اسم الاشارة الحرف :

أصل الاشارة أن تُؤدَّى بالحرف كما يُؤدَّى الخطاب أو التكلم بالحرف ، إلا أن بعض الأسماء قامت مقام الحرف وتضمنته ، فدلّت على ما هو من وظائفه ، وهو الاشارة ، وكما هو معلوم أن الأصل في الأسماء الاعراب ، إلا أننا نجد أن أسماء الاشارة <sup>(١)</sup> قد بُنيت ما يستدعي البحث عن علة هذا البناء ، والملة في بنائها أنها تضمنت معنى الحرف ، والحرف منبني فبنيت كذلك ، فهي إذاً " منبئة كلها عند المحققين لاحتياجها إلى معنى الاشارة كاحتياج الضمر إلى التكلم أو الخطاب " . <sup>(٢)</sup>

وتسمى أسماء الاشارة السهيمات ، ولذلك استحقت البناء من أجل الاشارة والابهام <sup>(٣)</sup> ، والسبب في تسميتها سهيمات أنها تدل على العاقل ، وعلى غير العاقل ، وعلى المفرد وعلى الجمع .

وذلك " أن " أولاً " وقع على جمع " أوجاعة ، فكأنه قال : أشير إلى هذه الجماعة أو إلى هذا الجمع ، فلما كانت في مذهب الجمع والجماعة ، وكان الجمع والجماعة يقع على الرجال والنساء ، والحيوان والجماد ، والمذكر والمؤنث ، والأجساد والأعراض وقع على ذلك كهـ " أولاً "

(١) وهي : ذا ، ونى ، وذان ، وأولاً ، وألى وما يلحق بها .

(٢) الايضاح في شرح المفصل ٤٧٩/١ ، ينظر ضياء السالك ٥٠/١ .

(٣) المخصص ٨٣/١٤ .

و " هو " لا " ، فاستوى المذكر والمؤنث " . (١)

وانما وضعت هذه الأسماء المهمات " لمعنى معين بواسطة  
الإشارة الحسية " (٢) ، والإشارة أمر معنوي ، وانما " بُنيت المهمات  
لتضمنها حرف الإشارة ولا يُنطق به " . (٣)

والإشارة لا تكون إلا بحرف ، وعندما قال العلماء : إنها تضمنت حرف  
الإشارة ، فكأنهم أرادوا بذلك " حرف المضارعة في أشير أو أنية " . (٤)

وهناك تحليل آخر في سبب بناء هذه الأسماء ، وهو أنها أشبهت  
الألف واللام في أول الكلمة ، والألف واللام مبنية لكونها من الحروف ،  
فكذلك ما أشبهها ، وشأنها في ذلك شأن الظرف الذي يدل على  
الضي " أمس " (٥) ، وإنما حركت أمس بالكسر للالتقاء الساكنين ، والـ  
فحقها البناء على السكون .

ومما هو معلوم أن " أسماء الإشارة تفتقر إلى حاضر " (٦) ،

- 
- (١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ١٢٠ .  
(٢) رسائل العرفان في النحو والصرف ص ١٣١ .  
(٣) كشف المشكل ٢/ ١٩٠ .  
(٤) المصدر السابق ٢/ ١٩٠ .  
(٥) ينظر حاشية الصبان ١/ ٥٣٠ .  
(٦) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ١٠٥ ، وينظر شرح الألفية  
لابن الناظم ص ٧٧ .

ولذلك " يقال لهذه الأسماء مبهمات لأنها تشير بها إلى كل ما بحضرتك ، وقد يكون بحضرتك أشياء فتلبس على المخاطب ، فلم يدُر/أيها (١) تشير ، فكانت مبهمة لذلك ، ولذلك لزمها البيان بالصفة عند الالباس .

ولما كانت تفتقر إلى البيان بالصفة \_\_\_\_\_ قال النحويون :  
إن أسماء الإشارة تتعرف بشيئين : بالعين وبالقلب . (٢)

ومن هذا الباب : هنا ، وشمّ إشارة إلى الحاضر والبعيد ، وهما مستحقان للبناء (٣) ، وذلك أن " هنا تضمن معنى الإشارة ، فإنه معنى من معاني الحروف ، وإن لم يوضع له لفظ يدل عليه ، ولكنه كالخطاب والتبويه ، فمن حق اللفظ المتضمن معنى الإشارة أن يُبنى " ، (٤) لأن العرب لم يخصصوا حرفا خاصا للإشارة ، ولكنه جاء ضمنا ، وهذا من باب الاستفناء في العربية ، ومثال ذلك : تناوب الحروف بعضها عن بعض كما في قوله : ( الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا ) (٥) : أي إليه ، وقوله : ( يَا نَارِيكَ أَوْحَى لَهَا ) (٦) : أي إليها .

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٢٦/٣ .

(٢) المصدر السابق ١٢٦/٣ .

(٣) انظر المخصص ٨٣/١٤ .

(٤) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٢٩ .

(٥) سورة الاعراف الآية ٤٣ .

(٦) سورة الزلزلة الآية ٥ .

ولهذا المعنى أشار ابن يعيش حينما معنى التضمن في الإشارة  
قائلا : " وتضمنه معنى الحرف أن يُنوى مع الكلمة حرف مخصوص ، فيفيد  
ذلك الاسم فائدة ذلك الحرف المنوي حتى كأنه موجود فيه ، وكان الاسم  
وعاء ذلك الحرف ، ولذلك قيل : تضمن معناه ، إذ كل شيء اشتغل على  
شيء فقد صار متضمنا له " . ( ١ )

والخلاصة :

أن هذه الأسماء المبهمة إنما وجب بناؤها وبنائها الضمير معها  
لمشاكلة حروف المعاني ، لأنه لا شيء إلا وحروف المعاني داخلية  
عليه غير متممة في شيء دون شيء " . ( ٢ )

والذي عليه المحققون من النحاة أن أسماء الإشارة استحقت البناء  
لمشابهتها حرف الإشارة المقدر شيئا معنويا ، وإن لم ينطق به العرب ،  
لأن الأصل في الإشارة أن تكون بالحرف ، وقد ورد لها نظائر في العربية  
كالشرط ، والتنزي ، والعطف ، فإنها تضمنت معنى الحرف وإن لم يُلفظ  
بها في ظاهر الأمر . ( ٣ )

---

( ١ ) شرح الفصل لابن يعيش ٢ / ٨٠ .

( ٢ ) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١ / ١١٧ .

( ٣ ) أسرار العربية ص ٣٣ ، وينظر شكل اعراب القرآن ١ / ١٩٠ .





وأما "كم" فإنما بُنيت لأنها لا تخلو إما أن تكون استفهامية أو خبرية، فإن كانت استفهامية فقد تضمنت معنى الاستفهام، وإن كانت خبرية فهي نقيضة "رب" <sup>ورب</sup> / اللطيل، وكم للكثير، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره". (١)

وأما "من" : فإنها بُنيت لأنها لا تخلو إما أن تكون استفهامية أو شرطية أو اسما موصولا أو نكرة موصوفة". (٢)

وهي في جميع هذه الحالات جنية لمشابتها الحرف، لأنها إن كانت استفهامية فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام، وإن كانت شرطية فقد تضمنت معنى الشرط، وإن كانت اسما موصولا، فقد تنزلت منزلة بعض الكلمة، وبعض الكلمة مبنية، وإن كانت نكرة موصوفة فقد تنزلت منزلة الموصوفة". (٣)

فهذا خلاصة الحديث عن "كم ومن"، وأما : أين وكيف، فقد بُنيت على الفتح <sup>شخصنتسا</sup> معنى حرف الاستفهام، لأن أين سؤال عن المكان، و"كيف" سؤال عن الحال، <sup>وانما بنيا</sup> تضمنتسا معنى حرف الاستفهام وجب أن <sup>بنيا</sup> على حركة اللاتقاء الساكنين، وإنما كانت الحركة فتحة لأنها أخف الحركات". (٤)

(١) أسرار العربية ص ٣٠، ٣١، وينظر الجمل في النحو ص ١٣٤.

(٢) المصدر السابق ص ٣٠.

(٣) المصدر نفسه ص ٣٠.

(٤) المصدر السابق ص ٣٢.

وقد فصل ابن الشجرى هذا الباب تفصيلا لا يحتاج معه الى اطالة  
انقال : " أين ، وكيف ، ومتى ، وأيان ، وأنى / <sup>وانما</sup> عدوا كيف في الظروف للاستفهام  
بها عن الحال ، والحال تشبه الظرف ، لأنها عبارة عن الهيئة التي يقع فيها  
الفعل " . (١) وكل هذه الأسماء مبنيات ، إلا أن ابن الشجرى قد  
فصل القول في " أنى " ، بقوله : " وأنى يتجانزها شبهان : شبه  
" أين " ، وشبه " كيف " ، وقد جاء التنزيل بهما في قوله : \* يَا مَرْيَمُ  
\* أَنْتِ لَكِ هَذَا \* (٢) ، أي : من أين لك ؟ ، وفي قوله :  
\* أَنْتِ يَحْيَىٰ هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا \* (٣) ، أي : كيف يحيى الله هذه ؟  
(٤)

ومن هذا الباب : اسم الظرف الزماني المستفهم به ، وهو : الآن ،  
ومنى هذا الظرف لأنه أشبه " أين " التي هي بدورها تشبه همزة الاستفهام  
، قال سيبويه : " جعلوا " الآن " كأين ، وليس مثله في كل شيء ، ولكنه  
يضارعه في أنه ظرف ، ولكثرته في الكلام " . (٥)

والخلاصة :

أن هذا الباب كله مبني لمشايبته الحرف ، والحرف مبني فكذلك هنا أسماء  
الاستفهام .

- (١) الأماي الشجرية ١/١٦٣ .
- (٢) سورة آل عمران الآية ٣٧ .
- (٣) سورة البقرة الآية ٢٥٩ .
- (٤) الأماي الشجرية ١/١٦٣ .
- (٥) الكتاب ٣/٢٩٩ .

مضارعة أسماء الشرط حروف الشرط :

الأصل في أدوات الشرط أن تكون بالحرف ، لأن الحرف هو  
الرابط بين الجمل ، وهو الذي معناه في غيره ، وكذلك لا يستقل بنفسه ،  
ولا يكون مبتدأ ولا خبراً ، ولا فعلاً ، ولا فاعلاً ، وإنما هو واسطة يربط  
الأسماء بعضها ببعض كما يربط بين الأفعال كما في المبتدأ والخبر  
أو يدل على تعدية الفعل إلى المفعول به ، أو يربط بين فعلين على  
سبيل الشرط والجواب ، وحرف الشرط الذي هو الأصل في باب الشرط  
هو إن ، وحينئذ يفترق هذا الحرف إلى شرط وجواب ، وربما تقوم بعض  
الأسماء مقام حرف الشرط في افتقارها إلى شرط وجواب ، وحينئذ تكون  
جارية مجرى إن الشرطية في ضرورة إيجاد شرط لها وجواب.

ومن هذه الأسماء ما هو اسم مجرد من الدلالة على الزمان  
والمكان ، ومنها ما هو ال على الظرفية الزمانية أو المكانية ، وكل  
هذه الأقسام الثلاثة في واقعها قائمة مقام إن الشرطية التي تحتاج  
إلى شرط لها وجواب ، يقول ابن جنى : " باب الشرط وجوابه ، وحرفه  
المستولى عليه " إن " ، وتشبهه به أسماء وظروف ، فالأسماء من ،  
وما ، وأي ومهما ، والظروف : أين ، ومتى ، وأي حين ، وأنت ، وحيثما  
، وإنما (١) . (٢)

(١) إنما : هي عند سيبويه حرف بشرط اتصالها بـ " ما " الكتاب :

٥٥٢، ٥٦/٣

(٢) اللع ص ١٣٣

وكل هذه الأسماء مبنية لتضمنها معنى حرف الشرط، أي أن  
أسماء الشرط لما شابهن حرف الشرط الذي هو أصل في البناء  
بنيت للشبه المعنوي بين الاسم والحرف. (١)

---

(١) ينظر الجزولية ص ٠٤٢

مضارعة الفايات الحرف :

من الأسماء المبنية على الضم أسماء الفايات " الظروف " ، مثل :  
قبل و وبعد ، فهذه الأسماء وأمثالهما بنيت على الضم ، لأنها مع  
الإضافة بمنزلة الكلمة الواحدة ، مثالهما في ذلك مثال الحرف في الكلمة  
الواحدة ، فلما قطعت هذه الأسماء عن الإضافة بنيت على الضم ،  
ولذلك البناء أشار ابن الأنباري في تعليل بناء هذه الفايات ،  
قائلا : " أما " قبل " و " بعد " فإنما بُنِيَا ، لأن الأصل فيهما أن  
يستعملتا مضافين إلى ما بعدهما ، اقتطعا عن الإضافة ، والمضاف  
مع الحذف إليه بمنزلة كلمة واحدة تنزلا منزلة بعض الكلمة ، وبعض  
الكلمة مبني ، قال الله تعالى : ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِهِ ﴾ (١) ،  
وإنما بُنِيَا على حركة ، لأن كل واحد منهما كان له حالة إعراب قبل  
البناء ، فوجب أن يُبْنِيَا على حركة " . (٢)

فقد بُنِي " قبل وبعد " لأنهما - كما ذكر - قد حذف منهما  
الحذف إليه وتضمنا معنى الإضافة فحُرِّكَا بأقوى الحركات ، ليكون عوضا

(١) سورة الروم الآية ٣ .

(٢) أسرار العربية ص ٣١ ، وينظر شرح كتاب سيديبويه للسيرافي ١ / ١٣١ .

(١) عن الذاهب ، كما يعوض من المحذوفات في مواضع كثيرة بحروف وحركات .

وكذلك كل ما ورد في هذا الباب من الظروف والغايات . قال

(٢) الشاعر :

إِذَا أَنَا لَمْ أُوسِّنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ  
لِقَاؤِكَ إِلَّا مِنْ وَرَاءِ وَرَاءِ

فحذف المضاف إليه للعلة المذكورة نفسها ، لأن هذه الأسماء من الأسماء المبهمة التي تحتاج إلى ضمير ، وكذلك : قُدَّام ، وَأَمَام ، وِخْلِيف وَأَخْوَاتِهَا (٣) ، من أسماء الجهات فقد استحققت هذه الأسماء البناء على الضم لأن المضاف إليه حذف لفظه ونُوي معناه ، فاستحق البناء ، وقد قال الشاعر الآخر : (٤)

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لَا وَجَلُ  
عَلَى أَيْنَا تَعْدُو وَالْمَنِيَّةُ أَوْلُ

- 
- (١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/١٣٢ .  
(٢) من شواهد شذور الذهب ص ١٠٣ وشرح الفصل لابن يعيش ٨٧/٤ .  
(٣) ينظر شذور الذهب ص ١٠٣ .  
(٤) من شواهد المقتضب ٣/٣٤٦ ، وشذور الذهب ص ١٠٣ .

ومن هذا الباب الصني على الضم : المنادى العلم ، فإنه  
يبني على الضم لوقوعه موقع كاف الخطاب ، وكاف الخطاب صني ، إذ  
الأصل في قولك : " يا زيد " : أدعوك ، وأيضا فإنه يقع موقع  
الضمير الذي هو في الأصل مشابه للحرف ، فقولك : يا زيد يا أنت ، ويا  
إياك ، واستدل النحاة على ذلك بأن العرب قد نادت الضمير في بعض  
الضرورات ، والضرورات كثيرا ما يراجع فيها الشعراء الأصول المرفوضة <sup>(١)</sup> ،  
قال الشاعر : <sup>(٢)</sup>

\* يَا أَبَجْرَاهِنُ أَبَجْرٍ يَا أَنْتَا \*

" فلما وقع المنادى المعرفة موقع الحرف أو ما يتقلب <sup>عليه</sup> شبه الحرف بني ،  
وخص بالبناء على الحركة ، لأن له أصلا في التمكن " . <sup>(٣)</sup>

ويؤيد هذه المشابهة بين المنادى وباب قبل وبعد : " أن  
قبل وبعد يشبهان الاسم المنادى المفرد ، والشبه بينهما أن المنادى  
المفرد متى نكر أو أضيف أعرب " . <sup>(٤)</sup>

(١) المرتجل ص ١٠٣ بتصرف.

(٢) من شواهد الانصاف ص ١/٢٢٥ وشرح الفصل لابن يعين ؛  
٠١٢٧/١

(٣) المرتجل ص ١٠٣ .

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٠١٢٢/١

ومن المعني على الضم في هذا الباب اسم الفعل المشابه للحرف في قولهم : قَطُّ المنية على الضم ، وكان حقها أن تكون معربة ، إلا أنها لما شابهت الحروف وخاصة الألف واللام بُنيت على الضم ، وإنما كان اختيارهم للضم فيها لأنها من باب " قبل وبعد " ، وذلك أنها لانقطاع الزمان ، كما كان " قبل " لانقطاع الغاية ، فأشبهتها من حيث كانت ظرفا ، ومن حيث كانت منقطعة . ( ١ )

و " قَطُّ " هنا " منية " ، وإنما بُنيت لأنها تضمنت معنى الحرف وهو الألف واللام ، لأنه يريد بها الزمان الماضي ، كما أن نقيضتها " أبدا " يراد بها الزمان المستقبل ، فأشبهت قَطُّ " أمس " ، فتضمنت معنى الحرف ، فكان تضمينها معنى الحرف أولى من تضمين المستقبل ، لأن الماضي أكد في باب التعريف من باب المستقبل فأشبهتها ، فضمنوها كما ضمنوه . ( ٢ )

ومن المعني على الضم " حيث " ، فهذا ظرف معني على الضم ، وهي من الأسماء المبهمة ، حيث تقع على الجهات الست ، وكل هذه الجهات تقع مضافة إلى ما بعدها ، فصارت <sup>مثل</sup> " قبل وبعد " ، إذ حذف المضافان اليهما فبنيت كما بنينا ( ٣ ) ، ويقوى ذلك الشبه أنها لا تضاف

( ١ ) المسائل المنتهية ص ٢٥٩ ، ٢٦٠ .

( ٢ ) المصدر السابق ص ٢٥٩ ، ٢٦٠ .

( ٣ ) النكت ١ / ١١٠ بتصرف .



الا الى جملة مُبَيَّنَةٌ لمعناها ، وهي حينئذ أشبهت \* ان \* التي لا تستغنى  
عن جملة بعدها ، و \* حيث \* ظرف مكان يضاف الى جملة وهي منيئة  
على الضم (١) ، ولذلك يقول ابن مالك : (٢)

وَالزَّمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجَمَلِ      حَيْثُ ، وَإِنْ      وَإنَّ يُنَوَّنُ يُحْتَمَلُ

والخلاصة :

أن \* حيث \* لما احتاجت الى جملة بعدها مثل ما احتاجته إن  
بُنِيَتْ ، وكان بناؤها على الضم ، لأنها من باب الظروف والغايات التي  
هي : قبل ، وبعد ، وحسب ، أول ، ودون . . . قال ابن مالك : (٣)

قَمَلٌ كَغَيْرِهِ بَعْدُ حَسَبُ أَوَّلٍ      وَدُونَ وَالْجِهَاتُ أَيْضًا وَعَلُ

- 
- (١) المصباح العنبر ١/١٥٨ .  
(٢) متن الألفية باب الاضافة .  
(٣) المصدر السابق باب الاضافة .

مضارعة الأسماء المركبة الحروف :

الأصل في الاسم أن يكون وحدة مستقلة في آخره، إحدى الحركات الثلاث، " أو حركتان كما هو في الاسم الممنوع من الصرف، ولذلك يعرب بتلك الحركات، غير أن هناك بعض الأسماء رُكبت من كلمتين، فلم تظهر عليها تلك الحركات، وإنما بنيت على حركة واحدة وهي الفتح فـ في الجزأين، ومن هذه المركبات الأعداد المركبة، والأسماء المركبة \* مثل : خمسة عشر، وسيبويه \* (١).

وكذلك أخوات هذا العدد إلى تسعة عشر، فهذه الأسماء قد بنيت على الفتح وعلى الكسر، لأن العدد والاسم المركب \* يتضمن حرف العطف، لأن أصله : خمسة وعشرة، وسيبويه \* منه : لا إله إلا الله يتضمن \* من \* على تقدير : لا من إله إلا الله \* (٢).

ومن هذا الباب قولهم : وقع الناس في حَيْصٍ بَيْضٍ، إذ السدى أوجب البناء تقدير الواو نحو : حَيْصٍ وَبَيْضٍ \* (٣).

ومن هذا الباب ما رُكِب تركيب العزج من الظروف الزمانية أو المكانية، مثال ذلك : فلان يأتينا صباحَ ساءٍ، والأصل : صباحا وساءٍ،

- 
- (١) كشف المشكل ١٨٩/٢  
(٢) المصدر السابق ١٨٩/٢  
(٣) المخصص ٩٨/١٤

فحذف الماطفة ، وركب الظرفان قصدا للتخفيف تركيب خمسة عشر ،  
ومن قول الشاعر :

وَمَنْ لَا يَصْرِفِ الْوَاشِينَ عَنْهُ  
صَبَاحَ سَاءٍ يَبْفُوهُ خَبَالًا

ومن الظروف المكانية : قولهم : " بَيْنَ بَيْنَ " ، ومنه قول الشاعر :

\* نَحْمِي حَقِيقَتَنَا وَبَعْضُ النَّاسِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنًا \*

ومن هذا الباب ما رُكِبَ تركيب خمسة عشر من الأحوال ، إذ يقولون : فلان  
جارى بيت بيت ، أى : بيتا لبيت (١) ، ومن ذلك قولهم : ذهب  
الناس شغرى بغير إذا تفرقوا . . . وإنما بنيت هذه الحروف (٢) لأن  
فيها معنى الواو ، كأنه فى الأصل : ذهب الناس شغرا وبغرا فلما  
حذفت الواو بنيا على الفتح مثل خمسة عشر (٣) .

والخلاصة :

أن المركبات فى هذا الباب تبنى بفتح الجزأين على الفتح الذى  
هو أخف الحركات ، وإنما وجب بناؤها لانها تتضمن معنى الحرف (٤) .

- 
- (١) ينظر شذور الذهب ص ٧٢ وما بعدها .  
(٢) كأنه يقصد بذلك الظروف أو حروف الكلمة .  
(٣) المخصص ١٤ / ٩٨ .  
(٤) المصدر السابق ١٤ / ٩١ .

مضارعة أسماء الأفعال الأفعال :

الأصل في الأفعال أن تكون على صورة مخصوصة بها في الماضي والمضارع والأمر ، وكل فعل من هذه الأفعال يدل على الحدث والزمان بوضعه وصيغته ، ويحصل فيه التفسير من الماضي إلى المضارع ، ومن المضارع إلى الأمر ، وكل قسم من هذه الأقسام يظهر على صورة خاصة به .

ومن هذه الأفعال المتعدي ومنها اللازم ، ويظهر ذلك في سياق الكلام وحسب موقع الفعل من الجطة ، وإذ لا بد من وجود هذه الأفعال دون حذف لها ، لأن ذكرها يتوقف عليه إعراب الجطة إلا ( أن العرب تحذف الأفعال اتساعاً في الكلام ، وتجعل لها أسماء تدل عليها كدلالة الأسماء على مسياتها ، وتوجد مفردة ، ومركبة ، ومضافة على حسب ما تكون الأسماء عليه . ( ١ )

وهذه الأسماء ألقاظ جاءت على خلاف الأصل في باب الأفعال إذ كانت على صورة واحدة لا يعترتها التفسير ، ولا ينطبق عليها ما ينطبق على الأفعال . من حيث الصورة الظاهرة التي يكون عليها الفعل ، ومن حيث قبول علامات الفعل ، ولذلك كانت نوعاً ثالثاً بين الفعل والاسم ، ما حدا بأبي جعفر بن صابر ( ٢ ) أن يجعلها خالفة ، أي ليست اسماً

( ١ ) الملخص في قوانين العربية ١ / ٣٤٧ .

( ٢ ) الأشباه والنظائر ٣ / ٣ .

ولا فعلا ، وانما هي قسم آخر ، غير أن شبهها القوي بالأفعال قرَّبها من الفعل الذي أعطت معناه وعمله ، ولذلك أطلق عليها علماء العربية : أسماء الأفعال ، وهذه التسمية المركبة " المضاف والمضاف إليه " ، جاءت نتيجة لقرب هذه الألفاظ من خصائص الأفعال ، انطلاقا من دلالتها على ما تدل عليه الأفعال ، ولوقوعها موقع الفعل ، وإن كان في بعض الأحيان يلاحظ من النطق بها الإضافة إلى المتكلم ، وخاصة في : " حذار " ، وفي الأسماء المعدولة ، مثل : " حذام " ، و ( " حصان " .

وهذه الألفاظ لم تكن مبنية على سنن الماضي أو فعل الأمر ولم تكن معربة كما هو الأصل في الأسماء ، وإنما أخذت نطا معنا من الحركات بين الأسماء والأفعال ، وهي أيضا لم تكن متصرفة تصرف الأسماء ، لكنها أشبهت الأفعال ، والمصادر من حيث الدلالة على الأمر أو المصدر ، ولذلك كان لها حركات خاصة بها ، وبنيت على تلك الحركات ، وإنما كانت مبنية " لوقوعها موقع ما لا أصل له في الأعراب ، وهو الأمر والماضي " . ( ١ )

ولما كانت هذه الألفاظ واقعة موقع الأفعال ودالة عليها ، ونائبة عنها ، لذلك صارت نائبة عن تلك الأفعال من حيث التعدي واللزوم ،

---

( ١ ) الإيضاح في شرح المفصل ٤٩٧/١ ، وينظر الكافية ٢/٦٥ .

فهي \* تعمل عمل الفعل الذي هي اسم له لأنها ثابت ضايفه ، وودلت عليه ،  
فان كان ذلك الفعل متعديا كانت هي متعدية ، وان كان / غير متعد  
كانت / غير متعدية ، وان كان الفعل متعديا بحرف تعدت هي بذلك الحرف ،  
ولا بد من تحطها الضمير الذي كان في الفعل \* . (١)

الا أن الفرق بين أسماء الأفعال والأفعال : أن الأفعال مقيسة  
عند العرب ، وأما أسماء الأفعال فانها مسموعة لا يقاس عليها إلا ما كان  
على وزن \* فَعَال \* من كل ثلاثي ، وذلك \* أن أسماء الأفعال انما  
يقال منها ما قالته العرب و لا يقال منها شي \* بالقياس ، إلا فَعَال نحو :  
\* حذار \* فانه قياس في كل فعل ثلاثي ، فتقول : قرأ ، بمعنى : اقرأ ،  
وسماع ، وخراج ، ودخال \* . (٢)

ومهما تكن أسماء الأفعال فانها كلها مبنية ، وانما \* بنيت لاحدى  
علتين : اما لوقوعها موقع فعل الأمر - وهو مبني - و لأن \* صسه \* ،  
ونزال ، وقبما موقع \* اسكت \* ، وانزل ، و إما لشابيتها الحروف / حيث  
جاءت دالة على غيرها \* . (٣)

- 
- (١) الملخص في قوانين العربية ١/٣٤٨ .  
(٢) المصدر السابق ١/٣٥١-٣٥٢ وينظر كشف المشكل في النحو ٢/١٦٤ ، ١٦٥ .  
(٣) كشف المشكل في النحو ٢/١٦٧ ، ١٦٨ .

ومن هذا الباب ما جاء على وزن " فعال " معدولا عن " فاعلة " ،  
مثل : حذام ، وقظام ، وسفار ، وانما بنيت هذه الأسماء " لتضمنسها  
تاء التانيث في حادثة ، وغادرة " (١) أي في غدار .

ثم ان علماء العربية تتبعوا أوجه الشبه بين هذه الألفاظ ، وبين  
الأفعال ، فوجدوا أنها تأتي تارة ويراد بها الأمر وتقع موقعه ، وتأتي  
تارة ويراد بها معنى الماضي وتقع موقعه ، مع زيادة في الدلالة على  
البالغة في الاخبار كما في هيهات وشتان ، وتارة تأتي ويراد بها معنى  
المضارع وتقع موقعه ، وقد بنيت في هذه الحالات الثلاث " لمشابهتها بني  
الأصل ، وهو فعمل الماضي والأمر " (٢) ، وقد يقال إنها بُنيت لمشابهتها  
" لما أصله البناء وهو مطلق الفعل سواء بقي على ذلك الأصل  
كالماضي والأمر أو خرج عنه كالمضارع " (٣) .

ثم نظر النحاة في هذه الألفاظ فوجدوا أنها تقوم مقام الفعل ،  
ولذلك أعطيت خصائصه وأحكامه ، ووجدوا أن بعض هذه الألفاظ  
اشتق كما في " نزال " ، و" حذار " ، و" بدار " ، ورويدك ، وبعضها  
مرتجل مثل : صه ، ومه ، وايه ، وبعضها الآخر منقول مثل :

(١) كشف المشكل في النحو ١٦٩/٢ متصرف .

(٢) الكافية ٦٥/٢ .

(٣) المصدر السابق ٦٦/٢ .

عليك ، واليك ، ودونك . ( ١ )

ومن هذه الأفعال الفعل اللازم كما في صه ، ومه ، وايه ، وحيهل ،

وأمين ، ونزال ، وهيهات ، وشتان ، وآف ، وأوه ، وحي ، وهلم ، قال تعالى :

\* وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا \* ( ٢ ) ، ومنها المتعدي ، مثل :

دراك ، وحذار ، ودونك ، وعليك ، وعندك ، قال تعالى : \* عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ \* ( ٣ ) ،

وكل هذه الألفاظ مبنية ( ٤ ) ، والعللة في بنائها وقوعها موقع الفعل ، وعطفا

عمله ، وأنها تدل على ما يدل عليه .

والخلاصة :

أن أسماء الأفعال بُنيت لمشابتها الفعل من عدة أوجه ،

نما :

أولا - أن أسماء الأفعال تقع موقع الفعل .

ثانيا - أن هذه الألفاظ تتسم بالأحكام التي يتسم بها الفعل من

حيث التعمدي واللزوم .

ثالثا - أن هذه الألفاظ تدل على ما يدل عليه الفعل من حيث الأمر

والنهي ، وتؤدي معنى الفعل الذي أشبهته ، لذلك كنه بنيت .

( ١ ) ينظر شرح المفصل ٢٥ / ٤ فابعدها .

( ٢ ) سورة الأحزاب الآية ١٨ .

( ٣ ) سورة المائدة الآية ١٠٥ .

( ٤ ) ينظر الفصول الخمسون ص ٢٢٣ ، والتوضيح على التصريح ١٩٨ / ٢ ،



مضارعة الأصوات الحروف :

الأصل في الكلمة أن تكون مفيدة وأن تتركب من أصوات يراد بها افادة السامع ، وما خرج عن ذلك الأصل يعطى أحكاما خاصة به في اللفظ والمعنى . ومن ذلك : أسماء الأصوات فانها كلها منبئة ، وهذه الأصوات إما أن تكون صادرة عن الحيوان ، وهذا لا يتعلق به البحث في الأصوات ، لأنه صادر عادة عن جبهة /، وإنما يراد بالبحث في الأصوات الصوت الصادر عن الانسان ، لأن أصوات الانسان هي المراد في الاعراب والبناء في الدرس النحوي ، ومن الملاحظ " أن أسماء الأصوات في العربية جاءت منبئة على ما وردت عليه من السكون .

ومعلوم أن الصوت لا يركب مع غيره حتى يعطى أحكام الاعراب إذا " فَعَلَّةُ بنائها ( أي الأصوات ) أنه لم توجد فيها العلة المقتضية للاعراب وهو التركيب ، ولأنها وضعت مفردة صوتا إما الحكايسة ، وإما لغيرها على ما ذكرت معانيها " . ( ١ )

وسا أورده علماء العربية في هذا الباب أصوات الحيوانات والجمادات ، وأطالوا في وصف الأصوات في هذا الباب ما لا أراه مناسبا لادخاله في بحث أصوات الانسان لأنه لا يترتب عليه اعراب ولا بناء ، وان كان صوت الحيوان له مدلول يفهم منه . الا أن هذا المدلول لم يكن داخلا في أبواب

( ١ ) الايضاح في شرح الفصل ١ / ٥٠٦ ، وينظر الكافية ٢ / ١٨٠ .

النحو ، لأن الكلام العربي الذي يترتب عليه الاعراب والبناء يشترط فيه الافادة مع الوضع ، يقول ابن يعيش مينا بنا هذه الأصوات : \* واعلم أن الأصوات كلها مبنية ، لأن الصوت ليس فيه معنى فجرى مجرى بعض حروف الاسم ، وبعض حروف الاسم مبني ، من ذلك قولهم : وَيُ في حال الندم ، والاعجاب بالشيء ، وهو اسم سمي به الفعل في حال الخبر ، كأنه اسم : \* أعجب أو أتندم ، وهو مبني لأنه صوت سُمي به . ( ١ )

ومن الأسماء التي تضارع الأصوات حروف الهجاء ، فعندما يتهجن الانسان هذه الأسماء أي حروف الهجاء فإنه يقول : \* ألف ، با ، تا ، ثا ، بالقصر ، والسبب في الوقوف على هذه الأسماء بالسكون : أنها لا تستحق الاعراب لعدم الاخبار عنها ، ولذلك إذا أرادوا الاخبار عنها حركوها ، وبنيت هذه الأصوات ، لأنها على حرفين في الوضع ، ولذلك لم يدخلها الاعراب . ( ٢ )

ومن الأسماء التي تُنزل منزلة الأصوات ، وتضارعها العدد من واحد الى عشرة ، تقول : واحد ، اثنان ، ثلاثة ، أربعة ، بتسكين أو آخر الأعداد الى العشرة . ( ٤ ) ، وسبب تسكين هذه الأعداد أنها لا تقع فاعلة ،

( ١ ) شرح الفصل لابن يعيش ٧٦ / ٤ .

( ٢ ) المخصص ١٤ / ٩٥ .

( ٣ ) المصدر السابق ١٤ / ٩٥ .

( ٤ ) المصدر نفسه ١٤ / ٩٤ .

ولا مفعولة ، ولا مبتدأ ، ولا خبرا ، ولا في جملة كلام آخر ، والاعراب فسي  
أصله للفرق بين اسمين في كلام واحد . (١)

والخلاصة :

أن جميع ما ورد في هذا الباب من الأصوات ، والحروف ، والأعداد  
وغيرها منية لعدم دواعي الاعراب فيها ، ولا نسها صيرت بمنزلة  
الأصوات في قولك : صه ، ومه . (٢)

---

(١) ينظر المخصص ٩٤/١٤ .

(٢) المصدر السابق ٩٤/١٤ بتصريف .

## الفصل الثالث :

المضارعة في الأدوات

مضارعة الحروف الأفعال المتمدية :

المبحث الأول : ان وأخواتها :

إن الأحرف الستة التي هي : إن ، وأن ، وكان ، ولكن ، وليت ، ولعل تدخل على المبتدأ والخبر فتغيرهما عن حالهما ، ويصبح المبتدأ اسماً لهذه الأحرف منصوباً بها تشبيهاً له بالفعل به ، ويصير خبر المبتدأ خبراً لها مرفوعاً بها تشبيهاً له بالفاعل ، وتسمى هذه الأحرف نواسخ المبتدأ أو الخبر (١) ، لأنها تغيرهما من حال إلى حال ، وإنما قلنا تشبيهاً للاسم بالفعل به ، وللخبر بالفاعل لأن الأصل في الأفعال لأفعال أو ما اشتق منها ، وما عدا ذلك فرع وليس بأصل .

وهذه الفرعية شأن الحروف فإنها ضعيفة لا تقوى على العمل

إلا إذا أشبهت الفعل في وجه من وجوه الشبه أو أكثر (٢) .

وما هو معلوم أن الحرف كلما كان وجه الشبه فيه أقوى فإنه يكون أقرب

شبهها بالفعل وأقوى في العمل ، وإلى هذا الأصل أشار ابن عصفور بقوله :

« العمل أصل في الأفعال فرع في الأسماء والحروف ، بدليل أن الأفعال

كلها عاملة ، وأما الأسماء والحروف فلا يعمل منها إلا ما أشبه الأفعال (٣) .

(١) الهمع ٢/٤٤٨ .

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٤٢٢ .

(٣) المصدر السابق ١/٤٢٢ .

والموجب لعمل هذه الحروف هو كما يقول ابن يعيش : " هذه الحروف تنصب الاسم وترفع الخبر لشبهها بالفعل ، وذلك من وجهين : أحدهما من جهة اللفظ ، والآخر من جهة المعنى ، فأما <sup>الذي</sup> من جهة اللفظ فبناؤها على الفتح كالأفعال الماضية ، وأما الذي من جهة المعنى فمن قبل أن هذه الحروف تطلب الأسماء وتختص بها ، فهي تدخل على المبتدأ والخبر فتنبئ المبتدأ وترفع الخبر لما ذكرناه من شبه الفعل (١) .

وقد نقل سيبويه عن الخليل مشابهة هذه الحروف للأفعال في العمل فقال : " وزعم الخليل أنها عطت عطين : الرفع والنصب كما عطت كان الرفع والنصب ، حين قلت : كان أخاك زيد " . (٢)

فالخليل يشبه هذه الحروف بالأفعال الناقصة التي تحتاج إلى اسم وخبر كما أنها هذه الحروف تحتاج إلى اسم وخبر ، وأما غير الخليل فقد شبهها بالأفعال المتعدية التي تحتاج إلى فاعل ومفعول به ، وحينئذ تكون ما قدم مفعوله على فاعله ، فهي حينئذ بمنزلة قولك : ضرب زيد عمرو .

وسواء كانت تشبه الفعل الناقص الذي يتطلب اسما وخبرا أم تشبه الفعل المتعدى الذي يتطلب فاعلا ومفعولا ، فالأمر لا يتعلق به كبيسر فائدة ، فانه من المقرر عند النحاة أنها تتطلب اسمين وتمثل فيهما والحال كذلك في كان والفعل المتعدى ليس اللازم .

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٥٤ / ٨ .

(٢) الكتاب ١٣١ / ٢ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٥٤ / ٨ .

وهنا لا بد من استجلاء أوجه المشابهة بين هذه الحروف وبين الأفعال المتعدية ، وقد أجمل ابن الأنباري أوجه الشبه بينهما فسي خمسة أوجه : (١)

- الأول - أنها مبنية على الفتح ، كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح .
- الثاني - أنها على ثلاثة أحرف ، كما أن الفعل على ثلاثة أحرف .
- الثالث - أنها تلزم الأسماء ، كما أن الفعل يلزم الأسماء .
- الرابع - أنها تدخل عليها نون الوقاية كما تدخل على الفعل ، نحو : انني ، وأنني .
- الخامس - أن فيها معاني الأفعال ، فمعنى إن وأن حَسَقَتْ ...  
إلا أنه بالاضافة إلى الأوجه الخمسة / ذكرها ابن الأنباري آنفا ،  
أمكنني البحث من الاطلاع على أحد عشر وجهها أخرى قد تعرض ل  
لها علماء هذا الشأن من خلال كلامهم على وجوه مشابهة  
هذه الحروف للأفعال المتعدية ، وهذه الوجوه منها ما هو لفظي  
ومنها ما هو معنوي كما سبق ، وهي كالتالي :
- السادس - كون الضمير المنصوب يتصل بهذه الأحراف كما يتصل بالفعل ،  
فتقول : إنه ، وأنه ، كما تقول : ضربه . (٢)

---

(١) أسرار العربية ص ١٤٨ ، وانظر المقتضب ١٠٨/٤ والتبصرة

والتذكرة ٢٠٣/١ ، ووصف المباني ص ٢٠٣ .

(٢) كشف المشكل ٣٤٨/١

السابع

- أنها تعمل في المعطوف على معمولها كما يعمل الفعل في المعطوف على معموله<sup>(١)</sup> تقول : كأن زيدا وعمرا قائمان ، كما تقول : اكرمت زيدا وعمرا . هذا وان كان في حروف النسخ ، الا أنه ظاهرة واضحة في كل الحروف العاطفة : لأن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه .<sup>(٢)</sup>

الثامن

- أنها تأتي بعد ما لا يتلوه الا الفعل ، شأنها في ذلك شأن الفعل ، وذلك مثل مجيئها بعد " لو " ، في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ ﴾ .<sup>(٣)</sup> ومعلوم أن لولا يليها الا فعل أو معمول فمطل مضمرة .<sup>(٤)</sup>

التاسع

- كونها لها الصدارة كما أن الفعل كذلك له الصدارة ، فهي عاطفة ، ولا يعمل فيها شأنها في ذلك شأن الفعل<sup>(٥)</sup> ، وتكون حينئذ مستقلة ، ولا تحتاج الى ما تتعلق به ، فهي ليست مثل حروف الجر التي لا تستغني عن متعلق لها .

- 
- (١) كشف المشكل ٠٣٥٠/١  
(٢) الملخص في ضبط قوانين العربية ٠٢٦٧/١  
(٣) سورة الحجرات الآية ٥ .  
(٤) الجنى الداني في حروف المعاني ص ٢٧٨ .  
(٥) كتاب الكافية في النحو ٣٤٧/٢ وينظر الأشباه والنظائر ٠٤٨١/١



العاشر - كون هذه الأحرف تحقق عاطلة مع حذف بعض حروفها ، كما أن الفعل يبقى عاملا ولو حذف بعض حروفه ، وذلك واضح في "إن" ، و "أن" ، إذا خُففتا ، فإنه يجوز أعمالهما تشبيها لهما بـ "يكون" المجزومة التي يجوز حذف نونه مع بقاء عمله ، ومن أمثلة عمل الفعل المجزوم مع حذف بعض حروفه قول الله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَكُنْ نُطْفَةً مِنْ سِنِيٍّ يُمْنَى ﴾ (١) ، ومن أمثلة عمل الحرف "أن" مع حذف بعض حروفه ما ورد في القراءة السبعية : " وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيُؤْفَيْنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ " (٢) وهذه قراءة الحرصيين وأبي بكر . (٣)

وقد أشار إلى هذه اللغة إمام النحاة سيبويه بقوله :

" وحدثنا من نشق به أنه سمع من العرب من يقول : إن عمرا لمنطلق ، وأهل المدينة يقرأون : " وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيُؤْفَيْنَهُمْ أَعْمَالَهُمْ " ، يخففون وينصبون كما قالوا : كَأَنَّ تُدْيِيَهُ حُقَّانِ " (٤) ذلك أن الحرف بمنزلة الفعل ، فلما حذف من نفسه شيء لم يغير عمله ، كما لم يغير عمل " لم يك " ، و " لم أهلك " حين حذف منهما . (٥)

- 
- (١) سورة القيامة الآية ٣٧ .  
(٢) سورة هود الآية ١١١ .  
(٣) الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٥٣٦ ، ٥٣٧ .  
(٤) الكتاب ٢/١٤٠ .  
(٥) المصدر السابق ٢/١٤٠ ، المتصرف .

الحادي عشر - أن هذه الأحراف تعمل في الاسم والخبر كما أن الفعل يعمل في الفاعل والمفعول به ، وهذا الوجه عند نحاة البصرة في خيران وأخواتها ، فانه " مرفوع بها ، كما أن اسمها منصوب بها " . (١)

الثاني عشر - جواز نصب مفعولها ، كما أن الفعل ينصب المفعولين في باب ظننت ، وهذا على عدم تأويل ما ورد من الشواهد العربية في هذا الباب ، فقد قال الشاعر :

وَإِذَا سَوَّاهُ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلَتَّاتِ وَلَتَكُنُّ

خُطَاكَ خِفَافًا إِنْ حُرَّاسَنَا أَسَدًا

فنصب " الحراس " ، والاسد بـ " إن " . (٢)

غير أن الفراء لا يميز النصب في الجزأين إلا في " ليت " فقط ، كما قال ابن عصفور عازيا هذا القول إلى الفراء : وزعم الفراء أن ذلك كله لا يجوز إلا في ليت ، واستدل على ذلك بقوله :

\* يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعًا \* (٣)

وأیضا استدل بهذا البيت صاحب الخزانة مستشهدا به على جواز نصب الجزأين - المبتدأ والخبر - بليت ، وعزا ذلك إلى

(١) التبيين ص ٣٣٣ ، ٣٣٧ .

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢٢٤ - ٢٢٥ .

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٤٢٥ ، والبيت للمعجاج وهو

من شواهد سيبويه ٢/١٤٢ .

الفراء أيضا (١) ، كما نقل ابن سلام جواز نصب العمولين ، وعزا هذه اللغة الى روية وقومه ، كما حكى عن تميم أنهم ينصبون بـ " لعل " (٢) ،

ومن خلال هذا المرض نرى أن هذه الأحرف كما أشبهت " ظننت " وأخواتها في نصب الجزأين عطلت فيهما النصب ، غير أن الذين قالوا : إن النصب في خبر هذه الأحرف لم يكن بها ، وإنما جاء النصب فيها على التأويل ، أي تأويل نصب الخبر على الحالية ، والتقدير : " تلقاهم أسدا " (٣) ، و من النحاة من لحن هذه اللغة ، وعزا صاحب الخزانة هذا التلحين الى الجر (٤) ، ولكن من المعروف في القواعد النحوية أن اللغة إذا كانت لقبيلة لا توصم باللحن ، ولكنها توصف بالقة أو الندرة ، وبالتالي فلا مجال لوصم هذه اللغة باللحن ، خاصة وأن السماع قد ورد بها كما في البيت السابق .

وكذلك تأويل نصب الخبر لا يُلجأ اليه الا عندما يتعذر التوجيه ، والتوجيه هنا غير متعذر خاصة وأن هذه الأداة عطلت

- 
- (١) خزانة الأرب ١٠ / ٢٣٤ .  
(٢) الصدر السابق ١٠ / ٢٣٥ .  
(٣) مفني الطبيب ١ / ٣٧ .  
(٤) الخزانة ١٠ / ٢٣٩ .

في المبتدأ والخبر كما عمل الفعل فيهما في باب " ظن " ،  
ولا ضرورة في تأويل الشواهد الواردة هنا ، وذلك أن هذه  
الأحرف لما شابهت الفعل ، والفعل قد عمل النصب فسي  
الاسمين كما سبق ، فلماذا لا تكون هذه الأداة مشابهة  
للفعل في العمل .

الثالث عشر - كون هذه الأحرف لا تدخل على الفعل ، ولا تجتمع معه ،  
كما أن الفعل لا يجمع الفعل (١) ، أي أن هذه الأحرف  
لا يأتي بعدها حرف مثلها ، ولا يأتي بعدها فعل ، لأنها  
لوجامعت الفعل لمطلت فيه ، وهي لا تعمل في الأفعال كما  
لا تعمل في نفسها ، وكذلك الفعل لا يعمل في الفعل مثله ،  
ولا في نفسه ، ومعلوم : أن العامل يكون غير المعمول .

الرابع عشر - أن هذه الأحرف ليست جزءاً من الاسم كما أن الفعل ليس  
جزءاً من الاسم ، لذلك يقول ابن عصفور : " وكل حرف مختص  
بما يدخل عليه ، ولا يكون كالجزء " ، فانه يعمل فيما يختص  
به من اسم أو فعل " . (٢)

فهذه الأحرف دخلت على الاسم واختصت به ، ولم تكن  
جزءاً منه ، كما أن الفعل كذلك ليس جزءاً من الاسم ،  
لذلك شابهت هذه الأدوات الفعل .

(١) المسائل المنثورة ص ٧٣ .

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٤٢٢ .

الخامس عشر - جواز الاقتصار على اسمها دون خبرها ، كما يجوز الاقتصار

على الفاعل دون المفعول به ، ومن الشواهد على ذلك : قول

(١)

الشاعر:

فَلَوْ كُنْتُ ضَبِيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي

وَلَكِنْ زَنْجِيٌّ عَظِيمُ الشَّافِرِ

" يريد : " ولكنك زنجي " فحذف الاسم " (٢)

وفي حذف المفعول به " أن تقول : ضربت ، وأكلت ، تريد :

أن هذين الفعلين قد وقعا مني ، ولا تخبر بأى شيء وقعا ،

ومنه قوله تعالى : \* وَكُلُوا وَاشْرَبُوا \* (٣) ، أى أوقعوا هذين

الفعلين " (٤)

ومن الحذف في هذا الباب " أن تقول : ضربت في جواب

من قال : أضربت زيدا ؟ فتحذف زيدا لفهم المعنى ، ومثل

ذلك قول الشاعر : (٥)

مَنْعَةً تَصُونُ إِلَيْكَ مِنْهَا

كَصَوْنِكَ مِنْ رِدَائِهِ شَرَّ عَيْبِي

يريد : تصون اليك منها الحديث " (٦)

(١) من شواهد سيبويه ٢/٣٦٠

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٤٤٢

(٣) سورة الاعراف من الآية ٣١

(٤) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٣١٠

(٥) هو الحطيئة ديوانه ص ١٧٧

(٦) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٣٠٩ ، ٣١٠

ومنه قوله تعالى : ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ

مِنْهُ لِيَتَنَذَرُ بِهِ وَذَكَرَى لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (١) . فحذف مفعول : " تنذر " ، أي :

(٢)

لتنذر الكافرين ، ويدل على حذفه : نظيره في قوله : وذكرى للمؤمنين .

وقد ورد حذف خبر الألف في النسخة في القرآن كثيرا ، كما ورد حذف المفعول

به أيضا ، فمن حذف خبر الألف في النسخة ما ورد في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ

اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ (٣) ، والتقدير :

(٤)

وانه في الآخرة صالح من الصالحين .

وكذلك القراءة الشاذة في قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ

مِن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ﴾ (٥) بتشديد : " ولكن " ،

على أن خبرها محذوف ، والتقدير : ولكن رسول الله وخاتم النبيين محمد

(٦)

عليه الصلاة والسلام .

قال ابن جني موجهها هذه القراءة : " رسول الله " ، منصوب

على اسم لكن والخبر محذوف ، أي : ولكن " رسول الله محمد " ، وعليه

(١) سورة الأعراف الآية ٢٠ .

(٢) النهر الماد ٧٧٩/١ .

(٣) سورة البقرة من الآية ١٣٠ .

(٤) ينظر التأويل النحوي في القرآن الكريم ١/٢١٨ .

(٥) سورة الأحزاب الآية ٤٠ .

(٦) المحتسب ٢/١٨٢ ، ١٨١ .

(١) قول الفرزدق :

فَلَوْ كُنْتُ ضَبِيًّا عَرَفْتُ قَرَابَتِي

وَلَكِنْ زَنْجِيًّا غَلِيظَ الْمَشَافِرِ

أي : ولكن زنجيا غليظ المشافر لا يعرف قرابتي ، فحذف

الخبر لدلالة ما قبله عليه ، وهو قوله : " عرفت قرابتي " . (٢)

ومن حذف خبر هذه الأُحرف قول الشاعر :

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مَرْتَحَلًّا

وَإِنَّ لَنَا فِي الشُّعْرِ إِذَا مَضَوْا مَهَلًّا

" يريد : ان لنا محلا ، وحكى من كلامهم : ان ابلا ، وان شاء " ،

وانما كثر حذف الخبر اذا كان الاسم نكرة ، لأن الخبر ان ذاك انما يكون ظرفا

أو مجرورا مقدرا قبل الاسم " . (٤)

ويقوى وجه المشابهة بين هذه الأُحرف وبين الفعل أنها قد

وردت على صورة الفعل الماضي ، وهي حينئذ فعل ، وهذه المشابهة

لم تكن في العمل ، ولكنها مشابهة لفظية ، ومن ذلك ما ذكره ابن هشام

-----

(١) ن وهو من شواهد سيبويه ١٣٦/٢ .

(٢) المحتسب ١٨١/٢ ، ١٨٢٠ .

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٤٣/١ .

في مشابهة إن المكسورة الههزة للفعل الماضي في صورته حيث يقول :  
" تأتي ان فعلا ماضيا مسندا لجماعة المؤنث من الأين وهو التعيب ،  
تقول : النساء إنَّ ، أي : تَعِين . " (١)

كما أورد ابن منظور في مجيء الحرف " أن " على صورة الفعل  
قوله : " أنَّ الرجل من الوجع يعن أنينا ، قال ذو الرمة : (٢)

يَشْكُو الْخَشَاشَ وَمَجْرَى النَّسْفَتَيْنِ كَمَا

أَنَّ الْعَرِيضَ إِلَى عَوَادِهِ الْوَصَبُ

وَأَنَّ الْمَاءَ يَوْمَهُ أَنَا : صه ، وفي كلام الأوائل : أَنَّ ماء ثم اظنه ، أي :  
صَبَّهُ واظنه ، حكاه ابن دريد . " (٣)

فقد جاء الحرف إنَّ وأنَّ على صورة الفعل الماضي ثلاثيا في

عدده مفتوح الآخر .

ويؤيد كد المشابهة بين الفعل وهذه الأحرف أن الفعل قد يُسكن  
الوسط ، فيكون على وزن الأحرف المذكورة ، ومن ذلك ما قاله ابن عصفور :  
" وأما الفراء فزعم أن " ليت " قوي شبهها للفعل لكونها على مثال  
من أمثلة الفعل ، ألا ترى أنها على وزن " عَلِمَ " المخفف من " عَلِمَ " ،

(١) معني اللبيب ١/٣٩٠ .

(٢) ليس في ديوانه وينظر لسان العرب ١٣/٢٨٠ .

(٣) اللسان ١٣/٢٨٠ ، ٢٩٠ .



(١) نحو قوله :

\* وَلَوْ شَهِدَ عَادٌ فِي زَمَانِ عَادٍ \*

يريد : شهد . (٢)

ويرسخ هذه المشابهة بين هذه الأُحرف وبين الفعل ما ورد من إعمال " ليت " مع دخول الميم عليها ، إذ تبقى عاظة غير مكفوفة على قول ، في قول الشاعر :

قَالَتْ : أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا

إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَكَيْدٍ

بنصب " الحمام " على أن ليت هنا عاظة ولم تكفها " ما " عن عملها ، تشبيها لها بظن حيث تتوسط بين الممولين ، والإعمال فيها أحسن من الالفاء (٤) ، مما يؤكّد هذه المشابهة بين الحروف العاظة ، وبين الفعل المتمدى .

(١) ، وهو من شواهد سيبويه ٢/٢٥١ .

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٤٣٦ .

(٣) ينظر شرح ابن عقيل ٢/٤٧ .

رأى ابن عصفور في اعمال هذه الحروف

ومناقشتها

وبعد عرض وجوه الشبه السابقة بين ال<sup>ا</sup>حرف الناسخة المذكورة وبين الفعل المتعدى ، نرى أن ابن عصفور يقف من تلك الوجوه ، موقف المعترض على النحاة ، حيث يرى أن وجهاً واحداً يكفي سبباً لأن تعمل العمل المخصوص بها ، وهذا الوجه عنده هو اختصاص هذه ال<sup>ا</sup>حرف بالدخول على الاسمين ، فبعد أن ذكر الخمسة ال<sup>ا</sup>وجه ال<sup>ا</sup>ولى ، قال :  
" وهذا باطل " . ( ١ )

ويرى أن الذى أوجب لها العمل هو الاختصاص فقط ، حيث يقول : " والذى أوجب لها العمل عند مُحَقِّقِي النحويين هو شبهها بال<sup>ا</sup>أفعال في الاختصاص ذلك أن هذه <sup>الحروف</sup> تختص بال<sup>ا</sup>أسماء ، ولا تدخل على غيرها " . ( ٢ )

وابن عصفور هنا لا يرى تفاوتاً بين هذه ال<sup>ا</sup>حرف وبين حروف الجر المختصة بالدخول على ال<sup>ا</sup>أسماء ، والواقع أن الباحث إذا أمعن النظر يرى أنه لا مناص من تتبع وجوه الشبه المتعددة ، والاستئناس بها لتقوية الإواصر بين هذه ال<sup>ا</sup>حرف العاطفة بحكم الفرعية ، وبين الفعل الذى

( ١ ) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٤٢٢ .

( ٢ ) المصدر السابق ١ / ٤٢٢ .

هو عامل بالأصالة ، وكلام ابن عصفور يشير تساويات لا بد من مناقشتها  
وذلك في الأمور التالية :

أولا - أن الفعل هو الذى يعمل بالأصالة ، وأما العمل في غيره  
ففرع عنه ، ومحمول عليه ، ولا يحمل على غيره الا اذا كان شَمًّا  
علاقة قوية بين المحمول والمحمول عليه ، ووجوه الشبه بين  
الفرع والأصل قد تتمدد كما هو معلوم في اعمال اسم الفاعل  
عمل الفعل ، وكذلك اعراب الفعل المضارع لمضارعتة اسم  
الفاعل ، فقد تعددت الأوجه وسلم بهذا التعدد علماء  
العربية ، ولا شك أنه كلما تعددت أوجه الشبه كان الشبه أقوى ،  
وكان العمل في الفرع أقوى .

ثانيا - أن وجه الشبه الذى يعتمد عليه ابن عصفور ويرى أنه يكفي  
لتفسير عمل ان وأخواتها بينما قد يتخلف هذا الشبه وتيقن  
هذه الألف حرف عاملة ، وذلك اذا دخلت \* ما \* الزائدة على  
هذه الألف ، لأن الاختصاص في هذه الحالة يزول ، وتدخل  
حينئذ على الفعل كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ  
الْمُتَّقِينَ ﴾ (١) وحينئذ تكفيها عن العمل ، وقد تعمل قليلا . (٢)

(١) سورة المائدة الآية ٢٧ .

(٢) ينظر حاشية الخضرى ١/٣٦٠ .

ثالثا

- أن هذه الأ<sup>١</sup>حرف تعمل عمل الفعل معكوسا ما يدل على ضعفها على أن العمل فيها فرع من العمل في الفعل ، ولذلك لم تعط عمل الفعل كاملا ، ما يجعل تعدد الأ<sup>١</sup>وجه مقبولا وليس باطلا .

رابعا

- أن النحويين لا يريدون بكلامهم في حصر الأ<sup>١</sup>وجه المذكورة آنفا أنها هي العاملة منفردة عن الشرط الأساسي وهو الاختصاص ، وإنما أرادوا أن هذه الأ<sup>١</sup>وجه ساعدت على تقريب طبيعة هذه الأ<sup>١</sup>حرف من طبيعة الفعل كما تساعد أيضا على تحقيق الشبه بتلك الأ<sup>١</sup>وجه المتعددة ، والذي يجب الاعتراف به أن هذه الوجوه لها دور كبير في تمييز عمل ان وأخواتها عن عمل غيرها من الحروف العاملة . وأنها جاءت بمنزلة المؤكِّد لشبه هذه الأ<sup>١</sup>حرف بالفعل .

خامسا

- ما ذكره ابن عصفور وأورده على النحاة في دخول الضمير ونون الوقاية على هذه الأ<sup>١</sup>حرف بسبب أن هذه الضمائر اتصلت بها بعد العمل <sup>(١)</sup> ، وتقرير هذا الكلام أنه يرى أن اتصال ضمائر النصب بهذه الأ<sup>١</sup>حرف ليس سببا في عطفا ، لأنها كانت عاملة قبل أن تتصل بها ، ولو كانت غير عاملة لما أمكن لها أن تنصب هذه الضمائر .

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٤٢٣ .

والواقع أن الاعتراض بهذا التعليل كلام نظري تجريدي لا يقوم على قياس واضح ، لأنه يمكن أن يقال في دخول هذه الضمائر أنها أي الضمائر تلزم هذه الحروف كما تلزم / <sup>الحروف</sup> الدخول على الظاهر ، على الرغم من أنها جاءت في مرتبة متأخرة .

سادسا - ما أورده ابن عصفور على النحاة بأن <sup>شَمَّ</sup> على ثلاثة أحرف ، وأن آخرها مفتوح ، وأن معانيها معاني الأفعال <sup>(١)</sup> بمعنى عطفت ، يريد ابن عصفور بهذا أن يبطل حجة النحاة بهذه الأوجه ، بيد أن الواقع أن <sup>شَمَّ</sup> لا يصلح أن تكون حجة على النحاة ، والسبب في ذلك أن الشرط الأساسي فيها مفقود ، حيث لم تكن مختصة كما اختصت هذه الأحرف .

والخلاصة :

أن النحاة أرادوا من هذه الأوجه تأكيد مقاربة هذه الأحرف من طبيعة الفعل في العمل ، وأن هذه الأوجه تتقوى وجه الشبه ، وتقرب الحرف من الفعل ، وتجعل له الحرية في أن يعمل ما يعطيه الفعل ، ومن المعلوم أن أكثر النحاة يقررون هذه الأوجه .

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٤٢٣ .

مضارعة لا النافية لِإِنَّ فِي الْعَمَلِ :

(محمولة على محمول على الفعل) :

ومن الحروف العاملة في المبتدأ والخبر " لا " النافية للجنس ، فانها تعمل في المبتدأ والخبر تشبيها لها بـ " إِنَّ " ، وسبب هذا الشبه أنها تختص بالدخول على الأسماء وتعمل فيها ، كما تختص إِنَّ بالدخول على الأسماء وتعمل فيها أيضا ، ولا النافية هنا نفي الجنس ، و " إِنَّ " تفيد التوكيد والإثبات ، إلا أن العرب يحطون الشيء على نقيضه كما يحطونه على نظيره (١) ، ولذلك جرت المشابهة بين لا النافية وإِنَّ المثبتة حملا للتقيض على نقيضه ، وإلى هذه المشابهة أشار ابن يعميش بقوله : " واعلم أن لا النافية على ضربين : عاملة ، وغير عاملة ، فالعاملة/تتفي على جهة ما كان استفراق الجنس ، لأنها جواب/على طريقة : هل من رجل في الدار ؟ فدخول من/في هذه لاستفراق الجنس ، ولذلك تختص بالنكرات لشمولها ، ألا ترى أنه لا يجوز : هل من زيد في الدار ؟ كما يجوز : هل زيد في الدار ؟ فهذه التي لاستفراق الجنس عاملة النصب فيما بعدها من النكرات المفردة ومبنية معها بناء " خمسة عشر " . (٢)

هذا هو العمل في هذا الحرف المركب مع النكرة " وانما استحقت

أن تكون عاملة لشبهها بـ " إِنَّ " الناصبة للأسماء ، ووجه الشبه بينهما

(١) شرح الفصل لابن يعميش ١/١٠٥ .

(٢) المصدر السابق ١/١٠٥ ، وينظر الفصول الخمسون ص ٢٠٢ .

أنها داخلة على المبتدأ والخبر ، كما إن \* كذلك ، وأنها نقيضة \* إن \* ،  
لأن \* لا \* للنفي ، و \* إن \* للإيجاب ، وحق النقيض أن يخرج على  
نقيضه من الإعراب ، نحو : ضربت زيدا ، وما ضربت زيدا \* . (١)

ومن الشواهد على عمل لا النافية للجنس عمل \* إن \* ، قوله  
تعالى : \* لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ \* (٢) ، وقوله : \* لَا مَلْجَأَ مِنَ  
اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ \* (٣) ، فقد عطلت هنا كما تعمل \* إن \* في معموليها .

---

(١) شرح المفصل لابن يعين ١/١٠٥ .

(٢) سورة هود الآية ٤٣ .

(٣) سورة التوبة الآية ١١٨ .

مضارعة إنَّ المشددة لأنَّ المخففة في العمل :

في هذين الحرفين تشابه في اللفظ والمعنى والعمل ، وذلك أن الاسم لما كان هو الأصل للفعل ، وكان الفعل فرعا عن هذا الأصل كان حرفانَّ المشددة ، والمختصة بالدخول على الأسماء أصلا " أن " المخففة والمختصة بالدخول على الأفعال المضارعة ، وأعطى الأصل الذي هو " إنَّ " المشددة للأصل وهو الاسم ، كما أعطى الفرع الذي هو أنَّ المخففة للفرع الذي هو الفعل ، وعطت أنَّ المشددة النصب في الاسم بحكم الأصل ، وعطت أنَّ المخففة النصب في الفعل بحكم الفرعية حملا للفرع على الأصل بحكم المشابهة بينهما . (١)

ومن الملاحظ في هذين الحرفين أن لفظ " أن " المخففة منتزعة من إنَّ المشددة ، بدليل أنها تكون عاملة في أساليب فصيحة عمل أنَّ المشددة في الأسماء ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّهُ لِيَشْرَ لِلإِنسَانِ إِلَّا مَا سَمَى ﴾ (٢) ، قال ابن مالك : (٣)

وإنَّ تَخَفَّفَ أَنْ فَاسْمُهَا اسْتَكَنَّ

وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جَلَّةً مِّنْ بَعْدِ أَنْ  
وهذا ما يعمق وجه الشبه بين " أن " المشددة و " أن " المخففة ،

(١) أسرار العربية ص ٣٢٨ .

(٢) سورة النجم الآية ٣٩ .

(٣) متن الألفية باب انَّ .



فإنهما يتشابهان في اللفظ والمعنى والدلالة على المصدر، فقد حُـسـل  
نصب الفعل بأنّ المخففة على نصب الاسم بأنّ المشددة (١)، تشابهها  
في الاختصاص والعمل .

والخلاصة :

أن وجه الشبه بين أنّ المشددة وأنّ المخففة من أربعة

وجوه :

أولاً - التشابه في الاختصاص ، إذ كل واحدة منهما تختص بما  
دخلت عليه .

ثانياً - الدلالة على المصدر ، وذلك إذا دخلت كل واحدة منهما على  
معمول مقدر مؤول .

ثالثاً - التشابه في اللفظ ، إذ صورة اللفظ متشابهة ، فإنّ المخففة  
منتزعة من أنّ المشددة .

رابعاً - التشابه في العمل ، إذ كل واحدة منهما تعمل النصب فيما  
دخلت عليه .

مضارعة \* لن \* ، و \* إذن \* ، و \* كي \* ، لأن \* المخففة في الاقتضاء

والعمل :

هذه الأحراف الأربعة تدخل على الفعل المضارع ، وتعمل فيه  
النصب ، والأصل في العمل في هذا الباب لأن \* المخففة من الثقيلة  
و \* أما لن ، و كي ، وإذن \* فمحمولة على أن \* في النصب لشاركتها لها في  
الاستقبال ، والدليل على ذلك : أن \* إذن \* تدخل على الحال فيبطل  
النصب بها (١) ، وذلك أن \* أن \* المخففة أصل في عمل النصب في المضارع ،  
وأمَّا الثلاثة الأحراف البوقاتي فمحمولة على \* أن \* ، وذلك للمشابهة  
بين أن \* وهذه الأحراف .

ف \* لن \* ، و إذن \* ، و كي ، تخلص الفعل للاستقبال ، وتختص  
بالدخول عليه ، وهذا هو الحال في \* أن \* المخففة من الثقيلة ، فأما \* لن \*  
فإنها تفيد الاستقبال و تختص بالدخول على المضارع ، وتكون مستقلة بالعمل  
، وعدد حروفها مثل عدد حروف أن \* المخففة ، فهذان الحرفان لما كانا  
على حرفين ثانيهما نون أولهما مفتوح ، وأنها يخصصان زمان الفعل  
للاستقبال (٢) ، لذلك أجرى العلماء هذا التشابه بين هذين الحرفين .

(١) النكت ٦٩٢/١ ، وينظر المرتجل ص ٢٠٢ +

(٢) جواهر الأرب ص ٢٢١ .

وأما " اِذَنْ " فانها " تكون عاظة ، وهي أن تدخل على المضارع فيراد به الاستقبال " (١) . وتعمل فيه النصب ، كما تعمل فيه " أَنْ " النصب ، وأما " كِي " فتعمل بنفسها ، فتكون مع بمنزلة الاسم الواحد نحو :  
جئتك كي تكرمني " (٢) .

فهذه الأحراف لما اشتركت مع " أَنْ " في الدخول على المضارع ، واختصت به ، وعطت فيه ، كان التشابه بينها .

والخلاصة :

أن هذه الأحراف التشابه فيها يتسم بالقوة من عدة أوجه :

- أولا - أنها تختص بالدخول على الفعل المضارع ، وتعمل فيه النصب .
- ثانيا - أنها تَخْلَصُ للاستقبال .
- ثالثا - أنها تتشابه في اللفظ في كونها على حرفين أولها مفتوح ماعدا اذن .

رابعا - ويضاف الى ذلك أن التشابه بين " أَنْ " المشددة و" أَنْ " المخففة جاء كثيرا كما سبق ، وأنها تدلان على المصدرية ، فالتشابه إذا بين هذه الأحراف " الأرواح " لفظي ومعنوي ودلالي ،  
ما يوكد عمق التشابه هنا . (٣)

- 
- (١) أسرار العربية ص ٣٣٠ .
  - (٢) المصدر السابق ص ٣٣١ .
  - (٣) المصدر نفسه ص ٣٢٨ ، وينظر النكت ١/٦٩٢ .

مضارعة كان وأخواتها الأفعال المتعدية :

الأفعال قسامان : لازم ومتعد ، ولما كان الفعل يدل على الحدث والزمان بوضعه وُجِدَتْ هناك أفعال تدل على الزمان فقط ، ولا تدل على الحدث ، لذلك أشكل أمرها في التعدية واللزوم : هل هي أفعال متعدية أو لازمة ، وإذا كانت لازمة فلماذا أدخلت على اسمين وغيرت الإعراب فيها ؟

والواقع أن هذه الأفعال قسم ثالث \* وكان قياس هذه الأفعال الآتية تعمل شيئاً ، لأنها ليست بأفعال صحيحة ، إذ دخلت للدلالة على تغيير الخبر بالزمان الذي يثبت فيه ، وإنما عطف تشبيهاً لها بما يطلب من الأفعال الصحيحة اسمين ، نحو : ضَرَبَ ، فرفع اسمها تشبيهاً بالفاعل من حيث هو مُحَدَّثٌ عنه ، ونصب الخبر تشبيهاً بالمفعول \* . (١)

ومن مواءمات التشابه بين هذه الأرواح وبين الأفعال المتعدية أن الأحكام التي في الأفعال المتعدية هي نفسها في هذه الأرواح .

ان <sup>على</sup> يأتي/ كان واسمها وخبرها ما يأتي على الفعل المتعدى ، فيجوز في خبر كان أن يتقدم على عاطه ، وكذلك في خبرها ان يجوز

(١) جمع الهوامع ٦٣/٢ ٠٦٤٠

تقديم خبرها على اسمها فنقول : قائما كان زيد ، كما تقول : **عَمَرَ**  
**ضَرَبَ زَيْدٌ** ، لذلك يقول ابن الأنباري : " فان قيل فَلِمَ رفعت الاسم ونصبت  
الخبر ؟ قيل تشبيها بالأفعال الحقيقية فرفعت الاسم تشبيها له بالفاعل ،  
ونصبت الخبر تشبيها له بالمفعول " (١) وأنه يجري في أحكامها ما يجري  
في أحكام الأفعال الصحيحة من حيث العمل في مموليها مع التقديم  
أو التأخير . (٢)

---

(١) أسرار العربية ص ١٣٨ .

(٢) المصدر السابق ص ١٣٨ ، ١٣٩ .

مضارعة الحرف " ما " الفعل " ليس " في العمل :

الأصل في الإعمال للأفعال (١) ، والعمل في الحروف فرع عن العمل في الأفعال بسبب أن الحروف ضعيفة لا ترقى إلى العمل إلا إذا كان فيها شبه من الفعل ، فإذا وجد الحرف عاملاً كان لا بد من السؤال عن علة ذلك العمل ، وهذه العلة التي رفعت الحرف إلى مستوى الفعل في العمل ، لا تكون إلا المضارعة بين الحرف والفعل ، ومن المضارعة بين الحرف والفعل مضارعة " ما " الحرفية لليس الفعلية ، فانها عند أهل الحجاز تعمل عمل الفعل ، فترفع الاسم المبتدأ ، وتنصب الخبر ، وأما بنو تميم فانهم يبقونها على الأصل فيها ، وهو عدم الإعمال ، وعللوا ذلك بأنها غير مختصة بالدخول على الأسماء .

بيد أن علماء النحو قد تعرضوا لهذا الحرف ، وأولوه عناية خاصة ، إذ أطلقوا عليه " ما " الحجازية ، و " ما " التميمية ، وهذه العناية بسبب ورود القرآن الكريم بأعمال " ما " ، وقد عقد سيديويه باباً لهذا الحرف فقال : " هذا باب ما أجرى مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ، ثم يصير إلى أصله ، وذلك الحرف " ما " ، تقول : ما عبد الله أخاك ، وما زيد منطلقاً ، وأما بنو تميم ، فيجرونها مجرى أمما ، وهل ، أي لا يعطونها في شيء ، وهو القياس ، لأنه ليس بفعل وليس " ما " كليس ، ولا يكون فيها اضمار ، وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذ / معناها كمعناها ، كما شبهوا بها " لات " في بعض المواضع ، وذلك مع الحين خاصة " . (٢)

(١) المرتجل ص ١١٦ .

(٢) الكتاب ١ / ٥٧ .

وقد استشهد لهذا الاعمال بقراءة مشهورة قائلا : " ومثل ذلك قوله عزوجل : ﴿ مَا هَذَا بِشِئْرٍ ﴾ (١) ، في لغة أهل الحجاز " . (٢)

فالاعمال جاء به السماع ، وان كان القياس - كما قال سيهويه - عدم الاعمال (٣) ، إلا أن السماع هو الفصيل خاصة اذا جاء السماع في أكثر من موضع ، وفي أفصح الكلام ، ولذلك سَمَّى ابن يعيش هذه اللفظة أفصح ، وان كان الاهمال عنده أقيس ، فقال : " واعلم أن " ما " حرف نفي يدخل على الأسماء والافعال ، وقياسه ألا يعمل شيئا ، وذلك لأن عوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال ، وعوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء " . (٤)

وقد ضرب لهذا التعليل أمثلة " على حد همزة الاستفهام وهل ، ألا ترى أنك لما قلت : هل قام زيد ، وهل زيد قائم ، فويله الفعـل والغاعل ، والمبتدأ والخبر لم يجز اعمالها في شيء من الأسماء والأفعال ، لعدم اختصاصها ، فهذا هو القياس " . (٥)

(١) سورة يوسف الآية ٣١ .

(٢) الكتاب ٥٩/١ .

(٣) المصدر السابق ٥٧/١ .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٨/١ .

(٥) المصدر السابق ١٠٨/١ .

وهذا هو الشأن في " ما " ، فانك " تقول : ما قام زيد ، كما تقول :

ما زيد قائم فيليبها الاسم والفعل ، غير أن أهل الحجاز يشبهونها  
بليس ، ويرفعون بها الاسم ، وينصبون بها الخبر ، كما يفعل بليس " . (١)

فقد جعل ابن يعيش " اللفظة الأولى أقيس ، والثانية أفصح ،

وبها ورد الكتاب العزيز ، قال تعالى \* مَا هَذَا بَشَرًا \* (٢) و  
\* مَا هُنَّ أَصْحَابُهُمْ \* (٣) " (٤)

غير أن ابن عصفور قد وجّهه هذا الإعمال في " ما " بأن

لها شبيها خاصا ، فهي وان كانت تشبه الحروف غير المختصة في كونها  
يلبثها الأسماء والأفعال ، إلا أنها لما أشبهت " ليس " في كونها للنفي  
، وكون هذا النفي للحال ، وكونها تدخل على المبتدأ والخبر ، كما هو  
الشأن في ليس ، لذلك عملت بهذا الشبيه . (٥)

والخلاصة :

أن هذا الحرف عمل في المبتدأ والخبر ما يعطيه الفعل ،

بالإضافة الى السماع الوارد ، فقد شابهه هذا الحرف الفعل من ثلاثة

أوجه :

- 
- (١) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٨/١  
(٢) سورة يوسف الآية ٣١  
(٣) سورة المجادلة الآية ٢  
(٤) شرح المفصل ١٠٨/١ ، وينظر الخصائص ١٢٥/١  
(٥) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٩١ بتصرف ، وينظر  
المرتلج ص ١٦٨



- أولا - كونها للنفي ، كما أن الفعل للنفي كذلك .
- ثانيا - كون هذا النفي في الحال ، كما أن الفعل كذلك يوء تن به لنفي الحال .
- ثالثا - كونها تدخل على المبتدأ والخير وتعمل فيهما ، فلما وجد هذا التشابه بين الحرف المذكور والفعل كان العمل سائغا مقبولا قياسيا .

مضارعة ظرف المكان ظرف الزمان :

ظرف المكان هو الوعاء المكاني الذي فُعل فيه الحدث ، ويكون مفعولا فيه ، والاصل أن ظرف المكان لا يتعدى اليه العمل بصيغته ، بخلاف ظرف الزمان ، فان الفعل يدل عليه بصيغته ، ومن المعلوم أن الأفعال ثلاثة : ماضٍ ومضارع وأمر ، وكل هذه الأفعال تدل على زمان وقع فيه الحدث ، وبالتالي يكون ظرف الزمان مدلولا عليه بصيغة الفعل ، وحينئذ يكون الفعل متعديا اليه .

وأما ظرف المكان فإنه لا يدل عليه الفعل بصيغته ، ولا يكون متعديا اليه بوضعه ، ولكنه لما شابه ظرف الزمان صار مفعولا فيه ، ووجه الشبه معنوي ، وذلك من عدة أوجه :

أولا - أن ظرف الزمان لا يدل على زمان بعينه ، وكذلك ظرف المكان لا يدل على مكان بعينه ، فقولك : زيد قام ليلا ، لا يدل على جزء مخصوص من الليل ، بل يفيد أنه قام في الليل ، ففسي أي جزء قام فيه ، فانه يصدق عليه أنه قام ليلا ، وكذلك قولك في ظرف المكان ، زيد وقف أمامك ، أو خلفك ، أو فوقك ، فانه لا يدل على موقع محدد أمامك .

والى هذا التشابه أشار ابن الأنباري الى أن الفعيل اللازم لا يتعدى بنفسه الى المفعول به ، كذلك ظروف المكان لا يتعدى اليها الفعل ، وانما تعدى الفعل الى الجهات الست أي الظروف المكانية ، لأنها أشبهت ظروف الزمان في كونها غير محدودة ، وذلك كما لو قيل :

زيد خلف عمرو كان هذا اللفظ مشتلا على جميع ما يقابل ظهره الى  
أن تنقطع الأرض ، وكذلك بقية الظروف ، كما أنه اذا قال قائل : قام  
زيد ، دل على زمان ماض غير محدود بوقت معين ، فالقيام تم ، وبدايته  
منذ خلق الله من الدنيا ونهايته وقت حديثك ، وكذلك الزمان المستقبل ،  
وأياها فان هذه الظروف لا تتقدر ولا تثبت على وجه واحد ، لأن ما كان  
\* فوقا \* قد يصير \* تحتها \* ، والعكس ، كما أن الزمان المستقبل قد  
يصير حاضرا ، والحاضر قد يصير ماضيا ، لذلك لما أشبهت ظروف المكان  
ظروف الزمان ، تعدى الفعل اليها كما يتعدى الى ظروف الزمان ، هذا هو  
الأصل ، وما عدا ذلك فانه لا يتعدى الا بحرف ، وان حذف الحرف  
فيه نصب على الاتساع ، وهو ما يحفظ ولا يقاس عليه ، كما في قولهم : دخلت  
البيت ، والأصل فيه : دخلت في البيت ، فحذف حرف الجر اتساعا . (١)

---

(١) أسرار العربية ص ١٧٨ وما بعدها بتصريف .

مضارعة " كم " ربّ " في العمل :

ومن المعاني المقررة في تعريف " كم " التي هي اسم أنها  
تفيد التكثير ، كما أن " ربّ " التي هي حرف أنها تفيد التقليل ، وهذا  
هو الأصل في " كم " و " ربّ " ، ولذلك ضارعت " كم " " ربّ " .  
مضارعة النقيض نقيضه ، والتكثير مضارع للاثبات في المعنى ، كما  
أن التقليل مضارع للنفي في المعنى ، والنحويون يحلون الشيء على  
نقيضه كما يحلون على نظيره ، لذلك يقول ابن الأنباري عند كلامه  
على " كم " : " وان كانت ( أي كم ) خبرية فهي نقيضة " ربّ " .  
و " ربّ " معناها التقليل ، والتقليل مضارع للنفي ، والنفي له صدر الكلام ،  
كالاستفهام " . ( ١ )

كما أن " كم " مضارع للتكثير ، والتكثير أيضا له الصدارة في

المعنى ، والمضارعة هنا تأتي من عدة أوجه :

- أولا - أن كل واحد من كم ، وربّ له صدر الكلام .
- ثانيا - أن كلا من كم و ربّ تعمل الجرفي الاسم بعدها .
- ثالثا - أن كم تفيد التكثير ، وربّ تفيد التقليل ، وقد جرت المشابهة  
هنا حملا للنقيض على نقيضه .

( ١ ) أسرار العربية ص ٢١٤ ، ٢٦٢ .

مضارعة لام الأمر " أن " في أعمالها محذوفة :

الأصل في لام الأمر الجازمة أن تكون مذكورة مع اللفظ ، ولا تعمل محذوفة ، لأنها ضعيفة ، والضعيف لا يعمل بعد زهابه ، وقد تحذف في بعض المواضع شذوذاً وقلة ، وسبب الحذف أنها أشبهت " أن " حيث أنها تعمل مذكورة ، ومحذوفة ، وعلى ذلك خرّجت الشواهد في هذا الباب كما ذكر سيبويه ذلك بقوله : \* واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر ، وتعمل مضمرة كأنهم شبهوها بـ " أن " ، إذا أعطوها مضمرة ، قال الشاعر : (١)

مَحَمَّدٌ تَفَدَّ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ  
إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالًا

وإنما أَرَانُ " لِتَفَدَّ " . (٢)

فقد شبهت لام الأمر بأن حيث عطلت محذوفة على خلاف أصلها كما عطلت " أن " محذوفة .

(١) لم أقف على قائله ، وهو من شواهد سيبويه ٠٨/٣

(٢) الكتاب ٠٨/٣

مضارعة " ما " الموء كدة لام القسم :

الأصل في " ما " الزائدة أن يوء تن بها للتوكيد ، ولا تعمل شيئا ولا توءثر على ما بعدها ، وخاصة اذا كان ما بعدها فعلا ، وقد تدخل على الفعل مع اقترانها بنون التوكيد ، أى يجتمع على الفعل موء كدان : " ما " الزائدة الموء كدة ، ونون التوكيد ، و معلوم أن نون التوكيد لا تدخل على الفعل الا اذا كان فعل أمر ، أو نهي ، أى أن هذين الفعلين يكونان للاستقبال ، ولكن النون لما اقترنت ب " ما " الزائدة سوغ ذلك أن تدخل على فعل الشرط الذى يفيد الحالية غالبا ، وهنا يلاحظ أن " ما " الزائدة جاءت بعد حرف الشرط ، ولم توءثر عليه بأن تكفه عن العمل ، وانما أكّدت فعل الشرط فحسب .

كما أن لام القسم عندما دخلت في جواب القسم لم تعمل شيئا في الفعل ، وانما دلت على توكيده فقط ، والتشابه بين " ما " الموء كدة ولام القسم جعل الفعل بعدها يوء كد بنون التوكيد ، ولم يكن التوكيد سائفا هنا لولا هذان الحرفان . أما لام القسم فواضح أن الفعل بعدها يوء كد كثيرا ، ولا غرابة فيه ، لأن أصل هذه اللام أنها موء كدة ومقوية للفعل ، وهذه وظيفتها ، أمّا " ما " الموء كدة فانها لما ضارعت لام القسم أعطيت هذا الحكم ، وما كان هذا التوكيد ليسوغ لولا هذه المضارعة ، والمضارعة بين " ما " الموء كدة ولام القسم تلاحظ من عدة أوجه : (١)

أولاً - أن " ما " حرف تأكيد كما أن لام القسم حرف تأكيد .  
ثانياً - أن الفعل وقع بعد " ما " الموء كدة ، كما أن لام القسم وقع بعدها الفعل .

ثالثاً - أن الفعل بعد كل منهما لزمته نون التوكيد ، ومعلوم أن نون التوكيد لا تأتي الا في الفعل الذي يدل على الأمر أو النهي أو شبههما ، وفي هذه الحالة تَوَكَّدَ " ما " فِعَّلَ الشرط ، وتوَكَّدَ لام القسم فعل القسم بدخول نون التوكيد ، ويبين الفعل معهما على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، وكان حقه أن يسكن في فعل الشرط .

وقد ألح الزمخشري الى تشبيه ما الزائدة بعد حرف الشرط

" إِنْ " بلام القسم في وجوب ثبوت النون بعدها ، قائلاً : " وأما قولهم

في الجزاء الموء كد حرفه بـ " ما " : أمّا تفعلنّ ، قال الله تعالى :

﴿ قَامًا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي ﴾ (١) ، وقال : ﴿ قَامًا نَذَّهَبْنَ

بِكَ ... ﴾ (٢) ، فلتشبيه " ما " بلام القسم في كونها موء كدة ، وكذلك

قولهم : حيثما تكونن آتتك . (٣)

(١) سورة مريم الآية ٢٦ .

(٢) سورة الزخرف الآية ٤١ .

(٣) المفضل ص ٣٣٠ و ٣٣١ .

ويَقْوَى هذه المشابهة أن الميم واللام من الحروف الزوائد ،  
هذا من ناحية الوظيفة ، أما من ناحية المخرج : فإنهما متقاربان في  
المخرج ، وكونهما يشتركان في الجهر ، وأنهما لا يعملان شيئا ، مما سَوَّغَ  
هذه المضارعة بأن دخلت معها نون التوكيد ، وصار للفعل موه كدان :  
ما الزائدة ، ونون التوكيد ، كما توه كده لام القسم ونون التوكيد ، وكونهما  
لم يدخلتا على الفعل المستقل .

ويوه كد هذه المضارعة أن \* إِمَّا \* أصله \* إِنْ \* الشرطية  
وما الزائدة ، ولأم التوطئة مقدرة قبل \* إِنْ \* . (١)

وما يقوى هذه المضارعة أن الفعل بعدها لا يأتي الا موه كدا  
في الغالب ، وما جاء في ظاهره غير موه كد مع اقتران \* ما \* الزائدة  
بحرف الشرط ، فهذا شان ، كما في قراءة بعضهم : \* فِيمَا تَرَيْنَ \*  
بنون الرفع - نون النسوة - والغالب كما سبق أن الفعل بعدها موه كد  
في جميع القرآن الكريم ، ولا يوه كد الا اذا كان للاستقبال ، ولا يوه كد  
بها المضارع ، ولهذا جعل المبرر توكيد الفعل بعدها واجبا الا في  
الضرورة الشعرية ، أما النثر فتليل . (٢)

(١) الخزانة ٣٥١/١١ .

(٢) المحتسب ٤٢/٢ سورة مريم الآية ٢٦ .

(٣) ينذّر الجنس الداني ص ١٤٢ ، ١٤٣ .



ويؤكد أيضا هذه المشابهة أن ما الزائدة غير عاطفة ، وكذلك  
لام القسم غير عاطفة ، والمراد بلام القسم اللام الداخلة على أداة الشرط في  
نحو : \* وَاللَّهِ لَئِن أَكْرَمْتَنِي لَأُكْرِمَنَّكَ \* ، والتقدير : ان تكرمني أكرمك ،  
وتسمى هذه لام التوطئة \* لأنها وطأت للجواب ، وتسمى أيضا :  
المَوْزِنَةُ \* (١)

---

(١) ينظر الجني الداني ص ١٤٧ ،

مضارعة عسى كار والعكس :

الأصل في أفعال المقاربة أن يكون خبرها فعلا مضارعا مقترنا بأن ، لأن الفعل بعدها يكون للاستقبال على تفاوت في القرب فسي المستقبل ، أما تلك الأفعال نفسها ، فإنها قد تكون ماضوية ، وتكون متصرفسة ، تفيد الحال والاستقبال ، ف " عسى " تفيد الرجاء ، وكذلك أختها " أوشك " تفيد القرب ، وان كان لفظهما يفيد العاضوية الا أنهما تدلان على الرجاء والقرب في المستقبل .

وأما " كار " ونظيراتها فإنها أيضا تفيد قرب حصول الفعل ، وهذه الأفعال سميت أفعال مقاربة ، لأنها كما سبق - وان كان لفظها لفظ الماضي (١) - الا أن معناها معنى الاستقبال ، ولأنها تدل على قرب الخبر أو الرجاء أو الشروع في العمل . (٢)

غير أن " المقاربة لا تكون الالفعل لم يقع " . (٣)

وأيضا ، فإن لهذه الأفعال خيرا " الا أن خبرها لا يكون الا فعلا مستقبلا ، وتلزمه " أن " ، وذلك قولك : عسى زيد أن يقوم " . (٤) وقد وردت شواهد من القرآن الكريم على هذه اللغة وهي الأصل والغالب ،

(١) المسائل المنثورة ص ٢٣١ .

(٢) التصريح على التوضيح ٢٠٣/١ .

(٣) المسائل المنثورة ص ٢٣١ .

(٤) المصدر السابق ص ٢٣١ ، وينظر اللمع في المعربية ص ١٤٤ .

قال الله تعالى : ﴿ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ ﴾ (١)

ولا يجوز أن يجر خبر هذه الأفعال من "أَنْ" والفعل المضارع ،  
ولا يجوز أيضا أن يأتي مكانه المصدر ، فلا يقال / : " عست الفعل ، لأن المصدر  
لا يتبين في المستقبل ، فلذلك لم ينطقوا به " . (٢)

ف فعل المقاربة إذا " كَعَسَى ، وَأَوْشَكَ ، وَكَرَبَّ ، وَكَانَ ، فمقتضاه  
مستقبل ، فاقتران خبره بأن مؤكدةً لاحتضاه ، فانها تقتضي الاستقبال ،  
وذلك مطلوب فمانعه مفلوب " . (٣)

قال ابن مالك : (٤)

كَكَانَ كَارَ وَعَسَى لَكِنْ نَدَرَ غَيْرَ مَضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبِرُ  
وهنا " لا تكون عسى الا مقترنة بأن في خبرها ، وعكس ذلك كار " (٥) ،  
لذلك قال ابن مالك : (٦)

وَكَوْنَهُ يَدُونَ أَنْ بَعْدَ عَسَى نَزَرٌ ، وَكَانَ الْأَمْرُ فِيهِ عَكْسًا

- 
- (١) سورة المائدة الآية ٥٢ .  
(٢) المسائل المنثورة ص ٢٣١ .  
(٣) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص ١٠٠ .  
(٤) ألفية ابن مالك باب أفعال المقاربة .  
(٥) مختصر شرح ابن عقيل ص ١٠٣ .  
(٦) الفية ابن مالك باب أفعال المقاربة .

\* آى : اقتران خبر عسى بأن كثيرا ، وتجريده من \* أن \* قليل ، وهو  
مذهب سيبويه ، ومذهب جمهور البصريين أنه لا يجر خبرها من \* أن \*  
إلا في الشعر ، ولم يرد في القرآن الا مقترنا بأن ، قال الله تعالى :  
\* فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَّ بِالْفَتْحِ \* (١) . (٢)

فقد وصف ابن مالك عدم اقتران فعل \* عسى \* بأن \* بالقلّة ،  
ومن وروده بدون أن ، قول الشاعر :

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ

يَكُونُ وِرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ (٣)

فقد ورد في هذا البيت كما يلاحظ - أن الخبر جاء بدون أن يقترن \* بأن \*  
، وأما الفعل \* كان \* فذكر المصنف أنها عكس \* عسى \* ، فيكون الكثير  
في خبرها أن يتجرد من \* أن \* ويقل اقترانها بها \* . (٤)

وقد وردت على ذلك بعض الشواهد من القرآن الكريم توءم كعدم

اقتران خبر \* كان \* بأن ، قال تعالى : \* وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ \* (٥)  
وقال عز وجل \* مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ \* (٦)

(١) سورة المائدة الآية ٥٢ .

(٢) مختصر شرح ابن عقيل ص ١٠٤ .

(٣) من شواهد ابن عقيل ١/٣٢٧ .

(٤) مختصر ابن عقيل ص ١٠٥ .

(٥) سورة البقرة الآية ٧١ .

(٦) سورة التوبة الآية ١١٧ .

وقد تأتي كاد مقترنة بأن ، وذلك ظليل ، إلا أنه قد ورد في كلام العرب ، وعليه قول الشاعر: (١)

كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ

إِذَا غَدَا حَشَوْرِيظَةً وَبُرُودَ

وعليه ورد قول عمر بن الخطاب : " مَا كِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ " . (٢)

فقد ورد اقتران كاد بأن ، وكان الأصل فيها عدم الاقتران ، كما كان الأصل في " عسى " الاقتران ، والملة في ورود " أن " في " كاد " وخلوها من " عسى " أن كاد وعسى تشابها ، فأعطيت كل واحدة منهما ما هو الأصل في الأخرى ، وقد علل النحاة بهذا التعليل ، كما ذكر أبو علي الفارسي ذلك بقوله : " من العرب من يقول : عسى زيد يقوم ، فيشبهها بـ : كاد زيد يقوم ، ويستعملها من حيث كان هذا للمقاربة ، وذلك " (٣) / أن كلام من عسى وكاد أفعال المقاربة ، " وكما أن عسى تشبه بكاد في حذف أن معها ، فكذلك كاد تشبه بعسى في اثباتها معها " (٤) ، قال الشاعر :

" قَدُ كَادَ مِنْ طَوْلِ الْبَيْسِ أَنْ يَمْصَحَا " .

(١) ينظر حاشية محمد محي الدين عبد الحميد على شرح ابن عقيل

٠٣٣٠/١

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص ٩٨ .

(٣) المسائل المنشورة ص ٢٣١ .

(٤) أسرار العربية ص ١٢٨ ، ١٢٩ .

ويقوى هذه المشابهة أن "أوشك" التي هي من أفعال المقاربة ، وهي أيضا من نوع "كان" أنها تشبه بعسى في اقتران الفعل بأن ، فكما تقول : عسى زيد أن يقوم ، " تقول : يوشك أن يذهب زيد ، فشبها بعسى ، ويجوز : يوشك يجي " ذاء (١) ، كما هو الأصل فيها ، ويرسخ أوجه التقارب والتشابه بين هذين الفعلين ما يلاحظ فيهما من اشتراك في الخصائص التالية :

- أولا - أن كلا الفعلين للمقاربة .  
ثانيا - أن كل واحد منهما يكون خبره جملة فعلية ، وشذ مجيئه مفردا ، كما في قول الشاعر : (٢)

\* عَسَّ الْغَوَّيرُ أَبُو سَا \*  
عَسَّ الْغَوَّيرُ أَبُو سَا

- ثالثا - أن المصمول فيهما يكون ضميرا .  
رابعا - أن الفعل يكون فيهما للحال والاستقبال .

(١) المسائل المنثورة ص ٢٣٢ .

(٢) المعجاج ولم أجده في ديوانه وهو مثل من أشال العرب ،

ذكره أبو هلال العسكري في جمهرة الأمثال ٥٠ / ٢ .

والخلاصة :

أن الفعلين قد شابه كل واحد منهما الآخر ، وخرج على الغالب  
فيه احراء له مجرى الفعل الآخر ، وحمل عليه \* فدل على وجود المشابهة  
بينهما \* . (١) ولذلك كان هذا الخرج قياسا مقبولا .

---

(١) أسرار العربية ص ١٢٨ ، ١٢٩ .

لِسَانِ عَمْرٍو



### الخاتمة

وبعد هذا العرض الذي عشناه في قضية المضارعة وما اشتطت عليه في مسالكها المختلفة ، من حيث وقوعها في الأصوات ، والصيغ والتراكيب ، ومن حيث أنواعها ، إذ جاءت تارة لفظية ، وأخرى معنوية ، وطورا لفظية ومعنوية ، وحيناً أخرى وصفية ، وأحياناً جاءت محورية إلى آخر ما ذكرت في المقدمة ، من حيث تشبيه الفرع بالأصل ، والأصل بالفرع ، والنظير بالنظير ، والضد بالضد ، ومن حيث إن المضارعة قد تأتي من جانب واحد ، وقد تأتي من عدة جوانب ، تمكينا لوجه الشبه بين الشيئين المتشابهين ، مثال ذلك : تشبيه " ما " النافية بليس في الاعمال ، وتشبيه ليس ب " ما " في الإهمال في قولهم : ليس الطيب إلا المسك تشبيها ب " ما " النافية في الإهمال ، وفي نهاية هذا البحث لا بد من تسجيل الملاحظات والنتائج التالية :

أولا - أن قياس الشبه في العربية يوجه القليل المسموع فيكون قياسا ، ولذلك اعتمدت عليه في معالجة القضايا الموتية ، والصرفية ، والنحوية ، لأن الموضوع هو مضارعة القليل للغالب ، وبالتالي لا تكون المضارعة إلا إذا كان هناك وجه شبه بينهما .

ثانيا - أن قياس الشبه يدخل على قياس الطرد فيكسره ، كما في أعمال ما النافية عمل ليس .

ثالثا - أن المضارعة تكون بتشبيه شيء بشيء آخر لا تتعداه ، وهذا كثير في كلام العرب ، وقد تكون المضارعة بتشبيه شيء بشيء آخر ، وذلك

الشيء، شبه بآخر، كما في تشبيهه لا النافية للجنس في الاعمال  
بـ "إِنَّ" ، وتشبيهه "إِنَّ" بالفعل، فهذا من قبيل الحمل على  
محمول على غيره .

رابعاً - أن قياس الشبه يكون تارة مطرداً ، كما في تشبيه الاسم بالحرف  
في البناء ، والاسم بالفعل في منع الصرف ، والمصدر واسم الفاعل  
وغيرهما من العوامل بالفعل في العمل ، وقد تكون المضارعة  
ضعيفة لا تقبل الا على استكراه ، كما في قولهم : " جاء زيدٌ حسنُ  
وجهٍ ، بإضافة " حسن " الى " الوجه " تشبيهاً له بالحسن  
الوجه بالكسر ، وهذا التشبيه وجه ردي ، لأنه اذا أضاف  
" حسن " الى " الوجه " نقل الاسناد الى الضمير الذى في وجهه ،  
ثم أضيف الى الوجه ، وعليه تكون الهاء في وجهه " المضاف اليه "  
لقوا ، ولأن الاضافة للتخفيف ما أمكن ، فاذا أضيف الضمير حصل ثقل في  
التنطق ، وهذا مستكره عند البصريين . (١)

خامساً - أن المضارعة تكون بالحمل على المعنى كما تكون بالحمل على  
اللفظ أو عليهما معا ، مثال الاول : حمل فرخ بمعنى طير ، وذئب  
بمعنى عضو ، ولذلك جمع فَعْلٌ صحيح العين على " أفعال " ،  
وكان القياس فيه أن يجمع على أَفْعُلْ ، لكن لما أشبه فَعْلًا معتل  
العين جمع على أفعال حملا على المعنى ، وقد يحمل على اللفظ كما  
في هذا الباب لكونه ثلاثياً ساكن الوسط ، وعلى الدلالة لكون الجمع  
فيهما يدل على القلة .

(١) شرح الكافية ٢/٢٠٧، ٢٠٨.

سادسا - قد يحمل كل من المشبه والمشبه به على الآخر في بابه ، فيمطى بعض أحكامه ، ويكون التشابه متبادلا بينهما ، كما في تشبيه فَعَلٍ صحيح العين بـ " فَعَلٍ " معتل العين في الجمع على أفعال ، وكذلك تشبيه فَعَلٍ معتل العين فعلا صحيح العين في الجمع على أَفْعَلٍ .

سابعا - أن التشابه قد يكون في الدلالة وهو أن يجتمع المتشابهان في الدلالة على جمع القلة أو الكثرة ، كما في جمع " عين " على " عيون " جمع كثرة ، ونفس على نفوس جمع كثرة أيضا ، وفَعَلٍ على أَفْعَالٍ في صحيح العين ومعتله جمع قلة .

ثامنا - جواز القياس على القليل كما يجوز القياس على الكثير ، وقد يكون القليل أولى بالقياس من الكثير كما في جواز القياس في النسبة الى فعولة بحذف الواو في قولهم : فَعَلِيٌّ ، مثل : سنوأة وشنئي وعدم جوازه في النسبة الى فَعِيلَةٍ بابقاء الياء ، فلا يقال : فَعِيلِيٌّ ، كما في النسبة الى حنيفة ، فلا يقال : حنيفيٌّ / الاكثر .

تاسعا - من خلال الدراسة والتأمل في ظاهره المضارعة يمكن لنا أن نلمس الفروق الجوهرية بين قياس الطرد ، وقياس الشبه من خلال الآتي :

أ - أن قياس الطرد شائع وكثير في العربية ، يستعمله أكثر العرب . بفطرتهم وطبعهم ، أما قياس الشبه فإنه - وإن لم يكن كثيرا كقراءة قياس الطرد -

الا أنه لا يستعمله الا من بلغ أعلى درجات الفصاحة

نضجها وتذوقها ، وعرف الاشباه والنظائر ، وقارب بين اللفاظ والمعاني ، وقاس النظر على التنظير ، والشبيه على الشبيه ، وال ضد على الضد ، وغير ذلك مما يألفه بذوقه وأذنه الموسيقية .

ب - أن قياس الطرد لا يقع الا في الفصيح من الكلام شمرا أونثرا ، وقياس الشبه أوسع من ذلك ، ان يقع في الكلام كله شعره ونثره ، فصيحته وشاذه ، قليله ونادره .

ج - قياس الطرد في الكلام تدركه الخاصة والعامة من المتعلمين ، وقياس الشبه لا يعرفه الا الخاصة من المتخصصين .

د - أن قياس الشبه قد يصير طردا ، وذلك مثل منع صرف الاسم لشبهه الفعل ، ونائه لشبهه الحرف ، ومنه عمل " لا " النافية تشبيها لها بخدها " ان " ، لكون الأولى لا تعمل الا في محور النفي ، والثانية محورها الاثبات ، فشبه الضد بالضد وحمل هذا على ذلك ، ومنه عمل ان وأخواتها لشبهها بالفعل ، وغير ذلك كثير ، وقياس الطرد لا يصير شبيها أبدا .

هـ - قياس الطرد لا يواكب قياس الشبه ولا يزاحمه ، بينما قياس الشبه يدخل على قياس الطرد فيعاقبه ويكسره ، كما في عمل ما النافية عمل ليس ، في نحو قوله تعالى : \* ما هذا بشرا \* (١) ، إن

(١) سورة يوسف الآية ٣١ .

الأصل فيما لا يختص بقبيل ألا يعمل ، أما ما يختص فهو الذي يعمل ، كأدوات الجزم الخاصة بالعمل في الأفعال ، وأدوات الجر الخاصة بالعمل في الأسماء ، أما " ما " فهي مما يدخل على الأسماء والأفعال ، وما يشترك فيهما حقه ألا يعمل ، لكن لما شابهت " ما " " ليس " في معناها عطلت عطها وحطت عليها ، وكذلك العكس كما في قول العرب : " ليس الطيب إلا المسك " بالرفع ، فانهم لما شبهوا ليس وهي فعل ، وحقه الاعمال بـ " ما " النافية وحققها الإهمال أهملوها فرغموا الخبر بمدها .

كسر الأصل فيه

و - أن قياس الشبه قد يدخل على قياس الطرد فيعزز / ، كما في مضارعة السجم المفرد ، فيجمع الجمع كما يجمع المفرد ، مثل قولهم : أصل جمع أصل الذي هو جمع أصيل ، وحق الجمع ألا يجمع إذ لا فائدة من جمعه جمعا آخر لكونه تحصيل الحاصل .

ز - ومن النتائج التي توصل اليها البحث ما يلي :

١ - أن الحرف والحركة كانا شيئا واحدا ، ولكن بعامل التطور الصوتي كانت الحركة شيئا آخر وولذلك أسماها العلماء بعض الحرف ، وقد تتبع البحث الأوجه الكثيرة لتأييد قول النحاة : ان الحركات أبعاض الحروف .

٢ - توصل البحث الى أن العرب قد يشبهون الحرف الأصلي

بالحرف الزائد ما يترتب على ذلك أحكام صوتية وصرفية ،  
كما في صيغة " فَعِيلَةٌ " وَفُعْلَةٌ .

٣ - أن القضية المتكلم عليها قد يكون فيها جانبان : جانب  
خاص ، وجانب عام ، فيقلب الجانب الخاص على الجانب العام  
ويترتب على ذلك حكم نحوي ، كما في عمل " ما " تشبيها  
لها بليس ، إذ جانبها العام أنها حرف غير مختص وبالتالي  
كان حقها ألا تعمل ، وجانبها الخاص كونها للنفي كما أن ليس  
للنفي فعملت تغليباً لهذا الجانب على الآخر .

٤ - ظهر من خلال معالجة القضايا على ضوء التشابه أن المضارعة  
حلت مشكلات كثيرة لولا تلك التشابه لما جاز أن يقاس القليل  
على الكثير ، وهذا سر خفي لا زال كثير من المتخصصين في  
العربية لا يرعون انتباهها ، مثال ذلك : مجيء مصدر المتعدى  
على وزن مصدر اللازم ، قالوا في غضب غضبا وهو لازم  
لفظاً ومعنى .

ومن هنا نرى أن المضارعة أظهرت التقارب بين الصيغ والأصوات ،  
والتراكيب ، لولا تلك المضارعة ما عرف ذلك التقارب ، وذلك أمر في غاية  
الأهمية في الدراسات النحوية واللفوية ما يحتم على أبناء العربية أن  
يولوا هذا الجانب اهتماماً خاصاً في دراساتهم .

الفرقان

## الفهارس

- ١ - الآيات الكريمة .
- ٢ - الأحاديث الشريفة .
- ٣ - الآثار والأمثال والأقوال العربية .
- ٤ - أنصاف الأبيات .
- ٥ - الأبيات الكاملة .
- ٦ - المصادر والمراجع .
- ٧ - فهرس الموضوعات " الاجمالي " .
- ٨ - فهرس الموضوعات ( التفصيلي ) .



أولاً - الآيات الكريمة .

الصفحة	السورة	الرقم	الآية
٩٥	الفاحة	٥	( الصَّارِطِ )
٢٧	البقرة	٥٤	( فَتَوْبُوا إِلَىٰ بَارِعِكُمْ )
٩	=	٧٠	( إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا )
٣٤٤	=	٧١	( وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ )
١٨٢٠، ١٨١	=	٨٥	( وَإِنْ يَأْتِكُمْ آسَارَىٰ فَادُّوهُمْ )
٣١٤			( وَلَقَدْ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا )
٣١٤	=	١٣٠	( وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ )
٢٣	=	٢٣٧	( أَوْ يَفْقُوا )
٢٦٨	=	٢٤٩	( فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ )
٨٩	=	٢٥٨	( قَالَ أَنَا أَحْيِي وَأُمِيتُ )
٢٨٦			( أَنْ يَخْبِي هَذِهِ الْمَلْئِكَةُ بَعْدَ )
	=	٢٥٩	( مَوْتِهَا )
١١٠	=	٢٥٩	( لَمْ يَتَسَنَّهْ )
١٩٤	=	٢٨٢	( مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ )
٢٨٦	آل عمران	٣٧	( يَا مَرْيَمُ أَنْكِ لِكِ هَذَا )
٢٦٥	=	٩١	( مِلَّةَ الْأَرْضِ زَهَابًا )
٢٧	=	١٦٠	( وَيَنْصُرْكُمْ )
٣١٩	المائدة	٢٧	( إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ )
٣٤٤، ٣٤٣	=	٥٢	( فَعَسَىٰ اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنَّ بِالْفَتْحِ )
٣٠٠	=	١٠٥	( عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ )

الصفحة	السورة	الرقم	الآية
١١٠	الأنعام	٩٠	( اقْتَدِهْ )
٣١٤			( كِتَابٌ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِتُنذِرَ بِهِ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ) ٢ الاعراف
١٢٠		٢٠	( مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ ) ( الحمد لله الذي هدانا لهذا ) = ( ٤٣ )
٢٨٢		٣٨	( حَتَّىٰ إِذَا آذَرْتُمُوهَا ) ( كلوا واشربوا ) = ٣١
٤٥٣		٥٦	( إِنْ رَحِمَ اللَّهُ قَرِيبًا مِنَ الْمُحْسِنِينَ ) ٥٦
٢٨٣			( يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِمَن فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الْأَشْيَاءِ إِنْ يَعْلَمِ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا مِّمَّا أُخِذَ
١٢٤			( مِنْكُمْ )
١٨١	الأنفال	٧٠	( وَقَالَتِ الْيَهُودُ عِزِّيْرُ بْنُ اللَّهِ )
٥٥٥	التوبة	٣٠	( يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا )
٥		٣٠	( إِنْ كَثِيرًا مِنَ الْآخِبَارِ )
١٧٣		٣٤	( وَأَعْيَنَهُمْ نَفِيضًا مِنَ الدَّمَعِ )
١٧١		٩٢	( مِنْ بَعْدِ مَا كَانَ يَلِيزُ قُلُوبُ قَرِيبٍ مِنْهُمْ )
٣٤٤		١١٧	( لَا تَلْجَأُ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ )
٣٢٨	هود	٤٣	( لَا عَاصِمَ الْيَوْمِ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ) ( وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ )
٣٠٩		١١١	

الصفحة	السورة	الرقم	الآية
٣٣٢، ٣٣١	يوسف	٣١	( مَا هَذَا بَشَرًا )
٢٤٨	الرعد	٤٣	( وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ )
٣٣	ابراهيم	١٩	( أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ )
٥٦	النحل	١٢٧	( وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ )
٣٤٠، ٣٣٩	مريم	٢٦	( فَأَمَّا تَرْبِيعَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي )
٩٠	طه	١٢	( إِنِّي أَنَا رَبُّكَ )
٢٤٥	الحج	٣٥	( وَالْمَقِيئِ الصَّلَاةِ )
٥٥	النمل	٤٧	( قَالُوا اطَّيَّرْنَا )
١٧٨	القصاص	١٢	( وَحَرَمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِنْ قَبْلِ )
٢٨٩	الروم	٣	( لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِهِ )
٣٠٠	الاحزاب	١٨	( وَالْقَاتِلِينَ إِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا )
٣١٤			( مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ )
=	=	٤٠	( وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ )
١٤٤، ١٣٤	يس	٧٨	( قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ )
٦	ص	٥٨	( وَأَخْرَجَ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجَ )
٦٦	الزمر	١٦	( يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ )
١٩١	=	٣٠	( إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ )
٥٦	غافر	٢٨	( وَإِنْ يَكَازِبًا )
٦٧	الشورى	٢٤	( وَيَمْنَحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ )
٢٣٩	الزخرف	٤١	( فَأَمَّا نَذْرٌ هَبَّنَا بِكَ )

الآية	الرقم	السورة	الصفحة
( إِنْ شَجَرْتُ )	٤٣	الدخان	١١٦
( وَتَلَذُّوا الْعَيْنَ )	٧١	الزخرف	١٧١
( هَذَا عَارِضٌ مَمْطُرًا )	٢٤	الاحقاف	٢٥٣
( وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ )	٣٨	محمد ( صلى الله عليه وسلم )	٢٩
( وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ )	٥	الحجرات	٣٠٨
( وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا )	٩	=	٢٠٨
( وَأُحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا )	١١	ق	١٩١
( وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى )	٣٩	=	٣٢٤
( عَارًا إِلَّا وُلَى )	٥٠	=	٥٤
( يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ )	٦	القمر	٧٧
( مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ )	٢	المجادلة	٣٣٢
( إِنْ أُرْتَبِتُمْ )	٤	الطلاق	٥٣
( وَأَوْلَاتِ الْأَحْمَالِ أَجْلِهِنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ )	٤	=	١٧٣
( مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِي )	٢٨	الحاقة	١١٠
( هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِي )	٢٩	=	١١٠
( أَلَمْ يَكُ نَظْفَقًا مِنْ مَنِيٍّ يُمْنَى )	٣٧	القيامة	٣٠٨
( وَإِذَا الرُّسُلُ أُقْتَتِ )	١١	المرسلات	٤٠
( سَنَدُّعُ الزَّيَانِيَةِ )	١٨	العلق	٦٧

<u>الصفحة</u>	<u>السورة</u>	<u>الرقم</u>	<u>الآية</u>
٢٨٢ ١١٠	البينة الزلزلة القارعة	١ ١٠	(لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا) — (بأن ربك أوحى لها) هـ (وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ) (لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ)
٤٠	التكاثر	٦	

\*

ثانيا - الأحاديث الشريفة :

<u>الصفحة</u>	<u>الحديث</u>
٥	"إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا الَّذِينَ يَضَاهُونَ خَلْقَ اللَّهِ"

\*

ثالثا - الآثار والأمثال والأقوال العربية :

<u>الصفحة</u>	
٣٤٥	" ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب "
٣٤٦	" عَسَ الْفَوِيرُ أَبُو سَاءٍ "
٣٣	" أَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيهَا "
٧٨	" هَذَا فَصْدِي أَنَّهُ "
٩٥	" لَمْ يَخْرَمَ مِنْ فَصْدِ لَهُ "

رابعاً - أنصاف الأبيات :

الصفحة	القائل	نصف البيت
٥٨٠٦٤	امروء القيس	"فَالْيَوْمَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ"
١٧١	معروف بن عبد الرحمن	"رِكْلٌ رَهْرٌ قَدْ لَيْسَتْ أَثُوبًا"
٢٠٢	العجاج	"أَبْصَرَ خَرْبَانَ فَضَاءً فَاثْكَدَرُ"
٣١٧	لا يعرف	"وَلَوْ شَهِدَ عَادًا فِي زَمَانِ عَادٍ"
٢٦٦	الخرنق بنت هفان	"الطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزْرِ"
٣٤٥	روبة	"قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَنْصَحَا"
٦٤	لا يعرف	"وَمَنْ يَتَسَبَّحِي فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ"
٦٨	الفرزدق	"نَفَى الدَّرَاهِيمَ تَقَادَ الصَّيَارِيفِ"
٦٧	لا يعرف	"حَتَّى إِذَا بَلَّتْ حَلَاقِيمَ الْحَلْقِ"
٣٥٥	امروء القيس	"وَلَاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاءُكَ زَائِفًا"
١٧١	لا يعرف	"كَانَهُمْ أَسِيفٌ بِيضٌ يَمَانِيَّةٌ"
٢٩١	سالم بن دارة	"يَا أَبْجَرِينَ أَبْجَرِيَا أَنْتَا"
٢٠٢	امروء القيس	"بِضْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلٍ"
٣١٠	العجاج	"يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِمَا"
٦٦	=	"أَوْ الْفَأْ مَكَّةَ مِنْ قُرْقِ الْحَسِي"

خامسا - الأبيات الكاطية :

البيت	القاتل	الصفحة
<u>الهجرة</u>		
ينشَبُ في السَّمَلِ واللَّهَاءِ		٢٧٠
أَنْشَبَ مِنْ مَاشِرِ حِدَاءِ	أبو المقدم الراجز	
إِذَا أَنَا لَمْ أَوْمنَ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ		٢٩٠
لِقَاؤِكَ إِلَّا مِنْ وِرَاءِ وِرَاءِ	عتى بن مالك	
إِذَا عَاشَ الْفَتَى مَائَتَيْنِ عَامَا		٢٦٥
فَقَدَّ زَهَبَ اللِّذَاذَةَ وَالْفَتَاءَ	الربيع بن ضبع النزارى	
<u>الباء</u>		
سَيَّرُوا بَنِي الْعَمِّ فَالَا هَوَازَ مَنَزِلِكُمْ		
وَنَهَرَ تَبْرَى لَا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ	جرير	٢٤٥
يَصَاحِبُ الشَّيْطَانَ مِنْ يَصَاحِبِيهِ		
فَهُوَ أَذَى جُمَّةٍ مِصَاوِيهِ	لا يعرف	١٥٢
مَشَائِمُ لَيْسُوا مِصْلِحِينَ عَشِيرَةَ		
وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غَرَابِيهَا	الأخوص الرياحي	١٧٧
هَلِي فِي التَّعَلُّلِ مِنْ أَسَاءٍ مِنْ حُوبِ		
أُمِّ فِي الْقَرِيضِ وَهَدَاءِ الْمَنَاسِبِ	سلامة بن جندل	١٧٨
تَشْكُو الْخِشَاشَ وَمَجْرَى النَّسْعَتَيْنِ كَمَا		
أَنَّ الْمَرِيضَ إِلَى عَوَادِهِ الْوَصْبِ	ذو الرمة	٣١٦

<u>الصفحة</u>	<u>القائل</u>	<u>البيت</u>
٣٤٤	هدية بن خشرم	عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَسَّيْتُ فِيهِ يَكُونُ وِرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ
		<u>التاء</u>
١١٩	أبو النجم العجلي	اللَّهُ نَجَاكَ بِكَفِّيْ مَسَلَمَاتٍ مِنْ بَعْدِمَا وَبَعْدِمَاتٍ صَارَتْ نَفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْفَلَصَمَاتِ وَكَادَتِ الْحَرَّةُ أَنْ تَدْعَى أُمَّتِ
		<u>الحاء</u>
٦٨	ابراهيم بن هرمة	وَأَنْتَ مِنَ الْغَوَائِلِ حِينَ تَرْمَسِي وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ يَمْتَنِّزُجِ
		<u>الدال</u>
٢٣٠	الأخطل	إِذَا شِئْتَ أَنْ تَطْهُو بِبَيْعِي حَدِيثَهَا رَفَعَنْ وَأَنْزَلَنْ الْقَطِيْنَ الْمَوْلِدَا دَارَ الْفَتَاةِ الَّتِي كُنَّا نَقُولُ لَهَا
١٣٨	الشماخ	يَا ظَبِيَّةَ عَطَلًا حُسَانَةَ الْجَيْدِ وَأَهْدَى لَنَا أَكْبَشَانَا
١٦٨	لا يعرف	تَبَجَّجَ فِي الْعَرَبِيَّةِ وَجِدْتَ إِذَا اصْطَلَحُوا خَيْرَهُمْ
١٧٠	الأعشى	وَزَنْدِكَ أَثَقَبَ أَرْزَادُهُنَا



<u>الصفحة</u>	<u>القائل</u>	<u>البيت</u>
٢٢٠	روبة	أَرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهَ الْأُورَا مَرَجَلًا وَيَلْبَسَ الْبُسْرُودَا أَقَاتِلْنِ أَخْضِرَ الشَّهْرُودَا
٢٤٥	أشهب بن رميلة	فَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلْجِ رِمَاوِهِ هُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ إِذَا أَسْوَدَ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلَتَاتِ وَلَتَكُنْ
٢١٠	عمر بن أبي ربيعة	خَطَاكَ خِفَافًا إِنْ حَرَّاسَنَا أَسْدَا قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا
٢١٧	النايفة الذبياني	إِلَى حَمَاتِنَا أَوْ نَصَفَهُ فَقَسِدِ كَارَتْ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ
٢٤٥	محمد بن مناذر	إِذَا غَدَا حَشْوَرِ نَيْطَةٍ وَبُرُودِ مَقْدُوفَةٍ بِدَخِيصِ النَّحْضِ بَارِزِهَا
٢٤٨	النايفة الذبياني	لَهُ صَرِيْفٌ صَرِيْفٌ الْقَعْوُ بِالْمَسَدِ
		<u>الراء</u>
٦٨	لا يعرف	وَإِنِّي حَيْثُ مَا يَسْرِي الْهَوَى بَصْرِي مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكَوْا دُنُو فَا نَظُورُ
١٤٠	العرجي	يَا مَا أَمِيلُحَ غَزْلَانَا شَدَنَ لَنَا مَنْ هُوَ لِيَأْكُنَّ الضَّالِّ وَالسَّمْرُ
١٦٩	الحطيئة	مَاذَا تَقُولُ لَا فَرَاخَ بِذِي مَرِّخِ زَغَبِ الْحَوَاصِلِ لَا مَاءٌ وَلَا شَجَرُ

<u>الصفحة</u>	<u>القائل</u>	<u>البيت</u>
٣١٥، ٣١٢	الفرزدق	فَلَوْ كُنْتُ ظَبِيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِنَّ زَنْجِيًّا عَظِيمَ الْمَشَافِرِ
		<u>الضاد</u>
١٤٦	أبو المثلم الهذلي	مَنْ مَا أَشَأْ غَيْرُ زَهْوِ الْمَلُو كِ أَجْعَلُكَ رَهْطًا عَلَى حَيْضِ
		<u>الفاء</u>
١٥٦	أبو ذؤيب الهذلي	بِوَادٍ لَا أَنْيَسَ بِهِنَّ بِبَابِ وَأَسْلَمَةَ مَذَانِبُهَا خَلِيْفَ
٢٤٤	عمر بن امرئ القيس المرجني	الْحَافِظُونَ عَوْرَةَ الْمَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وِرَائِنَا نَطْفَ
		<u>القاف</u>
٢٢	روءبة	كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ بِالْقَاعِ الْقَرْقُ أَيْدِي جَوَارِيَتَعَاظِينَ الْوَرَقُ
		<u>اللام</u>
١٧٥	كعب بن زهير	أَسْتُ سَعَادُ بِأَرْضٍ لَا يُبَلِّغُهَا إِلَّا الْعِتَاقُ النَّجِيْبَاتُ الْمَرَايِلُ

<u>البيت</u>	<u>القائل</u>	<u>الصفحة</u>
إِنْ مَحَلًّا وَإِنْ مَرَّتْ حَمَلًا		
وَأَنْ لَنَا فِي الشُّعْرِ إِذْ مَضُوا مَهَلًا مُحَمَّدٌ تَقْدِ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ	الأعشى	٢١٥
إِذَا مَا خِفْتُ مِنْ شَيْءٍ تَبَالًا وَمَنْ لَا يَصْرِفِ الْوَاشِينَ عَنْهُ	لا يعرف	٢٢٧
صَبَاحَ مَسَاءٍ يَبْفُوهُ خَبَالًا أُرَيْتَ امْرَأَةً كُنْتَ لَمْ أَبْلُغْهُ	لا يعرف	٢٩٥
أَتَانِي فَقَالَ اتَّخِذْنِي خَلِيلًا حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ	أبو الأسود الدؤلي	٩٩
لَنَامُوا فَمَا مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ لَعَمْرُكَ لَا أَدْرِي وَإِنِّي لَا وَجَلُ	امروء القيس	٢١٧
عَلَى أَيْنَا تَعْدُو وَالنَّيْسَةَ أَوْلُ	معن بن أوس	٢٩٠
<u>الميم</u>		
إِنَّ الْفَقِيرَ بَيْنَنَا قَاضٍ حَكْمًا		
أَنَّ تَرِدَ الْمَاءُ إِذْ غَارَ النَّجْمُ	لا يعرف	٦٦
<u>النون</u>		
قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمْكِنَتِهِ		
مِنْ هَاهُنَا وَمِنْ هُنَا	لا يعرف	٩١
إِنَّ هُوَ مُسْتَوْلِيٌّ عَلَى أَحَدٍ		
إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْمُجَانِبِينَ يَا رَبِّ غَابِطْنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ	لا يعرف	١٧٨
لَا قِيَّ مَعَادَةَ مِنْكُمْ وَحِرْمَانًا	جرير	٢٥٢

<u>الصفحة</u>	<u>القائل</u>	<u>البيت</u>
٢٩٥	عبيد بن الأبرص	نَحْنِي حَقِيقَتَنَا وَبَعْضَ النَّاسِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا <u>الياء</u> مَنْعَةً تُصَوِّنَ اليك مِنْهَا
٣١٢	الخطيئة	كَصَوْنِكَ مِنْ رَدَائِ شَرْعِيَّتِي

سادسا - المصادر والمراجع :

- اتحاف فضلاء البشر في القراءات الاربعة عشر للدمياطي البنا  
رواه ، وضححه ، وعلق عليه علي محمد الضباع ،  
دار الندوة الجديدة / بيروت لبنان .
- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي  
د / عبد الصبور شاهين ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م  
مكتبة الخانجي القاهرة .
- أساس البلاغة للزمخشري .  
أسرار العربية لآبي البركات الأنباري  
بتحقيق محمد بهجة البيطار ، مطبعة الترقى بدمشق ،  
١٣٧٧ هـ / ١٩٥٧ م .
- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ،  
تحقيق عبدالاله نيهان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ،  
تحقيق د / عبد العال سالم مكرم ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٥ م  
مؤسسة الرسالة بيروت
- الأصول في النحو لابن السراج ،  
تحقيق د / عبد الحسين الفتلي ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م  
مؤسسة الرسالة بيروت .
- الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ،  
تحقيق د / أحمد محمد قاسم ، الطبعة الأولى بالقاهرة ، ١٣٩٦ هـ /  
١٩٧٦ م
- ألفية ابن مالك في النحو والصرف ،  
الناشر : مكتبة القاهرة .

- الامالة في القراءات واللهجات .
- الامالي الشجرية لأبي السماعات هبة الله ابن الشجرى ،  
دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان .
- الانصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الانبارى  
تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر .
- الايضاح في شرح المفصل ،  
تحقيق د / موسى العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد .
- الايضاح العضدى ، لأبي علي الفارسي ،  
تحقيق / د / حسن شانلي فرهود ، الطبعة الثانية ٤٠٨ هـ /  
١٩٨٨ م ، دار العلوم للطباعة والنشر .
- الايضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي ،  
تحقيق د / مازن المبارك الطبعة الثانية ٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م  
دار الفوائس / بيروت .
- بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية ،  
تصحیح / محمود غانم غيث ، الطبعة الثانية ٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م  
مطبعة الفجالة / مكتبة القاهرة .
- البسيط في شرح جمل الزجاجي ،  
تحقيق ودراسة د / عياد الشبتي الطبعة الاولى ٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م  
دار الغرب الاسلامي / بيروت - لبنان .
- بصائر ذوى التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزابادى  
تحقيق محمد علي النجار ، المكتبة العلمية بيروت ، لبنان .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسجوطي  
تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، الطبعة الثانية ٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م  
دار الفكر .

- البيان في اعراب القرآن للعكبري ،  
تحقيق علي محمد البجاوي ، طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- البيان في غريب اعراب القرآن ، لأبي البركات ابن الانباري  
تحقيق د/ طه عبد الحميد طه ، ومراجعة مصطفى السقا ،  
الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م
- تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد مرتضى الزبيدي  
تحقيق عبد العليم الطحاوي ، ومراجعة مصطفى حجازي ، مطبعة  
حكومة الكويت ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
- التأويل النحوي في القرآن الكريم  
تأليف د/ عبد الفتاح أحمد الحوز ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ /  
١٩٨٤م ، مكتبة الرشد - الرياض .
- التبصرة والتذكرة للصيرى ،  
تحقيق د/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، الطبعة الأولى  
١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م دار الفكر دمشق
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري  
تحقيق د/ عبد الرحمن العثميين ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م  
دار الغرب الاسلامي بيروت لبنان -
- تفسير غريب القرآن لابن قتيبة  
تحقيق السيد أحمد صقر دارالكتب العلمية بيروت لبنان ١٣٩٨هـ /  
١٩٧٨م .
- تفسير النهر الماد من البحر المحيط لأبي حيان اندلسي ،  
تقديم وضبط بوران وهديان الضناوي ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ /  
١٩٨٧م دار الجيل .

- التكملة لأبي علي الفارسي ،  
تحقيق د / حسن شاذلي فرهود جامعة الرياض / الطبعة الأولى  
١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ،  
تحقيق د / عبد الرحمن علي سليمان ، الطبعة الثانية / مكتبة  
الكلية الأزهرية .
- التوطئة ، لأبي علي الشلوبين ،  
تحقيق د / يوسف أحمد المطوع ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
- جمال القراء وكال الاقراء للسخاوي ،  
تحقيق د / علي حسين البواب الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م  
مطبعة المدني / القاهرة .
- الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي ،  
تحقيق د / علي توفيق الحمد الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م  
مؤسسة الرسالة بيروت .
- جموع التكسير بين السماع والقياس  
د / عبد الواحد عبد الحافظ سليم البردبني جامعة الأزهر
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي  
تحقيق د / فخر الدين قباوة ، والأستاذ محمد نديم فاضل ، الطبعة  
الثانية ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م دار الافاق الجديدة بيروت ،
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب  
لعلاء الدين الأربلي ، تحقيق د / حامد أحمد نيل ، مكتبة  
النهضة المصرية ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .



- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل للشيخ محمد الخضري  
دار الفكر / بيروت ١٩٧٨ م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني ، دار احياء الكتب العربية ،  
عمى البابي الحلبي وشركاه .
- الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي ،  
تحقيق على النجدي ناصف ، ود / عبد الحليم النجار ، ود / عبد الفتاح  
شليبي ، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م الهيئة المصرية العامة  
للكتاب .
- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني  
تحقيق محمد علي النجار ، الطبعة الثانية ، دار الهدى للطباعة  
والنشر ، بيروت لبنان
- خزانة الأدب ،  
تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد  
هارون الطبعة الثانية الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩ م.
- الدر المعصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ،  
تحقيق د / أحمد محمد الخسراط ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م  
دار القلم / دمشق .
- ديوان الأخطل ، شرح وتقديم مودي محمد ناصر الدين ،  
الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م دار الكتب العلمية بيروت لبنان
- ديوان الأعشى ،  
دار بيروت للطباعة والنشر ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .

- ديوان امرى القيس

تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم ، الطبعة الرابعة ،

دار المعارف مصر .

- ديوان امرى القيس

دار بيروت ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م

- ديوان جرير

دار بيروت للطباعة والنشر ٤٠٦هـ / ١٩٨٦م

- ديوان جرير

شرح محمد اسماعيل عبدالله الصاوي ، دار الاندلس بيروت

- ديوان الحطيئة

المؤسسة العربية للطباعة والنشر / بيروت

- ديوان روبة

مجموع أشعار العرب بتصحيح وليم بن الوردي البروسي

الطبعة الثانية ٤٠٠هـ / ١٩٨٠م دار الافاق الجديدة بيروت

- ديوان سلامة بن جندل

بتحقيق د / فخر الدين قباوة ، الطبعة الاولى ١٣٨٧هـ / ١٩٦٨م

نشر وتوزيع المكتبة العربية .

- ديوان الشماخ ، حققه وشرحه صلاح الدين الهادي ،

دار المعارف / مصر .

- ديوان عبيد بن الأبرص ،

دار صادر بيروت ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م .

- ديوان العجاج

تحقيق د / عزة حسن ، دار الشروق بيروت

- ديوان عمر بن أبي ربيعة

دارصا دربيروت

- ديوان الفرزدق

شرح وتقديم الأستاذ علي فاعور الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م

دار الكتب العلمية بيروت.

- ديوان شرح أشعار الهذليين

لأبي سعيد السكري ، حققه عبد الستار أحمد فراج ، وراجعته محمود

محمد شاكر ، مطبعة المدني - القاهرة .

- ديوان النايفة الذبياني

شرح وتقديم عباس عبد الساتر الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م

دار الكتب العلمية بيروت

- الذهب المسبوك في وعظ الطوك لأبي عبد الله الحميدي

تحقيق أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري ، د / عبد الحلیم عويس

دار عالم الكتب الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .

- رسائل العرفان في الصرف والنحو والوضع والبيان تأليف عبد الكريم محمد

مدرس ، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .

- الرعاية ، مكي بن أبي طالب القيسي

تحقيق د / أحمد حسن فرحات ، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م

دار عمان الأردن .

- صرف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبد النور المالكي

تحقيق د / أحمد محمد الخراط الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م

دار القلم - دمشق .

- سر صناعة الاعراب لابن جنى ،  
تحقيق د / حسن هنداوى ، الطبعة الاولى ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م ،  
دار الظم دمشق .
- السيرافي النحوى في ضوء شرحه لكتاب سيبويه  
دراسة وتحقيق : عبد المنعم فائز الطبعة الاولى ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٣ م  
دارالفكر بيروت
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك  
تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، الطبعة الخامسة عشر  
١٣٨٦ هـ / ١٩٦٧ م دارالاتحاد العربي للطباعة .
- شرح ابن الناظم على الألفية ، لابن الناظم  
تحقيق وشرح د / عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد دارالجيل ،  
بيروت .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ،  
داراحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه
- شرح ألفية ابن معطي لابن جمعه الحوصلي  
تحقيق د / على موسى الشوطي الطبعة الاولى ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م  
مكتبة الخريجي الرياض .
- شرح التصريح على التوضيح للأزهري  
دارالفكر ، بمعرفة لجنة من العلماء .
- شرح جبل الزجاجي لابن عصفور  
تحقيق د / صاحب أبوجناح ، احصيا التراث الاسلامي العراق ،  
١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .

- شرح جمل الزجاجي لابن هشام  
تحقيق د / علي محمد عيسى مال الله ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ /  
١٩٨٥ م عالم الكتب
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري  
تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد دارالسعادة مصر
- شرح شافية ابن الحاجب للرضي ،  
تحقيق محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد محي الدين عبد  
الحميد ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥ م بيروت لبنان دار الكتب العلمية .
- شرح القوائد المشهورات لابن النحاس  
الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥ م دار الكتب العلمية بيروت .
- شرح قصيدة كعب بن زهير لابن هشام الأنصاري  
تحقيق د / محمود حسن أبونا جلي ، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤ م  
مؤسسة علوم القرآن دمشق .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك ،  
تحقيق عبد المنعم هريدي ، دارالمأمون للتراث مركز احياء التراث  
الاسلامي / جامعة أم القرى .
- شرح الكافية في النحو للرضي  
الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢ م دار الكتب العلمية بيروت .
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق د / رمضان عبد التواب ،  
د / محمود فهيم حجازي ، د / محمد هاشم عبد الدايم ، الهيئة  
المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦ م .

- شرح الفصل لابن يعيش عالم الكتب بيروت.
- شرح الطوكي في التصريف لابن يعيش ،  
تحقيق د / فخر الدين قباوة ، الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م  
المكتبة العربية بحلب .
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك .  
تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، عالم الكتب بيروت .
- ضياء السالك الى أوضح المسالك ،  
تأليف محمد عبد العزيز النجار الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م  
مطبعة السعادة القاهرة .
- طبقات النحويين واللفويين لأبي بكر الزبيدي الأندلسي ،  
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية دار المعارف مصر .
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ،  
تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ومحي الدين الخطيب ،  
المطبعة السلفية مصر .
- الفصول الخمسون لابن معطي ،  
تحقيق محمود محمد الطناحي ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- في أصول اللغة والنحو ،  
د / فؤاد حنا ترزي دار الكتب بيروت
- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب لنور الدين الجامي ،  
تحقيق د / أسامة طه الرفاعي ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م ، وزارة الأوقاف  
العراق .

- في الدراسات القرآنية واللغوية ( الامالة في القراءات واللهجات العربية )  
د / عبد الفتاح اسماعيل شلبي ، الطبعة الثالثة ٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م  
دار الشروق جدة .
- القاموس المحيط للفيروز آبادي ،  
تحقيق مكتب تحقيق التراث مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى  
٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م بيروت
- كتاب الابدال لابن السكيت  
تحقيق د / حسين محمد محمد شرف ، مراجعة علي النجدي ناصف  
الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية القاهرة ٣٨٩ هـ / ١٩٧٨ م .
- كتاب الأزهية في علم الحروف لعلي بن محمد الهروي ،  
تحقيق عبد المعين الطوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية /  
دمشق ٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .
- كتاب الامثال لمؤرخ بن عمر السدوسي ،  
تحقيق د / رمضان عبد التواب ، دار النهضة العربية بيروت ١٩٨٣ م .
- كتاب التصريف ، عبد القاهر الجرجاني ،  
تحقيق د / محسن سالم العميري ، الطبعة ٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م ،  
مطبعة المدني المؤسسة السعودية بحصر .
- كتاب التعريفات لعلي بن محمد الجرجاني  
ضبط وتصحيح جماعة من العلماء ، الطبعة الأولى ٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م  
دار الكتب العلمية بيروت .
- كتاب جمهرة الامثال لابي هلال العسكري ،  
تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، عبد المجيد قطاش ، الطبعة الأولى  
٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م المؤسسة العربية الحديثة .

- كتاب السبعة لابن مجاهد ،  
تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، الطبعة الثانية دار المعارف  
- كتاب سيبويه ،  
تحقيق عبد السلام هارون ، الطبعة الثانية ٩٧٧ م ، الهيئة المصرية  
العامة للكتاب  
- كتاب في أصول اللغة ،  
اخراج وضبط محمد خلف الله أحمد ، ومحمد شوقي أمين ،  
الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية ٢٨٨ هـ / ٩٦٩ م وهو مجموع  
قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة .  
- كتاب اللمع في العربية لابن جني ،  
تحقيق فائز فارس دار الكتب الثقافية الكويت .  
- كتاب مشكل اعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي ،  
تحقيق ياسين محمد السواس الطبعة الثانية دار العامون للتراث  
دمشق .  
- كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، عبد القاهر الجرجاني ،  
تحقيق د / كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد للنشر العراق ٩٨٢ م .  
- كشاف اصطلاحات الفنون ،  
تأليف محمد علي الفاروقي ، تحقيق د / لطفي عبدالبديع ،  
ترجمة د / عبد المنعم محمد حسنين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب  
٩٧٧ م .  
- الكشف عن وجوه القراءات السبع ، مكي بن أبي طالب القيسي ،  
تحقيق د / محي الدين رمضان ، الطبعة الثانية ٤٠١ هـ / ٩٨١ م  
مؤسسة الرسال القبيروت .



- كشف المشكل في النحولعلي بن سليمان الحيدرة اليمني ،  
تحقيق د / هادي عطية مطر ، الطبعة الأولى ، مطبعة الارشاد  
بغداد ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م
- كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ،  
تحقيق د / مهدي المخزومي ، ود / ابراهيم السامرائي ، دار  
الرشيد للنشر ١٩٨٢ م
- كفاية الطالب في نقد كلام الشاعر والكاتب لابن الاثير ،  
تحقيق د / نوري حمودي القيسي ، د / صالح الضامن ، وهلال  
ناجي منشورات جامعة الموصل .
- الكليات لابني البقاء الكنوي ، تحقيق عدنان درويش ، ومحمد المصري ،  
منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي دمشق ١٩٧٦ م
- الكواكب الدرية للشيخ محمد الاهدل ، الطبعة الثانية ، مطبعة الباهي  
الحلبي بمصر ١٣٥٦ هـ / ١٩٣٧ م
- لسان العرب لابن منظور ، دار صا دربيروت .
- لمع الأدلة لابن الانباري ،  
تحقيق محمد سعيد الافغاني ، الطبعة الثانية ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م  
دار الفكر بيروت .
- اللهجات العربية في الفرائ ،  
د / أحمد علم الدين الجندي ، الدار العربية للكتاب ١٩٨٣ م
- اللهجات في كتاب سيبويه ،  
تأليف صالحة راشد آل غنيم ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م ،  
دار المدني جدة .

- لهجات اليمن قديما وحديثا ،  
لاحمد شرف الدين ، طبعة سنة ١٩٧٠م ، مطبعة الجيلاوى ،  
مجالس شعلب ،
- شرح وتحقيق عبد السلام هارون ، النشرة الثانية دار المعارف بمصر .  
- مجمع الأمثال للميداني ،  
تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .  
- المحتسب في تعيين وجوه القراءات والايضاح عنها لابن جني ،  
تحقيق على النجدي ناصف ، د / عبد الحلیم النجار ، د / عبدالفتاح  
شليبي ، القاهرة ١٣٨٦هـ ، لجنة احياء التراث الاسلامي .  
- مختصر شرح ابن عقيل ، اختصار وترتيب عادل نويهض ،  
الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م عالم الكتب بيروت .  
- مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ،  
نشر برجستراسر ، مكتبة المتنبى بالقاهرة .  
- المخصص لابن سيده ،  
تحقيق لجنة احياء التراث العربي ، منشورات دار الافاق الجديدة  
بيروت .  
- المدخل الى علم النحو والصرف ،  
د / عبد العزيز عتيق ، الطبعة الثانية ١٩٧٤م ، دار النهضة العربية .  
- المرتجل لابن الخشاب ،  
تحقيق علي حيدر ، دمشق ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م .  
- المسائل المنثورة لابي علي الفارسي ،  
تحقيق مصطفى حدري ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

- مشكاة المصابيح لولي الدين التبريزي ،  
تحقيق محمد ناصر الدين الألباني ، الطبعة الأولى ١٣٨٠هـ /  
١٩٦١م المكتب الاسلامي .
- المصباح المنير للفيومي ،  
المكتبة العلمية ، بيروت لبنان .
- معاني القرآن للفراء ،  
تحقيق أحمد يوسف نجاتي ، محمد علي النجار ، الطبعة الثانية  
الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠م
- معاني القرآن للأخفش ،  
تحقيق د/ عبد الأمير محمد أمين الورد الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ /  
١٩٨٥م ، عالم الكتب بيروت .
- معاني القرآن واعرابه للزجاج .  
تحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ /  
١٩٨٨م ، عالم الكتب بيروت .
- معجم شواهد العربية ،  
تأليف عبد السلام هارون ، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م ،  
مكتبة الخانجي مصر .
- معجم القراءات القرآنية اعداد : د/ عبد العالم سالم مكرم ، د/ أحمد مختار  
عمر ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م مطبعة جامعة الكويت .
- معجم مقاييس اللغة لابن فارس ،  
تحقيق عبد السلام هارون ، الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م ،  
مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده .

- مغني اللبيب لابن هشام الانصاري ،  
تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي بيروت  
لبنان .
- المفصل في تاريخ النحو العربي ،  
د / محمد خير الله الحلواني ، الطبعة الاولى ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م  
الرسالة ، بيروت .
- المفصل في علم العربية للزمخشري ،  
الطبعة الثانية دار الجيل بيروت .
- المقترض للمبرد ،  
تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة ، القاهرة ١٣٩٩هـ ،  
لجنة احياء التراث الاسلامي ، مصر .
- المقدمة الجزولية في النحو ، للجزولي ،  
تحقيق د / شعبان عبد الوهاب محمد ، راجعه د / حامد أحمد  
نيل ، د / فتحي محمد أحمد جمعة ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م القاهرة .
- مقدمة في النحو لابن أبي الفرج الصقلي ،  
تحقيق د / محسن سالم العميري ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م ، الفيصلية .
- الطلخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع ،  
تحقيق د / علي بن سلطان الحكمي ، الطبعة الاولى ١٤٠٥هـ /  
١٩٨٥م .
- المنصف لابن جني ،  
تحقيق ابراهيم مصطفى عبدالله أمين ، الطبعة الاولى ١٣٧٣هـ /  
١٩٥٤م مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .

- المهذب في القراءات العشر ،

تأليف د / محمد سالم محيسن ، الطبعة الثانية ١٣٨٩ هـ / ١٩٧٨ م  
دار الانوار للطباعة مصر .

- نزهة الألباء في طبقات الأديباء ، لابن الأنباري  
تحقيق د / ابراهيم السامرائي ، ط / الثالثة ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م ،  
السنار ، الأردن .

- النشر في القراءات العشر لابن الجزري ،

تحقيق د / محمد سالم محيسن ، مكتبة القاهرة .

- النحو العربي ،

د / مازن المبارك ، الطبعة الثالثة ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٤ م دار الفكر بيروت .

- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتري ،

تحقيق / زهير عبد المحسن سلطان ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م  
الكويت .

- نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب للقلقشندي ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ /

١٩٨٤ م دار الكتب العلمية بيروت .

- همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي ،

تحقيق عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرم ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٥ م

دار البحوث العلمية الكويت .

سابعا - الفهرس الاجمالي للموضوعات .

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
أ - ك	أولا - المقدمة
٢٤ - ١	ثانيا - مدخل عام في تعريف المضارعة
١٢٠ - ٢٥	ثالثا - الباب الأول - المضارعة في الأصوات وفيه ثلاثة فصول :
٤٦ - ٢٦	الفصل الأول : المضارعة في الحركات
٧٣ - ٤٧	الفصل الثاني : مضارعة الحركات الحروف
١٢٠ - ٧٤	الفصل الثالث : المضارعة في الحروف
٢١١ - ١٢١	رابعا - الباب الثاني - المضارعة في الصيغ وفيه فصلان :
١٦٦ - ١٢٢	الفصل الأول : المضارعة في المشتقات وما يلحق بها .
٢١١ - ١٦٧	الفصل الثاني : المضارعة في الجموع .
٣٤٧ - ٢١٢	خامسا - الباب الثالث - المضارعة في التراكيب . وفيه ثلاثة فصول :
٢٧٠ - ٢١٣	الفصل الأول : المضارعة في الاعراب .
٣٠٤ - ٢٧١	الفصل الثاني : المضارعة في البناء .
٣٤٧ - ٣٠٥	الفصل الثالث : المضارعة في الأدوات .
٣٥٤ - ٣٤٨	سادسا - الخاتمة .
٣٩٢ - ٣٥٥	سابعا - الفهارس .

ثامنا - الفهرس التفصيلي للموضوعات :

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
- المقدمة	١ - ك
- مدخل عام في تعريف المضارعة	٢٤ - ١
- <u>الباب الأول : المضارعة في الأصوات :</u>	٢٥
وفيه ثلاثة فصول :	
الفصل الأول : المضارعة في الحركات	٢٦
- مدخل إلى الأصوات	٢٨
- مضارعة الفتح السكون	٣٠
- مضارعة السكون الحركة	٣٤
- مضارعة الحركة المعارضة الحركة الأصلية	٣٨
- مضارعة حركات المنفصلين حركات المتصل	٤٢
الفصل الثاني : مضارعة الحركات الحروف	٤٧
- مضارعة الهزة حرف المد واللين	٤٩
- مضارعة ألف " كلا وكلتا " الألف المقصورة في لدى	
وعلى والى	٥٠
- مضارعة حرف النون حروف المد واللين	
(حروف العلة)	٥٢
- مضارعة الحركات الحروف	٦٠
الفصل الثالث : المضارعة في الحروف	٧٤
- مضارعة الألف الهزة	٧٦
- مضارعة ألف التانيث المقصورة ألف المقصور	
المنقلبة عن أصل	٧٨

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٨٠	- مضارعة الألف الياء
٨٢	- مضارعة ألف حتى ألف التانيث
٨٦	- مضارعة ألف اللاحق ألف التانيث الممدودة
٨٨	- مضارعة الهمزة المبدلة من أصل همزة التانيث
٨٩	- مضارعة الألف هاء السكت وفقا
	- مضارعة الألف والنون همزة التانيث في حمراء
٩٢	ونظائرها
٩٥	- مضارعة الهمزة المنقلبة عن أصل ألف اللاحق
	- مضارعة همزة الاستفهام همزة المضارعة أو
٩٨	التعدية
١٠١	- مضارعة الباء اللام
١٠٣	- مضارعة الصادى الزاى
١٠٧	- مضارعة الصاد السين
١١١	- مضارعة الميم الواو
١١٢	- مضارعة الهاء ألف التانيث
١١٦	- مضارعة هاء السكت " الوقف " هاء التانيث
١٢١	- <u>الباب الثاني - المضارعة في الصيغ :</u>

وفيه فصلان :

١٢٢	الفصل الأول : المضارعة في المشتقات وما يلحق بها
١٢٣	= مدخل الى المضارعة في الصيغ



<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
١٢٥	- مضارعة المتعدي اللازم "سخط، غضب".
١٢٨	- مضارعة فعل افعل، واقتفل تفاعل.
١٣٣	- مضارعة فعيل بمعنى مفعول فعلا بمعنى فاعل.
١٣٨	- مضارعة فعيل اسم الفاعل مفعلا.
١٤٠	- مضارعة الفعل الاسم. أفعل التعجب أفعل التفضيل.
١٤٤	- مضارعة فعيلة فعلا.
١٤٦	- مضارعة فاعل الموءث فاعلا المذكر.
١٤٧	- مضارعة فاعل فعولا.
١٤٨	- مضارعة المذكر الذي جاء على فاعل بالموءث الذي جاء على فاعله في الجمع.
١٤٩	- مضارعة مفعلة ومفعلة فعيلة.
١٦٠	- مضارعة فمولة فعيلة "في النسبة".
١٦٦	- مضارعة الاسم المصغر الفعل الهني للمجهول.
١٦٧	الفصل الثاني : المضارعة في الجموع وما يلحق بها.
١٦٨	- مضارعة فعل صحيح العين فعلا معتل العين في الجمع.
١٧٥	- مضارعة مفعول مفعلا ومفعلا في الجمع على مفاعيل.
١٨١	- مضارعة فعيل بمعنى مفعول فعلا والمكسر في الجمع على فعلى.
١٨٧	- مضارعة أفعل فعلا اسم المفعول في جمعه على فعلى.
١٩٠	- مضارعة فيعمل فاعلا.

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
١٩٣	- مضارعة فاعل فعيلا .
١٩٥	- مضارعة فعال فعيلا في الجمع .
١٩٧	- مضارعة الصفة الاسم .
١٩٨	- مضارعة الماضي المضارع في الاعلال .
٢٠٠	- مضارعة الاسم الفعل .
٢٠٥	- مضارعة الجمع الواحد " مضارعة الفرع أصله " .
٢٠٩	- مضارعة فعله الدالة على الوحدة لفعلة الدالة على المفرد في الجمع .
٢١٢	- <u>الباب الثالث - المضارعة في التراكيب :</u>

وفيه ثلاثة فصول :

٢١٣	الفصل الأول - المضارعة في الاعراب ويشمل : أولا - المضارعة في الاعراب والعمل .
٢١٤	١- مضارعة الفعل الاسم في الاعراب والعمل .
٢١٩	٢- مضارعة اسم الفاعل الفعل في العمل .
٢٢٢	٣- مضارعة اسم المفعول الفعل في العمل .
٢٢٤	٤- مضارعة المصدر الفعل في العمل .
٢٢٦	٥- مضارعة الاسم الذي لا ينصرف الفعل في المنع من الصرف .
٢٣٩	٦- مضارعة اسم التفضيل الفعل في العمل .
١٤١	٧- مضارعة الصفة المشبهة اسم الفاعل في العمل .
٢٤٤	٨- مضارعة اسم الفاعل الاسم المفعول .

- ٢٤٧ ٩ - مضارعة الجامد المشتق في العمل .
- ٢٥١ ١ - مضارعة المعرفة النكرة .
- ثانيا - المضارعة في المرفوعات .
- ٢٥٥ ١ - مضارعة الجتدا والخبر الفاعل في الرفع .
- ٢٦٠ ٢ - مضارعة اسم كان وخبر ان الفاعل .
- ثالثا - المضارعة في المنصوبات .
- ٢٦٢ ١ - مضارعة الحال المفعول به .
- ٢٦٢ ٢ - مضارعة الحال الظرف .
- ٢٦٥ ٣ - مضارعة التمييز المفعول به .
- ٢٦٨ ٤ - مضارعة المستثنى المفعول به .
- ٢٧٠ ٥ - مضارعة اسم ان واخواتها وخبر كان واخواتها .
- المفعول به .
- ٢٧١ الفصل الثاني - المضارعة في البناء . ويشمل :
- ٢٧٢ - مضارعة الضمير الحرف .
- ٢٧٦ - مضارعة الموصول الحرف .
- ٢٨٠ - مضارعة اسم الاشارة الحرف .
- ٢٨٤ - مضارعة أسماء الاستفهام الحرف .
- ٢٨٧ - مضارعة أسماء الشرط الحرف .
- ٢٨٩ - مضارعة الفايات الحرف .
- ٢٩٤ - مضارعة الأسماء المركبة الحرف .
- ٢٩٦ - مضارعة أسماء الأفعال الأفعال .
- ٣٠١ - مضارعة الأصوات الحروف .

الموضوع

الصفحة

٣٠٤ الفصل الثالث - المضارعة في الأندوات وتشمل :

٣٠٥ - مضارعة الحروف الأفعال المتعدية .

٣١٨ - رأى ابن عصفور في اعمال الحروف الناسخة .

٣٢٢ - مضارعة لا النافية ان في العمل .

( محمولة على محمول على الفعل ) .

٣٢٤ - مضارعة ان المشددة أن المخففة في العمل .

٣٢٦ - مضارعة لن ، واذن ، وكفي أن المخففة في

الاقتضاء والعمل .

٣٢٨ - مضارعة كان وأخواتها الأفعال المتعدية .

٣٣٠ - مضارعة ما ليس في العمل .

٣٣٤ - مضارعة ظرف المكان ظرف الزمان .

٣٣٦ - مضارعة كم رب في العمل .

٣٣٧ - مضارعة لام الأمر أن في اعمالها محذوفة .

٣٣٨ - مضارعة ما الموء كدة لام القسم .

٣٤٢ - مضارعة عسى كان ، والعكس .

الخاتمة .

٣٤٨

الفهارس :

٣٥٥

١ - الآيات الكريمة .

٣٥٦

٢ - الأحاديث الشريفة .

٣٦٠

٣ - الآثار والأمثال والأقوال العربية .

٣٦٠

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٣٦١	٤ - أنصاف الأبيات
٣٦٢	٥ - الأبيات الكاملة
٣٦٨	٦ - المصادر والمراجع
٣٨٥	٧ - الفهرس الاجالي للموضوعات
٣٨٦	٨ - الفهرس التفصيلي للموضوعات